



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

الأصول النحوية في التوجيه الإعرابي في كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" لأبي البركات الأنباري

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف قسم
الدراسات العليا العربية

إعداد الطالب

أحمد عوض محمد القرني
الرقم الجامعي: (٤٣١٨٨٣٣٣)

إشراف

الأستاذ الدكتور، أحمد عطية المحمودي

العام الجامعي: ١٤٣٣ - ١٤٣٤ هـ (٢٠١٢ - ٢٠١٣ م)

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على إمام البلغاء، وسيد
الفصحاء محمد بن عبد الله ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم ومن والاه، وبعد:
﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ (١).

فإن النحو يُعرف بأنه علم بأصول يُعرف بها أحوال أواخر الكلم العربية إعراباً وبناءً (٢)،
وقيل: انتحاء سمتِ كلام العرب؛ ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل العربية بأهلها في الفصاحة، ولا بد
له مع ذلك من أصول تحكمه، وضوابط تضبطه حتى يكون الاستدلال، والاحتجاج على
أصول وقواعد محكمة، وأصول النحو: علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث
هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل بها (٣)، إلا أن الكلام عن قضايا أصول
النحو ومسائله قد تناثر بصورة غير مرتبة في مؤلفات العلماء الأولى، ولم يضعوا لها مؤلفاً
خاصاً.

ومن أوائل الذين عُنفوا بأصول النحو في مؤلفاتهم: أبو الفتح، عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)
في كتابه "الخصائص"، فهو كتابٌ عُمدةٌ في أصول اللغة وفقهها، وفي النحو،
والصرف، وقد عرَضَ فيه لقضايا من أصول اللغة: كالقياس، والاستحسان، والعلل، والحقيقة
والجواز، والتقديم والتأخير، والأصول والفروع، واختتمَ بحديث عن أغلاط العرب، وسقطات
العلماء، ثم جاء أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)
بابتكاراته المعروفة، لبدأ ضبط هذا العلم في مؤلف خاص به، ووضع فيه كتابين، هما: "لمع
الأدلة في أصول النحو"، و"الإعراب في جدل الإعراب"، وقد طبع كتاب "لمع الأدلة" مع
كتاب "الإعراب في جدل الإعراب"؛ لذلك يُعدُّ الأنباري أول من أضاف علم أصول النحو
علماً مستقلاً، وكذا علم جدل الإعراب في النحو العربي، وتعد هاتان الرسالتان من أوّل ما

(١) سورة النمل (١٩).

(٢) يُنظر: الخصائص لابن جني (١/١٣٢).

(٣) يُنظر: الخصائص لابن جني (١/١٣٢)، باب القول على النحو، والاقتراح في أصول النحو (٢٥).

أُلّف في هذا الفن، ويعتبران مرجعين أساسيين في علم أصول النحو العربي، وقد تكلم المؤلف في أدلة النحو: السماع، القياس، وغيرهما، وتكلم عن أصول الجدل عند النحاة، وحال السائل والمسؤول عنه وغيرهما، وقد قسمه المؤلف إلى ثلاثين فصلاً، كان الفصل الأول في معنى أصول النحو وفائدته.

ثم جاء من بعده جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ) وألف كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو"، الذي أفاد فيه كثيراً من كتابي الأنباري، مع التوسع في العلم، وحسن الترتيب، ودقة المأخذ، فنشر فيه درراً، وغرراً، وفوائد بديعة، وشوارد رفيعة، فكتابه فريد من نوعه غريب في موضوعه، وعلى الرغم من ورود الكلام عن أصول النحو مبعثراً في كتب النحويين، فإن الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي يعتبر أول من وضع مصنفاً فيه بعد الأنباري، إلا أن السيوطي يعدّ أول من رتبته ونظمه على هيئة علم قائم بنفسه، فأراد المؤلف أن يبحث في أصول النحو، وأدلتها وشروط نقل التواتر، والسماع، والقياس، والأدلة، واستصحاب الحال، وغيرها من الأمور الخاصة بهذا العلم ومسائله.

ثم توالى بعد ذلك المؤلفات معتمدة على اللبنة الأولى التي وضعها الأنباري، وزاد فيها ورتبها السيوطي، فظهر كتاب "داعي الفلاح لمخبات الاقتراح في النحو للسيوطي"، لمحمد بن علان، (ت: ١٠٥٧هـ)، وهو شرح لكتاب السيوطي، ممزوج بالمتن، ثم كتاب "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي"، ليحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري، (ت: ١٠٩٦هـ)، وقد تناول الكتاب علم أصول النحو، شاملاً لمعظم قضايا أصول النحو، ومستمداً من أهم مصادر هذا الفن، وقد ربط مؤلفه بين أصول العلوم الإسلامية وأصول علوم العربية، ومدى التفاعل الإيجابي بينهما، ثم جاء كتاب: "فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح"، لأبي عبد الله محمد بن الطيّب الفاسي (ت: ١١٧٠هـ)، وهو شرح لكتاب "الاقتراح في علم أصول النحو" للسيوطي، وقد تناول ابن الطيب في شرحه مسائل الاقتراح النحوية والأصولية بالشرح والنقد، وتعرّض للكلمات اللغوية ضابطاً لها ومحلاً ومؤصلاً، فجلى فيه غوامضه، وأبان مشكلاته، وقد ردّ على السيوطي في عدم احتجاجه بالحديث النبوي الشريف وفنّد آراءه، واستفاد في شرحه هذا كثيراً من شرح ابن علان على الاقتراح (داعي الفلاح)، ويعدّ شرحه من الشروح المطوّلة.

ولما كان للأنباري هذا السبق في هذا العلم، وهذا الباع الطويل في أصول النحو وجدله، جال فكري في كتبه التي تعرض تراث النحو القرآني، حتى استقر على كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن"، وقد رأيت في كتابه هذا يوجه الإعراب معتمداً في كثير من الأحيان على أصول النحو، ذلك العلم الذي بدأت به مؤلفاته^(١).

وترجع أهمية كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" إلى أنه آخر كتب أبي البركات المطولة تأليفاً، وقد وضع فيه خلاصة فكره النحوي، كما كثرت فيه الإحالة إلى كتبه الأخرى "مع الأدلة، والإعراب، وأسرار العربية، والإنصاف"، وهو كتاب خالص في إعراب القرآن، وكان منهجه انتقاء بعض الكلمات التي فيها وجوه إعرابية في الغالب، ثم يقوم بتحليل وجهها النحوي؛ لذا يقول في خطبة الكتاب: "فقد لخصت في هذا المختصر غريب إعراب القرآن، على غاية من البيان؛ توحياً للفهم"^(٢).

ولا يطيل الحديث في تحليل الكلمة ومناقشتها في إطار البلاغة والتفسير، ولكن كان عازفاً عن هذا وذاك، إلا في القليل من أمره، حينما يضطر إليه، ويكون من تمام أدلته العقلية والنقلية.

ومن الظواهر الواضحة في هذا الكتاب اهتمامه الكبير بالوجوه الإعرابية على اختلاف القراءات، فيكون بإزاء جملة لا بأس بها من الأعراب ويقف معللاً لها، وموجهاً، على نحو ما نجد في إعرابه لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٣)، فيعرض لاختلاف القراءات؛ فمنهم من قرأ بالفتح، ومنهم من قرأ: "فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ" بالرفع^(٤)، وقرأ: "جِدَالَ" بالفتح، فأما من قرأها بالفتح، فجعل النكرة مبنية مع "لا"، و"لا" مع النكرة فيها كلها في موضع مبتدأ، و"فِي الْحَجِّ" الخبر عنها كلها، ومن قرأ "لَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ" بالرفع و"جِدَالَ" بالفتح، لم يبين النكرة مع "لَا رَفْثٌ وَلَا

(١) يُنظر: الإعراب في جدل الإعراب (ص: ٣٥).

(٢) يُنظر: خطبة هذا الكتاب.

(٣) سورة البقرة (١٩٧)، ويُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١٤١/١).

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالضم والتنوين، وقرأ الباقون من السبعة: (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ)

بالنصب بغير تنوين، السبعة في القراءات ١٨٠

فُسُوقٌ" لإمكان العطف، ورفعها بالابتداء، والخبر مقدر، وبنى "جِدَالَ" على الفتح؛ لأنه أراد أن يفرق بين الرفث والفسوق والجِدال؛ لأن المراد بقوله "فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ": لا ترفثوا ولا تفسقوا، والمراد بقوله "ولا جدال في الحج": لا شك في وقت الحج، وعلى هذا يكون قوله "فِي الْحُجِّ" خبراً عن قوله "ولا جِدَالَ" فقط، دون ما قبله؛ لاختلافهما؛ إذ لا يجوز الجمع بين خبرين في خبر واحد^(١).

وفي أحيان أخرى كان يرحح بين الأوجه الإعرابية، فيضعف بعضها، نحو إعرابه لقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ ﴾^(٢)، فأعرب "الْوَصِيَّةُ" من وجهين:

الأول: أن يكون مرفوعاً بـ"كُتِبَ"؛ لأنه مفعول ما لم يُسمَ فاعله، باعتبار أن نائب الفاعل هو في المعنى مفعول به.

الثاني: أن يكون مرفوعاً بالابتداء على إضمار الفاء، والتقدير: "إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا"، فالوصية للوالدين، والفاء جواب الشرط، وقد حُذفت، والوجه الثاني ضعيف؛ لأن حذف الفاء موضعه الشعر^(٣)، كقول الشاعر:

من يفعل الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشِّرُّ بالبشرِ عند اللهِ مثَلانِ^(٤)

أي: فالله يشكرها، وأما في اختيار الكلام فهو قبيح جداً.

فهو يعتمد في تقوية ما يذهب إليه وتضعيف غيره على أصل من أصول النحو، وهو السماع. وكان الأنباري يصرف ذهن القارئ عن عدم توهم وجوه إعرابية غير صحيحة، خلاف المذكورة، معللاً ذلك ومعتمداً على أصول النحو، كما هو الحال في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ لَا

إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾^(٥) ففي رفع لفظ "الرَّحْمَنُ" وجهان:

(١) يُنظر: البيان في إعراب الآية (١٩٧) من سورة البقرة، من هذا الكتاب.

(٢) سورة البقرة (١٨٠) البيان (١٨٨/١).

(٣) يُنظر: في بيان ذلك: شرح التسهيل (٤/٧٦)، والمفصل (٣٢١) وشرح الاشموني (٢/٣٢٩).

(٤) من البسيط، وقد اختلف في نسبه، فهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في الخزانة (٩/٤٩)، والمقتضب

(٢/٧٢)، ولحسان بن ثابت في أمالي ابن الشجري (١/١٢٤).

(٥) سورة البقرة (١٦٣). والبيان (١/١٢٨).

الأول: على البدل من "هو". والثاني: على أنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هو الرحمن. وإذا كثرت القراءات في الكلمة الواحدة، تكثر الوجوه الإعرابية، خاصة إذا كان المعرب يمتلك عقلية تمتاز بالقدرة على التحليل والحوار.

ونظراً لما اشتمل عليه إعرابه من خلافات نحوية كثيرة، فقد أحال ذلك في أحيان كثيرة إلى كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، وكانت عبارته في الإحالة: "وقد بينا ذلك مستوفى في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف"^(١).

وللجانب الجدلي في مناقشة القراءات وتوجيهها بأصول النحو دور في تضعيف بعضها وترجيح الأخرى، وهو ما يتضح في إعرابه لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢)، فقرأ^(٣) "يكون" بالرفع والنصب، فمن قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر وجواب الأمر، وحسب رؤيته، أن النصب ضعيف؛ لأن "كن" ليس بأمر في الحقيقة؛ لأنه لا يخلو قوله "كن" إما أن يكون أمراً لموجود أو معدوم، فإن كان موجوداً، فالموجود لا يُؤمر بـ"كن"، وإن كان معدوماً، فالمعدوم لا يخاطب، فثبت أنه ليس بأمر على الحقيقة، وإنما معنى "كن فيكون" أي: يُكونه فيكون، فإنه لا فرق بين أن يقول: "إذا قضى أمراً فإنما يكونه فيكون"، وأن يقول: "كن فيكون" لهذا ذهب إلى تضعيف هذه القراءة^(٤)، وإجماع اللغويين على مخالفة القراءة للقياس أدعى إلى إنكارها، نحو قراءة من قرأ بضم الزاي وكسر الياء ونصب "أولادهم" وجر "شركائهم"^(٥) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمُ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٦)، فهو بالإجماع ضعيف جدا في القياس، وتقديره: زين قتل

(١) يُنظر: إعراب الآية (٥٨) في كتاب "البيان" للأنباري (٨٣/١، ٨٤).

(٢) سورة البقرة (١١٧)، والبيان (١١٩/١).

(٣) قرأ الجمهور "فَيَكُونُ" بالرفع، وقرأ ابن عامر "فَيَكُونُ" بالنصب، هنا وفي آل عمران، وفي النحل، وفي مريم، وفي يس، وفي غافر، ووافقه الكسائي في النحل، ويس، يُنظر: السبعة في القراءات (١٦٩)، والبحر المحيط (٤٤٨/١)، والدر المصون (٧٤/٢).

(٤) يُنظر: إعراب الآية من سورة البقرة (١١٧) في كتاب "البيان" للأنباري (١١٩/١، ١٢٠).

(٥) يُنظر: التبيان (٢٦٢/١)، وهي قراءة ابن عامر بضم الزاي، وقرأ باقي السبعة بفتحها. يُنظر: السبعة في القراءات (٢٧٠)، وإعراب القراءات السبع وعللها (١٧١/١).

(٦) سورة الأنعام (١٣٧)، والبيان (٣١٠/١).

شركائهم أولادهم، فقدم وأخر ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ويذكر قائلاً: "مثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع، واختلفوا في ضرورة الشعر، فأجازه الكوفيون، وأباه البصريون، وهذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع"^(١).

وتلحين صاحب القراءة كان له حظه في "البيان"، وهو أحد جوانب أصول النحو في السماع، فيروي الأنباري عن أبي عثمان المازني قوله: "لحن أبو السمال، بعد أن كان فصيحاً، فإنه قرأ: "إنكم لذائقو العذاب الأليم"، بالنصب"^(٢). وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾^(٣).

ونحو ذلك ما روي عن أبي عمرو بن العلاء^(٤) من إدغام الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿ نَغْفِرْ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَكُمْ ﴾^(٥) فيتهم ابن الأنباري الراوي بالخطأ، ويرجح أنه ربما أخفى أبو عمرو عمرو الراء، فخفي على الراوي، فتوهمه إدغاما.

ويبدو أن هذه قضية خالف فيها أبو عمرو الإجماع، فقد نقل عن السخاوي: وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام فيما يزيد عن ثمانين موضعاً في القرآن، وأبو عمرو حجة فيما ينقل، وفيما يقرأ، فيجب الرجوع إليه في ذلك^(٦).

وعند سيبويه والخليل إدغام الراء في اللام لحن^(٧)، كما ذكر ابن الأنباري. ومن خلال ما سبق، يظهر جلياً دور الأصول النحوية: "السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال" في التوجيه الإعرابي عند الأنباري، وفي اختياراته، كرفض النحاة لبعض القراءات، والحكم عليها بالشذوذ أو الضعف، معتمدين في ذلك على القياس أو الإجماع، أو توجيه القراءة على وجه عربي آخر، أو الترجيح بين الأوجه الإعرابية.

(١) يُنظر: إعراب الآية (١٣٧) من سورة الأنعام، البيان في غريب إعراب القرآن (١/٣١٠).

(٢) يُنظر: إعراب الآية ٣٨ من سورة الصافات. وفي التبيان (٢/٢٠٦)، وقرئ شاذاً بالنصب، وهو سهو من قارئه.

(٣) سورة الصافات (٣٨).

(٤) يُنظر: إعراب الآية (٥٨) في كتاب "البيان" للأنباري (١/٨٣، ٨٤)، وأسرار العربية (٢١٠، ٢١١).

(٥) سورة البقرة (٥٨)، والبيان (١/٩١).

(٦) يُنظر: الكناش لأبي الفداء (٢/١١٠١).

(٧) يُنظر: الكتاب (٤/٤٤٨)، وابن يعيش (١٠/١٤٣)، والرضي على الشافية (٣/٢٨٠)، والإيضاح (٢/٥٠٦).

ونظراً لغزارة النحو في هذا الكتاب فقد آثرت الاختصار على استظهار أصول النحو والوقوف عندها من خلال التوجيه الإعرابي لبعض آيات القرآن الكريم، فهي دراسة للأصول النحوية من خلال التوجيه الإعرابي في الكتاب، بحيث يكون موضوع الرسالة:

الأصول النحوية في التوجيه الإعرابي **في كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" لأبي البركات الأنباري**

• **الدوافع:** وقد دفعتني لهذا الموضوع عدة دوافع، أبرزها:

أولاً: أنني لا أعلم أن أحداً قد كتب في الربط بين الأصول النحوية و التوجيه الإعرابي في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن . على حسب علمي . بما قرأت من بحوث ودراسات .
ثانياً: أن أبا البركات الأنباري من أوائل النحاة الذين اعتمدوا في مناقشتهم للتوجيهات الإعرابية على الأصول النحوية، وعرضوا للآراء المتباينة بالترجيح والتضعيف موجهاً ذلك بأصول النحو المختلفة، وقد ظهر ذلك واضحاً في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف".

ثالثاً: اهتمام أبي البركات الأنباري في كتابه "البيان" بالأصول النحوية في التوجيه الإعرابي بشكل واضح.

• **أهمية الدراسة:**

وتبرز أهمية الدراسة الحالية في كونها جاءت لتلقي الضوء على الأصول النحوية في كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن"، وذلك من خلال التوجيه الإعرابي ، وكيفية استخدامها في الترجيح بين الأوجه الإعرابية ، وبيان أهميتها في الاستدلال على ذلك الوجه الإعرابي .

الأهداف: وتهدف الدراسة إلى جملة من الأهداف، أبرزها:

أولاً: جمع الأوجه الإعرابية المبنية على الأصول النحوية .

ثانياً: تصنيف المسائل النحوية، وترتيبها حسب الأصول النحوية في كتاب البيان.

ثالثاً: دراسة هذه المسائل النحوية ، وبيان أقوال النحاة فيها ،ومناقشة الأصل النحوي الذي اعتمده الأنباري في التوجيه الإعرابي.

منهج الدراسة.

وسوف أعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي القائم على تحليل محتوى كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن"، ومن ثم أقوم بجمع الأوجه الإعرابية التي كان للأصول النحوية دور فيها، وسوف أعتمد على ترجيح الأنباري في كتاب البيان.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات الخاصة بالأصول النحوية:

= دراسة مطير بن حسين المالكي: ١٤٢٣هـ^(١):

وكانت بعنوان: "موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على موقف علم اللغة من أدلة النحو الأربعة وهي (السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال)، كما هدفت إلى التعرف على موقف علم اللغة من الكليات الأربعة في النحو العربي (الإعراب - العامل - العلة - نظام الجملة).

= دراسة عبد الرحمن عبد الرزاق السعدي^(٢):

وكانت بعنوان: "نظرات في أصول النحو العربي وأصول الفقه الإسلامي"، وقد هدفت الدراسة إلى: دراسة الأصول النحوية والفقهية، واستخراج الفروع من أصولها، و تأصيل الفروع لأصولها، كما تناول الباحث المصادر التاريخية عن تاريخ النحو العربي ونشأته، والقواعد البدائية التي وضعت فيه، وذلك في العقد الثالث من القرن الهجري الأول تقريباً.

= دراسة تمام حسان^(٣):

وكانت بعنوان "الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض المسائل التي لا تنطبق القاعدة فيها على كثير

(١) موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي. مطير بن حسين المالكي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، فرع النحو. مكة المكرمة، ١٤٢٢، ١٤٢٣هـ.

(٢) نظرات في أصول النحو العربي وأصول الفقه الإسلامي، دراسة عربية إسلامية تأصيلية، عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، عبد الوهاب زكريا، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، السنة الأولى، العدد الأول ٢٠٠٩م.

(٣) الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة (٢٠٠٠م).

من المسموع الصحيح قرآناً أو شعراً أو نثراً، إذ يتجاوز المسموع القاعدة، ويتمرد عليها، فوصم النحاة بعدم استقرار كل المسموع، ومن ثم وضع القواعد بناءً على ذلك، كما تناولت الدراسة قضية أخرى، وهي قضية الإشارة إلى الأصل في الأصوات، والمفردات، والتراكيب، والقواعد.

= دراسة محمد علي محمد العمري: (١)

وكانت بعنوان "قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الأنباري" وقد هدفت الدراسة إلى تقديم صورة وصفية لـ (قياس العكس) الذي كان غائباً أو كالجائب في دراستنا الأصولية فقهية أو نحوية، بحيث تشمل هذه الدراسة الوصفية نقل الصورة القائمة لهذا النوع من القياس كما هي في فكرنا الأصولي، واستيعابها، ومعرفة جوانب القصور فيها، ثم إتباع تلك الدراسة الوصفية بدراسة تطبيقية كافية، تنقل طرفاً كافياً من حضور هذا النوع من القياس في الجدل النحوي

ثانياً: الدراسات الخاصة بكتاب "البيان" للأنباري:

= دراسة أحمد نزال (٢):

وكانت بعنوان: "قواعد التوجيه النحوي عند بن الأنباري"، وقد هدفت الدراسة إلى: التعرف على مصطلح قواعد التوجيه النحوي عند بن الأنباري، موضحاً الأصول النحوية، والفروع التي تنشأ من تلك الأصول.

= دراسة عبد الرحمن أحمد سليم فحماوي (٣):

أثر المعنى في الخلافات النحوية وتوجيه الإعراب في سورة البقرة في كتاب: "البيان في غريب إعراب القرآن" لأبي البركات الأنباري.

= دراسة علي بن سلطان بن علي الحكمي (٤):

وكانت بعنوان "مسائل المرفوعات في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري"، وقد هدفت الدراسة إلى دراسة مسائل المرفوعات، مثل مسألة المبتدأ

(١) رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤٢٨-١٤٢٩هـ

(٢) قواعد التوجيه النحوي عند بن الأنباري، أحمد نزال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية دار العلوم، فرع المنيا، القاهرة.

(٣) رسالة ماجستير، جامعة اليرموك. لعام ٢٠٠٠م.

(٤) مسائل المرفوعات في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، علي بن سلطان بن علي الحكمي.

والخبر، وأيضاً مسائل نواسخ الابتداء، كما تناول الباحث، الفاعل ونائبه، والصفة المشبهة، والمرفوعات محلاً.

وواضح أن هذه الدراسات جميعاً وإن كانت تتقارب مع الدراسة الحالية، إلا أن هذه الدراسة تختلف عنها في أمور، أهمها:

أنها تخصص بدراسة أصول النحو في التوجيه الإعرابي في كتاب البيان، ولا تقف عند التأويلات الإعرابية المتعددة التي أوردها الأنباري في "البيان"، كما أن دراستي الحالية سوف تتناول طريقة اعتماد الأنباري في التوجيه الإعرابي لأصول النحو، ومناقشة ما أورده في ذلك مناقشة متأنية، الأمر الذي لم تقف عنده دراسة سابقة مما أورده، ولذلك أرى أهمية هذه الدراسة في الدرس النحوي، وأثرها الذي يمكن أن يفيد منه الباحثون والمشتغلون بنحو هذا الاتجاه، والله أعلم. هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في: مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

● خطة الدراسة:

وأمَّا الخطة: فهي كالتالي:

= التمهيد: وعنوانه: "مع الأنباري وبيانه"، ويشتمل على مبحثين، هما:

المبحث الأول: التعريف بأبي البركات الأنباري

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "البيان في غريب إعراب القرآن"

وأما الفصل الأول: فعنوانه: "السماع في التوجيه الإعرابي"، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: البيان والسماع في التوجيه الإعرابي، ويشتمل على المطالب الآتية:

- مفهوم السماع في اللغة.
- مفهوم السماع في الاصطلاح.
- البيان ومصادر السماع.
- البيان والشواهد القرآنية.
- البيان والقراءات القرآنية.
- البيان ولغات العرب.
- البيان والاستشهاد بالحديث النبوي.

- البيان والشواهد الشعرية.
- البيان والشواهد الشعرية.
- البيان والضرورة الشعرية.
- البيان والمسموع القليل أو الشاذ .

المبحث الثاني: المسائل المبنية على كثرة السماع: ويشتمل على المطالب الآتية:

- أولاً: مسائل الحذف.
- ثانياً: مسائل الزيادة.
- ثالثاً: مسائل الضمير.
- رابعاً: مسائل الحمل.
- خامساً: مسائل تركيبية.

= وأما الفصل الثاني: فعنوانه: "القياس في التوجيه الإعرابي"، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عن القياس، ويشتمل على المطالب الآتية:

- مفهوم القياس في اللغة والاصطلاح.
- أهمية القياس.
- أركان القياس.
- أقسام القياس.

المبحث الثاني: محاور القياس في البيان، ويشتمل على المحاور التالية:

- المحور الأول: قياس الحمل على النظير
- المحور الثاني: قياس الفرع على الأصل
- المحور الثالث: الشاذ في القياس.
- المحور الرابع: الضعيف أو الرديء في القياس.
- المحور الخامس: القياس دون بيان العلة.

= وأما الفصل الثالث: فعنوانه: "الإجماع في التوجيه الإعرابي في البيان"،

ويشتمل على:

= المبحث الأول: تقديم عن الإجماع في أصول النحو:

= المبحث الثاني: مسائل الإجماع في "البيان" ، ويشتمل على المسائل التالية:

- (١) مسألة: الإجماع على أن "زكرياء" لا ينصرف نكرةً كان أو معرفةً.
- (٢) مسألة: الإجماع على أن "ما" في "إنما" كافة، لا بمعنى "الذي".
- (٣) مسألة: الإجماع على أن ما يقع صفة يجوز أن يقع حالاً.
- (٤) مسألة: الإجماع على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به.

(٥) مسألة: الإجماع على أن الفاء لا تدخل على الشرط إذا تقدم عليه ما يُشعر بالجواب.

(٦) مسألة: لا يجوز بالإجماع تقديم المعطوف المجرور على المعطوف عليه.

= وأما الفصل الرابع: فعنوانه: "استصحاب الحال في التوجيه الإعرابي، ويشتمل

على مبحثين:

المبحث الأول: استصحاب الحال عند النحاة، ويشتمل على الأمور التالية:

- مفهومه في اللغة وعند النحويين
- الاستصحاب بين الأصول النحوية
- طريقتهم في الاستدلال به

المبحث الثاني: مسائل استصحاب الحال في "البيان"، ويشتمل على المسائل التالية:

- (١) الأصل في الضمير أن لا يوصف، ولا يوصف به.
- (٢) الأصل ألا تُزاد "مِنْ" في إيجاب.
- (٣) الأصل في الاستفهام أن لا يعمل فيه ما قبله.
- (٤) الأصل في الاستثناء: النصب.
- (٥) الأصل في "إلا" والواو أن لا يُقام أحدهما مقام الآخر.
- (٦) الأصل ألا يعمل حرف الجر في الفعل.
- (٧) الأصل في الضمائر التي على حرف واحد: أن تُبنى على الفتح.

(٨) الأصل في حروف التهجي: البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون.

(٩) الأصل في الحال: التنكير.

وأما الخاتمة: فقد سجلت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، وما يمكن أن يكون فيه من توصيات ونصائح للدارسين في مثل هذه الدراسة.

= وأما فهارس: فقد قمت بعمل الفهارس الفنية لهذه الدراسة، وقد احتوت على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأمثال وأقوال العرب.
- فهرس الشواهد الشعرية.

ثم ختمت هذا كله بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث والدراسة، ثم بفهرس محتويات البحث.

هذا، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وعظيم الامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل، ومعلمي الكريم، الأستاذ الدكتور: أحمد عطية المحمودي، الأستاذ بقسم النحو والصرف، بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، فقد كان لي نعم الناصح الأمين، والمعلم البصير، وصبر عليّ كثيراً في مراحل البحث الأولى، فوجه وقوم، وتابع عن كتب كل ما أصنعه، وأخذ بيدي إلى برّ المعرفة الآمن من الزلل والخطأ، فجزاه الله خيراً على ما صبر عليه مني، وأبقاه الله ذحراً وعوناً للباحثين والدارسين.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من قدم لي عوناً، أو ساعدني بوجه من وجوه المعرفة حتى استوى البحث على سوقه، وحن وقت قطافه، ولا أنسى فضل هذه الكلية العربية عليّ وعلى الباحثين والدارسين، فالشكر لها ولجميع أساتذتي أعضاء هيئة التدريس بها، وجميع العاملين في الحقل التعليمي بها.

ولست فيما قدمت مدعياً الكمال فيما صنعت، ولكني أحاول وأجتهد، فإن كنت قد أصبت فيما قدمت فذلك من فضل الله علينا وعلى الناس، ولكن أكثر الناس لا يشكرون، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني سعيت واجتهدت، ولا يُجرم المجتهد شيئاً من الأجر، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا، وإليك المصير، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

مع الأنباري وبيانه

ويشتمل على مبحثين:

- **المبحث الأول: التعريف بأبي البركات الأنباري**
- **المبحث الثاني: التعريف بكتاب "البيان في غريب إعراب القرآن"**

البحث الأول: التعريف بأبي البركات الأنباري

لست أول من يكتب عن الأنباري، ويُعرف به، وقد سُبقَتْ إلى ذلك بعشرات المراجع التي شغلت بهذا، وعرِّفَتْ بالرجل تعريفاً تاريخياً كاملاً، حتى إن بعض الباحثين قد أعدّ رسالة خاصة بالتعريف بالأنباري وجهوده النحوية، سماها: عبد الرحمن الأنباري وأثره في النحو^(١)، ولأنه ينبغي في هذا البحث التعريف بالرجل تعريفاً تاريخياً، لذلك سوف أعرف به فيما يلي، تعريفاً موجزاً مختصراً من باب التعريف، وإتمام الفائدة، معتمداً على ترجمة محقق الكتاب، وغيرها من الدراسات الحديثة التي تناولت الرجل بالترجمة أو التي انشغلت بالأنباري بحثاً ودرساً، حتى يرجع إليها من أراد المزيد والبسط^(٢).

(١) رسالة دكتوراه، بجامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، للدكتور، أحمد محمد قاسم، رقم: (٤٨٥) لسنة (١٣٩٢هـ)، (١٩٧٢م).

(٢) ومن ذلك أولئك الذين حققوا كتب الأنباري، أو الذين تناولوه بالبحث والدراسة، أو تناولوا قضايا أصول النحو في كتبه، أو الخلاف النحوي، وغيرها، ومن أبرزها على سبيل المثال: أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، لفاضل السامرائي، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، لمحمد خير الحلواني، والجهود اللغوية في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن، لندي سهام إسماعيل البياتي، ومسائل المرفوعات في كتاب البيان لأبي البركات الأنباري، لعبدالكريم بشير حجاج أحمد، والمسائل النحويّة والصرفيّة في كتاب البيان، (دراسة تحليليّة)، لمحمد أحمد أبو صعيك، وأثر المعني القرآني في الخلافات النحوية وتوجيه الإعراب في سورة البقرة في كتاب "البيان"، لعبد الرحمن أحمد سليم فحموي، وتعدد الأوجه الإعرابية في سورة البقرة في كتاب البيان، لفؤاد علي أحمد عبيدات، ومنهج أبي البركات الأنباري في إعراب القرآن في كتابه البيان، لعبد المقصود محمد عبد المقصود، والمسائل الصوتية في الإنصاف في مسائل الخلاف، لمحمد رمضان البع، والخلاف الصريفي في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، لنايف إبراهيم غثي الرشيد، وأصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، لمحمد سالم صالح، وقياس العكس في الجدل النحوي، عند أبي البركات الأنباري، محمد بن علي بن محمد العمري، و الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، عند أبي البركات الأنباري وأبي البقاء العكبري، في ضوء مؤلفاتهما، لأحمد محمود عبد الستار مصلوح، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف لمحيي الدين توفيق إبراهيم، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، فتحي بيومي حمودة، ودراسة الشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، عبد الله بن محمد المنصور، وأبو البركات الأنباري ومسائل التقديم والتأخير في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، مها عبدالعزيز العسكر.

وقبل الترجمة للأنباري تجدر الإشارة إلى أن النسبة إلى مدينة "الأنبار"^(١) قد اشتهر بها ثلاثة من أعيان العربية وعلماء النحو واللغة والآداب، يلتبس على الكثير من الناس التمييز بينهم، ونسبة المصنفات إليهم^(٢):

أولهم: أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، صاحب كتاب "خلق الإنسان"، و"خلق الفرس"، و"غريب الحديث".

وثانيهم: ابنه: محمد المعروف بأبي بكر الأنباري، صاحب كتاب: "الأضداد"، وشارح "المفضليات"، و"السبع الطوال".

وثالثهم: أبو البركات الأنباري، صاحبنا في هذا البحث.

وأرى - والله أعلم - أن الأولى: أن يُطلق على الأول والثالث: لقب الأنباري، إذ نسبتهما إلى المكان "الأنبار" مباشرة من غير واسطة، والثاني هو الذي يُطلق عليه: لقب ابن الأنباري؛ لأن نسبتته إلى المكان إنما هي تابعة لما ثبت لأبيه من نسبة، وهذا هو ما حاولت أن ألتزمه، وأسير عليه في هذا البحث، وذلك أن صاحبنا لم يشتهر والده في هذا العلم بلقب الأنباري، وحتى لا يلتبس بالثاني الذي كثيراً ما يذكر في كتب النحو، فالأولى صاحبنا بالأنباري لرفع اللبس بينه وبين أبي بكر بن الأنباري فيما أراه.

اسمه ولقبه وكنيته:

أما اسمه: فهو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، ونسبه: الأنباري، على ما رجحت، ولقبه: كمال الدين، والكمال، أما كنيته فهي: أبو البركات.

مولده ونشأته:

وُلد أبو البركات الأنباري سنة (٥١٣هـ)، بمدينة الأنبار، وقضى في الأنبار طفولته حتى بلغ مرحلة التحصيل، وفيها تلقى عن: أبيه، وخاله، وحفظ القرآن على يد: خليفة بن محفوظ بن علي

(١) تنظر نزهة الألباء (ص: ٣) قسم الدراسة.

(٢) بفتح الهمزة، من مدن العراق، بينها وبين بغداد ثلاثة عشر فرسخاً، وهي مدينة صغيرة متحضرة لها سوق، وهي على رأس نهر عيسى، و"الأنبار" حد بابل، وسميت بهذا تشبيهاً لها ببيت التاجر الذي ينضد فيه متاعه وهي الأنبار، وقيل: الأنبار بالفارسية: الأهرء، لأن أهرء الملك كانت فيها ومنها كان يرزق رجاله. (يُنظر: الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري (ص: ٣٦).

المؤدّب^(١)، ثم رحل إلى بغداد في صباه، وأقام بها، وتفقه على مذهب الشافعي، وقرأ الحديث والأدب واللغة والنحو، وظل في بغداد حتى وفاته، وقد تلقى تعليمه في المدرسة النظامية، على يد علماء فيها، ثم عمل فيها معيداً، يعيد الدرس بعد مدرسيها، ثم مدرساً بها لفترة طويلة، وتخرج به جماعة منه المتعلمين، ثم بعد ذلك ترك التدريس وانقطع في بيته واشتغل بالعلم والعبادة حتى فارق الحياة.

خصاله وثقافته:

يدري كثيرٌ من الباحثين أن أبا البركات الأنباري هو واحد من علماء النحو البارزين، كما أنه أول من أسس لعلم أصول النحو وجدله، وجعل منه كيانه مستقلاً، وقد ساعده على ذلك معرفته بالفقه وأصوله، كما لا يخفى على كل باحث في علم النحو ما لأبي البركات الأنباري من أثر جلي في مساره، لما تميز به من ثقافة واسعة وإدراك عميق لما يتعلمه، ووضوح تام في طريقته ومنهجه، كما يظهر أن لديه حرصاً كاملاً على إثبات آراء ومواقف الشيوخ من النحاة في المسائل النحوية، فكانت مؤلفاته النحوية هي المورد العذب العظيم الذي تلتقي فيه شتى الروافد؛ وذلك لما اشتملت عليه من آراء وأفكار، وحجج وبراهين، وشواهد وأدلة تمثل مختلف الاتجاهات والمدارس النحوية التي سادت في عصره، والتي نقلها عن سابقه من أئمة هذا الفن^(٢).

ومن يتتبع حياة الأنباري يدرك بوضوح صلته بالتطور الذي حصل في مجالات العلوم المختلفة، كالفقه، والتفسير، والمنطق، والعربية، على يد سلاطين القرن السادس الهجري، وكان لبروز المدرسة النظامية الأنبارية، واحتضانها تلامذة العلم الأثر الكبير، مما ولد أثراً في تكوينه الذاتي والفكري وعلماً ثراً أفاد أرباب هذا العلم من بعده، فقد بنى الأنباري ثقافته واستمدها

وحدد مساره العلمي من خلال تتبعه ومتابعة المسار العام الذي نشأ وتطور في عصره، وهكذا يظهر أن الأديب أو العالم ابن بيئته يتغذى منها ويغذيها، فصاحبنا الأنباري أنموذجاً لهذا الازدهار الثقافي التعليمي الذي ترعرع في مدينة العلم بغداد، وامتد لما حولها

(١) تنظر: الوافي بالوفيات (٧٠/٦)، ورسالة: أبي البركات الأنباري (٩، ١٠).

(٢) بغية الوعاة، السيوطي (٨٦/٢).

من الأقطار الإسلامية، ولذلك رأينا الرجل قد تفنن في علوم متنوعة، وألف في ثقافات كثيرة على ما يظهر من خلال مؤلفاته الكثيرة التي سأعرضها لاحقاً^(١).

وقد عقد الخوانساري^(٢) موازنة قصيرة بين أبي البركات الأنباري وأبي بكر الأنباري، قال: "والفرق بينه وبين ابن الأنباري الأول اللغوي المشهور... أنه كان منحصر البراعة في فنون اللغة والعربية، بخلاف هذا فإنه الإمام البارِع والسيد المبرز في فنون شتى"^(٣).

يتجلى لنا أن ثقافة صاحبنا نشأت دينية وانتهت نحوية، إلا أن هذا لم يمنعه من ممارسة الفقه والبحث عن صور الخلاف بين المذاهب. وإذا ما علمنا بأن علوم الفقه متداخلة مع العلوم العربية، والعكس صحيح، فإن هذا التداخل تأثر به أبو البركات الأنباري، لذا نجد في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) مترسماً خطى علماء الفقه في أساليب العرض والمعالجة، فثقافته الدينية أثرت فيه تأثيراً كبيراً؛ لأنه نشأ وترعرع عليها، وتلقفها في صباه، فسعة مداركه وفطنته من جهة، والظروف التي أحاطت به وملازمته لمشايخ العربية من جهة أخرى، هي التي دفعت به إلى الإحاطة والبراعة في النحو، فأعطى فيه أكثر مما أعطى في سواه حتى قيل فيه: "وكان قد تفرد بعلم العربية، وشُدَّت إليه الرحال"^(٤).

أخلاقه وصفاته:

تكلم كثير من العلماء عن أخلاق الأنباري وصفاته، فقالوا: هو الفقيه المتفنن، صاحب التصانيف المفيدة، العابد، الورع، الزاهد، كان إماماً صدوقاً، فقيهاً مناظراً، غزير العلم، ورعاً، زاهداً، تقياً، عفيفاً، خشن العيش والملبس، من الأئمة المشار إليهم في علوم النحو، أقرأ النحاس على طريقة سديدة، وسيرة

(١) ينظر: رسالة: أبي البركات الأنباري (٩، ١٠).

(٢) هو محمد باقر بن زين العابدين بن جعفر الموسوي الهزار حريبي الخوانساري الاصفهاني، مؤرخ، أديب، من مجتهدى الإماميين، ولد ونشأ في قسبة خونسار (بإيران) (١٢٢٦هـ)، وانتقل إلى أصفهان فاستقر إلى أن توفي فيها (١٣١٣هـ). اشهر مؤلفاته (روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات)، وأدب اللسان، وتفصيل ضروريات الدين والمذهب، وأصول الفقه، وأحسن العطية في شرح الألفية، وتصانيف بالفارسية. (الأعلام للزركلي (٤٩/٦)).

(٣) روضات الجنات، الخوانساري (٤٠٩/١).

(٤) الطبقات، ابن قاضي شهبه، (ص: ٣٦٤).

جميلة من الورع والمجاهدة والنسك، ترك الدنيا ومحاسنة أهلها، لا يقبل من أحد شيئاً، ولا من جوائز الخليفة، فقد أرسل إليه الخليفة المستضيء^(١) خمسمائة دينار، فردّها، فقالوا له: اجعلها لولدك، فقال لهم: إن كنت خلقتُه فأنا أرزقه، وكان بابه مفتوحاً لطالبي العلم، يعلمهم من غير أجر حسبة لوجه الله تعالى، وكان قد أحضر أحدهم في الصيف مروحة يتروّح بها، فلما خرج قال له: خذ مروحتك معك، فيجتهد أن يجعلها عنده إلى الغد، فما يفعل، وقد رضي من حياته بالقليل، وكان له من أيه دار يسكنها، ودار وحنوت مقدار أجرتها نصف دينار في الشهر، يقنع به، ويشترى منه ورقاً، وكان لا يوقد عليه ضوءاً، وحصير قصب، وعليه ثوب وعمامة من قطن، يلبسها يوم الجمعة، وكان لا يخرج إلا للجمعة، ويلبس في بيته ثوباً خلقاً^(٢).

وقد تمتع أبو البركات الأنباري بشخصية فريدة محببة إلى مجالسيه، جمعت تحت أكنافها الخصال الحميدة كلها من رقة ولطف، وحزم وجد، وصلابة وثبات، ومعرفة وقدرة على الردّ السريع، وبراعة في الحوار، وسيطرة على نوازع النفس وخوالجها، متأثراً بأستاذه ابن الشجري الذي يقول فيه: "إنه كان وقوراً في مجلسه ذا سمّت حسن، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب النفس أو أدب درس"^(٣).

وذكر عنه القفطي إنه: "كان فاضلاً عالماً زاهداً"^(٤)، وابن كثير يصفه: "بالفقيه العابد الزاهد"^(٥)، وابن قاضي شهبة يقول فيه: "كان زاهداً عابداً مخلصاً تاركاً الدنيا"^(٦).

وبالجمل، فقد أجمعت المصادر التي ترجمت له بأنه كان إماماً قدوة، وعبداً صالحاً، وفاضلاً عالماً زاهداً مخلصاً، تاركاً للدنيا، وهو ثقة غزير العلم، لا يقبل من أحد شيئاً، وذكر ابن كثير أنه كان يحضر نوبة

(١) يُنظر: الخليفة المستضيء: ولي الخلافة بالديار المصرية، وهو أول خليفة تخلف بالديار المصرية من بني العباس، وذلك بعد أن قتل المستعصم بالله ببغداد بثلاث سنين ونصف، وكان الوقت بلا خلافة في مدة هذه الثلاث سنين ونصف. (وفيات الأعيان (٤/٤٧٠).

(٢) يُنظر: طبقات الشافعية (٤/٢٤٨)، وبغية الوعاة (٢/٨٦، ٨٧).

(٣) يُنظر: بغية الوعاة، السيوطي (٢/٨٦).

(٤) يُنظر: إنباه الرواة، القفطي، (٢/١٦٩).

(٥) يُنظر: البداية والنهاية، ابن كثير، (١٢/٣٣١).

(٦) يُنظر: الطبقات، ابن القاضي شهبة، (ص: ٣٦٤).

الصوفية بدار الخلافة، ولا يقبل شيئاً من جوائز الخليفة، وقال عنه بعضهم: "لم أر في العباد المنقطعين أقوى منه طريقة ولا أصدق منه في أسلوبه، لا يعتريه تصنع ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم"^(١).

شيوخه:

تفيد المصادر التاريخية وكتب التراجم العربية أن الأنباري درس دراسة منهجية، وأن أساتذته كانوا متخصصين في المواد العلمية، وقد تدرج هو في التعليم تدرجاً طبيعياً، فقد نشأ في التعليم طالباً بالمدرسة النظامية، ثم معيداً بها، ثم مدرساً، وكان له وهو طالب أستاذ لكل مادة، وقد تحدث هو بنفسه عن ذلك عند ترجمته لشيوخه في كتابه "نزهة الألباء"، كما تحدث بذلك المؤرخون^(٢).

أما أبرز شيوخه فهم: أبو السعادات هبة الله ابن الشجري^(٣)، وأبو منصور بن الرزاز^(٤)، وأبو النجيب السهروري^(٥)، وأبو منصور الجواليقي^(٦)، وابن حيزون البغدادي^(٧)، وأبو محمد المقرئ^(٨)، وأبو الفضل محمد بن ناصر^(٩).

كما أن الأنباري تعلم على يد والده: محمد بن عبيد الله الأنباري^(١٠)، وخاله: أبي الفتح بن الخطيب الأنباري^(١١)، والشيخ خليفة بن محفوظ بن علي المؤدب^(١٢).

(١) يُنظر: الطبقات، ابن القاضي شهبة، (ص: ٣٦٤)، وذكره: الكامل في التاريخ (١١/٤٧٧)، والنجوم الزاهرة (٩٠/٦)، وشذرات الذهب (٤/٢٥٨).

(٢) يُنظر: عبد الرحمن الأنباري في النحو (٦٢).

(٣) يُنظر: نزهة الألباء (٤٠٤)، وشذرات الذهب (٤/٤٠٧، ٤٠٨)، ومعجم المؤلفين (١٣/١٤١، ١٤٢).

(٤) يُنظر: طبقات الشافعية (٤/٢٢٢).

(٥) يُنظر: طبقات الشافعية (٣/٢٥٦، ٤/٢٤٨).

(٦) يُنظر: نزهة الألباء (٣٩٦)، وشذرات الذهب (٤/١٢٧)، ومعجم المؤلفين (١٣/٥٣).

(٧) يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/١٩٢).

(٨) يُنظر: نزهة الألباء (٤٠٢، ٤٠٣).

(٩) يُنظر: إنباه الرواة (٣/٢٢٢).

(١٠) يُنظر: بغية الوعاة (٢/٨٦).

(١١) يُنظر: نزهة الألباء (٣٨٢).

(١٢) يُنظر: إنباه الرواة (١/٢٥٨).

تلاميذه:

تلمذ للأنباري مجموعة من العلماء لا يمكن حصرهم، وذلك أنه قد تخرج به أجيال متلاحقة، فقد التحق بالتدريس في سن مبكرة، معيداً، ثم مدرساً، وكان ورعاً عالماً، محبوباً من طلابه، مرغوباً في درسه، لذلك ذاع صيته، وطارته شهرته، فأقبل عليه الطلاب من كل مكان يفيدون منه، مقبلين للدراسة عليه، وقد ظل مدرساً وأستاذاً قرابة خمسة وعشرين عاماً، وكان بدهياً أن يخرج عليه خلق كثير، ومن أبرزهم^(١):

أبو بكر بن الدهان^(٢)، ومكي بن ريان^(٣)، وأبو عبد الله بن الديشي^(٤)، وابن الخباز النحوي^(٥)، وابن أبي الصقر المنتجب^(٦)، وسيبويه السنجاري^(٧).

كما تلمذ للأنباري وأخذ عنه: عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي (ت: ٦٢٨هـ)^(٨)، وأبو الحسن علي بن منصور الخطيبي (ت: ٦٠٢ هـ)^(٩)، وأبو الخير مصدق بن شبيب (ت: ٦٠٥ هـ)^(١٠)، وعبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد الأعلمي^(١١)، وأبو بكر الحازمي (ت: ٥٢٨ هـ)^(١٢).

(١) ذكره: عبد الرحمن الأنباري (٧٧ - ٧٩).

(٢) يُنظر: بغية الوعاة (٢٧٣/٢)، وشذرات الذهب (٥٣/٥).

(٣) يُنظر: إنباه الرواة (٣٢٠/٣)، وبغية الوعاة (٢٩٩/٢).

(٤) يُنظر: غاية النهاية (١٤٥/٢)، وطبقات الشافعية (٣٤٨/٤).

(٥) يُنظر: بغية الوعاة (٣٠٤/١).

(٦) يُنظر: إنباه الواة (٦٧/٢، ٦٨)، وبغية الوعاة (٥٧٤/١).

(٧) يُنظر: إنباه الواة (٧١/٣، ٢٣٤/٢).

(٨) يُنظر: إنباه الواة (١٩٣/٢)، وبغية الوعاة (١٠٦/٢)، وشذرات الذهب (٣٢/٥).

(٩) ذكره: إنباه الواة (٣٢١/٢)، وبغية الوعاة (٢٠٧/٢).

(١٠) يُنظر: إنباه الواة (٢٧٤/٣)، وبغية الوعاة (٢٨٧/٢).

(١١) يُنظر: طبقات الحنفية (٣٢٢/١).

(١٢) يُنظر: طبقات الشافعية (٢٤٨/٣).

آثاره ومؤلفاته:

قبل البدء في ذكر مؤلفات وآثار الأنباري، لابد من الإشارة إلى أن الرجل قد اتخذ من الكتاب خير جليس، وعدّه أخلص أصدقائه، حيث كان مصاحباً له في عزلته، وأنيسه في وحدته، وعزاه في حزنه. لقد قضى معه أجمل فترات عمره طالباً وأستاذاً، دارساً ومؤلفاً، لم يتركه إلا بعد لقاء وجه ربه. وفي هذه الفترة جادت قريحته بكثير من المؤلفات، نالت استحسان أهل العلم جميعاً، فأتوا على مجهوداته ومصنفاته لما اشتملت عليه من مميزات، فهذا ابن الأثير يقول: "وله تصنيفات حسنة في النحو"^(١)، وشهد له ابن خلكان حيث قال: "وكتبه كلها نافعة"^(٢)، وعبر القرطبي عنه " واشتهرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته "^(٣).

أما عدد هذه المصنفات فقد ذكر الذهبي أنها "مائة وثلاثون مصنفاً، في الفقه، والأصول، والزهد، وأكثرها في فنون العربية"^(٤). وأيده في ذلك ابن قاضي، وابن العماد^(٥). ومن مميزات الأنباري في مصنفاته، أنه التزم المنهجية والتخصص، فكل كتاب اتصف بموضوع خاص، وقلما يخرج مستطرداً من مسألة إلى أخرى ما لم يكن لها ارتباط، كما كان يفعل القدامى كالبرد في كامله، والجاحظ في بيانه، وتمتاز هذه المصنفات عنده بالوضوح وسلامة العبارة وجمال العرض والتصنيف، قال عنه سعيد الأفغاني: "الأنباري، والحق يقال، أدب النحو وأضفى على أسلوب عرضه المائية، وقال: إني إذا أردت التعبير عن أسلوب الأنباري بكلمة جامعة لم أجد أصدق من قولي: أسلوب رياضي جميل"^(٦)، سواء أكان في نثره أم شعره. وللتدليل على أسلوب أبي البركات الأنباري ودقته وحسن تنظيمه وتمكنه في استعمال المنطق، والاستعانة بالحجج

(١) يُنظر: الكامل، ابن الأثير (٤٧٧/١).

(٢) وفيات الأعيان، ابن خلكان (١٣٩/٣).

(٣) إنباه الرواة، القفطي (١٧٠/٢).

(٤) العبري خبر من غير، الذهبي (٢٣٠/١).

(٥) ذكره: طبقات النحويين و اللغويين، ابن قاضي شعبة، (ص: ٣٦٣)، وشذرات الذهب، ابن العماد (٢٥٨/٤).

(٦) مقدمة الإغراب في جدل الأعراب، ابن الأنباري (ص: ٢٢).

العقلية لإثبات رأي وتفنيد آخر، أما في نثره، فيظهر ذلك فيما قاله الأنباري في معرض ردّه على الكوفيين في قولهم: إن (السين) مقتطعة من "سوف": "وأما قولهم: "إنّ السين تدل على الاستقبال كما إنّ "سوف" تدل على الاستقبال"، قلنا: هذا باطل، لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حدّ واحد. ولا شك أن "سوف" أشد تراخيا في الاستقبال من السين. فلمّا اختلف في الدلالة على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه غير مأخوذ من صاحبه، والله أعلم" (١).

وأما شعره، ففي إحدى قصائده يقول: هذه المقطوعة التي تتميز بالهدوء (٢):

العلم أوفى حلية ولباس	العقل أوفى جُنة الأكياس
كن طالباً للعلم تحياً فإنما	جهلُ الفتى كالموت في الأرماس
وصُن العلوم عن المطامع كلّها	لترى بأنّ العزَّ عزُّ الباس
والعلم ثوب والعفاف طرازه	ومطامع الإنسان كالأدناس
والعلم نور يهتدى بضياءه	وبه يسود الناس فوق الناس (٣)

أما مؤلفات الأنباري فهي على النحو الآتي، قد رتبها ترتيباً ألفبائياً (٤):

- (١) الاختصار، في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار. ذكره: ذكره في بغية الوعاة (٨٧/٢)، وهدية العارفين (٥١٩/١).
 - (٢) أخف الأوزان: ذكره: مقدمة البيان (١٣)، وعبد الرحمن الانباري وأثره في النحو (١٠٧).
 - (٣) أدلة النحو والأصول: وهو مخطوط بمكتبة عاطف أفندي، باسطنبول (رقم: ٢٤٢٩).
- ذكره: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (١٧٢/٥).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (٦٤٧/٢).
(٢) فوات الوفيات، الكنتي، المجلد الثاني (ص: ٢٦٢، ٢٩٢).
(٣) ذكره: نزهة الألباء (٢٩)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وطبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وروضات الجنات (٣١/٥)، وكشف الظنون (٢١٢/١)، وهدية العارفين (٥١٩/١)، وتاريخ الأدب لبروكلمان (١٧٢/٥).
(٤) يُنظر في هذا: مقدمة "البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري" تحقيق: الدكتور: طه عبد الحميد طه (١٣/١ - ١٨)، ومقدمة "البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري" تحقيق: الدكتور جودت مبروك أحمد (١٧/١ - ٢٣).

- (٤) أسرار العربية. وهو مطبوع بتحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ذكره: شذرات الذهب (٢٥٨/٤)، وهدية العارفين (٥١٩/١).
- (٥) الأسمى في شرح الأسماء. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وهدية العارفين (٥١٩/١).
- (٦) الإشارة في شرح المقصورة: ذكره: البيان (٨٩/٢).
- (٧) أصول الفصول في التصوف. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وهدية العارفين (٥١٩/١).
- (٨) الأضداد. ذكره: وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥).
- (٩) الإغراب في جدل الإغراب. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وقد نشره الأستاذ: سعيد الأفغاني، في مطبعة الجامعة الورية، بدمشق (١٣٧٧هـ، ١٩٥٧)، مع كتاب "لمع الأدلة" للأنباري.
- (١٠) الألفاظ الجارية على لسان الجارية. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهدية العارفين (٥١٩/١).
- (١١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وكشف الظنون (١٨٢)، وهدية العارفين (٥١٩/١)، وقد طبع كثيراً بتحقيقات متعددة، أبرزها: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، في مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦١ م.
- (١٢) الأنوار في العربية. ذكره: هدية العارفين (٥١٩/١).
- (١٣) الإيضاح في النحو. ذكره: كشف الظنون (٢١٢/١).
- (١٤) إيضاح الوقف والابتداء: وقد حققه الأستاذ محيي الدين رمضان، في المطبعة التعاونية، بدمشق، سنة (١٩٧١م).
- (١٥) بداية الهداية. ذكره: طبقات الشافعية (٢٤٨/٣)، وطبقات ابن شهبة (٧٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وكشف الظنون (٢٢٨/١)، وهدية العارفين (٥١٩/١).
- (١٦) بغية الوراد. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وإيضاح المكنون (١٩٣/١)، وهدية العارفين (٥١٩/١).

- (١٧) البلغة في أساليب اللغة. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وإيضاح المكنون (١٩٣/١)، وهديّة العارفين (٥١٩/١).
- (١٨) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وإيضاح المكنون (١٩٣/١)، وقد نشر الكتاب بتحقيق الدكتور: رمضان عبد التواب، بالقاهرة (١٩٧٠م).
- (١٩) البلغة في نقد الشعر. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢).
- (٢٠) البيان في غريب إعراب القرآن. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وكشف الظنون (١٢٣)، وإيضاح المكنون (١٩٣/١)، وهديّة العارفين (٥٢٠/١)، وهو الكتاب محل هذه الدراسة.
- (٢١) البيان في جمع أفعال أخف الأوزان. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهديّة العارفين (٥١٩/١).
- (٢٢) تاريخ الأنبار. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وكشف الظنون (٢٨٥).
- (٢٣) تصرفات "لو". ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦).
- (٢٤) التفريد في كلمة التوحيد. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهديّة العارفين (٥١٩/١).
- (٢٥) تفسير غريب المقامات الحربية. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهديّة العارفين (٥١٩/١).
- (٢٦) التنقيح في مسلك الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٧/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهديّة العارفين (٥١٩/١).
- (٢٧) ثلاثة مجالس في الوعظ. ذكره: "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة" للفيروزآبادي (١٢٥).

- (٢٨) جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى: {أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ}. ذكره: وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وإيضاح المكنون (٣٦٢/١)، وهدية العارفين (٥١٩/١).
- (٢٩) الجميل في علم الجدل. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٧/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهدية العارفين (٥١٩/١).
- (٣٠) الجوهرة، في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وكشف الظنون (٦٢١).
- (٣١) الحض على تعليم العربية. ذكره: كشف الظنون (٦٧٠)، وهدية العارفين (٥١٩/١).
- (٣٢) حلية الطراز في حل الألغاز. ذكره: إيضاح المكنون (٤٢٠/١)، وهدية العارفين (٥١٩/١).
- (٣٣) حلية العربية. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥).
- (٣٤) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهدية العارفين (٥١٩/١)، وقد نشره الدكتور عطية عامر في استوكهولم (١٩٦٦م).
- (٣٥) حواشي الإيضاح. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، ويسمى "شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو" في هدية العارفين (٥١٩/١).
- (٣٦) الداعي إلى الإسلام في علم الكلام. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وطبقات الشافعية (٢٤٨/٣)، والبغية (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥).
- (٣٧) ديوان اللغة. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٣٨) رتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وإيضاح المكنون (٥٤٨/١)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).

- (٣٩) الزهرة في اللغة. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٤٠) زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهدية العارفين (٥٢٠/١)، وقد حققه الدكتور: رمضان عبد التواب، ونشره عام (١٩٧٨م).
- (٤١) سمط الأدلة في النحو. ذكره: هدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٤٢) شرح الحماسة. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٤٣) شرح ديوان الشعراء. ذكره الفيروزآبادي في "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة" (١٢٤).
- (٤٤) شرح السبع الطوال. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٤٥) شرح قصيدة البردة لكعب بن زهير بن أبي سلمى: ذكره: هدية العارفين (٥٢٠/١)، والكتاب مطبوع بتحقيق: محمود حسن الزيني، مطبعة الكتاب العربي العودي (١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م).
- (٤٦) شرح المقامات للحريري. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٤٧) شرح المقبوض في العروض. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥).
- (٤٨) شرح مقصورة ابن دريد. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥).
- (٤٩) شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٥٠) عقود الإعراب. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، والبلغة (١٢٥).
- (٥١) عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء. ذكره: كشف الظنون (١١٦٥)، وهدية العارفين (٥٢٠/١)، وقد نشره الدكتور: رمضان عبد التواب (١٩٨٢م).

- (٥٢) الفائق في أسماء المائق. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٥٣) فرائد الفوائد. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢).
- (٥٤) الفصول في معرفة الأصول. ذكره: كشف الظنون (١٢٧١)، وهدية العارفين (٥٢٠/١)، وهو مخطوط بمكتبة أحمد الثالث باسطنبول (رقم: ٢٧٢٩)، ومنه مصورة في معهد المخطوطات (رقم: ٦٢٩، أدب).
- (٥٥) فعلت وأفعلت. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٥٦) قبسة الأديب في أسماء الديق. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٥٧) قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٥٨) كتاب الألف واللام. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وإيضاح المكنون (٢٧١/٢)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٥٩) كتاب "حيص بيص": ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٦٠) كتاب في "يعفون". ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢).
- (٦١) كتاب "كلا، وكلتا". ذكره: البغية (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٦٢) كتاب "كيف". ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، والبغية (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥).
- (٦٣) كتاب "ما". ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢). وحققه الدكتور سليمان العايد، ومنشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- (٦٤) الكلام على "عصيّ، ومغزو". لم يُذكر في الترجمة له، ومنه مخطوط بمعهد المخطوطات العربية (رقم: ١١٥) لغة، ملحق بكتاب "الحروف" للرماني، فهرس المخطوطات المصورة رقم (٣٥٣).
- (٦٥) لباب الآداب. ذكره: كشف الظنون (١٥٤٠)، وهدية العارفين (١/٥٢٠).
- (٦٦) اللباب المختصر. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وطبقات الشافعية (٢٤٨/٣)، وبغية الوعاة (٨٧/٢).
- (٦٧) لمع الأدلة. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٥٢٤)، وقد نشره سعيد الأفغاني بدمشق (١٩٥٧م)، ونشره الدكتور: عطية عامر، في استوكهولم (سنة: ١٩٦٣م).
- (٦٨) اللمعة في صنعة الشعر. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وكشف الظنون (١٥٦٥)، وفي هدية العارفين (١/٥٢٠) اسمه: "لمعة في أصول الشعر"، وهو كتاب نُشر بتحقيق: الأستاذ عبد الهادي هاشم، في مجلة المجمع العلمي بدمشق، رقم (٣٠)، لسنة (١٩٥٥م)، (ص: ٥٩٠ وما بعدها).
- (٦٩) المرتجل في إبطال تعريف الجمل. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهدية العارفين (١/٥٢٠).
- (٧٠) المسائل البخارية: ذكره الأنباري في البيان (٣٦٥/٢).
- (٧١) مسألة دخول الشرط على الشرط. ذكره: البغية (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥).
- (٧٢) المسائل السنجارية: ذكره الأنباري في البيان (٣٩٩/١).
- (٧٣) المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر. ذكره: كشف الظنون (١٧٣١)، وهدية العارفين (١/٥٢٠).
- (٧٤) مغاني المعاني في شرح ديوان المتنبي. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٧/٢)، وفي بغية الوعاة (٨٧/٢) اسمه: "شرح ديوان المتنبي، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهدية العارفين (١/٥٢٠).
- (٧٥) مفتاح الذاكرة. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهدية العارفين (١/٥٢٠).

- (٧٦) المقبوض في العروض. ذكره: وبغية الوعاة (٨٧/٢)، روضات الجنات (٤٢٥)، وإيضاح المكنون (٥٣٩/٢)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٧٧) مقترح السائل في "ويل أمه". ذكره: وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥).
- (٧٨) منثور العقود لتجريد الحدود. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٧/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وإيضاح المكنون (٥٣٩/٢).
- (٧٩) منثور الفوائد. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهدية العارفين (٥٢٠/١)، وقد نشره الدكتور: حاتم الضامن في مجلة المورد، العدد الأول، المجلد العاشر، عام (١٩٨١م).
- (٨٠) الموجز في القوافي. يُنظر بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وكشف الظنون (١٨٩٩)، وهدية العارفين (٥٢٠/١)، وقد نشر هذا الكتاب بعناية: عبد الهادي هاشم، في مجلة الجمع العلمي العربي بدمشق (١٩٥٦م)، المجلد (٤٨/٣١ - ٥٨).
- (٨١) ميزان العربية. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وقال في كشف الظنون (١٩١٨): شرحه شمس الدين، أحمد بن الحسين بن الخباز الإربلي النحوي، المتوفى سنة (٦٣٧هـ)، وفي هدية العارفين (٥٢٠/١) اسمه: "ميزان العربية في النحو"، وفي وفيات الأعيان (٣٢٠/٢) اسمه: "الميزان في النحو"، وكذا في مرآة الجنان (٤٠٨/٣)، والبداية والنهاية (٣١٠/١٢)، وشذرات الذهب (٢٥٩/٤).
- (٨٢) نجدة السؤل في عمدة السؤل. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٧/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥)، وهدية العارفين (٥٢٠/١)، وقد حققه الدكتور: رمضان عبد التواب، ونشره في عمان، عام (١٤١٠هـ، ١٩٨٩م).
- (٨٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، ووفيات الأعيان (٣٢٠/٢)، والبداية والنهاية (٣١٠/١٢)، وللكتاب عدة طبعات: طبعة القاهرة، طبعة حجرية عام (١٢٩٤هـ)، ونشره الدكتور: إبراهيم السامرائي، في بغداد عام (١٩٥٩م)، كما نشره الدكتور: عطية عامر، في استوكهولم، سنة (١٩٦٧م)، ونشره الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، بالقاهرة سنة (١٩٦٧م).

- (٨٤) نسمة العبير في التعبير. يُنظر طبقات ابن شهبة (٧٧/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وإيضاح المكنون (٦٤٥/٢)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٨٥) نقد الوقت. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وإيضاح المكنون (٦٧٥/٢)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٨٦) نكت المجالس في الوعظ. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٨/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وهدية العارفين (٥٢٠/١).
- (٨٧) النوادر. ذكره: بغية الوعاة (٨٧/٢)، وروضات الجنات (٤٢٥).
- (٨٨) النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٧/٢)، وطبقات الشافعية (٢٤٨/٣)، وبغية الوعاة (٨٧/٢).
- (٨٩) هداية الذاهب في معرفة المذاهب. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٧/٢)، وطبقات الشافعية (٢٤٨/٣)، وبغية الوعاة (٨٧/٢).
- (٩٠) الوجيز في التصريف. ذكره: طبقات ابن شهبة (٧٧/٢)، وبغية الوعاة (٨٧/٢)، ومنه مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية (رقم: ٢٦ صرف). وقد حققه الدكتور: علي حسن البواب، منشورات دار العلوم، الرياض، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

مذهبه النحوي:

المعروف أن الأنباري لم يكن كوفي النزعة، ولم ينسبه أحدٌ من العلماء إلى مدرسة الكوفة، وبخاصة أنه درس على ابن الشجري، وهو أحد المتعصبين للمذهب البصري، حتى إنه ليقول عن الكسائي بعد عرضه لمناظرة بينه وبين الأصمعي: "ولنحاة الكوفة في أكثر كلامهم تأويل فارغة من الحقيقة"^(١).

والأنباري تلميذ ابن الشجري، ولم يُعرف عنه معارضته له في حياته أو بعد وفاته^(٢)، ولما نظر العلماء في إنصاف الأنباري ورأوه قد وافق البصريين في مسأله إلا في سبع منها، اختلفوا في

(١) يُنظر: الأماي الشجرية (٣٩/١).

(٢) يُنظر: عبد الرحمن الأنباري (٤٢٠).

مذهبه، فمنهم من نسبه إلى المذهب البغدادي^(١)، ومنهم من يجعله بغدادياً مائلاً للبصريين في بعض الأحيان^(٢)، ومنهم من يجعله بصري المذهب^(٣)، والذي أراه - والله أعلم - ما ذهب إليه أصحاب القول الأخير من أن الأنباري بصري المذهب، متعصب له، آخذ بآرائه في غالب المسائل، ولكن بوعي وبصيرة، حتى إذا ما قوي المذهب الكوفي في رأيه نراه يميل إليه مصرحاً بذلك، يقول صاحب الخلاف النحوي عن مذهب أبي البركات الأنباري: "إنه في الحقيقة بصري، لا وراء في ذلك، وإذا خالف البصريين ووقف مع أعلامهم موقف المناقش فلا يدل هذا على أنه من مذهب آخر غير المذهبين، فالتقاؤه بالبصريين يفوق التقاء الأخصب بهم، وأما مظاهر بصريته فتتمثل فيما يلي:

تمسكه بالمصطلحات البصرية، واعتماده على الأصول البصرية في الاحتجاج والقياس والعلّة، تصريحاته غير المباشرة التي تدل على ميله إلى نحو البصرة، إضافة إلى ذلك فإنه كثيراً ما يصرح في كلامه بقوله: "أصحابنا"^(٤)، أو نحو هذا، وهو يقصد البصريين، وسوف يظهر من خلال ما أتناوله في هذا الدراسة هذا الأمر بوضوح، وسأنبه إليه في موضعه.

وفاته:

توفي أبو البركات الأنباري - رحمه الله - سنة (٥٧٧هـ) ببغداد، بعد أن بلغ من العمر حوالي أربع وستين سنة، أمضاها في خدمة الدين والعلم، وأهلها، ودُفن بباب أبرز، بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، رحمه الله رحمة واسعة^(٥).

(١) منهم: د. شوقي ضيف في المدارس النحوية (٢٧٧، ٢٧٨)، ود. إبراهيم نجاتي في المذهب النحوي البغدادي (٣٦، ٣٧)، وغيرهما، وذكره: أبو البركات الأنباري ومسائل التلخيص والتأخير (٤، ٥)، وعبد الرحمن الأنباري وأثره في النحو (٤٢١ - ٤٢٥).

(٢) يُنظر: نشأة النحو (١٦١)، وعبد الرحمن الأنباري وأثره في النحو (٤٢٤).

(٣) مثل محمد خير الحلواني صاحب "الخلاف النحوي" (٩٨، ٩٩).

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٨٠٣/٢).

(٥) يُنظر: طبقات ابن شهبة (٧٩/٢)، طبقات الشافعية (٢٤٨/٣)، وروضات الجنات (٤٢٦)، وإنباه الرواة (١٧١/١)، وبغية الوعاة (٨٨/٢)، وشذرات الذهب (٢٥٩/٤).

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "البيان في غريب إعراب القرآن"

يمكن من خلال الأمور الآتية فهم صورة كاملة وواضحة عن كتاب أبي البركات الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن):

أولاً: يأتي كتاب "البيان" في الترتيب الزمني بعد جميع مؤلفات الأنباري، في غالب الظن، وفي ذلك يقول محقق "البيان": "يبدو أن كتاب "البيان" هو آخر كتب الأنباري التي ألفها، وعلى وجه من التوكيد: هو آخر المطولات من تأليفه، وذلك لأنه:

= رجع في كثير من مسائله إلى كتابه المشهور "الإنصاف"، فقد أحال عليه في كثير من شرح الخلافات النحوية التي تحتاج إلى إسهاب وإطناب، وقد أورد اسم "الإنصاف" في أكثر من ثلاثين موضعاً في البيان، وكذلك أحال الكثير من المسائل على "أسرار العربية"، ويمكننا بعد هذا أن نرتب هذه المطولات، حسب اعتماد اللاحق على السابق، فنجد أن "الإنصاف" أسبقها، ثم "الأسرار"، ثم "البيان".

= جاء في أول ورقة من "البيان": قرأ عليّ كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" العالم الفاضل ضياء الدين أبو الفتح بن العيني - نفعه الله بالعلم - قراءة تصحيح وتهذيب ودراية، وذلك في سنة سبع وسبعين وخمسائة، وهي السنة التي توفي فيها الأنباري بغير خلاف، ويغلب على ظني أن الذي قرئ عليه الكتاب هو الأنباري نفسه في آخر أيامه"^(١).

ثانياً: كتاب "البيان" وضعه الأنباري لتوضيح غريب إعراب القرآن، وقد ذكر ذلك في مقدمته حيث قال: "وبعد، فقد لخصت في هذا المختصر غريب إعراب القرآن على غاية من البيان، متوخياً التفهيم"^(٢).

= بين الأنباري في "البيان" الوجوه المحتملة في إعراب كثير من كلمات الآيات، ولم يتعرض لجميع آيات القرآن بالإعراب، بل تخير بعضها ليبين أوجه التأويل والإعراب المحتمل فيها، مما يراه يحتاج إلى توضيح الإعراب فيه، فهو يتتبع إعراب الكلمات التي تعددت الآراء فيها، ولذلك نراه يتنقل بين

(١) يُنظر: البيان في إعراب غريب القرآن (١/١٩، ٢٠) علماً بأن المحقق كان يُطلق على أبي البركات: ابن الأنباري.

(٢) يُنظر: البيان (١/٢٩).

الآيات على حسب ترتيبها، منتقياً ما يحتاج إلى إعراب، تاركاً إعراب ما هو واضح منها ولا يحتاج إلى إعمال فكر، ولم تختلف فيه الآراء فيما يرى^(١).

ثالثاً: لم يخلط الأنباري شرحه النحوي بأي شرح معنوي، أو بلاغي، فهو لم يقف عند معاني الألفاظ، ولا توضيح أسباب النزول، ولا استظهار المعنى العام في النص القرآني، ولا النص على موطن بلاغي فيها، إلا ما وقع منه نادراً، وقد استعان أحياناً بالتفسير ليوضح المعنى، ويثبت صحة الإعراب الذي يفضله، وفساد الإعراب الذي لا يسائر المعنى الصحيح فيما يرى، فالسمة الغالبة في كتابه هي العناية بالناحية النحوية والإعرابية الخالصة، وربما الناحية الصرفية أحياناً.

رابعاً: يتتبع الأنباري القراءات القرآنية، ويذكرها مفصلة، ثم يوجه كل قراءة التوجيه النحوي لها، غير أنه لم ينشغل أحياناً كثيرة بنسبة الآراء إلى ذويها، ويكتفي بالقول: "وقرى" بالبناء للمجهول، من غير تصريح بصاحب القراءة، غير أنه أيضاً له موقف بارز من بعض القراءات القرآنية التي تخالف القاعدة النحوية التي يراها صحيحة، الأمر الذي سوف يظهر واضحاً في تضاعيف هذا البحث.

خامساً: كثيراً ما كان الأنباري يلمح في كتاب "البيان" إلى مسائل الفقه، إذا ما دعا المقام إليها، وبخاصة الفقه الشافعي، الذي تفقه فيه، وتمذهب به في المدرسة النظامية، مما يؤكد علم الرجل بهذا التخصص ودرايته به، وقدرته عليه.

سادساً: كثر استشهاد الأنباري في البيان بالآيات القرآنية، وقد بلغت الآيات التي استشهاد بها الأنباري في الكتاب - غير التي يتناولها بالشرح والتوجيه - أكثر من ثلاثمائة وثلاثين شاهداً، كما أكثر الأنباري من الشواهد الشعرية، وقد بلغت شواهد الشعرية في كتابه "البيان" أكثر من مائة وسبعين شاهداً، غير أنه كثيراً لم يكن ينشغل بنسبتها لأصحابها إلا في القليل النادر، كما ورد عنده بقدر محدود شواهد من الحديث، وشواهد أمثال العرب، الأمر الذي يعطي للكتاب قيمة وقدرًا في ميدان الدراسات النحوية.

سابعاً: لأهمية كتاب الأنباري "البيان" قامت بنشره وزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية، سنة (١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م)، وحققه الدكتور: طه عبد الحميد طه، وراجعته الأستاذ: مصطفى السقا،

(١) يُنظر: البيان (١/١٩).

وبالتحقيق نفسه طبعته الهيئة العامة المصرية للكتاب في سنة (١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م) في جزأين أيضاً، وهذه هي الطبعة التي اعتمدها في التوثيق في هذا البحث، وهناك طبعة أخرى تلت هذه الطبعة، وهي بتحقيق الدكتور: جودة مبروك محمد، وطبعت في مكتبة الآداب، بالقاهرة (١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م)، وفيها تحقيق جيد، واستدراك كثير على الطبعة الأولى، وقد نبه إلى هذا محقق الكتاب.

ثامناً: كثرت في كتاب "البيان" للأنباري ذكر المسائل الخلافية والإشارة إليه، فقد اهتم الأنباري طوال حياته العلمية بظاهرة الخلاف النحوي ومسائله كثيراً، حتى إنه ليظهر كثيراً في مؤلفاته، وبخاصة: التي يتعرض فيها لوجوه الإعراب، وهو في كتابه "البيان" يتعرض لمسائل الخلاف كثيراً، ويتناول التأويلات الإعرابية لبعض الكلمات أو الجمل، وهذا غالب كثيراً في كتابه، ويمكن استظهار ذلك من خلال ما يأتي:

= ذكر الأنباري في "البيان" الكثير من مسائل الخلاف التي لم تكن بين البصريين والكوفيين، ولكنها بين علماء المدرسة الواحدة، ومن هذه المسائل: الخلاف في "ما" في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(١)، وزيادة "من" في الموجب^(٢)، وإعراب الاسم الواقع بعد "يا أيها"^(٣)، والعطف على معمولي عاملين مختلفين^(٤)، ووقوع "دون" خبراً^(٥).

أما المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فقد ورد منها كثيراً في كتاب "البيان" وفيما أرى أنها تنوعت، إلى ثلاثة أنواع:

= **النوع الأول:** نوع ذكره في كتابه "البيان" هنا وأحال عليه في كتابه "الإنصاف"، وهي مسائل كثيرة، تزيد على عشرين موضعاً، منها: اشتقاق كلمة "اسم"، وفعل الأمر بين الإعراب والبناء، ووزن "خطايا"، وحذف "أن" الناصبة للمضارع من غير عوض، العطف

(١) سورة البقرة (٢٧١)، ويُنظر: البيان (١٧٧/١).

(٢) يُنظر: البيان (١٩٤/٢).

(٣) يُنظر: البيان (٦٢/١).

(٤) يُنظر: البيان (٣٦٤/٢).

(٥) يُنظر: البيان (٣٧٧/١).

على الضمير المخفوض، وتقديم معمول اسم الفعل عليه، و"حاشا" في الاستثناء بين الفعلية والحرفية، ومجيء اسم الإشارة اسماً موصولاً^(١).

النوع الثاني: نوع ذكره في "البيان" كما ذكره في "الإنصاف" لكنه لم يُجَل على "الإنصاف"، ولم يُشر إلى ذلك، ومنه: مسائل: رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور، وعامل النصب في المستثنى بعد "إلا"، و"من" لابتداء الغاية في المكان، فهل تدخل على الزمان، وإضافة الشيء إلى نفسه، ومجيء "أو" بمعنى الواو، والمخذوف من التاءين في أول المضارع، وحذف التاء من صفة المؤنث الذي على وزن "فاعل"، وعلّة حذف فاء المضارع من المثال الواوي^(٢).

النوع الثالث: نوع ذكره في "البيان"، ولم يذكره في "الإنصاف"، ومن ذلك: مسائل: إقامة المصدر مقام الفاعل^(٣)، و: "ما" التعجبية^(٤)، و: الخلاف في "هلم"، وأصلها^(٥).

تاسعاً: وفي كتاب "البيان" لم تكن المسائل الخلافية نحوية فحسب، ولكنها تنوعت إلى مسائل خلافية بين المدرستين، أو بين العلماء، وورد منها: مسائل نحوية، ومسائل صرفية، ومسائل لغوية.

عاشراً: يختلف الخلاف في المسائل في كتاب "البيان" عن غيره من كتب الأنباري، وذلك في بعض أمور، أهمها: أن كثيراً ما كان الأنباري يترك التفصيل في عرض الخلاف، ويكتفي بالإشارة إليه، ثم

(١) يُنظر: الإنصاف (٦/١)، والبيان (٣٢/١). ويُنظر: الإنصاف (٥٢٤/٢)، والبيان (٣٨/١). ويُنظر: الإنصاف (٨٠٥/٢)، والبيان (٨٤/١). ويُنظر: الإنصاف (٥٥٩/٢)، والبيان (١٠٢/١). ويُنظر: الإنصاف (٤٦٣/٢)، والبيان (٢٤١/١). ويُنظر: الإنصاف (٢٢٨/١)، والبيان (٢٤٩/١). ويُنظر: الإنصاف (٢٧٨/١)، والبيان (٣٩/٢ - ٤١). ويُنظر: الإنصاف (٧١٧/٢)، والبيان (١٤١/٢) على الترتيب.

(٢) يُنظر: الإنصاف (٥١/١)، والبيان (٩٨/١)، وقد كررها كثيراً. ويُنظر: الإنصاف (٢٦/١)، والبيان (٢٤١/٢). ويُنظر: الإنصاف (٣٧٠/١)، والبيان (٤٠٥/٢). ويُنظر: الإنصاف (٤٣٦/٢)، والبيان (٥٢٥/٢). ويُنظر: الإنصاف (٤٧٨/٢)، والبيان (٢٦٩/١). ويُنظر: الإنصاف (٦٤٨/٢)، والبيان (١٠٤/١، ٨/٢، ٢٦٣). ويُنظر: الإنصاف (٧٥٨/٢)، والبيان (٢٠٠/٢). ويُنظر: الإنصاف (٧٨٢/٢)، والبيان (٤٤٨/٢).

(٣) يُنظر: البيان (٣٦٥/٢).

(٤) غير أنه لم يجعل الخلاف فيها إلا بين البصريين والأخفش، يُنظر: البيان (١٣٨/١).

(٥) يُنظر: البيان (٣٤٨/١).

يشير إلى أنه قد استفاد في بعض كتبه، لذلك كانت إشارات إلى كثير من مؤلفاته واضحة في "البيان"، ومن ذلك ما يأتي:

= إشارته إلى كتاب "الإنصاف، الأمر الذي نوهت إليه من قبل (١).

= إحالته في "البيان" على كتابه "أسرار العربية" (٢).

= إحالته على كتاب له قد أفرده بالكلام على "كيف" (٣).

= إحالته على كتابه "المسائل السنجارية" (٤).

= إحالته على كتاب "في مسائل سأل عنهما بعض أولاد المسترشد" (٥).

= إحالته على كتابه: "المسائل البخارية" (٦).

= إحالته على كتابه: "شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل" (٧).

وهذا الأمر يعكس شيئين:

أولهما: مدى الترابط بين كتب الأنباري، واتصال بعضها ببعض، واهتمام صاحبها بذلك. وثانيهما: أن كتاب "البيان" - كما أشرت إليه من قبل - جاء متأخراً بعد الكثير من كتب الأنباري التي ألفها.

حادي عشر: أحياناً كان يذكر الخلاف في المسائل في أكثر من موضع في كتابه، ويكرر ذلك، وترتب على هذا بعض الاختلاف في نسبة الآراء، ومن ذلك:

(١) يُنظر: البيان (٣٢/١، ٣٧، ٣٨، ٦١، ٨٥، ٩٥، ١٠٢، ١٦٧، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٦١، ٢٦٣)

(٢) يُنظر: البيان (٢٦١/١).

(٣) يُنظر: البيان (٦٨/١).

(٤) يُنظر: البيان (٦٤/٢).

(٥) يُنظر: البيان (١١٧/٢).

(٦) يُنظر: البيان (٣٦٥/٢).

(٧) يُنظر: البيان (٢٤٧/٢، ٤٠١).

= في مسألة: "رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور"، ذكر أولاً أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، ونسب إلى الكوفيين والأخفش أن المبتدأ يرتفع بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل بفعله، وذلك عند كلامه على قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ ﴾^(١)، وفعل ذلك في غير موضع^(٢).

= وعند كلامه على قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ ﴾^(٣)، نسب قول الكوفيين والأخفش إلى سيبويه أيضاً^(٤). وفعل ذلك في غير موضع^(٥).

= وعند قوله تعالى: ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾^(٦)، نسب هذا الرأي إلى سيبويه والأخفش^(٧). وكذا فعله في غير موضع^(٨).

= وذات مرة ذكر الخلاف دون عرض الآراء، واكتفى بإحالة المسألة على ما ذكره في كتابه "الإنصاف"^(٩).

وعلى الرغم من أنه عرض للمسألة في "البيان" في مواضع متعددة إلا أنه لم يشر إلى أنه ذكرها وأوردها في "الإنصاف" إلا في هذه المرة، وحينما ذكر المسألة في "أسرار العربية" نسب القول الأول إلى البصريين، ونسب الثاني إلى الكوفيين وإلى الأخفش في أحد قوليه^(١٠)، أما في "الإنصاف" فقد نسب القول الأول إلى البصريين، ونسب الثاني إلى الكوفيين وإلى الأخفش في أحد قوليه، وإلى المبرد^(١١).

(١) سورة البقرة (٧٨)، ويُنظر: البيان (٩٨/١).

(٢) يُنظر: البيان (٢٠٧/١، ٢١٥).

(٣) سورة البقرة (٢٦١).

(٤) يُنظر: البيان (١٧٣/١).

(٥) يُنظر: البيان (١٧٤/١، ١٩٤/٢).

(٦) سورة يونس (٦٤).

(٧) يُنظر: البيان (٤١٦/١).

(٨) يُنظر: البيان (٥٣/٢، ٧٧، ٨٠، ١٩٧، ٢١٦).

(٩) يُنظر: البيان (١٦٩/٢).

(١٠) يُنظر: أسرار العربية (٧١).

(١١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٥١/١).

ولم يشر في كتابيه: "الأسرار والإنصاف" إلى رأي سيبويه في المسألة مثلما أشار في "البيان".
ثاني عشر: أحياناً كان يذكر المسألة التي تكلم عليها في "الإنصاف" في أكثر من موضع في كتابه "البيان"، ولا يشير إلى "الإنصاف" إلا في مرة واحدة، على الرغم من أنه يعرضها في غير الموضع الذي أشار إليه.
ففي مسألة: "أولى العاملين بالعمل في التنازع" ذكرها عند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنِ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾^(١)، ولم يشر إلى "الإنصاف"^(٢).

ثم ذكرها عند قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾^(٣)، وأشار إلى "الإنصاف"^(٤). ثم ذكرها عند قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(٥)، وفصل الكلام فيها ولم يشر إلى "الإنصاف"، ولا أنه قد قدم الكلام عليها قبل ذلك^(٦).

ثم عرض لها عند قوله تعالى: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٧)، ولم يفصل الكلام فيها، ولا أشار إلى كلامه عليها في غير هذا الموضع من هذا الكتاب^(٨).
هذا بعض ما ظهر لي في كتاب الأنباري "البيان في غريب إعراب القرآن"، وسوف تظهر من خلال الدراسة الصورة الكاملة لهذا الكتاب وما فيه من أمور تستحق الوقوف عندها.

(١) سورة الأنعام (٩٩).

(٢) يُنظر: البيان (٣٣٣/١).

(٣) سورة النحل (٧٠).

(٤) يُنظر: البيان (٨٠/٢).

(٥) سورة الكهف (٩٦).

(٦) يُنظر: البيان (١١٦/٢).

(٧) سورة النور (٦).

(٨) يُنظر: البيان (١٩٢/٢).

الفصل الأول

السمع في التوجيه الإعرابي

ويشتمل على مبحثين:

➤ المبحث الأول: البيان والسمع في التوجيه الإعرابي

➤ المبحث الثاني: المسائل المبنية على كثرة السماع

المبحث الأول

البيان والسمع في التوجيه الإعرابي

ويشتمل على ما يأتي:

- مفهوم السمع في اللغة.
- مفهوم السمع في الاصطلاح.
- مصادر السمع.
- الشواهد القرآنية.
- القراءات القرآنية.
- لغات العرب.
- الاستشهاد بالحديث النبوي.
- الشواهد النثرية.
- الشواهد الشعرية.
- الضرورة الشعرية.
- المسموع القليل أو الشاذ .

المبحث الأول

البيان والسمع في التوجيه الإعرابي

مفهوم السمع في اللغة:

يقال: "سمع لفلان أو إليه أو إلى حديثه سمعا وسمعا وسماعا: أصغى إليه وأنصت إليه، وسمع له: أطاعه، وسمع كلامه وحديثه" (١). وقال بعضهم: السَّمْع مصدر والسَّمْع اسم أيضا (٢). قال في التعريفات: "السمع قوّة مودعة في العصب، المفروش في مقعر الصماخ، تدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ" (٣).

وللسمع استعمالات كثيرة، أشهرها: ما سمعت به فشاع وتكلم به، يقال: هذا قبيح في السمع، وحسن في السمع؛ إذا تكلم به، ويقال: هذا أمر ذو سماع إما حسن أو قبيح، ويطلق السمع على كل ما استلذته الأذن من صوت، ويطلق على الذكر الحسن الجميل، كما يطلق السمع على الغناء، ومفهوم السمع يقبل الكلام مطلقا، سواء كان حسنا أو قبيحا، وسواء استلذ به السامع، أو استنكره، وكذا الإدراك عن طريق حس الأذن (٤).

مفهوم السمع في الاصطلاح:

أما السمع في اصطلاح علماء العربية: فهو خلاف القياس، وهو ما يسمع عن العرب فيستعمل ولا يقاس عليه. يقال: هذا سماعي نسبةً إلى السماع؛ وهو ما لم يذكر فيه قاعدة كليّة مشتملة على جزئياته، ويراد به في أصول النحو ما ذكره الأنباري: "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة" (٥).

(١) ينظر: الصحاح (سمع: ١٢٣١/٣)، واللسان: (سمع: ١٦٢/٨)، وتاج العروس (سمع: ٢٢٣/٢١ - ٢٣٦).

(٢) اللسان: (سمع: ١٦٢/٨).

(٣) التعريفات للشريف الجرجاني (١٢١)، وينظر: الكليات (٤٩٥).

(٤) العين: (سمع: ٣٤٨/١، ٣٤٩)، واللسان: (سمع: ١٦٢/٨)، وتاج العروس (سمع: ٢٢٣/١١) وما بعدها.

(٥) لمع الأدلة (٨١)، ويُنظر: الاقتراح (٤٨)، واللسان: (سمع: ١٦٢/٨)، والمعجم الوسيط (سمع: ٤٤٩/١).

وقد وضّح السيوطي التعريف مبيناً مصادر السماع إجمالاً، فقال: "السماع- أعني به-: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه ﷺ، وكلام العرب- قبل بعثته، وفي زمانه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين- نظماً وشعراً، عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلّ منها من الثبوت" (١).

والأنباري واحد من العلماء الذين يعتمدون في توجيهاتهم الإعرابية على السماع، وهذا أمر بدا منه بوضوح وكثرة، وكيف لا يكون كذلك وهو أول من تكلم في أصول النحو، وكتب عن السماع وأهميته في الاستدلال والتفعيد، كما أنه في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" اعتمد في جُلّ الكتاب على أدلة النحو كافة، وأبرزها السماع، فجاء كتابه مادة كاملة في تطبيق أصول النحو وتفعيلها، وقد تأملت كتابه: "البيان في غريب إعراب القرآن" محلّ دراستي هنا، وعشت مع أصول النحو في الكتاب، وقد وجدت الأنباري يعتمد كثيراً على السماع، ويقدمه في أكثر التوجيهات الإعرابية التي يعرض لها، فيرجح بالسماع، ويرد بالسماع، ويُضعف الأقوال التي يراها ضعيفة بالسماع، ويدلّل على قوة رأي بالسماع.

وقد بلغ من اهتمامه أنه كان يرُدُّ التعليل بالسماع، ويفضله على التعليل، فعند قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا لَظَىٰ ۖ نَزَاعَةٌ لِّلشُّوٰى ۗ تَدْعُوْا مِّنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ ۗ﴾ (٢)، ذكر أبو البركات أن "نزاعة" فيها الرفع والنصب، ثم تكلم عن النصب، فقال: "وأما النصب في "نزاعة" فعلى الحال، والعامل فيها معنى الجملة، وزعم أبو العباس المبرد أنه لا يجوز أن يكون منصوباً على الحال؛ لأن "لظى" لا تكون إلا "نزاعة"؛ لأن الحال تكون فيما يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون. وليس كما زعم، فإن هذه الحال مؤكدة، والحال المؤكدة لا يشترط فيها ما ذكر، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ۗ﴾ (٣)، فإن "مصدقاً" منصوب على الحال، وإن كان الحق لا يكون إلا مصدقاً، فدلّ على جوازه" (٤).

(١) الاقتراح (٤٨).

(٢) سورة المعارج (١٥-١٧).

(٣) سورة البقرة (٩١).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤٤٨/٢).

وقد وجدت الأنباري متنوع الأخذ بالسمع، فيعتمد عليه في مصادره جميعاً وقد لاحت لي في تناوله للسمع أمور، وبرزت في قراءاتي لمنهجته في الاعتماد على السمع علامات جدية بالوقوف عندها والتبصر بها، وفيما يأتي تفصيل ذلك وبيانه:

مصادر السماع:

ذكر السيوطي تقسيم ابن جني المسموع إلى مطرد وشاذ، ولخص ما ذكره في الخصائص من أن المطرد والشاذ أربعة ضروب، هي: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، كالماضي من "يذر ويدع"، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، ك"استحوذ، واستنوق الحمل، واستصوبت الأمر"، وشاذ في القياس والاستعمال معاً، كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: "ثوب مَصُون، ومسك مَدُون" (١).

ومصادر السماع هي التي اعتمد عليها النحاة في دراساتهم الأولية للنحو العربي، فاستقوا منها قواعدهم الكليّة، واتخذوها حجّةً وشاهداً لما يتوصلون إليه من أحكام عامّة؛ فأخذت في نفوسهم مكانة مرموقة، وأنبروا يتدارسونها، ويتناولونها بالنقد، ويضعون لها قيوداً وضوابط تصح من خلالها الإفادة من تلك المصادر في بناء الأسس العلمية للنحو العربي، وهذه المصادر ثلاثة: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب (شعراً أو نثراً).

وللأنباري طريقة متباينة في اعتماد هذه المصادر، فليست هذه المصادر عنده بدرجة واحدة من الاعتماد عليها، وسوف أقف عند هذه المصادر وما يتعلق بها لأبين مدى عناية أبي البركات الأنباري بمصادر السماع، وطريقته في الاستدلال بها، أو الرد عليها، وما ظهر لي من أمور فيها، الأمر الذي يكشف عن شخصية الرجل وطريقة تطبيقه لأصول النحو التي وضع ثوابتها ورسخ جوانبها قبل ذلك:

الشواهد القرآنية:

لم يبلغ أيّ نص من النصوص العربية ما بلغه القرآن الكريم من ذروة التوثيق، وشدة الاهتمام والعناية. ومن هنا عدّ القرآن الكريم مصدراً لجميع العلوم الإسلامية واللغوية، وهذا الكتاب هو القمة العليا في

(١) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (١١٠-١١٣)، ويُنظر: الخصائص لابن جني (١/٩٧، ٩٨).

التوثيق، وفي الفصاحة العربية؛ لأنه النص الوحيد الذي لا يتطرق إليه الشك أبداً، فهو أصحّ الكلام وأبلغه؛ ولهذا نصّ الجميع على أنه سيد الأدلة؛ وأن كلّ ما ورد أنه قُرى به جاز الاحتجاج به في العربية، وقد أطبق العلماء على الاحتجاج بالقراءات^(١)

وحين أردتُ استظهار الشواهد القرآنية عند الأنباري في كتابه لم يغيب عن الذهن أن الكتاب الذي بين يدي إنما هو كتاب في بيان الأوجه الإعرابية في غريب القرآن الكريم، ومن البدهي أن يكون مشحوناً بالآيات القرآنية، فهكذا كان الأنباري، يستشهد للقرآن بالقرآن، ويبرهن على اتساق القاعدة في الآية بنظيراتها من الآيات التي تنتظم معها في الوجه نفسه، فلا تخلو صفحة من صفحات الكتاب من شاهدين أو ثلاثة، أو أربعة، أو أكثر من ذلك إذا دعت الحاجة، وقد بلغت الآيات التي استشهد بها الأنباري في الكتاب - غير التي يتناولها بالشرح والتوجيه - أكثر من ثلاثمائة وثلاثين شاهداً، ولا غرابة في هذا، فهو كذلك في كتابه الإنصاف وغيره من الكتب، يُعنى كثيراً بالشواهد القرآنية، ويقدمها على غيرها من الشواهد، ومن الأدلة الواردة في كتابه على ما قلته في هذا ما أورده الأنباري في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾^(٢)، حيث قال: "و" من بقلها" بدل من "مما" بإعادة حرف الجر، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾^(٣). فقوله: "لبيوتهم" بدل من قوله: "لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ"، بإعادة حرف الجر، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ اسْتَكَبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوهُمُ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٤)، فقوله: "لمن آمن منهم" بدل من قوله: "للذين استضعفوا" بإعادة حرف الجر، وهو كثير^(٥).

(١) يُنظر: الاقتراح (٤٩)، الخزانة (٩/١).

(٢) سورة البقرة (٦١).

(٣) سورة الزخرف (٣٣).

(٤) هكذا وقع في المطبوعة، قال المحقق خلط الناسخ في النسخة أ، ب، بين آيتي الأعراف، وسبأ، وصحة الآيتين: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكَبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوهُمُ أَنْحَنُ صَدَدْنَاكُمْ﴾ (سورة سبأ: ٣٢)، و﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكَبَرُوا مِنْ قَوْمِهِمُ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوهُمُ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (سورة الأعراف: ٧٥).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٨٦/١).

وفي قول الله تعالى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً﴾^(١)،
 "إنما وُحِدَ "سمعهم"، ولم يجمعه كـ"قلوبهم، وأبصارهم"؛ لأوجه، منها: أن يكون اكتفى باللفظ
 المفرد لما أضافه إلى الجمع؛ لأن إضافته إلى الجمع يُعلم بها أن المراد به الجمع، وهو كثير في
 كلامهم وأشعارهم، ثم نقل الأنباري أن سيبويه قد ضعف هذا الوجه، وزعم أن هذا إنما يجيء
 كثيراً في الشعر، فرد ذلك قائلاً: "وليس كذلك؛ لحيثه كثيراً في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى:
 ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾^(٣)، وقال تعالى:
 ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَّإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ﴾^(٤)...." (٥).

إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة التي تناثرت في الكتاب بحسب الحاجة، والتي تبرهن على
 اهتمام الأنباري بالشاهد القرآني في أثناء توجيهاته الإعرابية لما يعرض له من آيات في كتابه.

القراءات القرآنية:

أمَّا القراءات: فهي سنة متبعة، خاضعة للسمع الصحيح والمعول فيها الرواية والسند لا
 القياس، وهذا ما أشار إليه العلامة ابن جني في الخصائص في "باب امتناع العرب من الكلام بما
 يجوز في القياس" فقال: "وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع؛ منه القراءات التي تُؤثّر روايةً و لا
 تُتجاوز؛ لأنها لم تسمع فيها ذلك". وقال أبو عمرو الداني: "فالقراءات القرآنية لا تجري على
 الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في العربية وإذا صحت الرواية لم يرد لها
 قياس عربية ولا فشو لغة". وهذا ما قرره الزركشي: حين قال: "لا بدّ فيها من التلقي والمشافهة؛
 لأن القراءات أشياء لا تحكم إلاّ بالسمع والمشافهة"^(٦).

(١) سورة البقرة (٧).

(٢) سورة إبراهيم (٤٣).

(٣) سورة الأعراف (١٥٧).

(٤) سورة سبأ (١٥).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٥٢، ٥٣).

(٦) البرهان للزركشي (١/٣١٨)، ويُنظر: الخصائص (١/٣٩١)، والنشر (١/٩، ١٠).

ويعني هذا وجوب أخذ الحيطة والحذر تجاه القراءات، وأن لا يُتعرض لها بردّ ولا تحطئة. وكذلك جواز الاحتجاج بها في العربية سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة. وهذا مذهب جمهور نحاة البصرة والكوفة^(١).

ولا يجوز رمي القراءة باللحن والخطأ مهما بلغ من ضعفها وندرتها، وحكى السيوطي^(٢) الإجماع على الاحتجاج بالقراءات حتى الشاذة، فالقرآن حجة بالإجماع، يستدلّ به في بناء قواعد اللغة والنحو. وكذا قراءاته الموافقة للعربية ولو بوجه، وكذلك لو خالفتها، فهي حجة خاضعة لمعايير الاحتجاج في أصول النحو؛ التي تعني أنها لا تردّ أبداً وإنما يحتجّ بها في مثل تراكيبها، ولا يقاس عليه قياساً مطرداً^(٣).

أما موقف الأنباري من القراءات القرآنية فتصوّره الأمور الآتية:

القراءة سنة متبعة:

يقف الأنباري عند حد ما ورد وما سُمع وتناقله الرواه من قراءات القرآن، ويلتزم بها، حتى وإن أجازت العربية في النص وجوهاً غير التي وردت في القراءات، فيشير حينئذٍ إلى أن الالتزام بما ورد في القراءة والوقوف عند ما تتابعت رواياته إنما هو من السنن الواجب اتباعها، فعند قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾^(٤)، قال أبو البركات: "قُرئ^(٥): بالرفع، والبناء على الفتح، فالرفع بالابتداء، أو على أن يجعل "لا" بمعنى "ليس"، و"فيه" الخبر، والبناء على الفتح لما بيّننا من قبل^(٦)، ويجوز فيه في العربية عدة أوجه، والقراءة سنة متبعة"^(٧).

(١) الاقتراح (٢٤).

(٢) يُنظر: السابق (٢٤، ٢٥).

(٣) ينظر: الإتقان للسيوطي (٢٧٢/٢-٢٧٤)، والاقتراح للسيوطي (٢٦-٢٨).

(٤) سورة البقرة (٢٥٤).

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالبناء على الفتح، وقرأ باقي السبعة بالرفع. (يُنظر: السبعة في القراءات (١٨٧/١)).

(٦) يشير بهذا إلى ما قاله عند قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (سورة البقرة: ٢)، ونصه: "لا" حرف نفي، يُراد بنفيه نفي الجنس، و"رب" مع "لا"؛ لأنه معه بمنزلة "خمسة عشر"، وبني على حركة تفضيلاً له على ما بُني وليس له حالة إعراب، وكانت الفتحة أولى؛ لأنها أخف الحركات". (البيان للأنباري (٤٤/١)).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٦٨/١).

غير أن هذا الموقف من الأنباري قد خالفه في بعض الأحيان، وبدا منه موقف واضح من السماع في القراءات القرآنية التي تخالف ما التزمه من قواعد، وما يعتقده من توجيهات، فظهر لديه رفض لبعض ما رُوي من قراءات، وتفضيل لبعضها دون بعض، واستبعاد لما ظاهره فيما يرى مخالف للقواعد المتفق عليها، وقد جمعت من الكتاب أكثر المسائل التي بدا فيها للأنباري موقف واضح صريح من القراءة، ورتبتُ هذه المسائل ترتيباً نحويّاً مراعيّاً في ذلك ترتيب الألفية، وهذه المسائل هي:

= حذف نون الجمع للتخفيف: ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾^(١)، ذكر

أبو البركات قراءة أبي السّمّال الأعرابي: "إنكم لذائقو العذاب" بالنصب^(٢)؛ على أنه قدّر حذف النون للتخفيف لا للإضافة، وقال الأنباري: "وهو رديء في القياس، ولذلك قال أبو عثمان: لحن أبو السّمّال بعد أن كان فصيحاً، فإنه قرأ: "إنكم لذائقو العذاب الأليم" بالنصب"^(٣).

الجمع بين النون والإضافة في اسم الفاعل المجموع جمع مذكر سالماً: ففي

قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلَعُونَ﴾^(٤)، ذكر أبو البركات أنه قد فُرى^(٥) "مطلعون" بفتح النون وكسرهما، فالفتح ظاهر، والكسر ضعيف جداً؛ لأنه جمع بين نون الجمع والإضافة، وكان ينبغي أن يكون "مُطَّلَعِي" بياء مشددة؛ لأن النون تسقط للإضافة، ويجتمع الواو والياء، والسابق منهما ساكن، فتقلب الواو ياءً، وجعلتا مشددة، وأبدل من الضمة كسرة توطيداً للياء، ولا وجه له، إلا أن يجري اسم الفاعل مجرى الفعل، فيجري "مطلعون" مجرى "يطلعون"، وهو شاذ جداً، كقول الشاعر:

[فَهَلْ فَتَى مِنْ سَرَاةِ الْقَوْمِ يَحْمِلُنِي] وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ^(٦)

(١) سورة الصافات (٣٨).

(٢) نسبها أبو حيان إلى أبي السّمّال وأبان عن ثعلبة عن عاصم. يُنظر: البحر المحيط (٩٩/٩)، وشواذ ابن خالويه (١٢٨).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٠٤/٢).

(٤) سورة الصافات (٥٤).

(٥) هذه القراءة غير منسوبة إلى قارئ بعينه في (إعراب القرآن للنحاس (٢٨٥/٣)، وتفسير القرطبي (٨٤/١٥)، ونسبها

أبو حيان في (البحر المحيط (١٠٣/٩) لأبي البرهسم وعمار بن أبي عمار.

(٦) من البسيط، لأبي محمّد السعدي، يُنظر: الإنصاف (١٢٩/١)، والخزانة (٤/٢٦٥، ٤٦٦، ٤٦٦/٥، ٣٩٦).

فأدخل نون الوقاية على اسم الفاعل؛ لأنه أجراه مجرى الفعل، فكأنه قال: "يحملني"، وهذا إنما يكون في ضرورة الشعر، لا في اختيار الكلام^(١).

= **حذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة "الذي":** تخريج القراءة على القليل، أو الطعن في القراءة: عند قول الله تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾^(٢)، ذكر أبو البركات أن "أحسن" قرئ بفتح النون والرفع، ثم قال في توجيه الرفع: "ومن قرأ^(٣): "أحسن" بالرفع كان "أحسن" مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: على الذي هو أحسن، والجملة من المبتدأ والخبر صلة "الذي"، وحذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة "الذي" قليل^(٤).

= **تشديد "لما" بعد "إن":** عند قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾^(٥)، علق أبو البركات على قراءة^(٦) التشديد في "إن" و"لما" فقال: "فأما من شدد الميم في "لما" مع تشديد النون فهو عندهم مشكل؛ لأن "لما" ههنا ليس بمعنى الزمان، ولا بمعنى "إلا"، ولا بمعنى "لم"، حتى قال الكسائي: لا أعرف وجه التثقيب في "لما"، وقد قيل فيه أربعة أوجه:

الأول: أن يكون الأصل فيها "لمن ما"، ثم أدغم النون في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات، فحذفت الميم المكسورة، وتقديره: وإن كلاً لمن خلق ليوقينهم.

والثاني: أن تكون صلة "لمن ما" بفتح الميم في "من"، وتجعل "ما" زائدة، وتحذف إحدى الميمات، لتكون الميم في اللفظ على ما ذكرنا، وتقديره: لخلق ليوقينهم.

والثالث أن تكون "لما" مصدرًا، مثل: الدعوى والفتوى، فالألف فيه للتأنيث فلم ينصرف.

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٣٠٤، ٣٠٥).

(٢) سورة الأنعام (١٥٤).

(٣) قرأ يحيى بن عمر وابن أبي إسحاق برفع النون (تفسير القرطبي (٧/١٤١)، والبحر المحيط (٤/٦٩٤).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٥٠).

(٥) سورة هود (١١١).

(٦) قرأ ابن كثير ونافع و"إن" مخففة "كلا" مخففة، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر "وإن كلا" خفيفة "لما" مشددة، وقرأ حمزة والكسائي "وإن" مشددة النون، واحتلغا في الميم من "لما" فشدها حمزة وخففها الكسائي، وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة. (السبعة لابن مجاهد (٣٣٩).

والرابع: أن تكون "لما" مصدر "لم" من قوله: "أَكْلًا لَمَّا"، ثم أُجري الوصل مجرى الوقف، وهذا ضعيف؛ لأن إجراء الوصل مجرى الوقف إنما يكون في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام، على هذا الوجه يصح أن يكون توجيهاً لقراءة من قرأ "لما" بالتنوين، وهي قراءة الزهري، وقد يجوز أن يُجعل "لم" بمعنى "إلا" في قراءة الأعمش: "وَلَا يَنْكُلُ لَمَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ" برفع "كل"، فيكون "إن" بمعنى "ما"، و"لما" بمعنى "إلا"، وتقديره: ما كلُّ إلا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(١)، أي: ما كلُّ نفس إلا عليها حافظ، ويؤيد هذا قراءة أبي بن كعب: "وإن كلُّ إلا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ".

و"كلُّ" في ذلك كله رفع بالابتداء، و"لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ" الخبر، ولا يجوز إعمال "إن" في لغة من أعملها إذا كانت بمعنى "ما"؛ لدخول الاستثناء ب"لما"؛ لأن الاستثناء يبطل عمل "ما"، وهي الأصل المشبه به في العمل، وإذا بطل عمل الأصل بالاستثناء، فلأن يبطل عمل الفرع أولى^(٢).

= إضمام خبر "لات" وبقاء اسمها : عند قول الله تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٣)، ذكر أبو البركات قراءة الرفع في (حين مناص) برفع كلمة (حين) وقال: "فأما من قرأ بالرفع، فأضمر الخبر، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه، كقولهم: ملحفة جديدة، وقياسه ملحفة جديد"^(٤).

= الحمل على اللفظ في تابع المنادى: في قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾^(٥)، أشار أبو البركات إلى أنه قد قرئ "الطير" بالنصب والرفع^(٦)، ثم قال في توجيه الرفع: "والرفع من وجهين:

أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالعطف على لفظ "يا جبال"، كالوصف، نحو: "يا زيدُ الظريفُ"، وإنما جاز الحمل على اللفظ؛ لأنه لما اطرد البناء على الضم في كل اسم منادى مفرد أشبه حركة الفاعل،

(١) سورة الطارق (٤).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٩/٢، ٣٠).

(٣) سورة ص (٣).

(٤) القراءة لأبي السمال في البحر المحيط ١٣٦/٩

(٥) سورة سبأ (١٠).

(٦) قراءة الرفع لابن أبي إسحاق ونصر عن عاصم، وابن هرمز ومسلمة بن عبد الملك (يُنظر: تفسير القرطبي (٢٥٤/١٤)، والبحر

المحيط (١٩٨/٩).

فأشبهه حركة الإعراب، فجاز أن يُحمل على لفظه، وإلا فالقياس يقتضي ألا يجوز الحمل على لفظ المبني في العطف والوصف، والقراءة بالنصب أقوى عندي في القياس من الرفع.
والثاني: أن يكون معطوفاً على المضمرة المرفوعة في "أوي"، وحسن ذلك لوجود الفصل بقوله:
"معه"، والفصل يقوم مقام التوكيد"^(١).

= مجيء الحال فيه الألف واللام: في قوله تعالى: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾^(٢)،

قال أبو البركات: "هذا وجه الكلام، وهو القراءة المشهورة، ويُقرأ^(٣): "لِيُخْرِجَنَّ" بفتح الياء، وهو فعل لازم مضارع "خرج"، إلا أنه نصب "الأذل" على الحال، وهو شاذ، كقولهم: "مررت به المسكين" منصوب على الحال، وقولهم: "ادخلوا الأول فالأول" بالنصب، وهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه"^(٤).

= الفصل بين المضاف والمضاف إليه: عند قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ

الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٥)، ذكر أبو البركات قراءة نصب الأولاد وجر الشركاء^(٦)، وقال: "وأما نصب "أولادهم" وجر "شركائهم" فهو ضعيف في القياس جداً، وتقديره: زَيْنَ قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ، فقدّم وأخّر، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، كقول الشاعر:

فَزَحَّجْتُهَا بِمَرْجَةٍ زَجَّ - القُلُوصَ - أَبِي مَزَادَةَ^(٧)

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٢٧٥، ٢٧٦).

(٢) سورة المنافقون (٨).

(٣) حكاها الكسائي والفراء عن قوم (يُنظر: معاني الفراء (٣/١٦٠)، وإعراب القرآن للنحاس (٤/٢٨٧)، والبحر (١٠/١٨٣).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٤٤١).

(٥) سورة الأنعام (١٣٧).

(٦) قرأ ابن عامر (وكذلك زَيْنَ) بضم الزاي، و(قتل) برفع اللام، (أولادهم) بنصب الدال (شركائهم) بخفض الهمزة، والباقون بفتح الزاي ونصب اللام وخفض الدال ورفع الهمزة. (يُنظر: السبعة في القراءات (٢٧٠).

(٧) من مجزوء الكامل، أنشده الأخفش والفراء وتعلب من غير نسبة، وفي الخزانة (٢/٢٥١): قال ابن خلف: هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين. وهو قول الفراء في معانيه (٢/٨١)، وزججته: طعنته بالزج وهي الحديدية أسفل الرمح. القلوص: الناقة الشابة، ويُنظر: معاني القرآن للفراء (١/٨١، ٣٥١)، ومجالس ثعلب (١٥٢)، والخصائص (٢/٤٠٦)، والإنصاف (٢/٤٢٧).

أي: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصِ، وَكَقَوْلِ الْآخَرِ:

يَطْفَنَ بِحُوزِيٍّ الْمَرَاعِ لَمْ تُرْعَ بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعٍ - الْقِسِيِّ - الْكَنَائِنِ (١)

أي: قرع الكنائبِ القسيِّ، ومثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع، واختلفوا في ضرورة الشعر، فأجازه الكوفيون وأباه البصريون، وهذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع. وروي أيضاً عن ابن عامر أنه قرأ: "قتل أولادهم"، بجر الأولاد والشركاء، على أن يجعل الشركاء بدلاً من الأولاد؛ لأن الأولاد يشاركون أباهم في الأموال والنسب والدين، وقراءة ابن عامر هذه أشبهه من قراءته الأولى، وإن كانت لا تنفك من بُعد (٢).

= العطف يؤدي إلى ما لا يصح في المعنى: في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ

الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَّا ۗ﴾ (٣)، ذكر أبو البركات أنه قرئ (٤): "كلمة الله" بالنصب بالعطف على "كلمة الذين كفروا"، وقال: "فيه بُعد؛ لأن "كلمة الله" لم تزل عالية فيبعد نصبها بـ"جعل"، لما فيه من إيهام أنها صارت عالية بعد أن لم تكن، والذي عليه جماهير القراء هو الرفع" (٥).

= المعطوف المجرور لا يتقدم على المعطوف عليه: عند قول الله تعالى: ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ

فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ ۗ﴾ (٦)، قال أبو البركات: "قرئ (٧): "والسلاسل" بالجر، بالعطف على "أعناقهم"، وهي قراءة ضعيفة؛ لأنه يصير المعنى: الأغلال في الأعناق والسلاسل، ولا معنى

(١) من الطويل للطرماح، في وصف بقر الوحش، والحوزي: فحلها، وهو في الأصل: المتوحد، يُنظر: ديوانه (١٦٩)، والإنصاف (٤٢٩/٢)، وشرح الكافية الشافية (٩٨٥/٢)، والمقاصد النحوية (٤٦٢/٣)، والخزانة (٣٨٣/٤).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٤٢/١)، (٣٤٣).

(٣) سورة التوبة (٤٠).

(٤) قراءة شاذة للأعمش ويعقوب (يُنظر: تفسير القرطبي (١٣٩/٨).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤٠٠/١).

(٦) سورة غافر (٧١).

(٧) القراءة لابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن علي، وابن وهاب (مختصر شواذ ابن خالويه (١٣٣)، والبحر المحيظ (٢٧١/٩).

للأغلال في السلاسل، وقيل: هو معطوف على "الحميم"، وهذا ضعيف جداً؛ لأن المعطوف
المجورور لا يتقدم على المعطوف عليه، وقد يجيء التقديم للضرورة قليلاً في المرفوع، وفي المنصوب
أقل منه، ولم يجيء ذلك في المجورور، ولم يجزه أحد ألبتة" (١).

= اختلاف المؤكد يؤدي إلى مخالفة القراءة لظاهر المعنى: في قوله تعالى: ﴿وَيَرْضَيْنَ

بِمَاءٍ آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ (٢)، ذكر أبو البركات أنه قد قرئ في الشواذ (٣): "كُلُّهُنَّ" بالنصب؛ تأكيداً
للضمير في "آتَيْتَهُنَّ"، وهو على خلاف ظاهر ما تعطيه الآية من المعنى" (٤).

= عمل حرف الجر في القسم محذوفاً: فعند قول الله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ وَالْحَقُّ

أَقُولُ﴾ (٥)، ذكر أبو البركات أن "الحق" الأول يُقرأ بالنصب والرفع، ثم ذكر قراءة ثالثة قال
فيها: وقد قرئ (٦): "فالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ" بالجر فيها على القسم، وإعمال حرف الجر في
القسم مع الحذف، كما تقول: "الله لأفعلن"، و"الله لأذهبن"، وهي قراءة شاذة ضعيفة
جداً قياساً واستعمالاً" (٧).

= نصب الفعل بعد الفاء العاطفة بعد تمام الشرط والجواب: في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي

أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (٨)، ذكر أبو البركات أنه
يجوز في "يفغفر" الجزم، والرفع، والنصب، ثم قال: "والنصب ضعيف، وهو على تقدير "أن" بعد الفاء،
ونصب الفعل بها، وجعلها مع الفعل في تقدير المصدر، ليعطف بالفاء مصدراً على مصدر، حملاً على

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٣٤/٢).

(٢) سورة الأحزاب (٥١).

(٣) القراءة لأبي إياس (يُنظر: شواذ ابن خالويه (١٢١)).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٧١/٢).

(٥) سورة ص (٨٤).

(٦) القراءة لعيسى بن عمر، وعبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر. (البحر المحيظ (١٧٦/٩)، ومختصر ابن خالويه (١٣١)).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٢٠/٢).

(٨) سورة البقرة (٢٨٤).

المعنى دون اللفظ، كأنه قال: إن يكن إبداء أو إخفاء منكم فمحاسبة فغفران منّا، وهذه القراءة ليست بقوية في القياس؛ لأنه إذا استوفى الشرط والجزاء ضَعُفَ النصب، ونظير هذه القراءة في الضعف في القياس قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا﴾^(١)، بنصب الميم، وإن كان على هذه القراءة كثير من القراء، بخلاف "فيغفر"، وقد فَرَّقَ بعض النحويين بينهما، فقال: إنما قَوَّى النصب في "يعلم"؛ لأنه قد وُجِدَ مع جواز النصب سببٌ آخر، وهو فتح اللام قبل الميم، فلما اجتمع سببان قوي النصب الذي كان ضعيفاً مع سبب واحد، فلهذا كثرت القراءة بالنصب في "يعلم"، ولم تكثر في "فيغفر"؛ لأن الفاء في "فيغفر" مكسورة لا مفتوحة، فبان الفرق^(٢).

= النصب بعد الفاء في جواب الأمر الذي ليس على حقيقته: في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ
أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣)، ذكر أبو البركات أن من قرأ بنصب "فيكون"^(٤) اعتبر لفظ الأمر، وجواب الأمر بالفاء منصوب، ثم قال: "والنصب ضعيف؛ لأن "كُنْ" ليس بأمر في الحقيقة، لأنه لا يخلو قوله: "كُنْ" إما أن تكون أمراً لموجود أو لمعدوم، فإن كان موجوداً فالموجود لا يؤمر بـ"كُنْ"، وإن كان معدوماً فالمعدوم لا يخاطب، فثبت أنه ليس بأمر على الحقيقة، وإنما معنى "كُنْ" فَيَكُونُ" أي: يُكُونُهُ فيكون، فإنه لا فرق بين أن يقول: إذا قضى أمراً فإنما يكونه فيكون، وبين أن يقول له: كُنْ فيكون، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة"^(٥).

= إثبات الياء في فعل الشرط المعتل والعطف عليه بالجزم: في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن
يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٦)، قال أبو البركات: "من قرأ "يتقي" بإثبات الياء^(٧) فهي قراءة ضعيفة في القياس، وقد ذُكِرَ في توجيهها وجهان:

(١) سورة الشورى (٣٣، ٣٤).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٨٦/١، ١٨٧).

(٣) سورة البقرة (١١٧).

(٤) هي قراءة ابن عامر (السبعة في القراءات (١٦٩).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١١٩/١، ١٢٠).

(٦) سورة يوسف (٩٠).

(٧) هي قراءة ابن كثير في رواية قبل (السبعة في القراءات (٣٥١).

أحدهما: أن يكون جعل "مَنْ" بمعنى "الذي"، وعطف "يصبر" على معنى الكلام؛ لأن "من" إذا كانت بمعنى "الذي" ففيها معنى الشرط، ولهذا تأتي الفاء في خبرها في الأكثر، ونظيره في الحمل على الموضوع قوله تعالى: ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾^(١)، فعطف "أكن" على "فأصدق"؛ لأن موضعه الجزم على جواب التمني.

والثاني: أن تكون "مَنْ" على هذه القراءة شرطية، والضممة مقدره في الياء من "يتقي"، وحذفت الضمة للجزم وبقيت الياء، وكلا الوجهين ليس بقوي في القياس^(٢).

= الأوجه الجائزة في إعراب نحو: "ماذا صنعت": فقد رأيت الأنباري ذات مرة يستدل على وجه من الوجوه الإعرابية ويُنظر له بقراءة لابن عامر، غير أنه يحكم على هذه القراءة بأنها قليلة في الاختيار، وأنه من باب الضرورة، فعند قول الله تعالى: ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾^(٣)، قال أبو البركات: "في "ماذا" وجهان، قدمنا ذكرهما^(٤)، وجوز بعض النحويين وجهاً ثالثاً، على أن تكون "ما" مبتدأ، و"يستعجل" خبره، على حد قولهم: زيدٌ ضربت، أي: ضربته، وأنكر جوازه بعض النحويين، وقال: هذا إنما يجوز في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ^(٥)

(١) سورة المنافقون (١٠).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤٤/٢، ٤٥).

(٣) سورة يونس (٥٠).

(٤) يشير بهذا إلى ما ذكره عند قول الله تعالى: ﴿ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ (سورة البقرة: ٢٦)، ونصه: "ماذا" فيها وجهان، أحدهما: أن تجعل "ماذا" بمنزلة كلمة واحدة للاستفهام، في موضع نصب بـ"أراد"، والمعنى: أي شيء أراد الله بهذا المثل، والثاني: أن تجعل "ذا" بمعنى "الذي"، فتكون "ما" في موضع رفع؛ لأنه مبتدأ، و"ما" الخبر، ولا يعمل فيها "أراد"؛ لأن التقدير: أي شيء الذي أراد الله، فهو مشغول بالضمير العائد إلى الاسم الموصول، ولأنه وقع في صلة "الذي"، وما بعد الاسم الموصول لا يعمل فيما قبله، ولا فيه". يُنظر: البيان لأبي البركات الأنباري (٦٦/١، ٦٧).

(٥) من الرجز، لأبي النجم العجلي، وأم الخيار: كنية امرأته، يُنظر: الكتاب (٨٥/١)، وأما ابن الشجري (٨/١، ٩٣، ٣٢٦)، وشرح الكافية الشافية (٣٤٦/١)، والخزانة (١٧٣/١).

أي: لم أصنعه، ولا يجوز مثله في اختيار الكلام، ومثله قراءة ابن عامر في سورة الحديد: ﴿ وَكَأَنَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ ﴾^(١)، برفع كل، أي: وعده، فدل على جوازه، وإن كان هذا الحذف قليلاً في اختيار الكلام^(٢).

= العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار:

هذه المسألة من أبرز مسائل السماع التي توضح موقف الأنباري من القراءات القرآنية، فهو ربما يردُّ القراءة لأنها توافق رأي الكوفيين، أو لأن الكوفيين يستدلون بها على صحة مذهبهم، فيعارض القراءة، ويرفضها تبعاً لذلك، ويثبت ضعفها ليثبت ضعف ما ذهب إليه الكوفيون، ومن ذلك: عند قول الله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾^(٣).

قال أبو البركات: "والأرحام" قرئ بالنصب والجر^(٤)، فمن قرأه بالنصب جعله معطوفاً على اسم الله تعالى، وتقديره: واتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها. ومن قرأ بالجر فقد قال الكوفيون: إنه معطوف على الهاء في "به"، وأباه البصريون، وقالوا: ولا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار؛ لأن الضمير المجرور يتنزل منزلة التنوين؛ لأنه يُعاقب التنوين في مثل "غلامي"؛ ولأنهم يحدفون الياء في النداء في نحو: "يا غلامي"، كما يُحدف منه التنوين، فلا يُعطف عليه، كما لا يُعطف على التنوين، ومنهم من قال: إنه مجرور بياء مقدّرة لدلالة الأولى عليها، كقول الشاعر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوُطٌ نَفَائِفُ^(٥)

(١) سورة الحديد (١٠)، وقراءة ابن عامر في (السبعة في القراءات) (٦٢٥).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤١٤/١، ٤١٥).

(٣) سورة النساء (١).

(٤) قراءة الجر لحمزة وإبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش، وقرأ الباقر بالنصب (السبعة في القراءات) (٢٢٦).

(٥) من الطويل، لمسكين الدارمي، في (الحيوان) (٤٩٤/٦)، وبلا نسبة في: (معاني القرآن للفراء) (٨٦/٢)، وشرح المفصل (٧٩/٣)، وشرح عمدة الحفاظ (٦٦٣/٢)، وشرح الكافية الشافية (١٢٥١/٣)، وشرح الأشموني (١١٥/٣).

أراد: بينها وبين الكعب، فحذف "بين" لدلالة الأولى عليها، وكقول الآخر:

أكل امرئٍ تحسبين امرأً
ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً^(١)

أراد: وكل نار، فحذف لما ذكرنا، فكذلك ههنا، ومنهم من ذهب إلى أن "الأرحام" مجرور بالقسم، وتقديره: أقسم بالأرحام، وجوابه: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢).

والقراءة الأولى أولى، وقد بينّا هذا مستوفى في كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف^(٣).

وهذه المسألة هي إحدى المسائل التي أكثر الأنباري الكلام والتعليق عليها في كتابه الذي نحن بصدده، كما أن الأنباري قد عقد في إنصافه مسألة أطلق عليها: "مسألة هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟"، وذكر فيها الخلاف، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: "مررت بك وزيد"، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز"^(٤).

ثم راح يسوق الأدلة والحجج، وخلص في المسألة إلى تأييد مذهب البصريين: أنه إذا عُطف على الضمير المجرور فلا بد من إعادة الجار، ولا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وعللوا ذلك بأن الضمير المجرور كبعض الكلمة لشدة اتصاله بها، فكما لا يعطف على جزء الكلمة لا يعطف عليه^(٥).

وقد صحح كثير من العلماء مذهب الكوفيين في هذه المسألة، واختاروا مذهبهم لكثرة السماع فيه، وفي مقدمة هؤلاء: ابن مالك، وأبو حيان، والسمين الحلبي، والأشموني، والألوسي^(٦).

(١) من المتقارب، لأبي دوواد الإيادي، يُنظر: الكتاب (٣٣/١)، وابن يعيش (٢٦/٣)، وتوضيح المقاصد

(٢) (٨١٩/٢)، والمغني (٢٢٤/١)، وأوضح المسالك (٢٢٣/٢)، والهمع (٥٢/٢)، والأشموني (٢٢٣/٢).

(٢) سورة النساء (١).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٤٠/١، ٢٤١).

(٤) الإنصاف (٤٦٣/٢).

(٥) تُنظر المسألة في: كتاب سيبويه (٣٨٣/٢)، والكمال (٩٣١/٣)، واللمع (١٥٧)، والإنصاف (٤٦٣/٢)، وشرح المفصل (٧٨/٣)، وشرح الحمل لابن عصفور (٢٤٧/١)، وشرح الكافية الشافية (١٢٥٠/٣)، وشرح الألفية للناظم (١٢٢)، وتوضيح المقاصد (١٠٢٦/٢)، وشرح ابن عقيل (١٧٨/٢)، وهمع الهوامع (١٣٩/٢)، والأشموني (٤٣٠/٢)، وخزانة الأدب (١٢١/٥).

(٦) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٥/٣ - ٣٧٨)، والبحر المحيط لأبي حيان (٢٥/٤)، و(٣٤٦/٢، ٣٤٧)، والدر

المصون للسمين الحلبي (٥٥٤/٣)، وشرح الألفية للأشموني (١١٥/٣)، وروح المعاني للألوسي (٤٠٣/٣)، و(٤٩٥/١).

فهذا يشير إلى أن تعقيب أبي البركات الأنباري على القراءات أمرٌ فيه توقف ونظر، وبخاصة أن من هذه القراءات ما هو قراءة سبعية متواترة، وما بُني من القواعد لا يتعارض في غالب أمره مع القراءات، كما أن من مذهب الأنباري كما ذكرت أولاً: أن القراءة سنة متبعة، غير أن الأنباري لما أخذ على عاتقه التقييد بمذهب البصريين، ونُصرة قولهم، ومخالفة الكوفيين في أكثر ما ذهبوا إليه، كل هذا جعله يقف من بعض القراءات موقف الرفض والطعن، والحمل على الشذوذ، وغير ذلك، والله تعالى أعلم.

لغات العرب:

ويقصد بهذا النوع ما أثر عن فصحاء العرب الذين يوثق بهم، ودُونَ في كتب اللغة، أو دواوين الشعر، والعرب في لغتهم مجمعون على الغالب^(١)، وما وقع من اختلافات لهجية راجع في الغالب إلى التطور الصوتي أو الدلالي الواقع في بعض القبائل دون بعضها الآخر، ولذا قال ابن جني: "إن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كلّه مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد ذلك أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما وضع في الأصل مختلفاً وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً"^(٢).

واللهجات تشترك في الخصائص اللغوية والتراكيب العامة، فتشكل لغةً واحدةً، وكلّها جديرة بالاعتبار ولا يصح ردّ إحدهما بالأخرى، ومذهب العلماء فيها أن جميع هذه اللهجات حجة^(٣).

ولغات العرب أحد أوجه السماع التي بدت في كتاب الأنباري، والتي يظهر له فيها موقف بارز، وقد تتبعت ما ذكره الأنباري من لغات العرب، فوجدت فيه الكثير من الفوائد، فهو يبين لغات العرب في أثناء توجيهه الإعرابي في الآية، وقد أورد في كتابه الكثير منها، ثم هو في بعض الأحيان يقبل التخريج على اللغة التي يذكرها، فيحمل توجيه الآية عليها، وينسب اللغة إلى أصحابها تارة، ولا ينسبها تارة أخرى، غير أنه لا يرفضها، بل يستحسن حمل الآية عليها، فجاءت إشاراته إلى لغات العرب كأنها وثيقة يمكن الرجوع إليها في تعيين لغة العرب واستظهار طريقة العرب فيها، ثم هو يشير إلى استعمال القرآن للغة دون أخرى، وأن القرآن جاء بأفصح لغات العرب، وقد جاءت إشارات الأنباري إلى لغات العرب في مواضع كثيرة من كتابه، ومن ذلك ما وقع في المسائل الآتية:

= لغة تميم في إهمال "ما": عند قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٤)، وجه أبو

البركات الأنباري الإعراب في الآية بأكثر من وجه، ومنها: أنه حملها على إهمال "إن" في لغة

(١) يُنظر: الخصائص (١/٢٤٣).

(٢) المرجع السابق (٢/٢٩).

(٣) المرجع السابق (٢/١٠ - ١٢).

(٤) سورة البقرة (٧٨).

تميم، فقال: "ومنهم من لا يُعملها، ويجعلها بمنزلة "ما" في لغة بني تميم في ترك العمل، فلا يكون لدخول "إلا" أثر سوى الإيجاب بعد النفي" (١).

= لغة التعبير عن الجمع بضمير المفرد: عند قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ

﴿(٢)، قال أبو البركات: "إنما وُحِدَ الكاف، وإن كان الخطاب لجماعة؛ لأنه أراد به الجمع، كأنه قال: أيها الجمع، والجمع لفظه مفرد، وهي لغة لبعض العرب، ويجوز أن يثنى ويجمع على العدد، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لَكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ (٣)، وقد جاء التنزيل بهما، وتثنيتهما وجمعها على العدد أكثر اللغتين" (٤).

= لغة تميم: رفع المستثنى في الاستثناء المنقطع: أشار إليها أبو البركات عند قول الله تعالى:

﴿أُولَئِكَ بَقِيَّةٌ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ (٥)، وذكر أن "قليلاً"

يجوز فيه الرفع على هذه اللغة وإن كان الاستثناء منقطعاً، وهي لغة بني تميم" (٦).

= "ما" الحجازية: عند قول الله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (٧)، ذكر أبو البركات أن

أهل الحجاز يُعملون "ما" عمل "كان" وبلغتهم وردت قراءة النصب في "أمهاتهم"، أما قراءة الرفع فهي على لغة بني تميم الذين لا يُعملون "ما" عمل "كان" (٨).

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٩٩/١).

(٢) سورة البقرة (٢٣٢).

(٣) سورة البقرة (٢٣٢).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٥٨/١).

(٥) سورة هود (١١٦).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣١/٢).

(٧) سورة المجادلة (٢).

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤٢٦/٢)، وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقرأ المفضل الضبي

بالنصب. (يُنظر: السبعة لابن مجاهد (٦٦٢٨)، والبحر المحيط (٢٣٢/٨).

= لغة لبعض العرب كسر ياء المتكلم: عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ إِنَّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ ﴾^(١)، ذكر أبو البركات أنه قد «فُرى بفتح الياء وكسرها»^(٢)، ثم قال في قراءة الكسر: "وأما الكسر فقال النحويون: إنه رديء في القياس، وليس كذلك؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، وإنما لم يُكسر لاستثقال الكسرة على الياء، فعدلوا إلى الفتح، إلا أنه عُديل هاهنا إلى الأصل، وهو الكسر؛ ليكون مُطابقاً لكسرة همزة "إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ"؛ لأنه أراد الوصل دون الوقف، وإنما عاب من عاب هذه القراءة؛ لأنه توهم كسرة الياء بالياء، على أن كسرة ياء المتكلم لغة لبعض العرب، حكاها أبو علي فُطرب" ^(٣).

= اللغة الفصيحة: الضمائر ترد المحذوفات إلى أصولها: عند قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّفَيُّتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا ﴾^(٤)، علل أبو البركات الأنباري للميم في "يريكموهم" فقال: "ردت الواو ميم الجمع مع المضمرة، لأن الضمائر ترد المحذوفات إلى أصولها، وقد جاء عن العرب حذفها مع الضمير، وهي لُعيَّةٌ رديئة، واللغة الفصيحة إثباتها، وهي لغة القرآن" ^(٥).

= الضمير مع الإشارة (لغتان جيدتان): عند قول الله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴾^(٦)، علل أبو البركات لاستعمال "ذلك" على خطاب الواحد، ولم يقل: "ذلك" على قياس اللغة الأخرى في قوله: "ذَٰلِكُمْ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ"، وقال: "فإن قياس هذه اللغة أن تجعل أول كلامك للمشار إليه الغائب، وتؤخره للحاضر المخاطب، وتأتي في كل واحد منهما بعلامة التثنية والجمع والتأنيث، إلا أنه أتى به ههنا بلفظ الواحد؛ لأنه أراد به الجمع، فكأنه قال: ذلك أيها الجمع، والجمع بلفظ الواحد، وهما لغتان جيدتان نزل بهما القرآن" ^(٧).

(١) سورة إبراهيم (٢٢).

(٢) قرأ حمزة بالكسر، وقرأ باقي السبعة بالفتح (السبعة في القراءات (١/٣٣٥)).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٥٧).

(٤) سورة الأنفال (٤٤).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٨٩).

(٦) سورة الأنفال (٥١).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٩٠).

= لغة تذكير "الأنعام" وتأنيثها: عند قول الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾^(١)، ذكر الأنباري أن الهاء في "بطونه" تعود على الأنعام، على لغة من "ذكره"، فإنه يجوز فيه التذكير والتأنيث، كما جاء في سورة المؤمنين: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾^(٢)، وفيه أوجه، هذه أوجهها"^(٣).

وفي بعض الأحيان كان الأنباري يضعف اللغة، ولا يقبل توجيه الكلام عليها، فيرد حمل الآية على هذه اللغة لأنها ضعيفة في رأيه من وجه، ومن ذلك ما ساقه في المسألة التالية:

لغة من جعل "إن" بمعنى "نعم": عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ ﴾^(٤)، وجه أبو البركات قراءة من قرأه بالألف بثلاثة أوجه^(٥)، قال في أحدها: "قيل: "إن" بمعنى "نعم"، كما روي: أن رجلاً جاء إلى الزبير يستحمله، فلم يحمله، فقال له: "لعن الله ناقه حملتي إليك، فقال: إنَّ وراكبها"^(٦)، أي: نعم، وقال الشاعر:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُو ح يَلْمَنِي وَالْوُمُهِنَّ
وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فُقُلْتُ إِنَّهُ^(٧)

أي: نعم، وتقدير الآية: نعم هذان ساحران"^(٨).

فقد ذكر اللغة ولم يذكر أصحابها، واستضعف حمل الكلام عليها، وعلل لهذا الضعف بأنه يؤدي إلى دخول اللام في خبر المبتدأ كما هو الحال في البيت، وهو قليل في كلامهم.

(١) سورة النحل (٦٦).

(٢) سورة المؤمنون (٢١).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٧٩/٢).

(٤) سورة طه (٦٣).

(٥) هي قراءة نافع وابن عامر وحزمة والكسائي (السبعة في القراءات) (٤١٩).

(٦) يُنظر: النهاية في غريب الحديث (١٨٤/١)، والخزانة (٥٦/٤).

(٧) من مجزوء الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات، يُنظر: (ديوانه) (٦٦)، والأغاني (٢٠/١)، (٢٩٠/٤)، (٢٩١)، واللمع

(٤٣)، وسر صناعة الإعراب (٤٩٢/٢)، والرضي على الكافية (٤٣١/٤).

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٤٥/٢).

لغة إعمال "إن" المخففة عمل "ما": عند قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقَيَنَّهِمْ رَبُّكَ

أَعْمَلَهُمْ﴾^(١)، أشار أبو البركات إلى لغة من أعمل "إن" المخففة عمل "ما"، وأنه لا يجوز حمل قراءة تخفيف "إن" في الآية عليها^(٢)، وعلل ذلك بقوله: "لدخول الاستثناء بـ"لَمَّا"؛ لأن الاستثناء يُبطل عمل "ما"، وهي الأصل المشبهة به في العمل، وإذا بطل عمل الأصل بالاستثناء، فلأن يبطل عمل الفرع أولى"^(٣).

اللغة الفصيحة: إعراب الذين ملحقاً بجمع المذكر السالم: عند قول الله تعالى: ﴿

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، ذكر أبو البركات: أن "الذين" اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد، وهو صيغة مرتجلة للجمع، وليس بجمع "الذي" على حد "زيد وزيدين"؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون معرباً، ويكون الرفع بالواو والنون، وفي الجر والنصب بالياء والنون، وليس كذلك، بل هو مبني على صورة واحدة في جميع الأحوال، ثم قال: "ولا تخرج على لغة"^(٥) من قال: "الذون" في الرفع، و"الذين" في الجر والنصب؛ لقلتها وشذوذها"^(٦).

لغة بني الحارث بن كعب إلزام المثنى الألف في جميع أحواله الإعرابية: عند قوله

تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٧)، وجّه أبو البركات قراءة من قرأه بالألف بثلاثة أوجه، قال في أحدها: "أتى به على لغة بني الحارث بن كعب، فإنهم يقولون: مررت برجلان، وقبض منه درهماً،

(١) سورة هود (١١١).

(٢) قرأ بالتخفيف: ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم وابن محيصن (يُنظر: البعة (٣٣٩)، والبحر المحيط (٢٦٦/٥)).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٠/٢).

(٤) سورة الفاتحة (٧).

(٥) هي لغة هذيل وعُقيل (يُنظر: أوضح المسالك (١٤٣/١)).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٩/١).

(٧) سورة طه (٦٣).

وقال الشاعر^(١):

تَرَوَدَّ مِنَّا بَيْنَ أذْناهِ ضَرْبَةً ... دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التُّرابِ عَقِيمٍ^(٢).

فقد ذكر الأنباري هنا أصحاب اللغة، ولم يعقب عليها، بل استشهد لهذه اللغة مما يُشعر بقبوله لها، غير أنه في موضع آخر لم يقبل التخريج على هذه اللغة، ويُعلل لهذا ويفصله، وذلك عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصِرَىٰ مَن آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٣)، ذكر الأنباري في توجيه هذه الآية الكريمة أكثر من وجه، ومنها تخريجها على لغة من لغة العرب، غير أنه ردّ هذا القول، مشيراً إلى ضعف قول من قال به، وقال: "إنما رُفِعَ "الصابغون" لأنه جاء على لغة بني الحارث بن كعب؛ لأنهم يقولون: "مررت برجلان، وقبضت درهمان"، فيقبلون الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها فقط، ولا يعتبرون حركتها في نفسها، فيكتفون في القلب بأحد الشرطين؛ لأنهم لا يعملون "إن"، وهذا إنما حُكي عنهم في الشنية، فأما الجمع الصحيح فلم يُحكَّ عنهم، ولا يعتبرون لفظه"^(٤).

لغة أكلوني البراغيث (لغة ضعيفة): عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾^(٥)، ذكر أبو البركات في توجيه الرفع في "كثير" ثلاثة أوجه، وحمل ثالثها على "أنه مرفوع لأنه فاعل "عَمُوا وَصَمُوا"، وتُجْعَل الواو للجمعية لا للفاعل، على لغة من قال: "أكلوني البراغيث، وهذا ضعيف؛ لأنها لغة غير فصيحة"^(٦).

وعلى الرغم من أن الأنباري قد حكم على هذه اللغة بأنها غير فصيحة، وأن التخريج عليها ضعيف إلا أنه قد خالف نفسه في مواضع أخرى من كتابه، ذكر هذه اللغة بهذه التسمية، ولم يحكم عليها بعدم الفصاحة، واعتبر التخريج عليها وجهاً في الآية،

(١) من الطويل، لهوهر الحارثي، يُنظر: (جمهرة اللغة (رزق: ٣٨٣/١)، ومعجم مقاييس اللغة (٤/٦١، ٦/٢٣)، وتهذيب اللغة (هبا: ٣٨٠/٢)، والخزانة (٧/٤٢٥).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/١٤٤، ١٤٥).

(٣) سورة المائدة (٦٩).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٠٠، ٣٠١).

(٥) سورة المائدة (٧١).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٠٢).

وذلك عند قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾^(١)، وجه أبو البركات قراءة "يلغان"^(٢) بألف التثنية بتوجيهين، حمل الثاني منهما على لغة "أكلوني البراغيث، فقال: "أن تكون الألف مجرد التثنية، ولا حظ للاسمية فيها، فيرتفع "أحدهما، أو كلاهما" بالفعل الذي قبلهما، على لغة من قال: "قاما أخواك" وأكلوني البراغيث"^(٣).

كما كرر هذا في موضع آخر، فذكر اللغة ولم يسم أصحابها، واكتفى بما اشتهر في تسميتها، ولم يعقب عليها، بل جعل الحمل عليها أيضاً وجهاً من وجوه التخريج في الآية الكريمة، وذلك عند قول الله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٤)، ذكر أبو البركات في توجيه الآية أربعة أوجه، قال في رابعها: "أن يكون فاعل "أسروا" على لغة من قال: أكلوني البراغيث، والواو حرف مجرد الجمع، كالواو في قولهم: الزيدون والعمرون"^(٥).

ومهما يكن من أمر هنا، فالثابت أن الأنباري كان ذا اهتمام كبير بلغات العرب بوصفها أحد أوجه السماع الواردة في كتابه، والتي تشير إلى عناية الأنباري بالسماع، وتمسكه به في توجيهاته الإعرابية، وجدير بالذكر هنا أنني قد اقتصر على المسائل النحوية فيما أوردته من أمثلة، لأنها محور هذه الدراسة، أما في غيرها من المسائل فالأنباري له فيها أيضاً إشارات كثيرة إلى لغات العرب في الجوانب الصرفية، أو الصوتية، أو غيرها.

الإستشهاد بالحديث النبوي:

يُعدّ الحديث النبوي مصدراً من مصادر الاستنباط اللغوية والقواعد النحوية العامة في أصول النحو؛ وهو المصدر التالي لكلام الله في مجال الحياة الدينية، والتشريع الإسلامي، وهو كذلك -بعد كلام الله- أفصح الكلام وأرقاه منزلة في البلاغة، وأغزره مادة وأوسع في الشراء اللفظي؛ وما ذلك إلا لأن النبي الأمي ﷺ ما كان له ليتكلم إلا بأرقى اللغات وأقواها وأحسنها تركيباً وأجزؤها لفظاً، وأما إذا تكلم بلغة غير لغته فذلك

(١) سورة الإسراء (٢٣).

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي. (السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، والبحر المحيط (٣٥/٧).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٨٨/٢).

(٤) سورة الأنبياء (٣).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٥٨/٢).

لقصد إفهام أصحاب هذه اللغة بأسرع وسيلة، و لا شك أن هذا تعليم من الله له، وأنها خاصة به ﷺ كما في الحديث المشهور عنه ﷺ: "لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَقَرٍ"^(١).

ولما كانت للحديث النبوي هذه المكانة الدينية واللغوية والأدبية، حُقِّ له أن يحتل المرتبة الثانية، التالية للقرآن الكريم في استنباط القواعد اللغوية والنحوية، وإثباتها، وتقريرها، وقد أجمع اللغويون والنحاة على أن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج إذا ثبت أنه لفظ النبي ﷺ، ومذاهب العلماء في الاستدلال بالحديث ثلاثة: مذهب المنع المطلق: وعلى رأسهم ابن الضائع ت(٦٠٨) وأبو حيان. ومذهب الجواز المطلق: وهو مذهب ابن خروف ت(٦٠٩) وابن مالك وابن هشام. ومذهب التوسط: وهو مذهب الشاطبي والسيوطي^(٢).

أما أبو البركات الأنباري في استشهاده بالحديث فالذي نص عليه الأنباري في أصول النحو أنه يعتمد السنة دليلاً من أدلة النحو في احتجاجه للمسائل النحوية، وقد صرح بهذا فقال: "اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر، وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم قطعي من أدلة النحو يفيد العلم"^(٣).

ومع هذا فإن الأنباري في "الإنصاف" لم يستشهد من الحديث الشريف إلا بستة أحاديث، غالبها جاء في معرض رده على كلام الكوفيين، فهو لم يخرج عن منهج جمهور النحويين في عدم الأخذ بالحديث والاستشهاد به^(٤).

فيبدو أنه ممن لا ينشغل بهذا، ولا يعتمد الحديث واحداً من مصادر الاستشهاد في التوجيهات النحوية، وذلك أن كتابه "البيان" على الرغم من كبر حجمه، وعلى الرغم من أنه كتاب في التوجيهات الإعرابية وما يتعلق بها، فإنه لم يورد في كتابه من شواهد الحديث إلا عدداً محدوداً منها، فيما يأتي بيانها، مرتبة حسب ورودها في الكتاب:

= حديث: أن رجلاً جاء إلى النبي فقال: "يا نبي الله بالهمز، فقال: "إنما أنا نبي الله"^(٥).

(١) رواه أحمد في مسنده: (الحديث رقم: ٢٣٧٢٩، ج ٥، ص ٤٣٤).

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو (٢٩، ٣٠)، والخزانة (١٥/١).

(٣) لمع الأدلة (٣٢).

(٤) يُنظر: منهج الأنباري في الاحتجاج من خلال كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، رسالة ماجستير في قسم اللغة العربية وأدائها، كلية الآداب واللغات، جامعة قصدي مباح ورقلة، الجزائر، للطالبة: جريدة سهيلة، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ م. (٩٩).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٨٨/١)، وينظر: (النهاية في غريب الحديث (٨/٥)).

وهو شاهد على ترك همز كلمة "ني"، ولا ارتباط له بالتوجيه الإعرابي.

= حديث: "لَا سَيْفَ إِلَّا دُو الْفَقَارِ وَلَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ" (١).

وقد أورده الأنباري على أنه من أقوال العرب، ومثّل به على أعمال "لا" التبرئة.

= الأثر: "أن رجلاً جاء إلى الزبير يستحمه، فلم يحمله، فقال له: لعن الله ناقةً حملتني إليك، فقال: إنَّ وراكبها، أي: نعم" (٢).

وقد أورده الأنباري على استعمال "إن" بمعنى "نعم".

= حديث: "سَلْمَانُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ" (٣).

وقد أورده الأنباري على أنه من أمثلة النصب على الاختصاص، وتقديره: أعني أو أمدح

أهل البيت، وليس على سبيل الاستشهاد أو الاحتجاج.

= حديث: "ارجعن مأزورات غير مأجورات" (٤).

وقد أورده الأنباري شاهداً على همز "مأزورات" لأنها جاورت "مأجورات"، وليس له

علاقة بالتوجيه الإعرابي.

= حديث: "إنكم لتَبْرُونَ أَهْلَ عَلِيٍّ كما ترون الكوكبَ الدرّيَّ في أفق السماء وإن أبا

بكر وعمر منهم" (٥).

وهو شاهد على معنى كلمة "عليين"، ولا علاقة له بالتوجيه الإعرابي.

هذه هي شواهد الأنباري من الحديث، كلها لم ترد على سبيل الاستشهاد أو الاحتجاج،

ولهذا رأيت أن الأنباري في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن" ليس من أولئك العلماء

الذين يستشهدون بالحديث النبوي، فالحديث ليس من مصادر الأنباري في الاستشهاد،

كما هو الحال في كتابه "الإنصاف" والله تعالى أعلم.

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/١٣١)، ويُظن: منهاج السنة (رقم: ١٠٢، ١٠٥/٨).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/١٤٥)، ويُظن: النهاية في غريب الحديث (١/١٨٤).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٢٦٩)، والحديث رواه الطبراني في معجمه الكبير (رقم: ٦٠٤٠،

ج٦، ص٢١٣)، والحاكم في مستدركه (رقم: ٦٥٤١، ج٣، ص٦٩٢).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٤٨٠)، والحديث رواه البيهقي في سننه الكبرى (رقم: ٦٩٩٣، ج٤، ص٧٧).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٥٠١)، والحديث رواه ابن حنبل في فضائل الصحابة (رقم: ١٦٥، ج١، ص١٧٠).

الشواهد النثرية:

كلام العرب على نوعين: نثر وشعر، والنثر يشمل أقوال العرب وأمثالهم، وهما متساويان في الحجية على ضوء أصول النحو العربي. ولا يدل قلة الاحتجاج بالنثر على شيء؛ لأنها راجعة إلى أسباب أخرى لا صلة لها بأصول النحو^(١).

ولدى الأنباري في كتابه "البيان" عددٌ لا بأس به من الشواهد من أقوال العرب وأمثالها، فقد استدل بذلك في حوالي أربعة عشر موضعاً، وفيما يأتي بيانها مرتبة حسب الترتيب الألفبائي لها:

= "أَحْمَقُ مِنْ رَجُلَةٍ"^(٢): استشهد به على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه^(٣).

= "إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيَأْتِهِ وَإِيَّا الشَّوَابَّ"^(٤): شاهد على إضافة "إيا" إلى اسم ظاهر^(٥).

= "اذهب إلى السُّوقِ أَنْكَ تَشْتَرِي لَنَا مِنْهُ شَيْئاً"^(٦): أورده شاهداً على استعمال "أَنَّ" بمعنى "لعل"^(٧).

= "تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"^(٨): أورده شاهداً على تنزيل الفعل منزلة المصدر^(٩).

= "حَسُنَ الْيَوْمَ دَارُكَ وَاضْطَرَمَّ نَارُكَ"^(١٠): استشهد به على جواز تذكير الفعل هنا لأن فاعله مؤنث غير حقيقي^(١١).

-
- (١) ينظر: العمدة (٧٣/١، ٧٤)، وتطور الدرس النحوي (١٩٥).
- (٢) الرجل: هي البقلة، وقد جاء المثل برواية أخرى: "أحمق من بقلة"، ويُقال: "الحبة الحمقاء". يُنظر: مجمع الأمثال (٢٢٦/١)، والمحيط في اللغة (١٠٩/٢)، وتهذيب اللغة (٤٩٥/٣)، والإنصاف (٣٥٤/١).
- (٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٨٥/٢).
- (٤) يُنظر: الكتاب (٢٧٦/١)، وأدب الكاتب (١١٢/١)، والمخصص (٦١/١)، والإنصاف (٦٩٥/٢).
- (٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٦/١).
- (٦) يُنظر: الكتاب (٢٠٢/١)، ومعاني القرآن للنحاس (٢٧٣/٢)، والمحكم (٤٧٧/١٠)، ومشكل إعراب القرآن (٢٦٥/١).
- (٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٣٤/١/١).
- (٨) يُنظر: مجمع الأمثال (٢٢٦/١)، والمحيط في اللغة (١٠٩/٢)، وتهذيب اللغة (٤٩٥/٣)، والإنصاف (٣٥٤/١).
- (٩) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤٧/١).
- (١٠) يُنظر: الكتاب (٣٤٤/١)، ومجمع الأمثال (٤٢٠/٢)، والبيان والتبيين (١٠٢/١)، والعقد الفريد (١٨٢/١، ٢٨٤).
- (١١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣١٤/١).

- = "حضر القاضي اليوم امرأة"^(١): وهو تركيب استشهد به على جواز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث، في حال الفصل بينهما^(٢).
- = "سبحان ما سبحت له"^(٣): أورده شاهداً على استعمال "ما" للعقلاء بمعنى "من"، على لغة أهل الحجاز، وهو قول لأهل النضير^(٤).
- = "في أكفانه لف الميث"^(٥): أورده شاهداً على عود الضمير على متأخر، وذلك لأن مرجعه في نية التأخير^(٦).
- = "في بيته يؤتى الحكم"^(٧): هو مثل سابقه، فقد أورده الأنباري شاهداً على عود الضمير على متأخر، لأن مرجعه في نية التأخير^(٨).
- = "التقت حلقنا البطان"^(٩): أورده شاهداً على تنزيل الألف منزلة الحركة، فأثبتت مع لام التعريف^(١٠).
- = "له ثلثا المال"^(١١): هو مثل سابقه، أورده الأنباري شاهداً على أن الألف تنزل منزلة الحركة، فأثبتت مع لام التعريف^(١٢).

-
- (١) يُنظر: المقتضب (٩٠/١، ١٢٧)، وسر صناعة الإعراب (٥٦٠/٢)، والإنصاف (١١١/١، ١٤٧).
- (٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٨١/١).
- (٣) يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة (٤٢)، وفقه اللغة للنعالي (١٢٩٨)، والمحرر الوجيز (٣٩/٧).
- (٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٥١٦/٢).
- (٥) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢٨٩/١)، والإنصاف (٦٦/١، ٢٥٢).
- (٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٥٤٩/٢).
- (٧) يُنظر: المقتضب (٢٣٠/١)، ومجمع الأمثال (٧٢/٢)، والمستقصى في الأمثال (٦١/٢)، والإنصاف (٦٦/١، ٢٥٢).
- (٨) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٥٤٩/٢).
- (٩) يُنظر: المحكم (٧/٣)، ومجمع الأمثال (١٨٦/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (٦٩/٢)، والإنصاف (٦٥١/٢، ٦٦٦).
- (١٠) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٥٢/٢).
- (١١) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٦٩/٢)، والإنصاف (٦٥١/٢، ٦٦٦).
- (١٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٥٢/٢).

= "مررت برجل معه صقرٌ صائداً به"^(١): استشهد به على أن سيويوه قد خرّجه على أن الصقر مرفوع بـ"معه"، لأن "معه" وقع وصفاً للرجل^(٢).

= "مررتُ بزَيْدٍ وصاحبك"^(٣): أوردته شاهداً على أن الواو قد عطفت موصوفاً محذوفاً، وأقيم الوصف مقامه^(٤).

= "هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ"^(٥): وقد أوردته الأنباري شاهداً على الجر على الجوار مشيراً إلى أنه قليل في كلامهم^(٦).

= "وَلَّ حَارَهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَهَا"^(٧): أوردته شاهداً على أن بعض العرب يبدل الألف همزة إذا وقع بعدها حرف مشدد^(٨).

وهكذا نجد الأنباري يسوق طائفة من كلام العرب، وبعضها لم يكن ضمن التوجيه الإعرابي، بل هو في الجانب الصرفي، ولكني أوردتها جميعاً على سبيل الحصر فيما لا بد من إكمال الصورة فيه.

الشواهد الشعرية:

لما بدأت حركة جمع اللغة والتأليف النحوي عُبدَّ الاحتجاج بالشاهد الشعري من أوئل الشواهد؛ وهو أهم مصادر الاستشهاد وأبرزها، فقد اعتمدوا عليه أول الأمر لتوضيح بعض دلالات ألفاظ القرآن الكريم^(٩)، ومن هؤلاء الأنباري في كتابه "البيان"، فسوف يظهر في

(١) يُنظر: الكتاب (١٠٠/١، ١٠١)، والمخصص (٢٢٧/٤)، وتوضيح المقاصد (٨١٧/٢).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٧٣/١).

(٣) يُنظر: الكتاب (٨١/١)، وفتح الباري لابن حجر (٦١٣/٣)، وعمدة القاري للعيبي (٤١٩/١٥)، وروح المعاني للألوسي (٤٠٢/١٢).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٦٢/٢).

(٥) يُنظر: الكتاب (٨٨/١)، والمحكم (١٠٢/٣)، والخصائص (١٩١/١، ١٧١/٢، ٢٢٠/٣)، وأسرار العربية (٢٩٦)، وأفانصاف (٩٢/١، ٦٠٧/٢، ٦١٥).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٨٥/١).

(٧) يُنظر: جمهرة الأمثال (٣٢٨/٢، ٣٣٤)، والمستقصى في أمثال العرب (٣٨١/٢)، والمحيط في اللغة (٤٣١/١)، والمغرب في ترتيب المعرب (٤٦٩/١، ٢٥٥/٤).

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤١/١).

(٩) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٥٥/٢).

السطور القادمة أن الشاهد الشعري عنده كانت له مكانة مميزة، شأنه في ذلك شأن العلماء في الدراسات النحوية واللغوية.

واعتمد العلماء على الشاهد الشعري في بناء قواعد النحو العامة، ابتداءً من سيبويه؛ فقد بلغ مجموع الشواهد الشعرية في كتابه قرابة خمسين وألف شاهد صحيح، رغم وجود قلة قليلة منها جُهل قائلها؛ لأن الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر من ثقة يعتمد عليه فهو مقبول، وإلا فلا^(١).

والشعر من حيث الاحتجاج طبقات: الشعر الجاهلي، وهو شعر غزير يحتج به إجماعاً في الدراسات اللغوية والنحوية، وشعر المخضرمين، وشعرهم حجة كذلك بالإجماع، إلى نهاية عصر الاحتجاج، وآخر شعراء هذه الطبقة هو إبراهيم بن هرمة (ت: ١٥٠)، كما أشار إلى ذلك الأصمعي في قوله: "ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة". وقيل: بذئ الرمة، فاحتج النحاة بشعر هذه الفترة دون منازع^(٢).

والأنباري في توجيهاته النحوية يستشهد بشعر العرب كثيراً، وقد بلغت شواهد الشعرية في كتابه "البيان" أكثر من مائة وسبعين شاهداً، ومن أبرز هذه المواضع عنده ما يأتي:
= عند قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾^(٣)، ذكر الأنباري أن "كتاب" منصوب على المصدر بفعل دلّ عليه قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾^(٤)، ثم ساق على هذا من شواهد الشعر قول الراعي النميري:

دأبتُ إلى أن ينبت الظلُّ بعدما تقاصرَ حتى كادَ في الآلِ يمصحُ

وجيفَ المطايا ثمَّ قلتُ لصحبتِي ولَمَ يَنْزِلُوا أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوُحُوا^(٥)

فنصب "وجيف المطايا" على المصدر بما دلّ عليه "دأبت"،

(١) الخزانة (١٦/١).

(٢) العمدة في محاسن الشعر لابن رشيق (١/٧٢، ١١٣)، والخصائص (٥/٢)، ومقدمة المحقق (٩، ١٠)، والافتراح (٣٦-٤٢)، وخزانة الأدب (١/٥-٨).

(٣) سورة النساء (٢٤).

(٤) سورة النساء (٢٣).

(٥) من الطويل، يُنظر: ديوان الراعي النميري (٤٤).

وقول أبي كبير الهذلي:

ما إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنَكِبٌ منه، وَحَزَفُ الساقِ طَيِّ المِحْمَلِ^(١)

فنصب "طي المحمل" بما دلّ عليه "ما إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنَكِبٌ منه"^(٢).

= وعند قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْاْ فَقُلْ ءَاذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾^(٣)، ذكر الأنباري أن "سواء" في موضع الحال من الفاعل والمفعول في "آذنتكم"، وهما: التاء، والكاف والميم، وقد جاءت الحال من الفاعل والمفعول معاً، قال الشاعر:

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى وَهِيَ ذَاتُ مُوَصَّدٍ ولم يَبْدُ لِلأَتْوَابِ مِنْ تَدْيِهَا حَجْمٌ

صَغِيرَيْنِ نَزَعَى البَهُمَ يَا لَيْتَ أَنَّنَا إِلَى اليَوْمِ لَمْ نَكْبِرْ وَلَمْ تَكْبِرِ البَهُمُ^(٤)

فنصب "صغيرين" على الحال من التاء في "تعلقت"، وهي الفاعل، ومن "ليلى"، وهي المفعول، وقال الآخر:

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرَجُفُ رَوَانِفُ إِيْتِيكَ وَتُسْتَطَارُ^(٥)

فنصب "فردَيْنِ" من ضمير الفاعل والمفعول في "تلقني"، وقال الآخر:

فَلَكُنْ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ [أَيُّ وَأَيْتُكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ]^(٦)

فنصب "خَالِيَيْنِ" على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في "لقيتك"، إلى غير ذلك من الشواهد^(٧).

(١) من الكامل، يُنظر: ديوان الهليلين (١٠٤/٢)، والكتاب (٣٥٩/١)، والمقتضب (٢٠٤/٣، ٢٣٢)، والخصائص (٣٠٩/٢)، وشرح الحماسة للمرزوقي (٩٠/١).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٤٨/١).

(٣) سورة الأنبياء (١٠٩).

(٤) من الطويل، يُنظر: ديوان مجنون ليلي (١٨٦).

(٥) من الوافر، يُنظر: ديوان عنتر بن شداد (٢٣٤).

(٦) من الكامل، غير منسوب في مصادره، يُنظر: الاحتساب (٢٥٤/١)، والمقاصد النحوية (٤٢٢/٣)، وأوضح المسالك (١٤٢/٣).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٦٦، ١٦٧).

= وعند قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ ﴾^(١)، ذكر الأنباري أن "من" هنا بمعنى البدل، وساق على ذلك شواهد من القرآن الكريم، وشاهدين من الشعر، هما: قول الأحوص الأزدي أو الكندي:

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ شَرِبَةً مُبَرَّدَةً بَاتَتْ عَلَى الطَّهْيَانِ^(٢)

أي: بدلاً من ماء زمزم، وقول الراعي النميري:

أَخَذُوا الْمَخَاصِرَ مِنَ الْفَصِيلِ عُجْبَةً ظُلْمًا ، وَيَكْتُبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاً^(٣)

أي: بدلاً من الفصيل^(٤).

وغير هذا كثير، ولو ظلمت أعداد ما ورد من شواهد الأنباري في كتابه لطال الأمر واتسع الخرق على الرافع، فكتابه هذا دليل واضح على اهتمامه بالشاهد الشعري، وعلى سعة درايته بهذا الباب في أصول النحو، غير أنني وجدت في شواهد الأنباري الشعرية أموراً تحتاج إلى التوقف والتأمل، وهذه الأمور تتعلق بثلاثة قضايا: الضرورة الشعرية، والمسموع الشاذ أو القليل أو النادر الذي لا يُقاس عليه، وبالمسموع الكثير، ولأن ثالث هذه الأمور كثير مستفيض في كتاب الأنباري، وله فيها موقف بارز، وعليه فيها نظر يحتاج إلى تعقيب ودراسة خصصت له المبحث التالي، أما الأولان منها فسيأتي بيانهما وتوضيحهما:

الضرورة الشعرية:

من أوجه السماع التي بدت عند الأنباري في أثناء توجيهاته الإعرابية للآيات القرآنية: وقوفه عند الضرورة الشعرية، إذ الضرورة الشعرية هي: ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر مندوحة عنه أو لا، وهذا يعني: أن الضرورة الشعرية هي كل ما وقع في الشعر مما لا تجيز القواعد مجيئه في النثر، سواء أكان الشاعر مضطراً إليه لا يجد عنه مهرباً أم لم يكن كذلك^(٥).

(١) سورة الأنعام (١٣٣).

(٢) من الطويل، يُنظر: المحكم (١١٤/٨)، وشرح الكافية للرضي (٢٦٧/٤)، والخزانة (٢٧٦/٥)، (٤٥٣/٩).

(٣) من الكامل، يُنظر: ديوان الراعي النميري (٢٤٢).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٤٠/١)، (٣٤١).

(٥) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي (٣٣)، والخصائص (٦١/٣)، (٣٠٣)، والاقترح (١٤٣).

والأنباري في توجيهاته الإعرابية للآيات كان يسوق ما تحتمله الآية من أوجه، وما قاله بعض العلماء فيها، فيقبل تارة من الأوجه ما يراه سائغاً متسقاً مع القواعد، ويقف من بعض التوجيهات موقف الراض لها، معللاً لها أحياناً بأن هذا مما تختص به الضرورة، إذ هو كغيره من العلماء، يرفض أن يُحمل القرآن على وجه من وجوه الضرورة، وفي موقفه مع الضرورة وما سُمع فيها من كلام العرب طريقان:

الأول: يرفض فيه التأويل لأنه لا يكون إلا في الضرورة، ثم يسوق من السماع ما يتوافق وتلك الضرورة، وقد وقع هذا في عدة مواضع، منها:

= حذف الفاء من جواب الشرط: فقد ذكر الأنباري أن رفع "الوصية" في قوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(١)، له وجهان، ... ثانيهما: الابتداء على إضمار الفاء، والتقدير: إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً فالوصية للوالدين، والفاء جواب الشرط، محذوفة، قال الأنباري: "وهذا القول ضعيف؛ لأن حذف الفاء موضعه الشعر، قال الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئًا]^(٢)

أي: فالله يشكرها، وأما في اختيار الكلام فهو قبيح جداً"^(٣).

كما ذكر الأنباري أن الفعل "يضرركم" في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾^(٤) قيل: إنه مرفوع على التقديم والتأخير، وتقديره: ولا يضرركم كيدهم شيئاً إن تصبروا وتتقوا، كقول الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بِنَّ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ^(٥)

(١) سورة البقرة (١٨٠).

(٢) من البسيط، نُسب لعبد الرحمن بن حسان، ولحسان بن ثابت، ولكعب بن مالك، يُنظر: ديوان كعب بن مالك (٢٨٨)، والكتاب (٦٥/٣).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٤١/١).

(٤) سورة آل عمران (١٢٠).

(٥) من الرجز، لجرير بن عبد الله البجلي، يُنظر: الكتاب (٦٧/٣)، والمقتضب (٧٢/٢)، والمقاصد النحوية (٤٣٠/٤).

تقديره: إنك تصرع إن يُصرع أخوك، وقيل: مرفوع على تقدير الفاء، ثمَّ ضعّف الأنباري هذين القولين، معللاً بأن التقديم والتأخير وتقدير الفاء ضعيف، ويكون في حال الاضطرار^(١).

= مجيء الضمير منفصلاً مع إمكان اتصاله: ذكر الأنباري أن الضمير "إياي" في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّتَى فَأَرْهَبُونَ﴾^(٢) في محل نصب بفعل مقدر وجوباً يفسره المذكور، والفعل إذا ورد قبل هذا الضمير وجب أن يتصل به، ولا ينفصل الضمير بعد الفعل إلا في ضرورة الشعر، كقوله: [بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضَ بِالذَّهْرِ الدَّهَارِ بِ]^(٣) وذلك شاذ لا يُقاس عليه^(٤).

= الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به: عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٥)، علق أبو البركات: نصب "أولادهم" وجر "شركائهم" بأن ذلك ضعيف في القياس جداً، وتقديره: زُين قتل شركائهم أولادهم، فقدم وأخر، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، كقول الشاعر:

فَرَجَحْتُهَا بِمَرْجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(٦)

أي: زجَّ أبي مزادة القلوص، وكقول الآخر:

يَطْفَنَ بِجُوزِيِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكَنَائِنِ^(٧)

أي: قرع الكنائن القسي، وقال: "ومثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع، واختلفوا في ضرورة الشعر، أجازه الكوفيون وأباه البصريون، وهذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع".

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢١٧ - ٢١٩).

(٢) سورة البقرة (٤٠).

(٣) من البسيط، للفرزدق، الديوان (١/٢١٤)، ونسب لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه، يُنظر: الخصائص (١/٣٠٧)، والأُمالي الشجرية (١/٤٠)، والخزانة (٢/٤٠٩).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٧٧).

(٥) سورة الأنعام (١٣٧).

(٦) سبق تخريجه (ص: ٤٠) من هذا البحث.

(٧) سبق تخريجه (ص: ٤٠) من هذا البحث.

= حذف العائد من جملة الخبر: في "ماذا" في قوله تعالى: ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجَلُ مِنْهُ ^(١) الْمُجْرِمُونَ ﴾، ذكر الأنباري أن بعض النحويين أجاز كون "ما" مبتدأ، و"يستعجل" خبره كقولهم: "زيدٌ ضربت"، أي: ضربته، ثم قال: "وأنكر جوازه بعض النحويين، وقال: هذا إنما يجوز في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ ^(٢)

أي: لم أصنعه، ولا يجوز مثله في اختيار الكلام، ومثله قراءة ابن عامر في سورة الحديد: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ ^(٣) ﴾، أي: وعده، فدلّ على جوازه، وإن كان هذا الحذف قليلاً في اختيار الكلام ^(٤).

حذف همزة الاستفهام: ذكر أبو البركات أن "أأنذرتهم" في قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ ^(٥)

عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، فيه ستة أوجه، وسادسها: أن يكون بهمزة واحدة، على حذف همزة الاستفهام، ثم صرح الأنباري بأن هذا ضعيف في كلامهم، وإنما جاء في الشعر، كقول الشاعر:

[لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا]
شُعَيْبُ بْنُ سَهْمٍ أُمَّ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرٍ ^(٦)

أراد: أشعيثُ؟، وكقوله الآخر:

[لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا]
بِسَبْعِ رَمِيَنِ الْجُمَرِ أُمَّ بِثَمَانٍ ^(٧)

(١) سورة يونس (٥٠).

(٢) سبق تخريجه (ص: ٤٤) من هذا البحث.

(٣) سورة الحديد (١٠)، والقراءة المقصودة برفع "كل"، وهي قراءة ابن عامر وعبد الوارث وابن عباس. (يُنظر: السبعة لابن مجاهد ٦٢٥)، والبحر المحيط (٢١٩/٨).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٤١٤، ٤١٢).

(٥) سورة البقرة (٦).

(٦) من الطويل، نسب للأسود بن يعفر (ديوانه: ٣٧)، ولأوس بن حجر (ديوانه: ٤٩)، وللعين المنقري، يُنظر: الكتاب (١٧٥/٣)، والخزانة (١٢٢/١١)، والدرر اللوامع (٩٨/٦).

(٧) من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة يُنظر: (ديوانه: ٢٦٦)، والكتاب (١٧٥/٣)، والأزهية للهروي (١٢٧).

أراد: أبسج" (١).

إثبات الألف في "ما" الاستفهامية بعد حرف الجر: عند قول الله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ

لِي رَبِّي﴾ (٢)، ذكر أبو البركات في أحد توجيهاته: أن تكون "ما" استفهامية فيها معنى التعجب من مغفرة الله، وتقديره: بأي شيء غفر لي ربي، على التحقير لعمله، والتعظيم لمغفرة ربه، ثم قال الأنباري: "إلا أن في هذا الوجه ضعفاً؛ لأنه لو كانت "ما" ههنا استفهامية لكان ينبغي أن تُحذف الألف منها؛ لدخول حرف الجر عليها؛ لأن "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حُذفت ألفتها للتخفيف، نحو: "يَمْ، وَعَمَّ، وَمِمَّ"، ولا تثبت إلا في الشعر، كقول الشاعر (٣):

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْئِمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ (٤).

والثاني: يرفض فيه التأويل لأنه لا يكون إلا في الضرورة، غير أن الأنباري لا يسوق من السماع ما يتوافق وتلك الضرورة، وقد وقع هذا في عدة مواضع، منها:

= حذف "أن" من خبر "عسى": عند قول الله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٥)، ذكر الأنباري أن "عسى" يشبه "كان" في اقتضائه اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً، ويكون خبرها "أن" مع الفعل، ولا تُحذف "أن" إلا في ضرورة الشعر، ولم يورد شيئاً من الشواهد على هذه الضرورة (٦).

= وقوع نون التوكيد الثقيلة في جواب الشرط: ذكر الأنباري رأي الفراء في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (٧)، وهو أن "لا تُصِيبَنَّ" في محل جزم لأنه جواب الأمر، أي: واتقوا فتنة لم تُصب الذين ظلموا منكم خاصة، بل عمّت الناس عامة، ثم عقب الأنباري

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٥١، ٥٢).

(٢) سورة يس (٢٧).

(٣) من البسيط، نسب لحسان بن ثابت (ديوانه: ٣٢٤)، ولأبي محمّد السعدي في الخزانة (٤/٢٦٥، ٥/٢٩٦).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٢٩٣).

(٥) سورة البقرة (٢٤٦).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/١٦٥).

(٧) سورة الأنفال (٢٥).

على هذا بأن في هذا الجواب طرفاً من النهي، كما تقول: لا أريتك هاهنا، أي: لا تكن هنا فأراك، فكذلك ههنا، النهي للفتنة، والمراد به الذين ظلموا، إلا أن جواب الأمر بمنزلة جواب الشرط، والنون الثقيلة لا تستعمل في جواب الشرط إلا في ضرورة الشعر، ولم يورد الأنباري من السماع شاهداً على هذه الضرورة^(١).

= وقوع اسم "كان" نكرة وجوابها معرفة: في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾^(٢)، ذكر الأنباري أن قد تُرئى في الشواذ بنصب "صلاتهم"، ورفع "مكاء وتصديّة"^(٣)، جعل اسم "كان" النكرة، وخبرها المعرفة، وهذا إنما يجوز في الشعر لا في اختيار الكلام، ولم يورد الأنباري من السماع شاهداً على هذه الضرورة^(٤).

= إجراء الوصل مجرى الوقف: عند قول الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُوقِفِينَهِمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾^(٥)، ذكر أبو البركات أن قراءة التشديد في "إنّ، و"لما" فيها توجيهات، منها: أن تكون "لما" مصدر "لم"، من قوله: ﴿ أَكْثَلًا لَّمَّا ﴾^(٦)، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، وعلق على هذا بأنه ضعيف؛ لأن إجراء الوصل مجرى الوقف إنما يكون في ضرورة الشعر، لا في اختيار الكلام، ولم يورد الأنباري من السماع شاهداً على هذه الضرورة^(٧).

المسموع القليل أو الشاذ .

كان الأنباري في توجيهاته الإعرابية فيما يقف عنده من آي القرآن الكريم يشير إلى بعض من المسائل والتوجيهات النحوية التي يوردها، فيقول: وهذا قليل، أو هذا شاذ أو نادر، فيرد التوجيه

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٨٥/١، ٣٨٦).

(٢) سورة الأنفال (٣٥).

(٣) هي قراءة إبان بن تغلب، وعاصم، والأعمش بخلاف عنهما. (البحر المحيط (٣١٥/٥).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٨٧/١).

(٥) سورة هود (١١١).

(٦) سورة الفجر (١٩).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٨/٢ - ٣٠).

الذي ينقله عن بعضهم بمثل هذا، وهذا منه دليل على عنايته بالسماع بشتى أنواعه، نظمه ونثره، ودرايته بدرجته من ناحية القوة والضعف، وصلاحيته للاستشهاد أو وقوفه دونه، وردّ ما ورد من أجله، وذلك لقلّة وروده، أو لشذوذ أو ندور فيه؛ فلا يصلح للاعتماد عليه، إذ الشاذ لا يُقاس عليه، والنادر لا حكم له، وقد وقع منه هذا في مواضع من كتابه، منها إشارات منه إلى قلة أو شذوذ المسموع، ومنه ما هو إشارة إلى قله أو شذوذ الحكم المترتب، من غير أن يشير أحياناً إلى ذلك المسموع، ومن هذه المواضع ما يأتي:

= إعمال المصدر وفيه "أل": عند قول الله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا

مَنْ ظَلَمَ﴾^(١)، قال أبو البركات: "بالسوء" في موضع نصب؛ لأنه يتعلق بـ"الجهر"، وهو مصدر: جهر بالقول يجهر جهراً، وإعمال المصدر وفيه الألف واللام قليل، وليس في التنزيل إعماله إلا في هذا الموضع، ولم يعمل في اللفظ، وإنما عمل في الموضع، وقد أنشدوا في إعماله في اللفظ قول الشاعر:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاجِي الْأَجَلَ"^(٢).

= دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٣)، ذكر أبو

البركات قراءة "هذان" بالألف وتأوله بعضهم أن: "إنَّ" بمعنى "نعم"، وتقدير الآية: نعم هذان لساحران، كقول الشاعر:

أُمُّ الْخُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ^(٤)

ثم قال الأنباري عن هذا الوجه: "إلا أن هذا الوجه فيه ضعف؛ لدخول اللام في الخبر، وهو قليل في كلامهم"^(٥).

(١) سورة النساء (١٤٨).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (٢٧٢/١)، والبيت من المتقارب، غير منسوب في مصادره، يُنظر: (الكتاب (١٩٢/١)، وأوضح المسالك (٢٠٨/٣)، والخزانة (١٢٩/٨).

(٣) سورة طه (٦٣).

(٤) يُنظر: بيت من مشطور الرجز، نسبه الصاغاني في "العباب" إلى عنترة بن عروش بالشين في آخره، وقيل بالسين، مولى ثقيف. ونُسب لرؤية بن العجاج، والشهيرة: المهجوز المسنة، ينظر: (ديوان رؤية (١٧٠)، وسر صناعة الإعراب (٣٧٨/١، ٣٨١)، وشرح الكافية الشافية (٤٨٩/١)، والمغني (٢٥٤/١)، والأشعوري (٤٨٨/١)، وخزانة الأدب (٣٢٨/٤، ٣٣٠).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٤٥/٢).

= اتصال نون الوقاية باسم الفاعل: عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ ﴾^(١)، في قراءة

كسر نون "مطلعون" ذكر أن الكسر ضعيف جداً؛ لأنه جمع بين نون الجمع والإضافة، وكان ينبغي أن يكون "مطليعي"، بياء مشددة؛ لأن النون تسقط للإضافة، ولا وجه له، إلا أن يجري اسم الفاعل مجرى الفعل، فيجري "مطلعون" مجرى "يطلعون، وهو شاذ جداً، كقول الشاعر:

[فَهَلْ فَتَى مِنْ سَرَاةِ الْقَوْمِ يَحْمِلُنِي] وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالٍ^(٢).

إضمام خبر "لات" وبقاء اسمها: في قوله تعالى: ﴿ فَنَادَوْا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾^(٣)، قال الأنباري: "وأما من قرأ: "وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ" بالرفع^(٤) فأضمر الخبر، فهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه؛ كقولهم: "ملحفة جديدة"، وقياسه: ملحفة جديد، وكقول الشاعر:

[فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ] وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشْرٌ^(٥)

فنصب خبر "ما" مع تقديمه على الاسم، وذلك شاذ لا يُقاس عليه^(٦). وعلى كل حال، فالأنباري له دراية واسعة بالمسموع عن العرب، وبالحكم عليه، وبما يصلح منها للاستشهاد أو لا يصلح، وهذا كله يظهر أن عناية الرجل بالسمع إنما هي عناية العالم المدقق، والناظر المحقق، الذي يضم كل شيء إلى لفقه، ويورد لك نوع ما يناسبه، ويحكم على كل شيء بما يصلح فيه، وما قدمه في كتابه "البيان" من توجيهات سماعية شاهد منه على ذلك، وزيادة على ذلك توضيحاً وتنقيحاً وبياناً للصورة أورد في المبحث التالي تلك المسائل التي كانت التوجيهات الإعرابية فيها مبنية على كثرة السماع، والتي صرح فيها الأنباري بهذا، وأحاول مناقشته فيما يمكن من هذا، وقوفاً على وجه الصواب، واستظهاراً لما ينطوي عليه الكتاب وصاحبه من علم ومعرفة نافعة ومثمرة في الدرس النحوي.

(١) سورة الصافات (٥٤).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٠٤/٢، ٣٠٥)، والبيت سيق تخرجه (ص: ٣٦) من هذا البحث.

(٣) سورة ص (٣).

(٤) هي قراءة أبي السمال (يُنظر: البحر المحيط (١٣٦/٩).

(٥) من البسيط، للفرزدق، يُنظر: ديوانه (٢٢٣)، والكتاب (٢٦٠/١)، والمقاصد النحوية (٩٦/٢)، والخزانة (١٣٣/٤).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣١٢/٢).

المبحث الثاني

المسائل المبنية على كثرة السماع

ويشتمل على:

- أولاً: مسائل الحذف.
- ثانياً: مسائل الزيادة.
- ثالثاً: مسائل الضمير.
- رابعاً: مسائل الحمل.
- خامساً: مسائل تركيبية.

المبحث الثاني

المسائل المبنية على كثرة السماع

إن من يتأمل كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" لأبي البركات الأنباري ويقف عند أوجه السماع التي تناثرت بكثرة في ثنايا الكتاب، والتي اهتم بها الأنباري كثيراً، يجد أن صاحب الكتاب قد كرر كثيراً التنويه إلى كثرة السماع، فهو في بعض المسائل كان يكتفي في تثبيت الحكم بالإشارة إلى كثرة السماع، من غير أن يسوق فيها شواهد أحياناً، وهذا الأمر منه قد تكرر كثيراً، حتى صار كالظاهرة في كتابه.

ولما جذبت الظاهرة انتباهي، ورأيت تنوعها وكثرتها، وأن الأنباري تارة يكون فيها مصيباً، وتارة في كلامه فيها نظراً، عكفت عليها كثيراً، وأطلت فيها التأمل، ووضعتها تحت البحث والمناقشة المتأنية، فقامت بجمع هذه المواضع، ثم تصنيفها في مسائل، وضم كل شيء إلى نظيره، وقارنت بين ما ذكره الأنباري من كثرة السماع وما قاله غيره، وأكملت ما رأيته قد فاته من كلام فيها، وأشرت إلى ما نقص عنده - فيما أرى - من سماع؛ لأبرز الكثرة فيما صح فيه ذلك، وعقبت على ما فيه نظر من ناحية الكثرة، وحاولت تحقيق الأمر واستظهاره من خلال ما قاله العلماء فيه، رابطاً في بعض الأحيان بين ما قاله الأنباري هنا، وما قاله في بعض كتبه الأخرى.

وقد انتظمت هذه المواضع في خمسة أنواع من المسائل، هي: مسائل الحذف، ومسائل الزيادة، ومسائل الضمير، ومسائل الحمل، ومسائل تركيبية، وكل نوع من هذه المسائل ينطوي على مسائله التي نصّ فيها الأنباري على أن السماع فيها كثير عن العرب، وقد التزمت في هذه المسائل ما نص فيه الأنباري على كثرة السماع فيما أورده من توجيه إعرابي، تاركاً كلامه عن الناحية الصرفية، أو الصوتية، أو الدلالية، أو غير ذلك مما لا علاقة له بالتوجيه الإعرابي الذي هو مناط بحثي ومحوره الأصلي، وفيما يأتي تفصيل الكلام عن هذه المسائل التي كثر السماع فيه وتوجيه ذلك.

أولاً: مسائل الحذف

حذف القول:

كثيراً ما بدا ظاهر شواهد في العربية يبدو ظاهرها أنها مخالفة لما وضعه النحويون من قواعد، فكان سبيل العلماء فيها تأويل الكلام على حذف القول وبقاء المقول، وقد بدا هذا التخريج لدى الأنباري في مواضع كثيرة من كتابه، ومن ذلك:

عند قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾^(١)، حمل أبو البركات الكلام على أن التقدير: قلنا لكم: خذوا ما آتيناكم، فحذف القول، وحذف القول كثير في كلامهم، ونظر لهذا بقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٢)، أي: يقولون: ما نعبدهم، فحذف للعلم به^(٣).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾^(٤)، فالتقدير: يقولون: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا، فحذف "يقولان"^(٥)، وتأول قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾^(٦)، على تقدير: قل قولوا آمنا بالله، فحذف "قولوا"^(٧)، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾^(٨)، تقديره: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول لدلالة الكلام عليه، وحذفت الفاء تبعاً للقول^(٩).

وأيضاً قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾^(١٠)، على جواز

(١) سورة البقرة (٦٣).

(٢) سورة الزمر (٣).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٨٩).

(٤) سورة البقرة (١٢٧).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/١٢٣).

(٦) سورة آل عمران (٨٤).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢١٠).

(٨) سورة آل عمران (١٠٦).

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢١٤).

(١٠) سورة آل عمران (١٩١).

أن يكون "الذين" في موضع رفع؛ لأنه مبتدأ، وخبره قوله تعالى: "رَبَّنَا"، على تقدير: يقولون: رَبَّنَا، فحذف القول^(١).

وتَأَوَّلَ قوله تعالى: ﴿وَالْمَلٰٓئِكَةُ بَاسِطُوۡٓا۟ اَيْدِيَهُمْۙ اَخْرَجُوۡا۟ اَنْفُسَكُمْۙ اَلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ اَلْهُونِ﴾^(٢)، على أن "أخرجوا أنفسكم" جملة فعلية في موضع نصب بفعل مقدر، وتقديره: يقولون: أخرجوا أنفسكم، فحذف "يقولون"^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ اِذْ يَتَوَفَّىٰٓ اَلَّذِيۡنَ كَفَرُوۡا۟ اَلْمَلٰٓئِكَةُ يَضْرِبُوۡنَ وُجُوۡهَهُمْۙ وَاَدْبُرَهُمۙ وَذُوۡقُوۡا۟ عَذَابَ اَلْحَرِيۡقِ﴾^(٤)، تقديره: يقولون: ذوقوا عذاب الحريق، فحذف القول^(٥).

كذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا نُنزِّلُۤ اِلَّا۟ بِاَمْرِ رَبِّكَۙ لَهٗ مَا بَيْنَ اَيْدِيۡنَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَۙ ذٰلِكَۙ﴾^(٦)، تقديره: قل ما ننزل إلا بأمر ربك، فحذف "قل"^(٧).

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوۡا۟ النَّجْوٰىۙ اَلَّذِيۡنَ ظَلَمُوۡاۙ﴾^(٨)، جوز أبو البركات في توجيه رفع "الذين": أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: الذين ظلموا يقولون: ما هذا إلا بشر مثلكم^(٩).

وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأٰٓكَ اَلَّذِيۡنَ كَفَرُوۡا۟ اِنْ يَتَّخِذُوۡنَكَ اِلَّا هُزُوًاۙ اَهٰٓذًاۙ اَلَّذِيۡ يَذْكُرُۙ ءَا۟لِهَتَكُمۙ﴾^(١٠)، تقديره: قائلين: أهذا الذي يذكر آهتكم، فحذف "قائلين"، وهو في موضع الحال^(١١).

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢٣٥).

(٢) سورة الأنعام (٩٣).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٣١).

(٤) سورة الأنفال (٥٠).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٨٩).

(٦) سورة مريم (٦٤).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/١٢٩).

(٨) سورة الأنبياء (٣).

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/١٥٨).

(١٠) سورة الأنبياء (٣٦).

(١١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/١٦١).

وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ
 الْحَرِيقِ﴾^(١)، تقديره: ويُقال لهم: ذوقوا عذاب الحريق، فحذف القول^(٢).
 وعند قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾^(٣)، ذكر أبو البركات
 في أحد توجيهيه: أن "الزانية" رفع بالابتداء، وخبره "فاجلدوا"، والفاء زائدة، كما يُقال:
 زيدٌ فاضربه، وقال: "وصلح أن يكون خبراً للمبتدأ - وإن كان أمراً، والخبر ما احتمل
 الصدق والكذب - لوجهين، أحدهما: أن يكون التقدير: أقول فاجلدوا، وحذف القول
 كثير في كلامهم، والثاني أن يكون محمولاً على المعنى، كأنه يقول: الزانية والزاني كل واحد
 منهما مستحق للجلد، وكذلك "زيدٌ فاضربه"، تقديره: أقول اضربه، أو مستحق
 للضرب^(٤).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا
 وَسَمِعْنَا﴾^(٥)، تقديره: يقولون: ربنا أبصرنا^(٦).
 وفي قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾^(٧)، ذكر أبو البركات في توجيه قراءة "عَجِبْتُ"
 بضم التاء: أن يكون تقديره: قل: عجبْتُ؛ لأن قبله: ﴿فَأَسْتَفْتِهِمْ﴾^(٨)، أي: في أمر البعث،
 فإن لم يجيبوا بالحق فقد عجبت من إنكارهم هذا^(٩).

(١) سورة الحج (٢٢).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٧٢/٢).

(٣) سورة النور (٢).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٩١/٢).

(٥) سورة السجدة (١٢).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٥٩/٢).

(٧) سورة الصافات (١٢).

(٨) يريد في قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَفْتِهِمْ أَهْمُ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ (سورة الصافات (١١)).

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٠٣/٢).

وقوله تعالى: ﴿ هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴾^(١)، ذكر أبو البركات في توجيه الرفع في موضع "من" على أنه مبتدأ، وخبره قوله: ﴿ أَدْخُلُوهَا ﴾^(٢)، وحذف القول^(٣).

وهو في كل هذا يختتم كلامه بقوله: وحذف القول كثير في كتاب الله عز وجل، وكلام العرب، أو نحو ذلك، غير أنه لم يستشهد على ذلك بسماع عن العرب يدل على كثرة ما أشار إليه في هذا الصدد.

وبعض العلماء^(٤) غير الأنباري قد نظّر لهذا وساق فيه شواهد، ومن ذلك قول العجاج:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الدُّثْبَ قَطُ^(٥)

أي بمذق مقول فيه هذا القول: هل رأيت

وحمل عليه ابن جني قول الشاعر:

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرٍ أَمْرٍ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا أَقْعَنْسِ^(٦)

أي: مقام يقال له: فيه أمرس أمرس^(٧).

وحمل عليه الرضي وابن هشام قول الشاعر:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ التِّي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا^(٨)

على أن التقدير: التي أقول لعلي أزوورها^(٩).

(١) سورة ق (٣٢).

(٢) من قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ أَدْخُلُوهَا بِسَلْمٍ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ ﴾ (سورة ق (٣٤)).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٨٧/٢).

(٤) الكشف للزمخشري (٣٥٣/٢)، والبحر المحيط لأبي حيان (٧٠/٦)، والدر المصون للسمين الحلبي (٥٩٠/٥)،

٤٥٤/٧، ٨٢/٨)، وروح المعاني للألوسي (٥٧/٧)، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (٧٢/٩).

(٥) من الرجز، يُنظر: ملحق ديوان العجاج (٣٠٤/٢).

(٦) من الرجز، غير منسوب في مراجعه، يُنظر: الاشتقاق (٣٧٥/١)، جمهرة اللغة (٧٢١، ٨٤٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٧٢٥)، والإنصاف (١١٦/١).

(٧) سر صناعة الإعراب (٣٨٩/١).

(٨) من الطويل، يُنظر: ديوان الفرزدق (١٠٦/٢)، واللباب (١١٨/٢)، والرضي (١٠/٣)، والخزانة (٤٤٤/٥، ١٤٣/٦).

(٩) شرح الكافية للرضي (١٠/٣)، والمغني (٧٦١/٢).

وأضاف ابن هشام إلى الشواهد أيضاً قول الشاعر:

فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْدَمُهُ صَاحِبُ خِلَانٍ كَرِيمٍ شَيْمُهُ^(١)

وقول أبي الدرداء رضي الله عنه: "وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرَ تَقَلُّهُ"^(٢)، أي: صادفت الناس مقولاً فيهم ذلك^(٣) كما ذكر ابن هشام في كلامه عن حذف الفعل قوله: "وأكثر من ذلك كله حذف القول، نحو: ﴿وَالْمَلَبِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾^(٤) سَلَّمَ عَلَيْكُمْ ﴿٤﴾، حتى قال أبو علي الفارسي: "حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج"^(٥).

أما ابن مالك فقد حكم على مثل هذا بالشذوذ، فقال: "وقد شد النعت بالجملة الطلبية في قول الراجز:

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ

يصف قوما سقوا ضيفهم لبنا مخلوطا بالماء"^(٦).

والذي أراه أن تقدير القول الذي ذكر فيه الأنباري أنه كثير في كلام الله تعالى وقول العرب ليس على إطلاقه؛ إذ هي شواهد معدودة لم تصل إلى حد الكثرة التي أشار الأنباري إليها، والحال أن هذا تخريج يلجأ إليه النحويون إذا ما وجدوا أن الكلام لا يتسق مع القاعدة التي وضعوها، فالظاهر أنه تخريج وتأويل منهم لمثل هذه الشواهد التي تخالف في ظاهرها ما قعدوه، كما يدل على ذلك أن جملة الطلب إذا وقعت صفة يكون الكلام على تقدير القول كما قال النحويون في قول العجاج السابق، إلا أن جملة الطلب قد جاءت أيضاً صفة في قول الشاعر:

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي
وَدَلِّي دَلَّ مَا جَدَّةِ صِنَاعِ^(٧)

(١) من الرجز، نسبه ابن المعتز لأبي نخيلة، يُنظر: طبقات الشعراء لابن المعتز (١٥/١).

(٢) يُنظر: الفائق في غريب الحديث (٢٢٣/٣)، والنهية في غريب الحديث (١٦٦/٤).

(٣) مغني اللبيب بن هشام (٧٦١/٢).

(٤) سورة الرعد (٢٣، ٢٤).

(٥) مغني اللبيب بن هشام (٥٩٠/٢).

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٧٠٢/٣).

(٧) من الوافر، لبعض بني نهمشل، يُنظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٠٠/١)، وسر صناعة الإعراب (٣٨٩/١)، والخزانة (٢٦٦/٩).

ولم يحملة النحويون على تقدير القول، إذ لا يصح الكلام عليه، بل قالوا: إن الطلب هنا وهو جملة "بمكارم ذكريني" إنما هي مؤولة بالخبر، فالمعنى: لا تلوميني على شيء رفعت به صيتي وذكرني، وذكرني به^(١).

= حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

عند قوله تعالى: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾^(٢)، ذكر أبو البركات الأنباري في توجيهاته أن المعنى: يخادعون نبي الله، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ونظر له بقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾^(٣)، أي: حب العجل، وقوله تعالى: ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾^(٤)، أي: أهل القرية وأهل العير، وذكر أن هذا كثير في كلامهم^(٥).

وكرر هذا عند قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾^(٦)، حيث قدره: حب العجل، وأضاف في الشواهد قول الشاعر:

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجُنُوبِ سَلِيٍّ نَعَامٌ فَاقَ فِي بَلَدِ قِفَارٍ^(٧)

أي: كأن عذيرهم عذير نعام، لأن العذير الحال، والحال: عرض، والنعام جسم، فلا يُشَبَّه به، وقول الآخر:

قَلِيلٌ عَيْبُهُ وَالْعَيْبُ جَمٌّ وَلَكِنَّ الْغِنَى رَبُّ غَفُورٍ^(٨)
أي: ولكن الغنى غنى رب غفور^(٩).

(١) سر صناعة الإعراب (٣٨٩/١)، والرضي على الكافية (٢٠٣/٤)، والمغني (٧٦١/٢)، وخزانة الأدب (٢٦٩/٩).

(٢) سورة البقرة (٩).

(٣) سورة البقرة (٩٣).

(٤) سورة يوسف (٨٢).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٥٥/١).

(٦) سورة البقرة (٩٣).

(٧) من الوافر، يُنظر: ديوان النابغة الجعدي (٢٤٢)، ولسان العرب (قوق: ٣٢٥/١٠).

(٨) من الوافر، يُنظر: ديوان عروة بن الورد (٩٢)، وأمالي المرتضى (٥٠/١)، والإنصاف (٦٦/١).

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٠٩/١، ١١٠).

ومثله قوله تعالى: ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ ﴾^(١)، تقديره: يسارعون في إغوائهم وإفسادهم، بحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه^(٢).
وتقدير قوله تعالى: ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ ﴾^(٣): ويدعو الإنسان بالشر دعاءً مثل دعائه بالخير، فحذف المصدر وصفته، وأقيم ما أضيفت الصفة إليه مقامه^(٤).
وقوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْتِكَ ﴾^(٥)، تقديره: أخرجك أهلها، ولهذا قال: أهلكناهم، فحذف الأصل، وأقيم ضمير القرية مقامهم، فصار ضمير القرية في موضع رفع بـ"أخرج"، كما كان ضمير الأهل، فاستتر ضمير القرية في "أخرج"، وظهرت علامة التأنيث؛ لأن القرية مؤنثة، وهذا من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ومثله في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾^(٦)، أي: أصحاب الأمر^(٧).

ثم عقب على هذا كله بقوله: الشواهد على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثيرة جداً. ولم يذكر الأنباري لهذه القاعدة هنا إلا شاهدين من الشعر، وباقي شواهد فيها إنما هي تخريجاته لما ورد منه في القرآن الكريم.

وقد أشار الأنباري إلى هذه المسألة في الإنصاف في أكثر من موضع، وساق لها شواهدا، كقوله تعالى: ﴿ وَسَيِّئًا الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْسَبْنَا فِيهَا ﴾^(٨)، والتقدير: أهل القرية وأهل العير، وكقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْبَرُّ مِمَّنْ ءَامَرَ بِاللَّهِ ﴾^(٩)، ومن كلام العرب قولهم: "الجود حاتم، والشجاعة عنتر، والشعر زهير،

(١) سورة المائدة (٥٢).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢٩٥).

(٣) سورة الإسراء (١١).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٨٧).

(٥) سورة محمد (١٣).

(٦) سورة محمد (٢١).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٢٧٤، ٢٧٥).

(٨) سورة يوسف (٨٢).

(٩) سورة البقرة (١٧٧).

وكقولهم: " بنو فلان يطؤونهم الطريق" (١)، أي: أهل الطريق . ومن الشعر قول ذي الخرق الطهوي:

حَسِبْتَ بُعَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وما هي وَيَبَّ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ (٢)

والتقدير: حَسِبْتَ بُعَامَ رَاحِلَتِي بُعَامَ عَنَاقٍ. وغيرها من الشواهد (٣)

وكرر هذا في موضع آخر من الإنصاف وذكر من شواهدها، قولهم: "الليلة الهلال"، أي: طلوع الهلال؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث، وقول الشاعر:

وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ وَسَطٌ أَهْلُهُ كَهَلِكِ الْفَتَاةِ أَسْلَمَ الْحَيِّ حَاضِرُهُ (٤)

أي: منية ميت، وقول الآخر:

وكيف تُواصِلُ من أَصْبَحَتْ خَلَّالَتُهُ كَأبي مَرْحَبِ (٥)

أي: كخلالة أبي مرحب، وقال الآخر:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَخْوُونُهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْجُونُهُ (٦)

أي: إحراز نعم، ثم عقب على هذا بقوله: "فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى" (٧).

وقد عرض الزمخشري لهذه القاعدة فقال: "وإذا امنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه. والعلم فيه قوله تعالى: ﴿ وَسَكَّلَ الْقَرِيَةَ ﴾ (٨)؛ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي. ولا يقولون: "رأيت هنداً" يعنون رأيت غلام هند" (٩).

(١) يُنظر: الكتاب لسيبويه (٢١٣/١).

(٢) من الوافر، يُنظر: نوادر أبي زيد (١١٦)، ومجالس ثعلب (٧٦/١)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٤/٢)، والمحكم لابن سيده (٤١٣/٨)، ولسان العرب لابن منظور (سلل: ٣٣٨/١١).

(٣) الإنصاف ٣٧٢/١، المسألة الرابعة والخمسون (هل تقع "من" لابتداء الغاية في الزمان)

(٤) من الطويل، للحطيئة، وليس في ديوانه، يُنظر: الكتاب لسيبويه (٢١٥/١)، وأمالي المرتضي (٤٩/١).

(٥) من المتقارب، يُنظر: ديوان التابعة الجعدي (٢٦).

(٦) من الرجز، لقيس بن الحصين بن يزيد الحارثي، أو لحصين بن زيد، أو لزيد بن حصين، أو لرجل ضبي، يُنظر: الكتاب (١٢٩/١)، والإنصاف (٩٥/١)، والمقاصد النحوية (٥٣٠/١)، وشرح الأشموني (٢٠٣/١)، والخزانة (١٩٦/١، ١٩٧).

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦٤/١).

(٨) سورة يوسف (٨٢).

(٩) المفصل في علم الإعراب (١٣٥).

وأشار ابن يعيش إلى أن حذف المضاف سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وساق في شواهد: قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾^(١)، وتقديره: بِرٌّ مَنْ، وقوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى ﴾^(٢)، وتقديره: بِرٌّ مَنْ اتَّقَى، أو ولكنَّ ذا البرِّ، ولا بد من تقدير حذف المضاف؛ لأن "البرَّ" حدث، و"من اتقى" جثة، فلا يصح أن يكون خبراً عنه^(٣).

ومن شواهد أيضاً قول الشاعر:

الْمَالُ يُزْرِي بِأَقْوَامٍ دَوِي حَسَبٍ وَقَدْ يُسَوِّدُ غَيْرَ السَّيِّدِ الْمَالُ^(٤)

والتقدير: فقد المال، قال ابن يعيش معقباً: "وهو كثير واسع، وكان أبو الحسن الأنخفش مع كثرته لا يقسه، بل يقصره على السماع"^(٥).

وقد ذهب أبو حيان إلى جواز حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وساق فيه جملة من الشواهد^(٦). وأمَّا الآية التي وجه الأنباري الإعراب فيها على حذف المضاف، فهو قياسي؛ لأنه لا يصح النسبة إلى المضاف إليه، فعندئذٍ يكون اللبس مأموناً^(٧).

وعلى هذا يكون حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير كما أشار الأنباري، والله أعلم.

= حذف المعطوف عليه:

عند قوله تعالى: ﴿ أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾^(٨)، قال الأنباري: "انفجرت": معطوف بالفاء على فعل مقدر، وتقديره: فضرب فانفجرت؛ لأن الانفجار إنما يحصل عن الضرب لا عن الأمر بإيجاده، وقد يُحذف المعطوف عليه، ويُكتفى بالمعطوف للدلالة، قال تعالى: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ

(١) سورة البقرة (١٧٧).

(٢) سورة البقرة (١٨٩).

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٣/٣، ٢٤).

(٤) من البسيط، لحسان بن ثابت، يُنظر: ديوانه (١٤٧)، والمذكر والمؤنث للأنباري (٣٤١)، وابن يعيش (٢٤/٣).

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٣/٣، ٢٤).

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (١٨٣٦/٤، ١٨٣٧).

(٩) ينظر: المفصل ص ١٠٥: الزخشي، شرح التسهيل ص ٣٤: ابن مالك، شرح المفصل ٢٣/٣: ابن يعيش.

(٨) سورة البقرة (٦٠).

مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿١﴾، أي: فأفطر فعِدَّة من أيامٍ أُخَرَ، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ
أَضْطَرَّ عَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (٢)، أي: فأكل فلا إثم عليه،
وقال الشاعر:

ألا فالبثا شهرين أو نصفَ ثالثٍ [إلى ذاك ما قد عَيَّيتني غيايباً] (٣)

وتقديره: فالبثا شهرين أو شهرين ونصف ثالث، لأنك لا تقول مبتدئاً: لبثت نصف ثالث (٤).

وكرر هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ (٥)، فذكر أن الواو عاطفة "لِتُكْمِلُوا
الْعِدَّةَ" على محذوف مقدر، والتقدير: يريد الله بكم اليسر ليسهل عليكم ولتكملوا العدة،
فحذف المعطوف عليه (٦).

وهو في هذا وذاك يشير معقباتاً إلى أنه كثير في كلامهم.

وهذا القول بالكثرة منه محل نظر، ذلك أنه لم يزد على إيراد ثلاثة شواهد له، أحدهما ما يتأول فيه،
وشاهد منهما بيت شعري، وهذه الشواهد هي التي اقتصر عليها في كتابه "الإنصاف" (٧).

وحمل عليه ابن جني بيت النابغة:

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ (٨)

بتأويل ما يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه: من كون الشك فيه وهو أن يكون تقديره:
ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو هو ونصفه، فحذف المعطوف عليها وحرف العطف (٩).

(١) سورة البقرة (١٨٤).

(٢) سورة البقرة (١٧٣).

(٣) من الطويل، لابن أحرر، يُنظر: (ديوانه (١٧١)، والخصائص (٤٦٠/٢)، والمختضب (٢٢٧/٢)، والإنصاف (٤٨٣/١).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٨٥/١).

(٥) سورة البقرة (١٨٥).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٤٥/١).

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٨٣/٢).

(٨) من البسيط، يُنظر: ديوان النابغة الذبياني (٢٤)، والخصائص لابن جني (٦٤٠/٢).

(٩) الخصائص بن جني (٤٦٠/٢).

ولم أجد - في ما قرأته- من العلماء من نص على كثرة حذف المعطوف عليه، بل نص أبو حيان وغيره على أنه ثابت مسموع فقط، يجوز وحذف المعطوف عليه مع الواو والفاء إذا دل عليه دليل، وفهم المعنى (١).

وذكر الزركشي حذف المعطوف عليه واستشهد له بقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّ يُقْبَلْ مَرَّ أَحَدَهُمْ مَاءً الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أْفْتَدَىٰ بِهِ ﴾ (٢)، أي: لو ملكا ولو افتدى به، كما جَوَز حذفه مع حرف العطف كقوله: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلِمَ سَفَرَ فَعَدَّةٌ مَرَّ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٣)، أي: فأفطر فعدة، ومنه قوله: ﴿ أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ ﴾ (٤)، فانفلق التقدير: فضرب فانفلق فحذف المعطوف عليه، وهو "ضرب" وحرف العطف وهو الفاء المتصلة بـ"انفلق"، فصار: "فانفلق" فالفاء الداخلة على انفلق هي الفاء التي كانت متصلة بـ"ضرب" وأما المتصلة بـ"انفلق" فمحذوفة، ثم قال: "كذا زعم ابن عصفور والأبدي، قالوا: والذي دل على ذلك: أن حرف العطف إنما نوي به مشاركة الأول للثاني، فإذا حذف أحد اللفظين - أعني لفظ المعطوف أو المعطوف عليه - ينبغي ألا يؤتى به ليزول ما أتى به من أجله، وقال ابن الضائع: ليس هذا من الحذف، بل من إقامة المعطوف مقام المعطوف عليه؛ لأنه سببه، ويقام السبب كثيرا مقام مسببه، وليس ما بعدها معطوفا على الجواب، بل صار هو الجواب بدليل: ﴿ فَأَنْبَجَسَتْ ﴾ هو جواب الأمر" (٥).

بل إن الخضري قد نص على أن حذف المعطوف عليه لا يطرد (٦)، ونقل الصبان عن الدماميني: "قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد" (٧).

= حذف المعطوف:

عند قوله تعالى: ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً مَرَّ أَهْلًا أَلَكْتُبُ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ النَّبَا وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾ (٨)، قال أبو البركات: "أمة قائمة" في رفعه ثلاثة أوجه، أن يكون مرفوعاً على البدل من

(١) البحر المحيط لأبي حيان (٣٠٢/١)، والدر المصون (٢٧/٢)، (٦٨٦/٤).

(٢) سورة آل عمران (٩١).

(٣) سورة البقرة (١٨٤).

(٤) سورة الأعراف (١٦٠).

(٥) البرهان للزركشي (١٥٨/٣)، وتوضيح المقاصد (١٠٢٨/٢)، ومغني اللبيب (٨٢١/٢).

(٦) حاشية الخضري على ابن عقيل (٤٥٥/١).

(٧) حاشية الصبان على الأشموني (٨٦١/١).

(٨) سورة آل عمران (١١٣).

الضمير في "ليسوا"، والتقدير: ليس، أمة قائمة وأمة غير قائمة سواء، فحذف "غير قائمة"، كقوله تعالى: ﴿سَرَّابِيَا تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾^(١)، ولم يقل: البرد، وهذا كثير في كلامهم^(٢). وهذا التخريج قد قاله ابن عطية، في قوله تعالى: ﴿لَا نُفِيقُ بِنِّهٍ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾^(٣)، مشيراً إلى أن في الكلام حذفاً، تقديره: بين أحد منهم وبين نظيره، فاختصر لفهم السامع^(٤).

ومع الكثرة التي ذكرها الأنباري لم يصرح فيها بشاهد غير ما استدل به من القرآن الكريم، مما يتنافى مع ما ذكره من الكثرة، وقد ذكر أبو حيان في هذا شاهداً من الشعر، فقال في كلامه عن الآية التي ذكرها ابن عطية: "حذف المعطوف لفهم السامع، والتقدير: بين أحد منهم وبين نظيره، فاختصر، أو بين أحد منهم والآخر، ويكون نظير قول الشاعر:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْحَيِّ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلٍ^(٥)

يريد: بين، الحَيِّ وبنه، فحذف لدلالة المعنى عليه، إذ قد علم أن بين، لا بد أن تدخلك بين شيئين، كما حذف المعطوف في قوله: ﴿سَرَّابِيَا تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾^(٦)، ومعلوم أن ما وقى الحر وقى البرد، فحذف "والبرد" لفهم المعنى^(٧).

وزاد السمين الحلبي قول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَاذُ الصِّيَارِفِ^(٨)
أي: يداها ورجلاها، ومثله:

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا بَجَلَّتْهُ رِجْلُهَا خَذَفُ أَعْسَرٍ^(٩)
أي: رجلها ويدها^(١٠).

(١) سورة النحل (٨١).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢١٥/١).

(٣) سورة البقرة (١٣٦).

(٤) المحرر الوجيز (١٦٠/١).

(٥) من الطويل، يُنظر: ديوان النابغة الذبياني (١٢٠)، والأشموني (٢٢٣/١).

(٦) سورة النحل (٨١).

(٧) البحر المحيط لأبي حيان (٤٥/٢).

(٨) من البيسط، للفرزدق، يُنظر: شرح ديوانه (٥٧٠/٢)، والكتاب (٢٨/١)، والمقتضب (١٥٨/٢)، وجمهرة اللغة (٧٤١).

(٩) من الطويل، للشماخ، يُنظر: ديوان الشماخ (١٣٨).

(١٠) الدر المصون للسمين الحلبي (٨٠/٢).

بل حكم السمين الحلبي^(١) على حذف المعطوف بأنه قليل في كلامهم، خلافاً لما نص عليه الأنباري في كلامه السابق.

= حذف حرف الجر مع "أن" المصدرية لطول الكلام:

عند قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾^(٢)، ذكر أبو البركات الأنباري في توجيه الجر في المصدر المؤول "أن تبروا" أنه على تقدير حرف الجر وإعماله؛ لأنه يُحذف مع "أن" كثيراً لطول الكلام، ونظائره كثيرة^(٣). وقوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنْفِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ﴾^(٤)، حملة أبو البركات: الكلام على "أن" وصلتها في موضع نصب، بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره: من أن تنزل، ويجوز أن تكون في موضع جر، على إرادة حرف الجر؛ لأن حرف الجر يكثر حذفه معها دون غيرها^(٥).

وقوله تعالى: ﴿أَنْ أَرْسَلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٦)، تأويله: بأن أرسل معنا، فحذف حرف الجر^(٧). وهذه المسألة أشار إليها ابن إياز فقال: "ويجوز حذف حرف الجر مع أن وإن كثيراً، إذ المسوغ للحذف معهما طول الكلام بصليتهما"^(٨)

وكذلك أشار إليها ابن هشام، ونص على أن حذف الجار مع (أنّ وأن) قياسي، وذكر من الشواهد قوله تعالى: ﴿أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٩). واشترط ابن مالك في (أنّ وأن) أمن اللبس؛ فمنع الحذف في نحو: "رغبت في أن تفعل" أو "عن تفعل" لإشكال المراد بعد الحذف^(١٠).

(١) الدر المصون للسمين الحلبي (٦/٢٥٧).

(٢) سورة البقرة (٢٢٤).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/١٥٥).

(٤) سورة التوبة (٦٤).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٤٠٢).

(٦) سورة الشعراء (١٧).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٢١٢).

(٧) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٦.

(٨) سورة الأعراف (٦٣).

(٩) أوضح المسالك ٢/١٦٢.

وهذا الذي ذهب إليه ابن هشام - من أنَّ محلَّ أنَّ المشدَّده وأنَّ المصدرية بعد حذف حرف الجر نصب - هو مذهب الخليل بن أحمد، وذهب سيبويه إلى جوازه، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرأً، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وعن سيبويه^(١).
ومسألة كثرة حذف حرف الجر قبل "أنَّ" التي نص عليها الأنباري إنما هي مسألة قياسية مطردة كثيرة في كلام العرب، بشرط أمن اللبس، وقد صرح بها كثير من العلماء^(٢).

= حذف حرف الجر (النصب على نزع الخافض):

عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾^(٣)، قال أبو البركات: "أراد: لأولادكم، لأولادكم، فحذف حرف الجر، فاتصل الفعل بالاسم، فنصبه^(٤).
وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾^(٥)، ذكر أبو البركات: أن "عقدة النكاح" في أحد توجيهيه: أن يكون منصوباً على تقدير حذف حرف الجر، وتقديره: ولا تعزموا على عقدة النكاح، فحذف حرف الجر، فاتصل الفعل به فنصبه، ونظر الأنباري لهذا بقولهم: "ضرب زيد البطن والظهر"، أي: على البطن والظهر، ويقول الشاعر:

آيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ^(٦)

أي: حب العراق، فحذف حرف الجر فنصبه^(٧).

وقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٨)، محمول أيضاً على أن "صراطك" منصوب بـ"لأقعدن"، على تقدير حذف حرف الجر، وتقديره: لأقعدنَّ لهم على صراطك، فحذف حرف الجر، فاتصل الفعل به فنصبه، ونظر الأنباري له بالقول والبيت السابقين^(٩).

(١) عدة السالك لمحمد محي الدين عبد الحميد (١٦١/٢)

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٦٣٣/٢)، والبحر المحيط لأبي حيان (١٤٤/١)، وشرح الكافية للرضي (٤٨٤/١)، والدر المنصون (٤٥٠/١، ٤٥١، ٤٤٨/٨)، وشرح ابن عقيل (١٥١/٢)، والجمع (٥٦٣/٢)، والتحرير والتنوير (٧٤/٥).

(٣) سورة البقرة (٢٣٣).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٦٠/١).

(٥) سورة البقرة (٢٣٥).

(٦) من البسيط، للمتلمس، يُنظر: ديوان المتلمس (٩٥).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٦١/١).

(٨) سورة الأعراف (١٦).

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٥٦/١).

وهو يعقّب على كل ما سبق بنحو: والشواهد على هذا النحو كثيرة. وهذه القاعدة قد عرض لها سيبويه، وساق فيها عدة شواهد، منها: ما ذكره الأنباري في كلامه، وهو قول المتلمس:

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ
وزاد فيها قوله عز وجل: ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا ۗ ﴾^(١)، والتقدير: واختار موسى من قومه، وقول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٢)
والتقدير: أستغفر الله من ذنب، وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أَمْرُتْكَ الْحَيْرَ فَا فَعَلَنْ مَا أَمْرَتْ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ^(٣).
والتقدير: أمرتك بالخير، وزاد بعضهم في الشواهد هنا قول ساعدة بن جؤية الهذلي:

لَدُنْ بَهْرٍ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ^(٤)
والتقدير: كما عسل في الطريق، وقول الآخر:

أُنْكَرْتَنِي أَنْ شَابَ مِفْرَقَ رَأْسِي كُلُّ مَحْلُولِكِ إِلَى إِخْلَاسٍ^(٥)

ولم يشر سيبويه إلى الكثرة التي أشار إليها الأنباري، بل نص على أنها لغة لبعض العرب حيث قال: "وليست أستغفر الله ذنباً وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم"^(٦).

(١) سورة الأعراف (١٥٥).

(٢) من البسيط، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: الكتاب (٣٧/١)، والمقتضب (٣٢١/٢)، وأدب الكاتب (٥٢٤).

(٣) من البسيط، يُنظر: ديوان عمرو بن معدي كرب (٦٣)، والكتاب لسيبويه (٣٧/١).

(٤) من الكامل، يُنظر: الكتاب (٣٦/١)، وشرح الكافية الشافية (٦٣٥/٢)، وشرح الكافية للرضي (٤٩٣/١)، والمغني (٧٥٠/٢)، والإفصاح (٢٤٢)، والانتخاب (٦٣٣)، وحاشية الخضري (٤٠٠/١).

(٥) من الكامل، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: الكتاب (٣٦/١، ٢١٤)، والخصائص (٣١٩/٣)، وأسرار العربية (١٦٩)، ومغني اللبيب (٦١٨/٢)، وتخليص الشواهد (٥٠٣)، والتصريح على التوضيح (٣١٢/١)، وخرزانة الأدب (٨٢/٣)، والدرر (٨٦/٣).

(٦) الكتاب لسيبويه (٣٨/١).

وأما ابن هشام ، فقد ذهب إلى أن ذلك خاص بالشعر ، وهو خلاف ما صرح به الأنباري من الكثرة ، وجعل منه قول :

ساعده بن جؤية الهذلي:

لَدُنْ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعْلَبُ

وقول المتلمس:

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

وعلى هذا يكون ما صرح به الأنباري من الكثرة محل نظر ، والله أعلم.

= حذف المفعول به:

عند قوله تعالى: ﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾^(١)، قال أبو البركات: "قُرئ: "وقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا"^(٢)، وهذه القراءة تدل على أن الواو تدل على الجمع دون الترتيب، فلذلك لم يبالِ قَدَّمَ أو أُخْرَ، وإلا فيستحيل أن تكون المقاتلة بعد القتل، وقد يجوز أن يُراد: يقتلوا البعض ويقاتلوا الباقي، وهو كثير في كلامهم"^(٣).

وعند قول الله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾^(٤)، قال أبو البركات: "و" ما قلا" أي: ما قلاك، فحذف الكاف، وهي مفعول، كذلك حذف الكاف التي هي المفعول من قوله: ﴿ فَشَاوَى ﴾^(٥)، وتقديره: فأواك، وكذلك حذفها من قوله: ﴿ فَأَغْنَى ﴾^(٦)، وتقديره: فأغنأك، والحذف للتخفيف كثير"^(٧).

(١) سورة آل عمران (١٩٥).

(٢) قرأ ابن كثير وابن عامر وقاتلوا وقتلوا مشددة التاء، وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وقتلوا وقتلوا خفيفة، وقرأ حمزة والكسائي وقتلوا وقتلوا يبدآن بالفعل المبني للمفعول به قبل الفعل المبني للفاعل. (يُنظر: السبعة في القراءات (٢٢١)).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢٣٧).

(٤) سورة الضحى (٣).

(٥) في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَشَاوَى ﴾ (الضحى: (٦)).

(٦) في قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَابِلًا فَأَغْنَى ﴾ (الضحى: (٨)).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٥٢٠).

وواضح في هذه المسألة أن الأنباري لم يتكلم عنها في مواضع كثيرة، ولم يورد فيها شيئاً من الشواهد الشعرية أو غيرها، واكتفى بقوله أن الحذف للتخفيف كثير، وقد تعرض ابن جني لحذف المفعول به، فقال: "وقد حُذِفَ المفعول به، نحو قول الله تعالى: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(١)، أي: أُوتيت منه شيئاً. وعليه قول الله سبحانه: ﴿ فَعَسَلَهَا مَا عَسَى ﴾^(٢)، أي: غشاها إياه. فحذف المفعولين جميعاً. وقال الخطيئة:

مُنَعَّمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصُونِكَ مِنْ رِذَائِ شَرَعِي^(٣)

أي: تصون الحديث منها، وله نظائر^(٤).

والأصل في المفعول به أن يُذَكَّرَ، وقد يُحذَفُ جَوَازاً لِعَرَضٍ لَفْظِي: كتناسُب الفَوَاصِلِ، نحو الآية التي استشهد بها الأنباري قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾^(٥)، أي: وَمَا قَلَاكَ، أو الإيجاز نحو: ﴿ فَنَانَ لَّمْ تَنْفَعَلُوا وَلَنْ تَنْفَعَلُوا ﴾^(٦)، أو غَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ: كاحتقاره نحو قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ ﴾^(٧)، أي: الكافرين، أو استهجانِهِ كقول عائشة: "ما رأى مني، ولا رأيت منه"، أي: العورة، ويُحذَفُ وَجُوباً في بابِ التَّنَازُعِ إنْ أُعْمِلَ الثاني، نحو "قَصَدْتُ وَعَلَّمَنِي أستاذي". ويمتنع حذفه في مواضع أشهرها: المفعول المسؤول عنه نحو "علماً" في جواب "من أكرمت؟" والمحصور فيه نحو "ما أدبْتُ إلا إبراهيم"^(٨). وفصل ابن هشام في هذه المسألة حيث قال^(٩): "وحذف المفعول به يكثر بعد "لو شئت"^(١٠)، وبعد نفي العلم

(١) سورة النمل (٢٣).

(٢) سورة النجم (٥٤).

(٣) من الوافر، يُنظر: ديوان الخطيئة (١٣٨).

(٤) الخصائص لابن جني (٣٧٢/٢).

(٥) سورة الضحى (٣).

(٦) سورة البقرة (٢٤).

(٧) سورة المجادلة (٢١).

(٨) الإيضاح في علوم البلاغة (١٠٩/١)، ومعجم قواعد اللغة العربية (٦١).

(٩) مغني اللبيب (٥٩١/٢).

(١٠) نحو قول تعالى: { فلو شاء لهداكم } (سورة الأنعام ١٤٩)، أي: فلو شاء هدايتكم.

ونحوه^(١)، وعائدا على الموصول^(٢)، وحذف عائد الموصوف دون ذلك^(٣)، وعائد المخبر عنه دونهما^(٤)، وجاء في غير ذلك^(٥)، ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول^(٦)، ويكثر حذفه في الفواصل^(٧)، ويجوز حذف مفعولي أعطى^(٨)، وثانيهما فقط^(٩).

= حذف نون الفعل "يكن":

عند قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا ﴾^(١٠)، قال أبو البركات: "أصل "تك": تكون، بالرفع، إلا أنه حذف الضمة للجزم، فبقيت النون ساكنة، والواو ساكنة، فاجتمع ساكنان، وهما لا يجتمعان، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وكان حذف الواو أولى؛

(١) نحو قوله تعالى: {ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعملون} (سورة البقرة (١٣)، أي: إنهم سفهاء، وقوله تعالى: {ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون} (سورة الواقعة (٨٥)، أي لا يبصروننا.

(٢) نحو قوله تعالى: {أهذا الذي بعث الله رسولا} (سورة الفرقان (٤١)، أي: بعثه.

(٣) كقول الشاعر: أْبَجَّتْ جِمَى الْيَمَامَةِ بَعْدَ بَجْدٍ ... وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحِ
والتقدير: حميته.

(٤) كقول الشاعر: قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي ... عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
برفع "كله"، أي: لم أصنعه،

وقول الشاعر: فَأَقْبَلْتُ زَخْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَتَوْبٌ لَيْسَتْ وَتَوْبٌ أَجْرُ
والتقدير: فَتَوْبٌ لَيْسَتْهُ وَتَوْبٌ أَجْرُهُ.

(٥) نحو قوله تعالى: {فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ} (سورة النساء (٩٢)، وسورة المجادلة (٤)، وقوله تعالى: {فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا} (سورة المجادلة (٤)، أي: فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم.

(٦) نحو قوله تعالى: {قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ}، أي هو سحر بدليل: {أَسْحَرْتُ هَذَا} (سورة يونس (٧٧).

(٧) نحو قوله تعالى: نحو: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} سورة الضحى (٣)، أي: وما قلاك، وقوله تعالى: {لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى} سورة طه (٧٧)، أي: ولا تخشاه.

(٨) نحو قوله تعالى: {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى} سورة الليل (٥)، حَذَفَ مَفْعُولِي "أعطى" ومفعول "اتقى"؛ لأنَّ الغرضَ ذِكْرُ هذه الأحداثِ دونَ متعلقاتها.

(٩) نحو قوله تعالى: {وَأَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} سورة الضحى (٥).

(١٠) سورة النساء (٤٠).

لأنها حرف معتل، والنون حرف صحيح، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف المعتل أولى من حذف الصحيح، إلى غير ذلك من الأوجه، فبقي "تكن" فحذفت النون لكثرة الاستعمال، وذلك كثير في كلامهم، فبقي "تك"، ووزنه: تَفُّ" (١).

اكتفى الأنباري هنا بالإشارة إلى إن كثرة حذف نون "تكن" لكثرة الاستعمال، من غير أن يورد على ذلك شيئاً من الشواهد، معتمداً في هذا على شهرة هذه القاعدة في باب "كان"، إذ نص النحويون على أنها مما تختص به "كان" دون سائر أخوانها، وقال السمين الحلبي: "وهذه قاعدة كلية" (٢).

فمن الأمور التي اختصت بها "كان" أن نون مضارعها يجوز حذفها، ولكن بشروط: أن يكون المضارع مجزوماً، فلا تحذف من المرفوع والمنصوب، وأن يكون جزمه بالسكون، لا بالحذف، فلا تحذف مما جزم بحذف الآخر، وألاً يتصل آخرها بضمير نصب، فلا تحذف من نحو "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ" (٣)، وألاً تتصل بساكن، فلا تحذف من نحو ﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَعْفِرْ لَهُمْ﴾ (٤)، وخالف في هذا الشرط يونس، متمسكا بنحو قول الخنجر بن صخر الأسيدي:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتْ الْمِرْأَةُ جَبْهَةً ضَيَّعَةً (٥)

وقول الآخر

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ (٦)

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٥٤/١).

(٢) الدر المصون للسمين الحلبي (٦٨١/٣).

(٣) يُنظر: صحيح البخاري: (كتاب الجنائز، رقم: ١٢٨٩، ج ١، ص ٤٥٥)، (رقم: ٢٨٩٠، ج ٣، ص ١١١٢)، ومسلم في صحيحه (باب الفتن، رقم: ٢٩٣٠، ج ٤، ص ٢٢٤٦)، وسنن أبي داود (في الملاحم، رقم: ٤٣٢٩، ج ٤، ص ١٢٠).

(٤) سورة النساء (١٣٧، ١٦٨).

(٥) من الطويل، يُنظر: سر صناعة الإعراب (٥٤٢/٢)، والخزانة (٣٠٤/٩).

(٦) من الطويل، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: تَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ (٢٦٨)، والجمع (١٢٢/١)، والدرر اللوامع (٩٦/٢).

فحذفت مع اتصال آخرها بساكن، وحمله الجماعة على الضرورة، قال الألوسي: "وكان القياس عود الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين بعد حذف النون إلا أنهم خالفوا القياس في ذلك أيضاً حرصاً على التخفيف فيما كثر دوره"^(١).
ومن أبرز الشواهد على هذه المسألة في القرآن الكريم :

قول الله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا ﴾^(٢)، وقوله عز وجل: ﴿ ذَالِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُعَيَّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ ﴾^(٥)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْْبُدُ هَهُؤُلَاءِ ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾^(٩)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾^(١٠)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾^(١١)، وقوله تعالى: ﴿ يَبْنِيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ ﴾^(١٢)، وقوله تعالى: ﴿ إِنْ يَكُ كَذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ

(١) روح المعاني للألوسي (٤/٥٤).

(٢) سورة النساء (٤٠).

(٣) سورة الأنفال (٥٣).

(٤) سورة التوبة (٧٤).

(٥) سورة هود (١٧).

(٦) سورة هود (١٠٩).

(٧) سورة النحل (١٢٠).

(٨) سورة النحل (١٢٧).

(٩) سورة مريم (٩).

(١٠) سورة مريم (٢٠).

(١١) سورة مريم (٦٧).

(١٢) سورة لقمان (١٦).

صَادِقًا يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴿^(١)﴾، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَوْلَمَ تَكُ تَأْتِيكُمْ
رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ ^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾ ^(٣)،
وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَمَن نَّكَ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ ^(٤) وَلَمَن نَّكَ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ ﴿ ^(٥)، وقوله
تعالى: ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيِّ يُمْنِي ﴾ ^(٥).

ومن شواهدها الشعرية أيضاً قول الحطبيّة:

أَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْتِي
وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ ^(٦)

وقول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَأَيُّ وَقْيَارٍ بِهَا لَعْرِبُ ^(٧)

وقول الشاعر:

دامنٌ سَعْدِكَ إِنْ رَجَمْتَ مُتَيْمًا
لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا ^(٨)

وقول الشاعر:

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحْدَكَ
لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ ^(٩)

والذي أراه أن الكثرة التي أشار إليها الأنباري على بابها . والله أعلم.

= حذف المنادى:

عند قول الله تعالى: ﴿ يَلْلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ^(١٠)، قال أبو
البركات: "يا ليتني" المنادى محذوف، وتقديره: يا هذا ليتني، كقوله تعالى: ﴿ أَلَّا

(١) سورة غافر (٢٨).

(٢) سورة غافر (٥٠).

(٣) سورة غافر (٨٥).

(٤) سورة المدثر (٤٣، ٤٤).

(٥) سورة القيامة (٣٧).

(٦) من الوافر، يُنظر: ديوان الحطبيّة (٥٤)، والكتاب (١٨٦/١)، وشرح الكافية الشافية (١٥٤٩/٣).

(٧) من الطويل، قاله ضايع بن الحارث البرجمي يُنظر: الكامل (١٨٨/١)، ونوادري زيد (٢٠)، والخزانة (٣٢٣/٤).

(٨) من الكامل، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: الجني الداني (٢٣)، وتوضيح المقاصد (٢٩٠/١)، والمغني (٣٢٣/١).

(٩) من الرجز، لعبد الله بن عبد الأعلى، يُنظر: الكتاب (٣٦١/١)، والمقتضب (٢٥٥/١)، وسر صناعة الإعراب (٥٤١/٢).

(١٠) سورة النساء (٧٣).

يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴿^(١)﴾، أراد: يا هؤلاء اسجدوا، فحذف، وحذف المنادى كثير في كلامهم" ^(٢).

وعند قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾ ^(٣)، قال أبو البركات: "من قرأ "ألاً" بالتخفيف جعل "ألاً" للتنبيه، وجعل "يا" حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير فيه: يا هؤلاء اسجدوا، فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، كقول الشاعر:

ألا يا اسلمى يا دار مَيَّ على البلى
ولا زال مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ ^(٤)

أراد: يا هذه اسلمى، وحذف المنادى كثير في كلامهم" ^(٥).

هذه الكثرة التي ذكرها الأنباري في هذه المسألة قد نوّه إليها غير واحد من العلماء ^(٦)، فمعلوم أن حذف المنادى مع إثبات أداة النداء، ودلالة القرينة على المنادى المحذوف مسموع في كلام العرب ^(٧). ومنه قول عنتره في معلقته:

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ
حَرَمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرَمِ ^(٨)

يعني: يا قوم انظروا شاة قنص.

وقول ذي الرمة الذي أورده الأنباري:

ألا يا اسلمى يا دار مَيَّ على البلى
ولا زال مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ

يعني: يا هذه اسلمى.

(١) سورة النمل (٢٥) في قراءة ابن عباس، وأبو جعفر، والزهري، والسلمي، والحسن، وحميد، والكسائي: "ألا يا اسجدوا"،

بتخفيف "ألاً" و"ياء" نداء، و"اسجدوا" فعل أمر. (يُنظر: الكشاف (٧٤/٥)، والقرطبي (١٨٦/١٣)، والبحر المحيط (٤٧٣/٨).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٥٩/١).

(٣) سورة النمل (٢٥).

(٤) من الطويل لذي الرمة، يُنظر: ديوانه (٥٥٩)، والإنصاف (٨٨/١)، والمقاصد النحوية (٢٦/٢، ٢٨٥/٤).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٢١/٢).

(٦) أشار إلى الكثرة السمين الحلبي في الدر المصون (٥٩٩/٨، ٦٠١)، والشوكاني في فيض القدير (٣٥٢/٥)، والألوسي في روح

المعاني (٤٥٧/١٤)، والشنقيطي في أضواء البيان (٢٨٨/٣).

(٧) ينظر في هذا: الخصائص (٣٧٥/٢)، والروض الأنف للسهلي (٨٥/١)، والإنصاف (١١٨/١)، وابن يعيش (٢٤/٢)، وشرح

التسهيل (٣٨٩/٣)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١٣٣٧/٤)، والجنى الداني (٦٠)، والمغني (٤٤٨/١)، وتخليص الشواهد

(٢٣١، ٢٣٢)، وشرح شنور الذهب (١٤٧)، والدر المصون (٣٣٥/١، ٣٣٦)، والأشتموني (١٧٨/١).

(٨) من الكامل، يُنظر: ديوان عنتره بن شداد (٢١٣).

وقد كَثُرَ مباشرةً "يا" لفعل الأمر وقبلها "ألا" التي للاستفتاح كقوله:

ألا يا اسلَمِي ثُمَّ اسلَمِي ثُمَّ اسلَمِي ثلاثَ تحيَّاتٍ وإنَّ لمْ تُكَلِّمِي^(١)

وقوله:

ألا يا اسلَمِي ذاتَ الدِّماليجِ والعِقدِ وذاتَ اللُّثاثِ الجُمَّ والفاحِمِ الجُعدي^(٢)

وقوله:

ألا يا اسلَمِي يا هندُ هندَ بني بدرٍ وإن كانَ حَيَّانا عِدْداً آخرَ الدهرِ^(٣)

وقوله:

ألا يا اسقِياني قبلَ حَبْلِ أبي بكرٍ لعلَ منايانا قَرُنْ ولا نَدْرِي^(٤)

وقول الشَّمَاخ :

ألا يا اسقِياني قبلَ غارَةِ سِنجالِ وقبلَ منايا قدَ حَضَرْنَ وآجالِ^(٥)

وقول الآخر:

فقالَتْ ألا يا اسْمِعْ أعْظِكَ لِحْطَبَةِ فقلْتُ : سَمِعْنَا فانطَقِي وأصْبِي^(٦)

وقد جاءَ ذلك، وإن لم يكنْ قبلها "ألا" كقوله:

يا دارَ هندٍ يا اسلَمِي ثُمَّ اسلَمِي بِسَمْسِمٍ أو عَنَ يمينِ سَمْسِمٍ^(٧)

وقول الآخر:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهمُ والصالحينَ على سَمْعانَ مِن جارا^(٨)

وقول الآخر:

يا لعنةُ اللهِ على أهلِ الرَّقْمِ أهلِ الوَقِيرِ والحَمِيرِ والحِزْمِ^(٩)

(١) من الطويل، يُنظر: ديوان حميد بن ثور (١٣٣).

(٢) من الطويل، للعديل بن الفرخ العجلي، يُنظر: شرح الحماسة للمرزوقي (٢٢٤/١)، والدر المصون (٢٦٠/١، ٢٦١).

(٣) من الطويل، للأخطل وليس في ديوانه، يُنظر: الصحاح (عدا: ٢٤٢٠/٦)، والبحر (٤٧٤/٨)، والدر المصون (٣٣٥/١).

(٤) من الطويل، غير منسوب في مصادره، يُنظر: الدر المصون (٤٤١/١، ٤٤٢)، واللباب في علوم الكتاب (٣١٢/١).

(٥) من الطويل، يُنظر: ملحق ديوان الشماخ (٤٥٦).

(٦) من الطويل، للنمر بن توبل، يُنظر: ديوان النمر بن توبل (٣٣٥).

(٧) من الكامل، ويُنظر: ديوان العجاج (٤٤٢).

(٨) من البسيط، يُنظر: الكتاب (٢١٩/٢)، وابن يعيش (٢٤/٢، ٤٠)، والمقاصد النحوية (٢٦١/٤).

(٩) رجز لابن دارة، يُنظر: معجم ما استعجم (٢٦٦/٢)، والحلل في شرح أبيات الجمل (٢٣)، والإنصاف (١١٨/١).

وقول الشاعر:

فحَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَا لَا (١)

وقول الشاعر:

يا حَبْدًا جَبَلُ الرِّثَانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا ساكنُ الرِّثَانِ مَنْ كَانَا (٢)

قول زيد بن عمرو:

فَقُلْتُ لَهُ يَا اذْهَبْ وَهَارُونَ فَادْعُوا إِلَى اللَّهِ فِرْعَوْنَ الَّذِي كَانَ طَاغِيًا (٣)

وقراءة الكسائي السابقة: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾ (٤)، التي ذكرها الأنباري فيها دلالة على كثرة دَوْرها في لغتهم، وقد سُمع ذلك في النثر، حيث ورد في الحديث: "يا رَبِّ كَاسِيَةَ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ فِي الآخِرَةِ" (٥)، وسُمع بعضهم يقول: "ألا يا ارحموني" (٦)، وقولهم: "ألا يا تَصَدَّقُوا عَلَيْنَا" (٧).

وقول ورقة بن نوفل: "يا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعًا، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ" (٨).

قال ابن جني: "وقد حُذِفَ المَنَادَى فيما أنشده أبو زيد من قوله:

فحَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَا لَا

أراد: يا لَبْنِي فلان ونحو ذلك" (٩).

والتحقيق: أن "يا" أصلها حرفُ نداءٍ، فإن لم يكن مُنَادَى بعدها كانت حرفاً يُقَصِّدُ به تنبيهُ السامع إلى ما بعدها. وقيل إن جاء بعدها فعلٌ أمرٌ فهي حرفُ نداءٍ، والمَنَادَى محذوف، نحو "ألا يا اسجدوا". والتقدير ألا يا قوم. ومنه ما جاء من الشواهد

(١) من الوافر، لزهير بن مسعود الضبي، يُنظر: نوادر أبي زيد (٢١)، والخصائص (٢٧٦/١، ٣٧٥/٢)، والمغني (٢١٩/١، ٤٤٥/٢).

(٢) من البسيط، يُنظر: ديوان جرير (١٦٥).

(٣) من الطويل، يُنظر: الروض الأنف (٣٨٦/١)، والبداية والنهاية (٣٨/١).

(٤) سورة النمل (٢٥).

(٥) رواه البخاري في صحيحه، باب: التهجد (رقم: ١٠٧٤، ج ١، ص ٣٧٩).

(٦) يُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي (٦٠١/٨)، واللباب في علوم الكتاب (٣١٢/١٢)، والتحرير والتنوير (٣١٠/٢٩).

(٧) ينظر المراجع السابقة.

(٨) رواه البخاري في صحيحه (رقم: ٣، ج ١، ص ٥).

(٩) الخصائص لابن جني (٣٧٥/٢).

السابقة على هذا النحو، وإلا فهي حرف تنبيه، كقوله تعالى: ﴿يَنْبَلِيَّتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ (١).

قال المرادي بعض عرضه بعض الشواهد في هذا الباب: "فيا في هذه المواضع حرف تنبيه، لا حرف نداء. هذا مذهب قوم من النحويين. قال بعضهم: وهو الصحيح، وذهب آخرون إلى أنها، في ذلك، حرف نداء، والمنادى محذوف. والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، وألا يا هذان اسقياني. وكذلك تقدر في سائرهما. وضعف بوجهين: أحدهما: أن يا نابت مناب الفعل المحذوف، فلو حذف المنادى لزم حذف الجملة، بأسرها. وذلك إخلال. والثاني: أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد، وذهب ابن مالك في التسهيل إلى تفصيل في ذلك. وهو أن يا إن وليها أمر أو دعاء فهي حرف نداء، والمنادى محذوف. وإن وليها "ليت أو رب أو حبذا" فهي لمجرد التنبيه" (٢).

وقال الصبان: "أما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فذهب ابن مالك إلى جوازه قبل الأمر والدعاء، واستشهد على ذلك، ووجه الدماميني جوازه قبل الأمر والدعاء بأتهما مظنة النداء، ووقوعه معهما كثير، فحسن التخفيف معهما بالحذف، وذهب أبو حيان إلى منعه، وعلله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف، ولم يرد بذلك سماع عن العرب، و"يا" في الشواهد للتنبيه، كهي قبل "ليت ورب وحبذا"، على ما صرح به في التسهيل، وعلله في شرحه بأن مولي "يا" أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده، ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف" (٣).

وعلى هذا يمكن القول بأن الكثرة التي أشار إليها الأنباري في حذف المنادى ليست محمولة على حذف المنادى عند جمهور العلماء، بل فيها خلاف في أن تكون "يا" للنداء أو لمجرد التنبيه، فالكثرة ينبغي أن تطلق هنا على وقوع "يا" على غير منادى، وهذا هو الكثير المستعمل وهو ما عناه بعضهم بالكثرة، أما حمله على حذف المنادى فهذا كلام لم يُسلم به كثير من العلماء، حتى قال فيه أبو حيان: "والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب

(١) سورة يس (٢٦).

(٢) الجنى الداني للمرادي (٦٠).

(٣) المرجع السابق.

ليست "يا" فيه للنداء وحذف المنادى؛ لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء، وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً، وإذا أبقينا المنادى ولم نحذفه، كان ذلك دليلاً على العامل فيه جملة النداء، وليس حرف النداء حرف جواب كـ"نعم، ولا، وبلى، وأجل" فيجوز حذف الجمل بعدهن؛ لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة، فـ"يا" عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكد به "ألا" التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في التوكيد"^(١).

= حذف العائد من جملة الصفة:

عند قول الله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾^(٢)، قال أبو البركات: "جزء مقسوم" مرفوع بالظرف، الذي هو "لكل باب"؛ لأن قوله: "لكل باب" وصف لقوله: "أبواب"، أي: لها سبعة أبواب كائن لكل باب منها جزء مقسوم منهم، أي: من الداخلين، فحذف منها العائد إلى "أبواب"، التي هي الموصوف، وحذف العائد من الصفة إلى الموصوف جائز في كلامهم، قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٣)، أي: ما تجزي فيه، فحذف، وهو كثير في كلامهم"^(٤).

على الرغم من أن أبا البركات قد صرح بأن حذف العائد المنصوب من جملة الصفة كثير في كلامهم إلا أنه لم يورد له إلا شاهداً واحداً، وهو الآية الكريمة التي ساقها، وجاء كلامه في المسألة على سبيل الإجمال، بل إنه لم يفصل هل المحذوف العائد المنصوب أو العائد المحرور مع حرف الجر.

(١) البحر المحيط لأبي حيان (٤٧٤/٨).

(٢) سورة الحجر (٤٤).

(٣) سورة البقرة (٤٨).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٦٩/٢).

فلو قصد الأنباري أن حذف العائد من جملة الصفة مطلقاً دون تفصيل، فكلامه صحيح، ذلك أن ابن هشام الأنصاري قد أشار إلى أن جملة الصفة ترتبط بضمير إما مذكور، نحو: ﴿ حَتَّىٰ تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ ﴾^(١)، أو مقدر: إما مرفوع كقول ثابت قُطْنَةَ بْنِ كَعْبِ الْعَتَكِيِّ:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ^(٢)

أي: هو عار،

أو منصوب، كقول جرير:

أَجَبْتَ حَمِيَّ الْيَمَامَةِ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَّتَ بِمُسْتَبَاحٍ^(٣)

أي: حميته، أو مجرور، نحو: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾^(٤)، فإنه على تقدير "فيه" أربع مرات، وقراءة الأعمش: ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾^(٥)، على تقدير "فيه" مرتين،

وقول الشاعر:

يَارُبَّ يَوْمٍ لَوْ تَنَزَّاهُ حَوْلَ أَلْفَيْتِي ذَا عَنزٍ وَذَا طَوْلٍ^(٦)

وقول الآخر:

قَدْ صَبَّحْتُ صَبَّحَهَا السَّلَامُ بِكَيْدٍ خَالَطَهَا سَنَامُ فِي سَاعَةٍ يُجِبُّهَا الطَّعَامُ^(٧)

ولم يقل يُحِبُّ فِيهَا^(٨).

(١) سورة الإسراء (٩٣).

(٢) من الكامل، يُنظر: ديوان ثابت بن قطننة (٤٩)، والحماسة البصرية (١١١/١).

(٣) من الوافر، يُنظر: ديوان جرير (٨٩/١).

(٤) سورة البقرة (٤٨).

(٥) سورة الروم (١٧).

(٦) من البسيط، أورده الفراء عن بعض العرب، يُنظر: معاني القرآن للفراء (٣٢/١).

(٧) من الرجز، غير منسوب في مراجعه: معاني القرآن للفراء (٣٠/١)، وأمالي ابن الشجري (٦/١، ١٨٦)، والكامل للمبرد (٣٣/١).

(٨) مغني اللبيب لابن هشام (٦٥٤/٢).

أما لو كان الأنباري يريد خصوص الضمير المجرور كما هو الحال في الآية التي يتحدث عنها فلا خلاف بين العلماء في جواز حذفه، ولكن الخلاف في طريقة حذفه، وفيه لدى العلماء مذاهب^(١):
 أولها: أن الحذف إنما هو للجار والمجرور مرة واحدة، ونسب هذا إلى البصريين، كما نسب إلى سيبويه أنه قال: حذفاً معاً لأول وهلة، ونسب إلى أبي الحسن، فالتقدير: يوماً لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئاً، كما قدره الأنباري في الآيتين، ثم حذف "فيه"،
 كما قال:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(٢)

أي: شهدنا فيه.

ثانيها: أن الحذف على التدرج: أي: حذف حرف الجر أولاً، فاتصل الضمير فحذف.
 ونسب هذا إلى الأخفش، ونسب أيضاً إلى الكسائي حيث قال: هذا خطأ لا يجوز حذف "فيه" ولكن التقدير: واتقوا يوماً لا تجزيه نفس، ثم حذف الهاء. وإنما يجوز حذف الهاء لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها، قال: لا يجوز أن تقول: "هذا رجلاً قصدت، ولا رأيت رجلاً أرغب" وأنت تريد: قصدت إليه، وأرغب فيه، قال: ولو جاز ذلك لجاز: "الذي تكلمت زيد" بمعنى: تكلمت فيه زيد.
 ولم يجوز الكسائي حذف المجرور إذا لم يتعين، فلا تقول: رأيت رجلاً أرغب، وأنت تريد أرغب فيه، ومذهبه في هذا التدرج، وهو أن يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصح حذفه، كما في قوله^(٣):

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ ... وَطَوَّلُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا^(٤)

وثالثها: أنه قد عدى الفعل إلى الضمير أولاً اتساعاً، وهو قول الفارسي^(٥).

(١) معاني القرآن للفراء (٢٩/١)، ومعاني القرآن للأخفش (٦٩/١)، وتفسير القرطبي (٣٣٧/١)، والبرهان (١٦٠/٣)،

(١٦١)، والبحر المحيط (٢٥١/١)، والمغني لليب (٦٥٤/٢)، وفتح القدير (٩٥/١)، وروح المعاني (٣٠٣/١).

(٢) من الطويل، لرجل من بني عامر، يُنظر: المقتضب (١٠٥/٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٨/١)، والخزانة (١٨١/٧).

(٣) من الوافر، قيل: للحارث بن كلدة، وقيل: لغيثان بن سلمة الثَّقَفِيّ، وقيل: لجرير، وليس في ديوانه، يُنظر: الكتاب (٨٨/١)،

(١٣٠)، والحماسة البصرية (١٣٦/١)، وابن يعيش (٨٩/٦).

(٤) روح المعاني للألوسي (٣٠٣/١).

(٥) البرهان للزركشي (١٦٠/٣، ١٦١)، ومغني اللبيب لابن هشام (٦٥٤/٢).

ورابعها: أن الوجهين جائزان، حذف الجار أولاً، فينتصب الضمير، ثم يحذف الضمير المنصوب، أو حذف الجار والمجرور وهلة واحدة، وحكى المهدي: أن الوجهين جائزان عند سيويه، والأخفش، والزجاج، كما حكى عن الفراء، واختاره ابن الشجري^(١).

ومن خلال هذا يمكن التعقيب على ما قاله الأنباري بأن حذف العائد إنما هو من المسائل الجائزة، سواء أكان عائداً مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجرور، على اختلاف العلماء في المجرور، ولا يتعلق الأمر بكثرة المسموع أو قلته، فهو مسألة جائزة ومسموعة، والله أعلم .

= الحذف للتخفيف في الصلة:

عند قول الله تعالى: ﴿ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ ﴾^(٢)، قال أبو البركات: "الهاء في "بالغيه" في موضع جر بالإضافة، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها في موضع نصب، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ ﴾^(٣)، فنصب "أهلك" بالعطف على الكاف، ولو لم تكن الكاف في موضع نصب، وإلا لما كان المعطوف عليها منصوباً.

ولا حجة في الآية؛ لأنه يمكن أن يكون منصوباً بالعطف على موضع المضاف إليه؛ لأنه وإن استحق أن يكون مجروراً بالإضافة، فإن موضعه النصب؛ لأن اسم الفاعل إنما يُضاف إلى المفعول، والذي يدل على أنه في نية الإضافة حذف النون منه، وليس هذا الحذف على حدّ الحذف في قوله:

الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ [لا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَظْفٌ]^(٤)

لأن الكلام طال بالألف واللام؛ لأنهما بمعنى "الذي"، فوقع اسم الفاعل صلة، والحذف للتخفيف في الصلة كثير في كلامهم، بخلاف ههنا فبان الفرق^(٥).

(١) تفسير القرطبي (٣٣٧/١)، وفتح القدير للشوكاني (٩٥/١)، ومغني اللبيب لابن هشام (٦٥٤/٢).

(٢) سورة النحل (٧).

(٣) سورة العنكبوت (٣٣).

(٤) من المنسرح، نسب لقيس بن الخطيم، ولآخرين، يُنظر: ديوان قيس بن الخطيم (١١٥)، وملحق ديوانه (٢٣٨)، والخزانة (٨٨/٢).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٧٤/٢، ٧٥).

أما ما نسبته الأنباري إلى الأخفش ففيه نظر، إذ الأخفش لم يصرح برأي في قوله تعالى، ﴿لَمْ تَكُونُوا بِلَبِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾، خلافاً لما يفهم من كلام الأنباري، أما الآية الثانية وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾، فما نقله الأنباري عن الأخفش هو ما صرح به الأخفش في إعرابه للقرآن، بقوله: "وقال: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرَاتِكَ﴾، لأن الأول كان في معنى التنوين؛ لأنه لم يقع، فلذلك انتصب الثاني" (١).

ونقل المحقق توضيحاً لرأي الأخفش بأن الزجاج قال: "وقال أبو الحسن: هو نصب، واحتج بانتصاب قوله: "وأهلك"، فلولا أن الكاف منصوب المحل لم ينصب "أهلك"، واحتج بأن "النون" إنما حُذِفَ حذفاً لتعاقبه المضمرة، لا لأجل الإضافة، فوجب أن يكون منصوباً" (٢).

وأما حذف النون من "الحافظو عورة" الذي أشار فيه الأنباري بأنه كثير في كلامهم فهذا ما نوّه إليه سيبويه، فقال: "إذا ثبت أو جمعت فأثبت النون قلت: "هذان الضاربان زيدا، وهؤلاء الضاريون الرجل"، لا يكون فيه غير هذا، لأن النون ثابتة، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (٣). وقال ابن مقبل:

يَا عَيْنِ بَكِّي حُنَيْنًا رَأْسَ حَيْهِمِ
الكَاسِرِينَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبْرِ (٤)

فإن كفت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار، وبدلاً من النون، لأن النون لا تعاقب الألف واللام ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام؛ لأنه لا يكون واحداً معروفاً ثم يثنى؛ فالتنوين قبل الألف واللام، لأن المعرفة بعد النكرة، فالنون مكفوفة والمعنى معنى ثبات النون، كما كان ذلك في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع، وذلك قولك: هما الضارب زيد، والضاربو عمرو، وقال الفرزدق:

أَسَيْدُ ذُو خُرَيْطَةَ نَهَارًا
مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدَ الْقُمَامِ (٥)

(١) معاني القرآن للأخفش (٢/٣١٧).

(٢) المرجع السابق، كلام المحقق في الهامش، ويُنظر: البحر المحيط (٩/٦٧).

(٣) سورة النساء (١٦٢).

(٤) من البسيط، يُنظر: ديوان ابن مقبل (٨٢).

(٥) من الوافر، يُنظر: ديوان الفرزدق (٢/٢٩٠).

وقال رجل من بني ضبة:

الفَارِجِي بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْتَهَمِ (١)

وقال رجل من الأنصار:

الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفُ

لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من "الذين والذين" حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر. وقال الأخطل:

أَبْنِي كُتَيْبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمَلُوكَ وَفُكَّكَ الْأَعْلَالَ (٢)

لأن معناه معنى "الذين فعلوا"، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء، كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم. وقال أشهب بن رميلة:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٣)

وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك، فالوجه فيه الجر، لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر، إلا في قول من قال: "الحافظو عورة العشيرة، ولا يكون في قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكف في موضع النصب، لأنك لو كفت النون في الإظهار لم يكن إلا جرأً، ولا يجوز في الإظهار: هم ضاربو زيداً، لأنها ليست في معنى الذي، لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذي" (٤).

وكلام سيبويه صريح في أن نحو: "الحافظو عورة العشيرة" حذفت النون منه حيث طال الكلام كما قال الأنباري، كما أنه صرح بأن نحو: "الضاربوك، والضارباك" يخالف هذا، والوجه فيه الجر، وهذا ما ردّ به الأنباري على الأحفش، غير أن كلام سيبويه لا يشير إلى أن هذا الحذف لطول الكلام ليس كثيراً في كلامهم، بل هو مجرد أمر جائز، ليس من الكثرة بحيث يصبح بها مطرداً. وجاء في كلام بعضهم أن نحو: "الحافظو عورة العشيرة" من القليل، أو الضرورة (٥).

(١) من الرجز، يُنظر: الكتاب (١٨٥/١)، والمقتضب (١٤٥/٤)، والحلل (٢٠).

(٢) من الكامل، يُنظر: ديوان الأخطل (٣٨٧).

(٣) من الطويل، يُنظر: الكتاب (١٨٧/١)، والمقتضب (١٤٦/٤)، وابن يعيش (١٥٥/٣).

(٤) الكتاب (١٨٣/١-١٨٧).

(٥) الصاحبي لابن فارس (٢٧/١).

فقد نقل البغدادي عن ابن السراج أنه قال: "وقد أجازوا: "رأيت الضاربي زيدا" وليس ذلك بحسن وإثما جواز ذلك على أنك أردت النون فحذفتها لطول الاسم كما تقول: الذي ضربت زيد فتحذف الهاء من ضربته وأنت تريدها .

وحذف النون من الضَّارِبِينَ والضَّارِبِينَ مع الإعمال قبيح قال الشاعر:

الحَافِظُ عُوْرَةَ العَشِيْرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ورائِنَا نَطْفُ

ولو جرّوا لكان الجيّد الصواب" (١). وقد حكم عليه الرضي بأنه ضرورة (٢).

وهذا يعني أن هذه المسألة ليست كما قال الأنباري أنها كثيرة في كلام العرب، بل هي كما ذكرت مما جاز استعماله وسمع عن العرب، والله تعالى أعلم.

= حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

عند قول الله تعالى: ﴿ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ ﴾ (٣)، قال أبو البركات: "صالحاً" صفة لموصوف

محذوف، وتقديره: وعمل عملاً صالحاً، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، ونظائره كثيرة (٤).

صرّح الأنباري بكثرة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، غير أنه كعادته في كثير من الأحيان، لم يشير إلى شواهد كثيرة أو قليلة في هذا، بل ساق القاعدة مطلقة دون شاهد عليها، ومن أبرز الشواهد في هذا الباب: قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِتَّ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (٥)، بمعنى: ما منا إلا من له مقام

معلوم، ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ (٦)، أي: إلا من ليؤمنن، وكقول العرب:

"منا ظعن ومنا أقام" (٧)، أي: فريق ظعن وفريق أقام، ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ

(١) خزانة الأدب للبغدادي (٤/٢٥٢، ٢٥٣).

(٢) شرح الكافية للرضي (٣/٣٧٨).

(٣) سورة طه (٨٢).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/١٥٢).

(٥) سورة الصافات (١٦٤).

(٦) سورة النساء (١٥٩).

(٧) يُنظر: مغني اللبيب (٢/٥٨٣).

يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿١﴾، أي: ومن الذين أشركوا قومٌ أو فريقٌ يودُّ أحدهم، و: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ أَنتَىٰ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ ﴿٢﴾، و: ﴿إِذَا لَذَقْنَكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ ﴿٣﴾، أي: عذابًا ضِعْفًا فِي الْحَيَاةِ، وَعَذَابًا ضِعْفًا فِي الْمَمَاتِ، أي: مضاعفًا، أي: فرقة أسباطًا.

قال الرضي: "اعلم أن الموصوف يحذف كثيرا إن علم، ولم يوصف بظرف أو جملة، كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾ ﴿٤﴾، فإن وصف بأحدهما جاز كثيرا، أيضا، بالشرط المذكور بعد، لكن لا كالأول في الكثرة لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف، وكذا الظرف والجار، لكونهما مقدرين بالجملة على الأصح، وإنما يكثر حذف موصوفهما، بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله الجرور بـ"من" أو "في"، قال تعالى: ﴿وَمِنَّا ذُوْنَ ذَٰلِكَ﴾ ﴿٥﴾، وقال: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ ﴿٦﴾، أي: ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم، وقال الشاعر تميم بن مقبل:

وما الدهرُ إلا تارتانِ مِنْهُمَا أموتُ وأخرى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْذَحُ ﴿٧﴾

أي: منهما تارة أموت فيها، وحكى سيويه: "ما منهم مات إلا رأيته في حال كذا" ﴿٨﴾، وقال:

وكلُّمُثَّهَا ثِنْتَيْنِ كالماءِ مِنْهُمَا وأخرى عَلَى لَوْحِ أَحْرُ مِنْ الجَمْرِ ﴿٩﴾

(١) سورة البقرة (٩٦).

(٢) سورة الأعراف (١٦٠).

(٣) سورة الإسراء (٧٥).

(٤) سورة الصافات (٤٨).

(٥) سورة الجن (١١).

(٦) سورة الصافات (١٦٤).

(٧) من الطويل، يُنظر: ديوان تميم ابن مقبل (٢٤).

(٨) هكذا حكاه الرضي في شرح الكافية (٣٢٥/٢)، والذي ذكره سيويه في الكتاب (٣٤٥/٢): "وسمعا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات".

(٩) من الطويل، لابن ميادة، يُنظر: ملحق ديوانه (٢٥٠)، ودره الغواص (١٤٠)، والرضي على الكافية (٣٢٥/٢).

وقال حكيم بن معية:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ^(١)

فإن لم يكن كذا، لم تقم الجملة، والظرف مقامه إلا من الشعر، قال سحيم بن وثيل:

أنا ابنُ جَلا وطلأُغُ الثنايا متى أضع العِمامةَ تعرفوني^(٢)

وقال الآخر:

مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجْرٌ وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتْرِ

يَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ^(٣)

وقال النابغة الذبياني:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشِ يُقَعِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشْنِ^(٤)

وإنما كثر بالشرط المذكور، لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله، فكأنه مذكور^(٥).
والتحقيق أن حذف الموصوف وبقاء الصفة جائز وسائغ في العربية وهو مسموع كثيراً كما
ذكر الأنباري، غير أن الأمر في الحذف على إطلاقه، فقد حدده النحويون بجملة من القيود، قال
ابن مالك: "يقام النعت مقام المنعوت كثيراً: إن عُلم جنسه، ونُعت بغير ظرف وجملة، أو
بأحدهما، بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ"من أو في"، وإن لم يكن كذلك لم يقم
الظرف والجملة مقامه إلا في شعر"^(٦).

(١) من الرجز، ونسب كذلك لحמיד بن الأرقط، ولأبي الأسود الحماي، يُنظر: الكتاب (٣٤٥/٢)، والخصائص (٣٧٠/٢)، والمخصص (٣٠/١٤).

(٢) من الوافر، لسحيم بن وثيل، يُنظر: الأصمعيات (١٧)، ومجالس ثعلب (٢١٢/١)، وجمهرة اللغة (٤٩٥، ١٠٤٤).

(٣) من الرجز، لم ينسب في مصادره، يُنظر: المقتضب (١٣٩/٢)، ومجالس ثعلب (٥١٣/٢)، والخصائص (٣٦٧/٢).

(٤) من الوافر، يُنظر: ديوان النابغة الذبياني (١٢٦).

(٥) شرح الكافية للرضي (٣٢٤/٢ - ٣٢٦).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٢/٣).

لأجل هذا ذكر أبو حيان وغيره: أنّ الكاف في قوله: ﴿ كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ ﴾^(١) في محلّ نصبٍ. وأكثرُ المُعْرَبِينَ يجعلون ذلك نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، والتقدير: آمنوا إيماناً كإيمانِ الناس، وكذلك يقولون في: "سِرَّ عليه حثيثاً"، أي سيراً حثيثاً، وهذا ليس من مذهب سيبويه، إنما مذهبه في هذا ونحوه أن يكونَ منصوباً على الحالِ من المصدرِ المفهومِ من الفعلِ المتقدم. وإنما أحوَجُ سيبويه إلى ذلك أنْ حَذَفَ الموصوفِ وإقامة الصفةِ مُقَامَه لا يجوز إلا في مواضعٍ محصورةٍ، ليس هذا منها، وتلك المواضعُ: أن تكونَ الصفةُ خاصةً بالموصوفِ، نحو: مررت بكاتبٍ، أو واقعةً خبراً نحو: زيد قائم، أو حالاً نحو: جاء زيدٌ راكباً، أو صفةً لظرفٍ نحو: جلستُ قريباً منك، أو مستعملةً استعمالَ الأسماء، وهذا يُحْفَظُ ولا يقاس عليه، نحو: الأبطح والأبرق، وما عدا هذه المواضعَ لا يجوزُ فيها حذفُ الموصوفِ، ألا ترى أن سيبويه منع: "ألا ماءً ولو بارداً"، وإنْ تقدّم ما يدل على الموصوفِ، وأجاز: "ألا ماءً ولو بارداً"؛ لأنه نَصَبْتُ على الحال^(٢).

ومن الشواهد في هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴾^(٣)، قال ابن القيم: "الوسواس والخناس وصفان لموصوفٍ محذوفٍ وهو الشيطان وحسن حذف الموصوف ههنا غلبة الوصف حتى صار كالعلم عليه والموصوف إنما يقبح حذفه إذا كان الوصف مشتركاً فيقع اللبس كالطويل والقبيح والحسن ونحوه فيتعين ذكر الموصوف ليعلم أن الصفة له لا لغيره فأما إذا غلب الوصف واختص ولم يعرض فيه اشتراك فإنه يجري مجرى السم ويحسن حذف الموصوف كالمسلم والكافر والبر والفاجر والقاصي والداني والشاهد والوالي ونحو ذلك فحذف الموصوف هنا أحسن من ذكره، وهذا التفصيل أولى من إطلاق من منع حذف الموصوف ولم يفصل"^(٤).

وقد ذهب ابن جني إلى أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض المواضع أقبح منه في مواضع أخرى.^(٥)

(١) سورة البقرة (١٣).

(٢) البحر المحيط (٨١/١)، ويُنظر: الدر المصون (١٤٢/١، ١٤٣)، واللباب في علوم الكتاب (١٠٧/١).

(٣) سورة الناس (٤).

(٤) التفسير القيم لابن القيم (٣١٧/٢).

(٥) سر صناعة الإعراب (٢٩٣/١).

بل صرح السمين الحلبي بأن الأصلَ عدمُ حذفِ الموصوف، فلا يُصارُ إليه دونَ ضرورةٍ^(١). وقد صرح ابن يعيش بأن حذف الموصوف أو الصفة نقض للغرض، فقال: "الموصوف والصفة القياس ألا يُحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه؛ لأنهما كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما"^(٢). لأجل هذا كله قلت: إن كثرة السماع في هذه المسألة التي أشار إليها الأنباري ليست على إطلاقها، والله أعلم.

= النصب بتقدير فعل بعد واو العطف:

عند قول الله تعالى: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٣)، قال أبو البركات: "شركاءكم" منصوب بتقدير فعل، والتقدير: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، وقيل: التقدير: وادعوا شركاءكم، وكذلك هي في قراءة ابن مسعود^(٤)، والنصب على تقدير الفعل في هذا النحو قول الشاعر:

إِذَا مَا الْعَيْنَاثُ يَزْزَنُ يَوْمًا وَزَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(٥)

وتقديره: وكحلن العيون؛ لأن العيون لا تُزجج، وكقول الآخر:

تراه كأنَّ الله يَجْدَعُ أنفه وَعَيْنِيَهْ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفُرُ^(٦)

وتقديره: ويقفأ عينيه؛ لأن العين لا تُجدع، والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً^(٧).

(١) الدر المصون للسمين الحلبي (١٤٨/٨)، ويُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١١٦٥/٤)، وشرح الكافية للرضي (٣٢٦/٢)، والمغني (٢١٢/١)، والهمع (١٥٨/٣)، والأشموني (١٩٧/١).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣٦٣/١).

(٣) سورة يونس (٧١).

(٤) يُنظر: معاني القرآن للفراء (٤٧٣/١).

(٥) من الوافر، يُنظر: ديوان الراعي النميري (٢٦٩).

(٦) من الطويل، لخالد بن الطيفان، أو الزبيرقان بن بدر، يُنظر: الحيوان (٤٠/٦)، والمؤتلق والمختلف (١٤٩)، وأمالى المرتضى (٢٥٩/٢).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤١٧/١، ٤١٨).

كذلك يمكن القول هنا بأن هذا التعميم الذي يطلقه الأنباري في السماع إنما هو محل نظر، فبعض العلماء يجعل هذا الذي عبر عنه الأنباري بالكثرة هو من الضرورات التي لا تكاد توجد في الاختيار، ففي قول الله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(١)، قرأ الجمهور: غشاوة برفع التاء، وقرأ عاصم فيما روى المفضل الضبي عنه: "غشاوة" بالنصب على تقدير: "وجعل"، ورجح أبو علي الفارسي الرفع قائلاً: "وقراءة الرفع أولى لأن النصب إما أن يحمله على ختم الظاهر فيعرض في ذلك أنك حلت بين حرف العطف والمعطوف به، وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر، وإما أن تحمله على فعل يدل عليه ختم تقديره وجعل على أبصارهم فيجيء الكلام من باب:

[يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ عَدَا] مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُحْمًا^(٢)

وقول الآخر :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا [حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا]^(٣)

ولا تكاد تجد هذا الاستعمال في حال سعة واختيار، فقراءة الرفع أحسن، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة^(٤).

ولأجل هذا لم يحمل الفارسي والزحشري قراءة النصب في الآية التي ذكرها الأنباري ﴿ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾^(٥)، إلا على أن الواو للمعية، قال الزحشري: "وقرىء: "وشركاءكم"، على أنّ الواو بمعنى "مع"، والعامل فيه ما في "مكانكم" من معنى الفعل^(٦).

(١) سورة البقرة (٧)، والقراءة المذكورة في السبعة لابن مجاهد (١٤٠).

(٢) من مجزوء الكامل، لعبد الله بن الزبير، يُنظر: ديوانه (٣٢)، المقتضب (٥١/٢)، وأما المرتضى (٢٥٤/١)، والخصائص (٤٣١/٢).

(٣) رجز لذي الرمة، يُنظر: أمالي المرتضى (٢٥٩/١)، وشرح الحماسة للمرزوقي (١١٤٧)، والخصائص (٤٣١/٢).

(٤) نقله عنه القرطبي في تفسيره (١٩١/١)، وابن عطية في المحرر الوجيز (٧٨/١)، وأبو حيان في البحر المحيط (١٧٧/١).

(٥) سورة يونس (٧١).

(٦) الكشاف للزحشري (١٣/٣)، ويُنظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي (٢٨٩/٤)، والبحر المحيط لأبي حيان (٣٥٠/٦)، والدر المصون (٢٤١/٦، ٢٤٢).

كما أن مما يقوي النظر الذي ذكرته في كلام الأنباري أنني لم أجد أحداً نص على أن هذا الحذف كثير في كلام العرب، وإنما هو جائز مسموع، وله عندهم أكثر من تخريج، منها ما حمل عليه الأنباري الآية وهو إضمار الفعل، وبعضهم يحملة على تضمين الفعل المذكور معنى مناسباً لمعموليه، يردّ القول بالإضمار، فالزخشي عند قول الله تعالى: ﴿ وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾^(١)، حمل الآية على حذف الفعل، فقال: ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾ عطف على ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ ﴾^(٢)، أو على قوله: ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً ﴾^(٣)، على معنى: وجعلنا في موسى آية، كقوله:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا [حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا] "٤".

وقد تعقبه أبو حيان وردّ هذا التأويل، فقال: "ولا حاجة إلى إضمار "وتركنا"؛ لأنه قد أمكن أن يكون العامل في المحرور "وتركنا"^(٥).

وما كان هذا من أبي حيان إلا لأن الإضمار خلاف الأصل، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى، فلو كان الأمر من كثرة السماع التي ذكرها أبو البركات لكان الحمل عليها أكثر، والله أعلم.

= الاكتفاء بالكسرة عن الياء:

عند قول الله تعالى: ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي ﴾^(٦)، قال أبو البركات: "يُقرأ بكسر الميم وفتحها من "أم"^(٧)، فمن كسر الميم فعلى الأصل؛ لأن الأصل فيه: "أُمِّي" فاجتزأ بالكسرة عن الياء، وهو كثير في كلامهم"^(٨).

(١) سورة الذاريات (٣٨).

(٢) سورة الذاريات (٢٠).

(٣) سورة الذاريات (٣٧).

(٤) الكشف للزخشي (٤١٥/٦).

(٥) البحر المحيط لأبي حيان (١٥٠/١٠).

(٦) سورة الأعراف (١٥٠).

(٦) قرأ بكسر الميم ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر، وقرأ بفتح الميم باقي السبعة. (السبعة في القراءات ٢٩٥).

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٧٥/١).

وعند قول الله تعالى: ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَا تَبَشَّرُونَ ﴾^(١)، قال أبو البركات في توجيه قراءة "تُبَشَّرُونَ" بنون خفيفة مكسورة: "فمن قرأ 'تبشرون' بنون خفيفة مكسورة، كان أصله: 'تبشروني'، فاجتمع حرفان متحركان من جنس واحد، وهما: نون الوقاية، ونون الإعراب، فاستثقلوا اجتماعهما، فحذف إحداهما تخفيفاً، واختلفوا: فمنهم من قال: حذفت نون الإعراب؛ لأن نون الإعراب إنما تُحذف لناصب أو جازم، ومنهم من قال: حذفت نون الوقاية؛ لأن نون الوقاية دخلت لتقي الفعل من الكسر، وكلُّ له وجه، وحذفت ياء الإضافة، وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها، وذلك كثير في كلامهم"^(٢).

ثم كرر الكلام عن هذه القاعدة بعد ذلك، فقال: "ومن قرأ بالتشديد والكسر، فإنه لما استثقل اجتماع النونين المتحركتين سَكَّنَ النون الأولى، وأدغمهما في الثانية؛ قياساً على كل حرفين متحركين من جنس واحد في كلمة واحدة، وهذه القراءة أقيس من الأولى، ثم حذفت الياء، وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها، وذلك كثير في كلامهم"^(٣).

وقد عرض أبو البركات أيضاً لهذا الاجتزاء في كتابه الإنصاف، وذكر كثرته في أشعار العرب، وذلك في ردّه على الكوفيين حين حمل عليه قول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَفِدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا حِجَّتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاً^(٤)

حيث قال: "ولو سلمنا صحته فنقول: قوله: 'تَفِدِ نَفْسَكَ' لم تحذف الياء للجزم بلام مقدرة، وإنما حذفت الياء للضرورة؛ اجتزاء بالكسرة عن الياء، وهو في أشعارهم أكثر من أن يحصى"^(٥).

وأرى - والله أعلم - أن الكلام ليس بهذه الكثرة التي قال عنه، وإنما كثرته في الشعر خاصة، ويقع أيضاً في الكلام، وهو مع ياء المتكلم أكثر من غيره، خلافاً لما ذكره في

(١) سورة الحجر (٥٤).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٧٠/٢).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٧٠/٢).

(٤) من الوافر، لأبي طالب، أو الأعشى، أو حسان، يُنظر: الكتاب (٨/٣)، والمقتضب (١٣٢/٢)، والمقرب (٢٧٢/٢).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٧٠/٢).

الإنصاف، وقد صرح الزمخشري بأن هذا الاجتزاء إنما هو لغة هذيل، فقال: "وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هذيل"^(١).

ونقل الرازي عن الفراء أنه قال: والعرب قد تحذف الياء وتكتفى بكسرة ما قبلها، وأنشد:

كَفَّاكَ كَفًّا مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأَخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمًا^(٢)

وعبارة الرازي عن الفراء تُشعر بالقلّة في هذا النوع الذي لا علاقة له بياء المتكلم، أو على أقل تقدير ليس فيها ما يشير إلى أن هذا كثير بحيث لا يُحصى كما ذكر الأنباري في "إنصافه"، ويرجح ما ذكرته طريقة رسمها في المصحف، وهذا ما أشار إليه السمين الحلبي عند قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾^(٣)، حيث قال: "والياءان من قوله: "الداع - دعان" من الزوائد عند الفراء، ومعنى ذلك أنّ الصحابة لم تُثبِت لها صورةً في المصحف، فمن الفراء مَنْ أَسْقَطَهَا تَبَعًا لِلرَّسْمِ وَقَفًا وَوَصَلًا، ومنهم مَنْ يُثْبِتُهَا فِي الْحَالِئِنِ، ومنهم مَنْ يُثْبِتُهَا وَوَصَلًا وَيَحْدِفُهَا وَقَفًا، وجملة هذه الزوائد اثنتان وستون ياءً، ومعرفة ذلك مُحَالَةٌ عَلَى كِتَابِ الْقِرَاءَاتِ، فَأَثْبَتَ أَبُو عَمْرٍو وَقَالُوا هَاتَيْنِ الْيَاءَيْنِ وَوَصَلًا وَحَدَفَاها وَقَفًا"^(٤).

(١) الكشاف للزمخشري (١٢٣/٣).

(٢) مفاتيح الغيب للرازي (٤/١٧)، والبيت من الرجز، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: معاني القرآن للفراء (٦٥/٣، ٢٠٦/٥)، والمحرر

الوجيز (٤٦٦/٣)، والقرطبي (٤٧٩/١٥)، والدر المصون (٣٨٧/٦)، واللباب في علوم الكتاب (١٦٤/٩).

(٣) سورة البقرة (١٨٦)، ويُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي (٢٩١/٢، ٢٩٢).

(٤) الكشاف للزمخشري (١٢٣/٣).

ثانياً: مسائل الزيادة

زيادة "ما" في الكلام:

عند قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(١)، قال أبو البركات: "ما" زائدة مؤكدة، والتقدير: فبرحمة من الله، وقول من قال: إن "ما" ليست زائدة، وإنما هي نكرة في موضع جر، و"رحمة" بدل من "ما" وتقديره: فبشيء رحمة، فليس بشيء، وهو خلاف قول الأكثرين؛ لأن زيادة "ما" كثير في كلامهم، والقرآن نزل بلغتهم^(٢).

ذكر الأنباري أن زيادة "ما" كثير في كلامهم، وهكذا أطلق الأمر، والتحقيق يؤكد أن زيادة "ما" لها مواضع معينة، منها^(٣):

= تُزَادُ "ما" بَعْدَ "مِنَ، وَعَن، وَالْبَاءِ" فَلَا تُكْفَى عَنْ الْعَمَلِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾^(٤)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا نَقَضْتِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾^(٥)، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَلَنْ صِرْتَ لَا تُجِيرُ جَوَاباً لَبِئَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ حَطِيبُ^(٦)

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحَنَّ نَدِيمِينَ﴾^(٧).

(١) سورة آل عمران (١٥٩).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٢٩/١).

(٣) يُنظَرُ: الخصائص بن جني (٢٨٢/٢)، وشرح الكافية للرضي (٩٥/٣)، والجنى الداني (٥٦)، وتوضيح المقاصد (٧٧١/٢)، وأوضح المسالك (٦٥ - ٧٢)، ومعجم الإعراب والإملاء لإميل بديع يعقوب (٤٩٠، ٤٩١).

(٤) سورة نوح (٢٥).

(٥) سورة المائدة (١٣).

(٦) من الخفيف، لمطيع بن إلياس، أو لصالح بن عبد القدوس، يُنظَرُ: أمالي القالي (٢٧٠/١)، وشرح الكافية الشافية

(٧٢/٢)، وتوضيح المقاصد (٧٧١/٢)، وبصائر ذوي التمييز (٤٩٠/١).

(٧) سورة المؤمنون (٤٠).

ومنه قول الشاعر:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ (١)
= وتُزاد بعد الكاف، من ذلك قولهم: "كن كما أنت".

= وتُزاد أيضاً بعد كلمة "بين"، كقول جرير:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعاً إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ (٢)

وقيل (ما) زائدة و(بين) مضافة إلى الجملة وقيل زائدة و(بين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي: بين أوقات نحن بالأراك.

= وتُزاد "ما" بعد "الكافِ ورُبِّ"، فتكُفهُمَا عن العملِ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ

الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (٣)، ومنه قول زياد الأعجم:

فَإِنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ (٤)

وقول أبي داود الإيادي:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُوَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ (٥)

وقول عمرو بن بريقة:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ، بَجْرُومٍ عَلَيْهِ وَجَارِمُ (٦)

قول الشاعر جذيمة الأبرش:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالًا (٧)

(١) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي حية النميري (١٧٤).

(٢) من الخفيف، يُنظر: ديوان جرير (١٠٥)، والخزانة (٥٨/٦، ٦٦).

(٣) سورة الحجر (٢).

(٤) من الوافر، يُنظر: ديوان زياد الأعجم (٩٧).

(٥) من الخفيف، يُنظر: ديوان أبي داود الإيادي (٣١٦).

(٦) من الطويل، يُنظر: أمالي القالي (١٢٢/٢)، والمؤتلف والمختلف (٦٧)، والمقاصد النحوية (٣٣٢/٣).

(٧) من المديد، يُنظر: الكتاب (٥١٨/٣)، والمقتضب (١٥/٣)، والأغاني (٢٥٧/١٥)، وابن يعيش (٤٠/٩).

وقد تُزادُ بعدها ولا تكفُّهُما عن العملِ، وهو قليلٌ؛ كقولِ ضَمْرَةَ بِنِ ضَمْرَةَ
النَّهْشَلِيِّ:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ (١)

= وتُزاد بعد "أي" كقوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ (٢).

= وتُزاد كافة بعد "إن" وأحواتها على تفصيل في عملها، نحو: ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (٣).

= وتُزاد "ما" بعد أدوات الشرط: "إن، وإذا، ومتى" "إذا" الظرفية الشرطية، نحو: "إذا ما
سافرتُ لقيت خبيراً"، ونحو: "متى ما تستقم يحترمك الناس"، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّمَا
تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّمَا يَنْزِعُ عَنْكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ ﴾ (٥)،
وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ ﴾ (٦)، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا ﴾ (٧)،
وزيادتها بعد "إن" الشرطية و"إذا" كثيرة.

= وتُزاد "ما" بعد: "قليلاً، وكثيراً، وأحياناً"، تقول: "قليلاً ما أطمعك، وكثيراً ما عملتُ،
وأحياناً ما فرطتُ في حقك".

= وتُزاد بعد "لا سيَّ"، فتقول: "لاسيماً"، قال: امرؤ القيس:

أَلَا رَبِّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِيِّمًا يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلِ (٨)

(١) من السريع، يُنظر: نودار أبي زيد (٥٥)، والأزهية (٢٦٢)، وابن يعيش (٣١/٨)، والمقاصد النحوية
(٣٠٣/٣).

(٢) سورة القصص (٢٨).

(٣) سورة الأنعام (١٩).

(٤) سورة الأنفال (٥٨).

(٥) سورة الأعراف (٢٠٠).

(٦) سورة التوبة (١٢٤).

(٧) سورة فصلت (٢٠).

(٨) من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس (١٠).

= وتُزاد "ما" بين الحرف الناصب والمصدرى، والفعل المضارع، مثل: يريد كيما يجمعني خالد،
ومنه قول قيس بن الملوخ:

وَلَقَدْ هَمَمْتُ بِثَمَلِهَا مِنْ حُبِّهَا كَيْمَا تَكُونُ خَصِيمَتِي فِي الْمَحْشَرِ (١)

= وتُزاد بين المتبوع وتابعه تقول: جاء رجلٌ ما طويلٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ
فَمَا فَوْقَهَا﴾ (٢)، و"بعوضة" بدل، وقيل اسم نكرة صفة لـ"مثلاً"، أو بدل منه.

= وتُزاد بعد اسم الفعل "شتان، ورويد"، كقولك: شتان ما زيد وعمرو، قال الرضي: "تُزاد "ما" على
"رويد"، اسم فعل، كما قال بعض العرب، لصاحبه: لو أردت الدراهم لأعطيتك، رويد ما الشعر، أي:
دع الشعر" (٣).

بعد هذا يمكن القول بأن الأنباري الأولى به أن يقول: وزيادة "ما" بعد حرف الجر كثير في
كلامهم، وذلك لأن هذا هو محل الاستشهاد في كلامه، ولأن هذا النوع قد سُمع عن العرب كثيراً
في شعرها ونثرها، وكثر وروده في القرآن الكريم، وربما هذا هو ما قصده الأنباري في عبارته إلا أن
الإجمال فيها هو الذي لم يوضحها، والله أعلم.

زيادة "لا":

عند قول الله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (٤)، قال أبو البركات: "ما" استفهامية
في موضع رفع بالابتداء، و"منعك" جملة فعلية في موضع رفع؛ لأنها خبر المبتدأ، و"ألا تسجد" في
موضع نصب بـ"منعك"، و"لا" زائدة، وتقديره: ما منعك أن تسجد، كقوله تعالى في موضع آخر:
﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (٥)، وتزاد كثيراً في كلامهم،

(١) من الكامل، يُنظر: صبح الأعشى (٢/٢٢١)، وطبقات الشعراء (١٣١)، وروح المعاني للألوسي (١٨/٣٩٩).

(٢) سورة البقرة (٢٦).

(٣) شرح الكافية للرضي (٣/٩٥).

(٤) سورة الأعراف (١٢).

(٥) سورة ص (٧٥).

قال الشاعر:

وما ألومُ البيضَ ألاّ تسخرَا لَمَّا رَأَيْنِ الشَّمَطَ القَفَنَدْرَا^(١)

أراد: أن يسخر، وقال الآخر:

في بئرٍ لا حورٍ سرى وما شَعَرَ [من إفكه حتّى إذا الصُّبحُ جَشَرَ]^(٢)

أراد: في بئر حور، وقال الآخر:

قد يَكْسَبُ المَالَ الهدانُ الجافي بغيرِ لا عَصْفٍ ولا اصْطِرَافِ^(٣)

أراد: بغير عصفٍ، والشواهد على هذا كثيرة جداً^(٤).

لقد أحسن الأنباري في هذا الموضوع، فقد نوّه إلى كثرة المسموع في زيادة "لا"، وساق فيه بعض الشواهد، إذ زيادة "لا" مسألة مطردة في كلام العرب، شعرها ونثرها، وقد صرح بها جمهور العلماء^(٥)، قال ابن فارس: "وكان قُطْرُب يقول: إن العرب تُدخل "لا" توكيداً في الكلام كما يُدخلون "ما"^(٦)، وقال المرادي: "أن تكون زائدة، دخولها كخروجها. وهذا مما لا يقاس عليه"^(٧).

(١) من الرجز، لأبي النجم العجلي، والشمط: الشيب، والقفندر: السمج القبيح المنظر، يُنظر: المقتضب (٤٧/١)، وجمهرة اللغة (١١٤٧، ١١٨٥)، والخصائص (٢٨٣/٢).

(٢) من الرجز، يُنظر: ديوان العجاج (٢٠، ٢٢).

(٣) من الرجز، للعجاج، يُنظر: ديوان العجاج (١٧١/١).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٥٥/١، ٣٥٦).

(٥) ينظر في هذا: معاني القرآن للفراء (٨٦/١، ٤٤/٢)، ومعاني القرآن للنحاس (١٤١/٢)، والصاحبي في فقه اللغة (٤١)، ومفاتيح الغيب للرازي (٤٣٦/٦)، والحرر الوجيز لابن عطية (١١/٣)، وشرح الكافية الشافية (١٥٦٢/٣)، والبحر المحيط (٣٢٥/٥)، الجني الداني (٥٠)، ومغني اللبيب (٣٢٧/١، ٨٨٧/٢)، والدر المصون (٢٦٢/٥)، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١٣٨٨/١)، وروح المعاني (١١٩/٦)، والتحرير والتنوير (٣١/٨).

(٦) الصاحبي في فقه اللغة (٤١).

(٧) الجني الداني (٥٠).

وقد ذكر الشنقيطي في ذلك تحقيقاً جديراً بالنظر والمطالعة، فقد نصّ على أن الذي عليه الجمهور: أن "لا" في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(١) صلة على عادة العرب، فإنها ربما لفظت بلفظة لا من غير قصد معناها الأصلي بل لجرّد تقوية الكلام وتوكيده؛ كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾^(٢) أَلَّا تَتَّبِعَ^ط، يعني: أن تتبّعي، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾^(٣)، أي: أن تسجد على أحد القولين. ويدلّ له قوله تعالى في سورة "ص": ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ^ط﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٦)، أي: فوربك، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(٧)، أي: والسيئة، وقوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٨)، على أحد القولين، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٩)، على أحد القولين، وقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ﴾^(١٠)، على أحد الأقوال الماضية؛

-
- (١) سورة البلد (١).
(٢) سورة طه (٩٢، ٩٣).
(٣) سورة الأعراف (١٢).
(٤) سورة ص (٧٥).
(٥) سورة الحديد (٢٩).
(٦) سورة النساء (٦٥).
(٧) سورة فصلت (٣٤).
(٨) سورة الأنبياء (٩٥).
(٩) سورة الأنعام (١٠٩).
(١٠) سورة الأنعام (١٥١).

وكتقول أبي النجم:

فَمَا أَلَوْمُ الْبَيْضِ أَلَّا تَسْخَرَا لَمَّا رَأَيْنِ الشَّمَطَ الْفَقْنَدَرَا

يعني: أن تسخر، وقول الآخر:

وَيَلْحِينِي فِي اللّهُو أَلَّا أَحِبُّهُ وَللّهُو دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ (١)

يعني: أن أحبه، و"لا" زائدة. وقول الآخر:

أَبِي جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعَجَلْتُ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ نَائِلُهُ (٢)

يعني: أبا جوده البخل، و"لا" زائدة على خلاف في زيادتها في هذا البيت الأخير، ولا سيما على رواية البخل بالجر؛ لأن "لا" عليها مضاف بمعنى لفظة "لا"، فليست زائدة على رواية الجر، وقول امرئ القيس:

فَلَا - وَأَبِيكَ - ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ ي لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَيُّ أَفْرِ (٣)

يعني: وأبيك، وأنشد الفراء لزيادة لا في الكلام الذي فيه معنى الجحد، قول الشاعر:

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولَ اللَّهِ دِينَهُمْ وَالْأَطْيَابِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ (٤)

يعني: عمر ولا صلة، وأنشد الجوهري لزيادتها قول العجاج:

فِي بَثْرِ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ مِنْ إِفْكَهِ حَتَّى إِذَا الصُّبْحُ جَشَرَ (٥)

والحور: الهلكة، يعني: في بثر هللكة ولا صلة، قاله أبو عبيدة وغيره. وأنشد الأصمعي لزيادتها قول ساعدة الهدلي:

أَفْعَنِكَ لَا بَرَقٌ كَأَنَّ وَمِیْضُهُ غَابَ تَسَنَّمُهُ ضِرَامٌ مُثَقَّبٌ (٦)

(١) من الطويل، للأحوص الرياحي، يُنظر: ديوان الأحوص الرياحي (١٦٥).

(٢) من الطويل، غير منسوب في مصادره، يُنظر: الخصائص (٣٥/٢، ٢٨٣)، وتهذيب اللغة (تلو: ٢٠٨/٥)، والجنى الداني (٣٠٢)، ومغني اللبيب (٣٢٨/١).

(٣) من المتقارب، يُنظر: ديوان امرئ القيس (١٥٤).

(٤) من البسيط، غير منسوب في مراجعه، يُنظر: معاني القرآن للفراء (٤/١)، وفتح اللغة (٣٨٢)، ووصف المباني (٢٧٣).

(٥) سبق تخريج البيت، يُنظر: (ص: ١١٨) من هذا البحث.

(٦) من الكامل، يُنظر: شرح أشعار الهدليين (١١٠٣)، وأساس البلاغة (٢٤٦)، والمخصص (٦٥/١٤).

ويروى: أفمنك، وتشيمه بدل أفعنك وتسمنه، يعني: أفعنك برق، ولا صلة، ومن شواهد زيادتها قول الشاعر:

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَاغْتَرَّنِي صَبَابَةٌ وَكَادَ صَمِيمُ الْقَلْبِ لَا يَتَّقَطُّ (١)

يعني: كاد يتقطع، وأما استدلال أبي عبيدة لزيادتها بقول الشماخ:

أَعَائِشَ، مَا لِقَوْمِكَ لَا أَرَاهُمْ يُضِيْعُونَ الْهَجَانَ مَعَ الْمَضِيْعِ (٢)

فغلط منه، لأن "لا" في بيت الشماخ هذا نافية، لا زائدة، ومقصوده أنها تنهاه عن حفظ ماله، مع أن أهلها يحفظون ماله، أي: لا أرى قومك يضيعون ماله وأنت تعاتبيني في حفظ مالي، وما ذكره الفراء من أن لفظه "لا" لا تكون صلة إلا في الكلام الذي فيه معنى الجحد، فهو أغلبي، لا يصح على الإطلاق، بدليل بعض الأمثلة المتقدمة التي لا جحد فيها كهذه الآية، على القول بأن "لا" فيها صلة، وكبيت ساعدة الهذلي، وما ذكره الزمخشري من زيادة "لا" في أول الكلام دون غيره، فلا دليل عليه (٣).

زيادة "كان":

عند قوله تعالى: ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ ﴾ (٤)، ذكر أبو البركات في الأوجه المحتملة في "كان": أن تكون زائدة، فقال: "وقيل: إن "كان" زائدة، وتقديره: ودمرنا ما يصنع فرعون، وقد جاء زيادة "كان" في كلامهم، فقد قالوا: "زيد كان قائم"، أي: زيد قائم، وقال الشاعر:

سَرَاهُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانِ الْمَسُومَةِ الْعَرَابِ (٥)

أي: على المسومة العراب، إلى غير ذلك من الشواهد (٦).

(١) من الطويل، لم يُنسب في مراجعه، يُنظر: الجني الداني (٣٠٢)، ووصف المباني (٢٧٤).

(٢) من الوافر، يُنظر: ديوان الشماخ (٢٢١).

(٣) يُنظر: أضواء البيان للشنقيطي (١١١/٦، ١١٢)، وفقه اللغة للثعالبي (٣٨١، ٣٨٢).

(٤) سورة الأعراف (١٣٧).

(٥) من الوافر، لم يُنسب في مراجعه، يُنظر: اللمع (١٢٢)، الأزهية (١٨٧)، وأسرار العربية (١٣٦)، وابن يعيش (٩٨/٧)، ووصف المباني (١٤٠).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٧٣/١).

فيما قاله الأنباري هنا من سماع أمور لا بد من الوقوف عندها:

= أولها: أما زيادة "كان" والسماع فيه وورود الشواهد عليه فهذا ثابت عند النحويين^(١) الذين ذكروا لـ "كان" أمورا تختص بها، منها جواز زيادتها، وليس المراد بزيادة "كان" أنها لا تدل على معنى ألبتة، بل المراد أنها لم يوت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المعنى، ولذلك كثرت زيادتها بين "ما" التعجبية وفعل التعجب للدلالة على المضى لكونه قد سلب دلالة الزمن، وتُزاد "كان" بشرطين:

أحدهما: كونها بلفظ الماضي وشد قول أم عقيل بن أبي طالب وهي تُرْقِصُهُ:

أنت تكون ماجد نيل
إذا تهب شمال بيل^(٢)

الثاني: كونها بين شيئين متلازمين، ليسا جازا ومجزورا، نحو "ما كان أحسن زيدا"، فزاد "كان"

بين "ما" التعجبية وفعلها، لتأكيد التعجب، ومنه قول الشاعر^(٣):

أرى أم عمرو دمعتها قد تحذرا ... بكاء على عمرو. وما كان أصبرا!^(٤)

ومن زيادتها: قول بعضهم قولهم "ولدت فاطمة بنت الخرشب الأماوية الكاملة من بني عبس، لم

يوجد كان مثلهم"^(٥)، فزاد "كان" بين الفعل ونائب الفاعل تأكيداً للمضى، وقوله:

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية (٤١١/١)، وتوضيح المقاصد (٥٠١/١)، وأوشح المسالك (٢٥٥/١)، وشرح ابن عقيل

(١٦٥/١)، والهمع (١٢٠/١)، والأشموني (١١٨/١).

(٢) من الرجز، لأم عقيل بن أبي طالب، يُنظر: تخلص الشواهد (٢٥٢)، والمقاصد النحوية (٣٩/٢)، والخزانة (٢٢٥/٩).

(٣) من الطويل، لامرئ القيس، يُنظر: ديوانه (٦٩)، والخزانة (٢١٤/٩).

(٤) إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها، ومما ورد من زيادتها بين "ما" التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر:

لله در أنو شروان من رجل
ما كان أعرفه بالدون والسفل

ونظيره قول الحماسي: أبا خالد ما كان أوهى مصيبة أصابت معدا يوم أصبحت ثاويا

وقول عروة ابن أذينة: ما كان أحسن فيك العيش مؤتفا غضا، وأطيب في آصالك الاصلا

وقول الشاعر يحن إلى أهله ورفاقه: ما كان أجمل عهدهم وفعالهم! من لي بعهد في الهناء تصرّما؟

وقول الآخر: ما كان أحوج ذا الجمال إلى عيب يوقيه من العين

(انظر: شرح التبريزي (٢٢/٣)، وشرح ابن عقيل (٢٨٩/١)، والنحو الوافي (٣٦٠/٣)

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٨/٧).

فِي عُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ هُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانَ مَشْكُورًا^(١)

وشدَّ زيادتها بَيْنَ الجَارِّ والمَجْرُورِ وهما كالشيء الواحد في قول الشاعر الذي أنشده الفراء:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانَ الْمَسْؤَمَةِ الْعِرَابِ

وإنما ساغ أن تزداد "كان" لأنها أشبهت الحروف في أن معناها في غيرها، وإنما لم تقع الزائدة في أول الكلام؛ لأنَّ الزائدة فرع مؤكَّد، وتقدِّمه يخلُّ بهذا المعنى^(٢).

= وثانيها: القول بزيادة "كان" في الآية التي ذكرها الأنباري ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ

فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾^(٣)، إنما هو قول قاله أيضاً: أبو البقاء العكبري^(٤)، وذكره السمين الحلبي وابن

عادل الدمشقي منسوباً إلى العكبري^(٥)، كما ذكره الألوسي من غير أن ينسبه^(٦)، وجميعهم لم

يعقب على هذا القول بما عقب به الأنباري من الاستدلال بالسماع على زيادة "كان"، إذ الجميع

يعرف أن زيادة "كان" شيءٌ مما تختص به وثبت لها سماعاً، كما أنهم جميعاً لم يرفضوا هذا القول،

بل عرضه وكأنه يُسلم به، وهذا منهم جميعاً مردود لا يصح، فالقول بزيادة "كان" في الآية الكريمة

مما لا ينبغي القول به، ولا يتفق مع ما ساقوه من قواعد؛ لأنَّ القول بزيادة "كان" في قوله تعالى:

﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾، يستلزم القول بزيادتها فيما هو معطوف عليه بعده،

وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾^(٧)، الأمر الذي لم يقل به الأنباري ولا غيره ممن قالوا

بالزيادة في المعطوف عليه.

(١) من البسيط، غير منسوب في مصادره، يُنظر: الأشموني (١١٧/١)، والخزانة (٢١٠/٩).

(٢) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١٧٣/١)، وابن الناظم (٥٨)، توضيح المقاصد (٥٠١/١)، وأوضح المسالك

(١٨٠/١)، والأشموني (١١٨/١)، والهمع (١٢٠/١).

(٣) سورة الأعراف (١٣٧).

(٤) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢٨٣/١).

(٥) الدر المصون للسمين الحلبي (٤٤١/٥) واللباب في علوم الكتاب (٤٩١/٧).

(٦) روح المعاني للألوسي (٣٣٠/٦).

(٧) سورة الأعراف (١٣٧).

ولو قالوا بزيادة "كان" في "وما كانوا يعرشون" لكان قولاً مردوداً، لأن الراجح أن "كان" الزائدة لا تعمل، قال ابن جني: "وقد تزداد "كان" مؤكدة للكلام، فلا تحتاج إلى خبر منصوب، تقول: "مررت برجلٍ كان قائمٍ"، أي: مررت برجل قائم، و"كان" زائدة، لا اسم لها ولا خبر"^(١).

وقد وضَّح العكبريُّ هذا حين قال: "لـ"كان" الزائدة فاعل مُضَمَّرٌ فيها، تقديره: كان الكون، على قول أبي سعيد السيرافي، ولا فاعل لها عند أبي عليٍّ، ومعنى زيادتها عند السيرافي في إلغاء عملها، لا أنَّها تخلو من فاعل، وإنَّما لم يظهر ضمير فاعلها؛ لأن الضمير يرجع إلى مذكور، فيلزم أن يكون لها اسمٌ، وإذا كان لها اسم كان لها خبرٌ، ولهذا تبيَّن فسادُ قولٍ من قال في قول الفرزدق يمدح هِشامَ بن عبد الملك:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَّرْتَ بَدَارَ قَوْمٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرام^(٢)

إنَّ "كان" زائدة، والصحيح أنَّ خبرها "لنا" و"كرام" صفة لـ"جيران"^(٣).

وهذا الذي قاله العكبري قد ذهب إليه الرضي، ونسبه إلى أبي عليٍّ الفارسي^(٤)؛ مع أن من قال بزيادة "كان" في البيت جماعة من العلماء منهم: والخليل وسيبويه خلافاً للمبرد^(٥)، وقد ذكر ابن مالك رأي هؤلاء وهؤلاء واختار القول بزيادتها في البيت، فقال: "ليس ذلك مانعاً من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاء "ظنن" عند توسطها، أو تأخرها إسنادها إلى فاعل"^(٦).

= وثالثها: ما أطلقه الأنباري من قوله: "إلى غير ذلك من الشواهد"^(٧)، الذي يفهم منه أن "زيادة" "كان" أمرٌ كثير في كلامهم، وهذا إن جاز فهمه، فهو غير صحيح، لأن زيادة "كان" قد عبر عنها ابن مالك بقوله:

وَقَدْ تَزَادُ كَأَنَّ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

(١) اللمع لابن جني (٣٨، ٣٩).

(٢) من الوافر، يُنظر: ديوان الفرزدق (٢/٢٩٠).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١/١٧٣).

(٤) يُنظر: شرح الكافية للرضي (٤/١٩٣).

(٥) يُنظر: الكتاب (١/٢٢٢)، والمقتضب (١/٢٣٣).

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/٤١٢).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٧٣).

والمعروف أن "قد" يُراد بها القليل، لذلك كان زيادة "كان" إنما هو أمر ثابت لها حكماً، وقد سُمع عن العرب، والشواهد فيه ليست من الكثرة بمكان على النحو الذي يفهم من كلام الأنباري، وغاية القول فيها: أنها مسموعة.

زيادة "من" في الفاعل:

عند قول الله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ ﴾^(١)، قال أبو البركات: "من" زائدة، وتقديره: ما كان لله أن يتخذ ولداً، وزيدت ههنا في المفعول، وزيادتها في الفاعل أكثر، كقولهم: "ما جاءني من أحدٍ"، أي: ما جاءني أحدٌ، ونظائره كثيرة"^(٢).

لم يستشهد الأنباري لزيادة "من" في الفاعل واكتفى بالتمثيل، مشيراً في كلامه إلى أن هذا كثير في كلام العرب، ومما كان ينبغي أن يورده الأنباري من شواهد تؤكد السماع الذي اعتمده: قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَرَبُّكُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾^(٩)، وقوله تعالى: ﴿ مَا ءَامَنْتَ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾^(١٠)، وقوله الله عز وجل سبحانه: ﴿ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ ﴾^(١١)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ

(١) سورة مريم (٣٥).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٢٦/٢).

(٣) سورة المائدة (١٩).

(٤) سورة الأنعام (٤).

(٥) سورة الأنعام (٣٤).

(٦) سورة الأنعام (٥٩).

(٧) سورة الأعراف (٨٠).

(٨) سورة التوبة (١٢٧).

(٩) سورة يونس (٦١).

(١٠) سورة الأنبياء (٦).

(١١) سورة يس (٤٦).

مِنَ الْعَلَمِينَ ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمَسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ﴾
﴿٢﴾، وقوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَلَهُمْ مِّنْ نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا
فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾^(٤).

فهذا وغيره كثير جداً مما يؤكد ما ذكر الأنباري، غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن زيادة "من"
في الكلام ليست على إطلاقها، كما يفهمه نص الأنباري، بل الأمر مقيد عند العلماء، قال
المرادي: "واعلم أن "من" لا تزداد عند سيبويه، وجمهور البصريين، إلا بشرطين:

= الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب. ونعني بغير الموجب النفي، نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ
غَيْرِهِ﴾^(٥)، والنهي نحو: لا يقيم من أحد، والاستفهام، نحو: ﴿هَلْ مِّنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٦). ولا
يُحْفَظُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ أَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ، إِنَّمَا يُحْفَظُ فِي "هَلْ"، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ زِيَادَتَهَا فِي الشَّرْطِ، نَحْوُ:
إِنْ قَامَ مِنْ رَجُلٍ فَأَكْرَمَهُ.

= والثاني: أن يكون مجرورها نكرة، كما مثَّل.

وذهب الكوفيون إلى أنها تزداد، بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها. قلت: نقل بعضهم هذا المذهب
عن الكوفيين، وليس هو مذهب جميعهم، لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها، بلا شرط. وهو
مذهب أبي الحسن الأخفش. وإليه ذهب ابن مالك؛ قال لثبوت السماع بذلك، نظماً ونثراً^(٧).

(١) سورة العنكبوت (٢٨).

(٢) سورة فاطر (٤١).

(٣) سورة القصص (٤٦).

(٤) سورة النور (٢١).

(٥) سورة المؤمنون (٢٣، ٣٢).

(٦) سورة فاطر (٣).

(٧) الجني الداني (٥٣)، ويُنظر: توضيح المقاصد (٧٥٠/٢).

ثالثاً: مسائل الضمير

= إقامة المظهر مقام المضمّر:

عند قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾^(١)، قال أبو البركات: "كان الأصل أن يقول: فلا تجعلوا له أنداداً، ليعود من الصفة إلى الموصوف ذكرّ، إلا أنه أقام المظهر مقام المضمّر للتفخيم، قال الشاعر:

لا أرى الموتَ يسبِقُ الموتَ شيءٌ نَعَصَ الموتُ ذَا الغنى والفَقيرِ^(٢)

وإقامة المظهر مقام المضمّر كثير في كلامهم^(٣).

وكذلك عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾^(٤)، حمل أبو البركات الأنباري الكلام على أن تقديره: عدو لهم، فأقام المظهر مقام المضمّر، وذلك ليعود على ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ﴾ عائد من قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾، ونظر له بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٥)، أي: أجرهم، وبقول الشاعر السابق، وصرّح بأنه كثير في كلامهم^(٦).

وقد عرض سيبويه لهذا الوجه، ولم يحكم بكثرة، ومن شواهد هذه عنده^(٧)، قول النابغة الجعدي:

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظلّلتها سواقِطُ من حرٍّ وقد كانَ أظهرًا^(٨)

وقول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنُ بتاركِ حقّه ولا مُنْسِيٌّ مَعْنُ ولا مُتَيْسِرٌ^(٩)

(١) سورة البقرة (٢٢).

(٢) من الخفيف، يُنظر: ديوان عدي بن زيد (٦٥).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٦٣/١).

(٤) سورة البقرة (٩٨).

(٥) سورة يوسف (٩٠).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١١٢/١).

(٧) الكتاب (٦٢-٦٣).

(٨) من الطويل: غير منسوب في جمهرة أشعار العرب ١٤٥-١٤٨ وله في لسان العرب (سقط).

(٩) من الكامل: ينظر الديوان ٣٨٤.

وفي المواضع الثلاثة لم يورد الأنباري إلا شاهداً واحداً من الشعر، وهو من شواهد سيبويه^(١)، وهذا الوجه الذي أشار إليه الأنباري ، قد صرّح به غير واحد من العلماء^(٢)، وذكر أبو حيان أن وضع الظاهر موضع المضمّر يكون لزوال اللبس، أو للتعظيم والتفخيم؛ لأن العرب إذا فحمت شيئاً كررته بالاسم الذي تقدم له، والمعروف في لسان العرب إذا اختلفت الجمل أعادت المظهر لا المضمّر، لأن في ذكره دلالة على تفخيم الأمر وتعظيمه، وقال: "وذلك سائغ حسن في أماكن التفخيم والتهويل"^(٣).

وفي كلام أبي البركات إجمال، وذلك لأن إيقاع الظاهر موقع المضمّر على ضربين: ضرب يقع بعد تمام الكلام كهذه الآية السابقة، وقول الخنساء:

تَعَرَّفَنِي الدَّهْرُ نَهْسًا وَحَزًّا وَأَوْجَعَنِي الدَّهْرُ قَرْعًا وَعَمْرًا^(٤)

أي: أصابتنني نوائبه جُمع. وضرب يقع في كلام واحد نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا

الْحَاقَّةُ ۝﴾^(٥)، وقول الآخر:

لَيْتَ العُرَابَ غَدَاةً يَنْعَبُ دَائِبًا كَانَ العُرَابُ مُقَطَّعَ الأُودَاجِ^(٦)

وقد جمع عديُّ بن زيدٍ بين المعنيين فقال

: لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ ... نَعَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا"^(٧).

(١) الكتاب (٦٢/١)، ومن هذا النحو أيضاً قول الشاعر:

أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ ... وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ والبُعْدُ

وقول العرجي: بالله يا طبيبات القاع قلن لنا: ... ليلاي منكن أم ليلى من البشر؟

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية (٤٧٣/٥)، ومفاتيح الغيب للرازي (١١١١/١)، وتفسير القرطبي (١٤٩/٨)، وشرح الكافية للرضي (٢٤١/١، ٣٥/٣).

(٣) البحر المحيط لأبي حيان (٤٢٩/١، ٨٢/٢، ٣٦١/٣).

(٤) من المتقارب، يُنظر: ديوان الخنساء (٦٤).

(٥) سورة الحاقة (١، ٢).

(٦) من البسيط، يُنظر: ديوان جرير (٨٨).

(٧) الدر المصون للسمين الحلي (٣٨١/١، ٣٨٢)، ويُنظر: اللباب في علوم الكتاب (٣٣٠/١).

= الضمير الذي يعود إلى ما يدل عليه الكلام:

عند قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيٰهَا﴾^(١)، أجاز أبو البركات أن يعود الضمير إلى التولية، وجاز إضمارها لدلالة الفعل عليها، وقال: "كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(٢)، أي: البخل، لدلالة يبخلون عليه، وكقولهم: من كذب كان شراً له، أي: كان الكذب شراً له، وكقول الشاعر:

إذا نُهي السَّفِيهُ جَرَىٰ إِلَيْهِ وخالف، والسَّفِيهُ إلى خلافٍ^(٣)

"إليه" أي: إلى السفه، فأضمره لدلالة السفه عليه، والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً^(٤).

وحمل عليه الأنباري قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيْلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَيَّ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾^(٥)، فقد ذكر الضمير في "نَزَّلَهُ" أنه يُراد به القرآن، وإنما جاز ذلك وإن لم يجر له ذكر؛ لدلالة الحال عليه، لأنه قد علم أنه يعنيه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٦)، فالهاء يُراد بها القرآن، وإن لم يجر له ذكر، وكقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(٧)، وأراد به: الأرض، وكقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَّتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٨)، أراد به الشمس، وإن لم يجر لها ذكر، وإنما جاز ذلك في هذه المواضع كلها؛ لدلالة الحال عليه^(٩).

(١) سورة البقرة (١٤٨).

(٢) سورة آل عمران (١٨٠).

(٣) من الكامل، لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري، يُنظر: أمالي المرتضى (٢٠٣/١)، وشرح الحماسة للمرزوقي (٢٤٤)، ومجالس ثعلب (١٧٥).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٢٩، ١٢٨/١).

(٥) سورة البقرة (٩٧).

(٦) سورة القدر (١).

(٧) سورة الرحمن (٢٦).

(٨) سورة ص (٣٢).

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١١٢، ١١١/١).

وعند قوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(١)، قال أبو البركات: "الهاء في "بعده" تحتل أن تكون عائدة على الخذلان؛ لدلالة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ﴾، كقولهم: من كذب كان شراً له، أي: كان الكذب شراً له، ونظائره كثيرة"^(٢).

وعند قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٣)، ذكر أبو البركات: "حتى توارت بالحجاب" يعني الشمس، وإنما أضمر قبل الذكر لدلالة الحال، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(٤)، أراد به: الأرض، وإن لم يجر لها ذكر؛ لدلالة الحال، وهو كثير في كلامهم"^(٥).

ورجوع الضمير إلى غير المذكور يدل عليه المقام كثير في كلام العرب؛ وهو من المسائل التي أشار إليها الأنباري أيضاً في كتابه "الإنصاف"^(٦)، كما ذكرها وأشار إليه كثير من العلماء^(٧)، ومنه: ﴿فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا﴾^(٨) أي: فأثرن بالمكان، وكذلك ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ﴾^(٩)، أي: القرآن، وقوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(١٠)، أي: الأرض، وقوله تعالى: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَلَهَا﴾^(١١)، يعني: الدنيا أو الأرض.

(١) سورة آل عمران (١٦٠).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢٣٠).

(٣) سورة ص (٣٢).

(٤) سورة الرحمن (٢٦).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢٣٠).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٩٦).

(٧) المحرر الوجيز لابن عطية (٤/٢٨٢)، ونهج البلاغة (٦/٣٨٧)، البرهان للزركشي (٤/٢٥، ٢٦).

(٨) سورة العاديات (٤).

(٩) سورة الحج (١٦).

(١٠) سورة فاطر (٤٥).

(١١) سورة الشمس (٣).

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَهَا ﴾^(١)، يعني عقبى هذه الفعلة، وقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا إِذَا
بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾^(٣)، أضمر "النفس أو الروح"؛
لدلالة ذكر الحلقوم والتراقي عليها، وهكذا.

ومنه غير ما ذكره الأنباري قول حميد بن ثور:

وصهباؤها منها كالسفينه نضجت
به الحمل حتى زاد شهراً عديدها^(٤)
أي: من الإبل، وقول حاتم الطائي:

أماوي ما يغني الثراء عن الفتى
إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر^(٥)
يعني: حشرجت النفس، وقول لبيد في معلقته:

حتى إذا ألفت يداً في كافر
وأجن عوزات الثعور ظلامها^(٦)
أي: الشمس، ومنه أيضاً قول طرفة في معلقته:

على مثلها أمضي إذا قال صاحبي
أي: من الفلاة، ومثله

لكالرجل الحادي وقد تلح الضحى
وطير المنايا فوقهن أواقع^(٨)
أي: فوق الإبل، لدلالة لفظ "الحادي" عليها،
وقال دعبيل:

إن كان إبراهيم مضطرباً بها
فالتصلحن من بعده لمخارق^(٩)

(١) سورة الشمس (١٥).

(٢) سورة الواقعة (٨٣).

(٣) سورة القيامة (٢٦).

(٤) من الطويل، يُنظر: ديوان حميد بن ثور (٧٣)، ونُسب لجرير، وليس في ديوانه.

(٥) من الطويل، يُنظر: ديوان حاتم الطائي (١٩٩).

(٦) من الكامل، يُنظر: ديوان لبيد (٣١٦).

(٧) من الطويل، يُنظر: ديوان طرفة (٢٩).

(٨) من الطويل، غير منسوب في مصادره، يُنظر: سر صناعة الإعراب (٨٠١/٢)، والحكم (٢٧٤/٢)، وشرح التسهيل

(١/٢٧، ٢٧/٢، ١٥٨/٢)، والمقاصد النحوية (٥٢٤/٣).

(٩) من الكامل، يُنظر: ديوان دعبيل الخزاعي (٢٢٣).

يعني: الخلافة ولم يسمها فيما قبل. وقال عبد الله بن المعتز:

وَنَدْمَانِ دَعَوْتُ فَهَبَّ نَحْوِي وَسَلْسَلَهَا كَمَا انْحَرَطَ الْعَقِيْقُ^(١)

يعني: وسلسل الخمر ولم يجر ذكرها

وإنما يعود الضمير على ما لم يتقدم، ولم يجر له ذكر لفظي، قصداً إلى الإيجاز والاقتصار؛ وثقةً بفهم السامع، واتكالياً على القرائن التي تبينه، أو على وضوح المعنى، أو على ما يفهم من سياق الكلام، أو لأنها معروفة من المقام لشهرة الأمر ووضوح المعنى، أو نحو ذلك^(٢).

وقد ذكر الرضي نحواً من ذلك في "باب الفاعل"، حين صرح بأن الفاعل الضمير لا بد له من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدماً لفظياً، أو معنوياً، ثم وضّح الرضي هذا التقدم المعنوي، فقال: "ألا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه، بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير، وذلك ضروب:

كمعنى الفاعلية، المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة، كـ"ضرب غلامه زيداً"، ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدأ قبل الخبر، نحو: "في داره زيداً"، ومعنى المفعول الأول، المقتضي تقدمه على الثاني، نحو: "أعطيت درهمه زيداً"، وكذا نحو: "ضربت في داره زيداً"، وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو قول الشاعر:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذَيْبٌ^(٣)

أو منفصل عنه نحو قوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾^(٥)، وكذا الصفة، كقوله:

(١) من الوافر، يُنظر: ديوان ابن المعتز (٦٨٧).

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية (٢٩١/٦)، والبرهان للزركشي (٤/٢٥، ٢٦).

(٣) من البسيط، لحسان بن ثابت، يُنظر: ديوانه (٢٤٨)، الكتاب (٦٧/٣)، والمقرب (١١٥/١)، والخزانة (١/٢٢٧، ٢/٣٨٣).

(٤) سورة المائدة (٨).

(٥) سورة آل عمران (١٨٠).

إذا تُهي السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ، وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافٍ^(١)

أي: إلى السفه، وكسياق الكلام المستلزم للمفسر، استلزاما قريبا، كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبْوَيْبِهِ﴾^(٢)، لأن سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية، أو بعيداً، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٣)، إذ العشي يدل على توارى الشمس، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٤)، إذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان، دليل على أن المنزل هو القرآن، مع قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^(٥)، وكذا قوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(٦)، فإن ذكر الدابة مع ذكر "على ظهرها" دال على أن المراد ظهر الأرض، وكذا الفناء مع لفظة "على" في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيَّهَا فَنَانٍ﴾^(٧)، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾^(٨)، أي إن كانت الوارثة واحدة، إذ هو في بيان الوارث^(٩).

(١) سبق تخریج البيت في (ص: ١٣٠) من هذا البحث.

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَلِأَبْوَيْبِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ ، (سورة النساء (١١)).

(٣) سورة ص (٣٢).

(٤) سورة القدر (١).

(٥) سورة البقرة (١٨٥).

(٦) سورة فاطر (٤٥).

(٧) سورة الرحمن (٢٦).

(٨) سورة النساء (١١).

(٩) شرح الكافية للرضي (٢/٤٠٤، ٤٠٥).

رابعاً: مسائل الحمل

- الحمل على المعنى أو اللفظ :

الحمل على المعنى أو الحمل على اللفظ هو من المسائل التي صرح فيها الأنباري بكثرة السماع، وُئي فيها الحكم على أن المسموع فيها من الكثرة بحيث تطمئن النفس إلى اطراده وكثرته في لغة العرب، وقد تكرر هذا التصريح من الأنباري في مواضع كثيرة، منها:

مسألة الاخبار عن المذكر بالمؤنث:

عند قوله تعالى: ﴿ قَالُوا آدَعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّظِيرِينَ ﴾^(١)، ذكر في إعراب كلمة "لونها" وجهين، قال في ثانيهما: "أن يكون مستأنفاً مرفوعاً بالابتداء، وخبره: "تَسُرُّ النَّظِيرِينَ"، وإنما جاز أن يكون الخبر "تَسُرُّ النَّظِيرِينَ" بلفظ التأنيث، لوجهين، أحدهما: لأن اللون بمعنى الصفرة، وكأنه قال: صفرتها تسر الناظرين، والحمل على المعنى كثير في كلامهم"^(٢).

مسألة عود الضمير على "من" الموصولة:

"مَنْ" الموصولة لفظها مفرد، ومعناها يدل على المفرد، كما يدل على الجمع، لذلك إذا عاد الضمير إليها يجوز فيه أن يكون مفرداً مراعاة للفظها، ويجوز أن يكون الضمير جمعاً مراعاة لمعناها، وهذا ما حمل عليه الأنباري التوجيه في كثير من الآيات، منها:

عند قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ ﴾^(٣)، قال أبو البركات: "وحد الضمير في الفعل حملاً على لفظ "من"، ولو جمع في الكلام حملاً على المعنى لكان جائزاً؛ لأنها تارة يُحمل الضمير في الفعل على لفظها فيوحد، وتارة يُحمل على المعنى فيُجمع"^(٤).

(١) سورة البقرة (٦٩).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٩٣/١، ٩٤).

(٣) سورة البقرة (٨).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٥٤/١).

وفي كلام السمين الحلبي عن هذه الآية فوائد أكثر في هذه القاعدة، وذلك حيث قال: "واعلم أن "مَنْ" وأخواتها لها لفظٌ ومعنى، فلفظها مفردٌ مدكّرٌ، فإن أريد بها غيرُ ذلك فلك أن تراعي لفظها مرةً ومعناها أخرى، فتقول: "جاء مَنْ قام وقعدوا" والآيةُ الكريمةُ كذلك، روعي اللفظُ أولاً فقيل: "مَنْ يقول"، والمعنى ثانياً في "آمناً"، وقال ابن عطية: "حَسُنَ ذلك لأنَّ الواحدَ قبلَ الجمعِ في الرتبة، ولا يجوزُ أن يرجعَ متكلمٌ من لفظِ جَمْعٍ إلى توحيدٍ، لو قلت: ومن الناس مَنْ يقومون ويتكلم لم يَجُزْ". وفي عبارة القاضي ابن عطية^(١) نظرٌ؛ وذلك لأنه منع مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى، وذلك جائزٌ، إلا أن مراعاة اللفظ أولاً أولى، وممَّا يَرُدُّ عليه قولُ الشاعر:

لَسْتُ بِمَنْ يَكُفُّ أَوْ يَسْتَكِينُ ... نَ إِذَا كَافَحْتَهُ خَيْلُ الْأَعَادِي^(٢)

وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ سَافِحًا ﴾ إلى أن قال: "خالدين" فراعى المعنى، ثم قال: ﴿ قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾^(٣) فراعى اللفظ بعد مراعاة المعنى وكذا راعى المعنى في قوله: "أو يستكينون" ثم راعى اللفظ في إذا كافحته". وهذا الحملُ جارٍ فيها في جميع أحوالها، أعني مَنْ كَوْنُهَا مَوْصُولَةٌ وَشَرْطِيَّةٌ وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ، أمَّا إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً فَقَالَ الشَّيْخُ^(٤): "ليس في مَحْفُوظِي من كلام العرب مراعاةُ المعنى"، يعني تقول: مررت بِمَنْ محسنون لك"^(٥).

(١) المحرر الوجيز لابن عطية (٢٥/١).

(٢) من الخفيف، غير منسوب في مصادره، ينظر: البحر المحيط (٦٤/١)، والدر المصون (١٢٢/١)، واللباب غي علوم الكتاب (٩٠/١)، وروح المعاني للألوسي (١٤٦/١).

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ سَافِحًا ﴾ يُدْخِلُهُ جَنَّتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَلْدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا. سورة الطلاق (١١).

(٤) يريد أبا حيان الأندلسي، ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٦٣/١).

(٥) الدر المصون (١٢٢/١)، ويُنظر: البحر المحيط (٦٣/١، ٦٤)، اللباب لابن عادل (٨٩/١، ٩٠)، وروح المعاني (١٦٤/١).

= وعند قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَلَّ النَّاسَ مِنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾^(١)، قال أبو البركات: "و" مَنْ " لمن يعقل، وتصلح للواحد والجمع، ولقد وحّد الضمير العائد عليه في "تَتَّخِذُ" حملاً على لفظه، وجمعه في "يُحِبُّونَهُمْ" حملاً على معناه"^(٢).
هكذا ذكره غيره^(٣)، غير أن كلام أبي حيان في هذه الآية يشير إلى أن الكوفيين يشترطون في مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ: أن يكون في الكلام فصل بين الجملتين، قال أبو حيان: "وأعاد الضمير على "مَنْ" جمعاً على المعنى، إذ قد تقدم الحمل على اللفظ في "يتخذ"، إذ أفرد الضمير، وقد وقع الفصل بين الجملتين، وهو شرط على مذهب الكوفيين"^(٤).
وهذا الأمر لم يشر إليه الأنباري .

= ومنه أيضاً: عند قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٥)، قال أبو البركات عن "خالدين": "منصوب على الحال من الهاء في "يدخله"، والهاء تعود على "من"، و"من" تصلح للواحد والجمع، وإنما جمع حملاً على المعنى"^(٦).
كذا ذكره الزمخشري حين قال: ﴿ خَالِدِينَ ﴾ على المعنى؛ لأنَّ "مَنْ" مطلق، متناول لغير معرض واحد. وتوحيد الضمير في "أعرض" وما بعده للحمل على اللفظ"^(٧).
كما ذكر مثله السمين الحلبي، حيث قال موضعاً: "قوله تعالى: ﴿ يُدْخِلْهُ ﴾: حمَلٌ على لفظ "مَنْ"، فَأُفْرِدَ الضميرَ في قوله: "يُطِيعُ" و"يُدْخِلْهُ"، وعلى معناها فجمع في قوله "خالدين". وهذا أحسنُ الحَمَلين، أعني الحَمَلَ على اللفظ ثم المعنى، ويجوزُ العكس"^(٨).

(١) سورة البقرة (١٦٥).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٣٢/١، ١٣٣).

(٣) المحرر الوجيز لابن عطية (١٨١/١)، وتفسير القرطبي (٢٠٤/٢)، والبحر المحييط لأبي حيان (١٢٥/٢)، والدر المصون

للسمين الحلبي (٢٠٩/٢)، واللباب في علوم الكتاب (٢٤٨/٢، ٢٤٩)، وروح المعاني للألوسي (٨٧/٢).

(٤) البحر المحييط لأبي حيان (١٢٥/٢).

(٥) سورة النساء (١٣).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٤٦/١).

(٧) الكشاف للزمخشري (١٧١/٤).

(٨) الدر المصون للسمين الحلبي (٦١٥/٣)، ويُنظر: اللباب في علوم الكتاب (٦٧/٥).

= كما أن منه: قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾^(١)، قال أبو البركات عن "خالداً": "منصوب على الحال من الهاء في "يدخله"، والهاء تعود على "من"، ووحّد "خالداً" حملاً على لفظ "من"؛ وهم تارة يحملون على اللفظ، وتارة على المعنى"^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ ﴾^(٣)، ذكر أبو البركات أن أحد وجهي تذكير الهاءات في "بدله، وسمعه، ويبدلونه" أنه إنما أتى بضمير المذكر دون المؤنث، وإن كان الذي تقدم ذكر الوصية؛ لأنه أراد الإيضاء، والإيضاء مذكر، فحملة على المعنى، والحمل على المعنى كثير في كلامهم^(٤). وهاء "منه" في قوله تعالى: ﴿ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾^(٥)، تعود إلى القسمة، وإن كانت القسمة مؤنثة؛ لأنها بمعنى المقسوم، فلهذا عاد إليها الضمير بالتذكير، حملاً على المعنى، وهذا كثير في كلامهم^(٦).

والهاء في "به" في قوله تعالى: ﴿ تَحِبُّسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ آرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾^(٧)، تعود على الشهادة، إلا أنه عاد الضمير بالتذكير؛ لأنها في المعنى: قول، والحمل على المعنى كثير في كلامهم^(٨).

وعند قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِأَذْنِي، فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِأَذْنِي ﴾^(٩)، ذكر أبو البركات أن "الضمير في "فيها" إنما أنث لوجهين، قال في ثانيهما:

(١) سورة النساء (١٤).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢٤٦).

(٣) سورة البقرة (١٨١).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/١٤٢).

(٥) سورة النساء (٨).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢٤٤).

(٧) سورة المائدة (١٠٦).

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٠٨).

(٩) سورة المائدة (١١٠).

"أن يعود على الطير؛ لأنها تونث، ومن قرأ "طائراً" جاز أن يكون جمعاً، كالباقر، والحامل، فيؤنث في "فيها"؛ لأنه يرجع إلى معنى الجماعة"^(١).

وهذا التخريج قال به مكّي القيسي، وابن عطية^(٢).

وقد عدّ الرازي هذه القاعدة، وهي عود الضمير المؤنث على مذکر حملاً على المعنى، غير أنه لم يجعل الضمير عائداً على الطير كما ذكر الأنباري، وإنما عدّه عائداً على الكاف، فقال: "المسألة الثانية: أنه تعالى ذكر ههنا ﴿فَتَنْفُخُ فِيهَا﴾، وذكر في آل عمران ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾"^(٣).

والجواب: أن قوله ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ أي: هيئة مثل هيئة الطير، فقوله: ﴿فَتَنْفُخُ فِيهَا﴾ الضمير للكاف؛ لأنها صفة الهيئة التي كان يخلقها عيسى وينفخ فيها، ولا يرجع إلى الهيئة المضاف إليها؛ لأنها ليست من خلقه ولا نفخه في شيء، إذا عرفت هذا فنقول: الكاف تؤنث بحسب المعنى؛ لدالتها على الهيئة التي هي مثل هيئة الطير، وتذكر بحسب الظاهر، وإذا كان كذلك جاز أن يقع الضمير عنها تارة على وجه التذكير وأخرى على وجه التأنيث"^(٤).

مسألة عود الضمير على "كل":

الأصل أن كلمة "كل" مفرد في اللفظ، فحق الضمير أن يعود عليها مفرداً أيضاً، غير أنه قد يعود عليها ضمير الجمع، وذلك على تأويل الكلام، وحمله على المعنى، وهذا ما ذكره أبو البركات الأنباري عند قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾^(٥)، حيث صرح بأن الفعل "آمن" الثاني جاء بالإفراد، ولم يقل "آمنوا" بالجمع؛ حملاً على لفظ "كل"؛ لأن

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣١٠/١).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (٢٤٤/١)، المحرر الوجيز لابن عطية (٤٢٤/١)، والبحر المحيط (٦٤/٥)، والدر المصون (٤٩٦/٤، ٤٩٧)، واللباب في علوم الكتاب (٣٠٣/٦)، والتحرير والتنوير (٢٦١/٥).

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿أَنْتَ أَخْلَقْتَ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾. (آل عمران: ٤٩).

(٤) مفاتيح الغيب للرازي (١٩٣/٦).

(٥) سورة البقرة (٢٨٥).

"كلاً" فيه إفراد لفظي وجمع معنوي، ولهذا يجوز أن نقول: "كل القوم ضربته"؛ حملاً على اللفظ، و"كل القوم ضربتهم"؛ حملاً على المعنى^(١).

وَكُلٌّ: اسم لجميع الأجزاء، يستوى فيه الذكر والأنثى، وقد يقال كلّ رجل وكُلَّة امرأة. وقد جاء "كُلٌّ" بمعنى بعض، فهو من الأضداد، ولا يدخلهما "أل" في فصيح الكلام، وجمع "كُلٌّ" لأجزاء الشيء على ضربين: أحدهما: الجامع لذات الشيء وأحواله المختصة به، ويفيد معنى التمام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾^(٢)؛ والثاني: الجامع للذوات. وقيل: كلٌّ لاستغراق أفراد المنكر، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٣)؛ ولاستغراق المعرف المجموع، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤)؛ ولاستغراق أجزاء المفرد المعرف، نحو: كُُلٌّ زيد حسن. فإذا قلت: أكلت كلّ رغيف لزيد كانت لعموم الأفراد.

ومعنى "كلّ" بحسب ما يضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى نكرة وجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبْرِهٖ﴾^(٦)، وإن كانت مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها، ومراعاة معناها، نحو: كلُّهم قائلون أو قائم. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُُلٌّ مِّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾^(٧) لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿١٤﴾ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴿١٥﴾. قال ابن هشام: الصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ الآية.

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/١٨٧).

(٢) سورة الإسراء (٢٩).

(٣) سورة الأنبياء (٣٥)، وسورة العنكبوت (٥٧).

(٤) سورة مريم (٩٥).

(٥) سورة القمر (٥٢).

(٦) سورة الإسراء (١٣).

(٧) سورة مريم (٩٣ - ٩٥).

وإن قُطعت عن الإضافة لفظاً فالمقدّر قد يكون مفرداً نكرةً فيجب الإفراد، ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع؛ تنبيهاً على حال المحذوف فيهما. فالأول نحو: ﴿كُلُّ كَلْبٍ يَعْمَلُ عَلَيَّ شَاكِلَتَيْهِ﴾^(١)، ﴿كُلُّ ءَأَمَنَ بِاللَّهِ﴾^(٢)، إذ التقدير كلٌّ أحد. والثاني: ﴿كُلُّ كَلْبٍ لَّهُ قَلْبٌ﴾^(٣)، ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(٤)، وبهذا الاعتبار يعود الضمير عليها بالتذكير والتأنيث، كما يظهر من الشواهد السابقة^(٥).

مسألة تأنيث الفعل أو تذكيره:

من أحكام الفاعل: تأنيث فعله وجوباً، وجوازاً، وامتناع تأنيثه، فإن كان الفاعل مؤنثاً أنت فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، (جامداً كان الفعل أو متصرفاً، تاماً أو ناقصاً) وبتاء المضارعة في أول المضارع، ويجب هذا التأنيث في ثلاث مسائل^(٦):

(١) أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً لغائبية، حقيقية التأنيث أو مجازية، نحو "فاطمة تعلمت أو تتعلم"، و"الشجرة أثمرت أو تثمر".

(٢) أن يكون الفاعل ظاهراً متصلاً، حقيقية التأنيث، نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾^(٧).

(٣) أن يكون ضمير جمع تكسير لمذكر غير عاقل نحو "الأيام بك ابتهجت، أو ابتهجن"، أو ضمير جمع سلامة أو تكسير لمؤنث نحو "الهندات أو الهنود فرحت أو فرحن".

ويجوز التأنيث في أربعة مواضع:

(١) سورة الإسراء (٨٤).

(٢) سورة البقرة (٢٨٥).

(٣) سورة البقرة (١١٦)، وسورة الروم (٢٦).

(٤) سورة الأنبياء (٣٣).

(٥) ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي (١/١٣٣٠ - ١٣٣٣)، كما يُنظر: أحكام كل وما عليه تدل، للسبكي (٧٠ - ٧٣).

(٦) ينظر في هذا: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١١١، ١٧٤)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٠٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٣)، وشرح الكافية الشافية (٢/٥٩٦)، وشرح الكافية للرضي (١/٤٧)، وتوضيح المقاصد (٢/٥٩٠)، وأوضح المسالك (٢/١١٣)، والتصريح (١/٢٧٩)، وجمع الهوامع (٢/١٧١)، والأشعوني (١/١٧٤)، ومعجم قواعد اللغة العربية (٢١/٩).

(٧) سورة آل عمران (٣٥).

(١) أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ اسْمًا ظَاهِرًا مَجَازِيًّا التَّأْنِيثِ نَحْوُ "أَثْمَرَ الشَّجَرَةَ أَوْ أَثْمَرَتِ الشَّجَرَةَ" أَوْ حَقِيقِيًّا التَّأْنِيثِ، وَفُصِّلَ مِنْ عَامِلِهِ بِغَيْرِ "إِلَّا" نَحْوُ "سَافِرًا وَسَافِرَتِ الْيَوْمَ فَاطِمَةُ" وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ "حَضَرَ الْقَاضِيَّ الْيَوْمَ امْرَأَةً" وَالتَّأْنِيثُ أَكْثَرُ.

(٢) أَنْ يَكُونَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ لِمُؤَنَّثٍ أَوْ لِمُذَكَّرٍ نَحْوُ "جَاءَتِ أَوْ جَاءَ الْغِلْمَانُ أَوْ الْجَوَارِي".

(٣) أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ جَمْعٍ مَكْسَرٍ عَاقِلٍ نَحْوُ "الْكَتَيْبَةُ حَضَرَتْ أَوْ حَضَرُوا".

(٤) أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مِنْ بَابِ "نِعَمَ" نَحْوُ "نِعَمَ أَوْ نِعِمْتَ الْفَتَاةُ هِنْدٌ" وَالتَّأْنِيثُ أَجْوَدُ. وَبِمَتْنِجِ التَّأْنِيثِ فِي ثَلَاثِ صُورٍ:

(١) أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَفْصُولًا بِ"إِلَّا" نَحْوُ "مَا أَقْبَلَ إِلَّا فَاطِمَةُ" وَالتَّأْنِيثُ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ.

(٢) أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُذَكَّرًا مَعْنَى فَقَطْ، أَوْ مَعْنَى وَلَفْظًا، ظَاهِرًا أَوْ ضَمِيرًا.

(٣) أَنْ يَكُونَ جَمْعَ سَلَامَةٍ لِمُذَكَّرٍ نَحْوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١).

وَقَدْ يَأْتِي فِي الْكَلَامِ مَا يَكُونُ ظَاهِرًا مَعَارِضًا لِهَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَيُتْرَكُ التَّأْنِيثُ مَعَ الْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ، أَوْ يُؤَنَّثُ الْفِعْلُ وَفَاعِلُهُ مُذَكَّرٌ، وَهَذَا مَا وَقَفَ عِنْدَهُ الْأَنْبَارِيُّ وَهُوَ يَبِينُ وَجُوهَ الْإِعْرَابِ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ، وَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ عَلَى مَا يَتَّفِقُ وَقِيَاسِ النُّحَوِيِّينَ، وَمِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي حَمَلَ فِيهَا الْأَنْبَارِيُّ الْكَلَامَ عَلَى تَأْوِيلِ قِيَاسٍ يَنَاسِبُ الْقَوَاعِدَ مَا يَأْتِي:

= عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾^(٢)، قَالَ الْأَنْبَارِيُّ: "وَقَرَأَ: "فَنَادَاهُ الْمَلَائِكَةُ"، فَمِنْ قَرَأَ: "فَنَادَتْهُ" بِالتَّأْنِيثِ أَرَادَ: جَمَاعَةَ الْمَلَائِكَةِ، وَمِنْ قَرَأَ: "فَنَادَاهُ" بِالتَّذْكِيرِ أَرَادَ: جَمْعَ الْمَلَائِكَةِ^(٣)، وَكَذَلِكَ لَكَ فِي فِعْلِ جَمَاعَةِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، سِوَاهُ كَانَتْ الْجَمَاعَةُ لِلْمُذَكَّرِ أَوْ الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ: "قَالَ الرَّجَالُ، وَقَالَتِ الرَّجَالُ، وَقَالَ النِّسَاءُ، وَقَالَتِ النِّسَاءُ"، فَالتَّذْكِيرُ بِالْحَمَلِ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ، وَالتَّأْنِيثُ بِالْحَمَلِ عَلَى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ^(٤).

(١) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ (١).

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ (٣٩).

(٣) قَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيَّ بِدُونِ تَاءٍ، وَقَرَأَ بَاقِيَ السَّبْعَةِ بِالتَّاءِ، انظُرْ: (السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ ٢٠٥)، (وَالْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ وَعِلْمُهَا ١/١١٢).

(٤) الْبَيَانُ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِأَبِي الْبِرْكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ (١/٢٠٢).

وإلى مثل هذا أشار السمين الحلبي وغيره، فقال: "التذكير والتأنيث باعتبار الجمع المكسّر، فيجوز في الفعل المسند إليه التذكير باعتبار الجمع، والتأنيث باعتبار الجماعة، ومثل هذا: ﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾^(١)، يُقرأ بالتاء والياء، وكذا قوله: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٢)، قال الزجاج^(٣): "يلحقها التأنيث لفظ الجماعة، ويجوز أن يُعبر عنها بلفظ التذكير؛ لأنه يقال: جَمَعُ الملائكة، وهذا كقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٤)، انتهى. وإنما حَسَّنَ الحذف هنا الفصل بين الفعلِ وفاعله"^(٥).

وقد زعم قوم أن القراءة بالتاء غير جيدة، وتعقبهم أبو البقاء العكبري فقال في إعرابه للآية الكريمة: ﴿فَنَادَتْهُ﴾^(٦) الجمهور على إثبات تاء التأنيث؛ لأن الملائكة جماعة، وكره قوم التاء؛ لأنها للتأنيث، وقد زعمت الجاهلية أن الملائكة إناث، فلذلك قرأ من قرأ: "فناداه" بغير تاء، والقراءة به جيدة؛ لأن "الملائكة" جمع، وما اعتلوا به ليس بشيء؛ لأن الإجماع على إثبات التاء في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَنْمَرِيْمُ﴾^(٧) (٨).

هكذا ورد كلام أبي البقاء العكبري، غير أن السمين الحلبي قد ذكر له رأياً مخالفاً لهذا، وتعقبه واعترض عليه فيه، فقال السمين: "وقد تجرأ بعضهم على قراءة العامة فقال: "أكره التأنيث لما فيه من موافقة دعوى الجاهلية؛ لأن الجاهلية زعمت أن الملائكة إناث. وتجرأ أبو البقاء على قراءة الأخوين

(١) سورة الأنفال (٥٠).

(٢) سورة المعارج (٤).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٠٣/١).

(٤) سورة يوسف (٣٠).

(٥) الدر المصون للسمين الحلبي (١٥٠/٣، ١٥١)، وينظر: المحرر الوجيز (٤٠٨/١)، واللباب في علوم الكتاب (٥٦/٤).

(٦) يريد قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾. سورة آل عمران (٣٩).

(٧) سورة آل عمران (٤٢).

(٨) التبيان في إعراب القرآن (١٣٣/١).

فقال: "وكره قوم قراءة التأنيث لموافقة الجاهلية، فذلك قرأ مَنْ قرأ: "فناداه" بغير تاء، والقراءةُ به غيرُ جيدة لأنَّ الملائكةَ جمعٌ، وما اعتلوا به ليس بشيء، لأنَّ الإجماعَ على إثبات التاء في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾^(١). وهذان القولان الصادران من أبي البقاء وغيره ليسا بجيدين، لأنهما قراءتان متواترتان، فلا ينبغي أن تُردَّ إحداهما البتة"^(٢).

= ومنه أيضاً: عند قوله تعالى: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾^(٣)، قال أبو البركات: "وقرى: "توفاه رسلنا" بالتذكير، فمن قرأ: "توفته" بالتأنيث فالتأنيث على تقدير جماعة رسلنا، والتذكير على تقدير جمع رسلنا، كقولك: قامت الرجال، وقام الرجال، وكذلك لك في كل جماعة تذكير فعلها وتأنيثه، فالتذكير على معنى، والتأنيث على معنى الجماعة"^(٤).

وهذا قد صرح به الرازي، والقرطبي، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن عادل الدمشقي^(٥). وحمل أبو البركات تذكير فاعل "جاء" في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾^(٦)، على أوجه، منها: الحمل على المعنى؛ لأن موعظة بمعنى "وعظ"، والحمل على المعنى كثير في كلامهم^(٧). وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾^(٨)، قال: "كان" ولم يقل: "كانت"، لأوجه، منها: أن "عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ" في معنى "مصيرهم"، والحمل على المعنى كثير في كلامهم^(٩).

(١) سورة آل عمران (٤٢).

(٢) الدر المصون للسمين الحلبي (٣/١٥٠، ١٥١)، وينظر: المحرر الوجيز (١/٤٠٨)، واللباب في علوم الكتاب (٤/٥٦).

(٣) سورة الأنعام (٦١).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٢٥).

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٦/٣١٦)، وتفسير القرطبي (٧/٧)، والبحر المحيظ لأبي حيان (٥/١٧٩)، والدر المصون للسمين الحلبي (٤/٦٦٧)، واللباب في علوم الكتاب (٦/٤٧٩).

(٦) سورة البقرة (٢٧٥).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/١٨٠).

(٨) سورة الأنعام (١١).

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣١٤).

وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمَّا تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾^(١)، من قرأ: "يكن" بالياء ورفع "فتنتهم" إنما ذكر الفعل لأوجه، منها: أن القول هو الفتنة في المعنى، والحمل على المعنى كثير في كلامهم^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾^(٣)، إنما قال الأنباري: "أخذ" بحذف التاء لأوجه، منها: أنه محمول على المعنى؛ لأن "الصيحة" في معنى "الصياح....."^(٤).

مسألة اسم الإشارة:

لكل اسم من أسماء الإشارة ما يخصه من المشار إليه^(٥):
 فيستعمل "ذَا" للمفرد المذكر، و"ذِي"، و"تِي"، و"ذِهِ"، و"تِيهِ" بإشباع الكسرة فيهما، و"ذِهِ"، و"تِيهِ" بغير إشباع فيهما، و"ذِهِ"، و"تِيهِ" بسكون الهاء فيهما، و"ذاتٌ"، و"تاتٌ"، هذه العشرة للمفرد المؤنث. و"ذَانِ" للمثنى المذكر رفعاً. و"تَانِ" للمثنى المؤنث رفعاً، و"ذَيْنِ"، و"تَيْنِ" لتثنية المذكر والمؤنث نصباً وجرّاً، و"أولاءٌ"، ممدوداً عند الحجازيين، ومقصوراً عند تميم، وقيس وربيعة وأسد، لجمع العاقل مذكراً أو مثنوئاً، وَيَقْلُ بجيئه لغير العاقل. و"ها" حرف تنبيه يدخل على اسم الإشارة لغير البعيد. وتلحق اسم الإشارة "كافُ الخطاب" و"لامُ البعد"، كما أن من أسماء الإشارة ما يُشارُ به إلى المكان القريب والبعيد، فيُشارُ إلى المكان القريب بـ"هنا" من غير "ها" أو "ههنا" مَقْرُونَةً بـ"ها" نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ ﴾^(٦)، ويُشارُ للبعيد بـ"هناك" من غير "ها" أو "ههناك"

(١) سورة الأنعام (٢٣).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣١٦/١).

(٣) سورة هود (٦٧).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٠/١).

(٥) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٣٣٧/٢)، وتوضيح المقاصد (٤١٥/١)، وأوضح المسالك (١٣٧/١)، وشرح

شذور الذهب (٢٩٦/١، ٢٩٧)، ومعجم الهوامع (٧٨/١)، والأشعوني (٦٦/١)، ومعجم قواعد اللغة العربية (٢٩/٢).

(٦) سورة المائدة (٢٤).

مَقْرُونَةٌ بـ"ها". أو هُنَالِكَ أو هُنَا أو هِنَا، أو هَنْتٌ^(١)، أو تَمَّ نحو قول الله عز وجل: ﴿وَأَرْزَلْنَا تَمَّ الْأَخْرِينَ﴾^(٢).

غير أن هذه الأحكام قد يرد في الكلام ما ظاهره مخالفاً لها، فلا بد حينئذٍ من حمل الكلام على المعنى، أو يأتي في الكلام ما يحتمل معناه الإفراد والجمع، فيُشار إليه بهذا أو ذاك، وهذا ما تأوله الأنباري في توجيهاته الإعرابية في "البيان" ومن ذلك على سبيل المثال المسألتان التاليتان:

(١) الإشارة بالجمع إلى "ما" مراعاة للمعنى:

عند قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا﴾^(٣)، قال أبو البركات: "هؤلاء" إشارة إلى "ما" من قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾^(٤)، حملاً على معنى "ما"؛ لأنها ههنا في معنى الجمع، وإن كان لفظها مفرداً، كما أن "مَنْ" تقع على الجمع، وإن كان لفظها مفرداً^(٥).

وذكر السمين الحلبي وغيره أن "ما" هنا موصولة، أو نكرة موصوفة، وهي واقعة على الأصنام، ولذلك راعى لفظها فأفرد في قوله "مَا لَا يَضُرُّهُمْ"، ومعناها فجمع في قوله "هؤلاء شفعاؤنا"^(٦).

(٢) الإشارة بالمذكر إلى مؤنث:

عند قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾^(٧)، قال أبو البركات: "إنما قال: هذا، ولم يقل "هذه"؛ لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي، والتأنيث إذا كان غير حقيقي جاز

(١) أصلها "هَنَّا" زيدت عليها التاء الساكنة فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

(٢) سورة الشعراء (٦٤).

(٣) سورة يونس (١٨).

(٤) سورة يونس (١٨).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤٠٩/١).

(٦) الدر المصون (٤/٥٧٤، ٧٥٧)، ويُنظر: مفردات غريب القرآن (٤٧٨)، واللباب في علوم الكتاب (٤٣٦/٨).

(٧) سورة الكهف (٩٨).

فيه التذكير، ولأن الرحمة بمعنى الغفران، فدكَّره حملاً على المعنى، والتذكير بالحمل على المعنى كثير في كلامهم^(١).

وتذكير اسم الإشارة "هذا" في قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾^(٢)، ولم يقل: "هذه"؛ لأوجه، منها: أن الرحمة بمعنى الغفران، فدكَّره حملاً على المعنى، والتذكير بالحمل على المعنى كثير في كلامهم^(٣).

توكيد المؤنث بالذكر:

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلِ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا ﴾^(٤)، إنما قال: "جميعاً" و"الشفاعة" لفظه لفظ الواحد؛ لأن "الشفاعة" مصدر، والمصدر يدل على الجمع، كما يدل على الواحد، فحُمل "جميع" على المعنى، والحمل على المعنى كثير في كلامهم^(٥).

وهكذا يشير أبو البركات إلى أن الحمل على المعنى كثير في كلام العرب، ويؤكد على هذه الكثرة في مواضع كثيرة من كتابه، اهتماماً منه بالسماع، والحمل على المعنى - فيما أرى - إنما هو أحد وجوه تخريج الكلام، وطريقة من طرائق التأويل فيه، وهو من الكثرة التي أشار إليها الأنباري.

قال الفراء: "إنَّ الحملَ على المعنى" مدارٌ كثيرٌ من أحوال التذكير والتأنيث في القرآن الكريم، وقد يكون لغرضٍ آخر، كتنزيل المذكر منزلة المؤنث، وبالعكس، أو لغير ذلك من الأغراض^(٦). كما أشار إليها ابن سيده^(٧)، وذكره ابن جني بوضوح وتوسع، فقال مبيناً طرفاً من أوجه الحمل على المعنى: "وأما غير هذه الطريق من الحمل على المعنى وترك اللفظ، كتذكير المؤنث،

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١١٨/٢).

(٢) سورة الكهف (٩٨).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١١٨/٢).

(٤) سورة الزمر (٤٤).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٢٤/٢).

(٦) معاني القرآن للفراء (٤٨٣/٢).

(٧) المحكم لابن سيده (١٧٨/١).

وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف، والأجزاء التَّوَامِّ، والجمل، وغير ذلك، حملاً عليه وتصوراً له، وغير ذلك مما يطول ذكره ويُملُّ أيسرُه، فأمرٌ مُسْتَقَرٌّ ومذهبٌ غير مستنكر" (١).

ثم عقد ابن جني في كتابه "الخصائص" فصلاً مستقلاً سماه: "فصل الحمل على المعنى"، وقال فيه: "اعلم أن هذا الشَّرْحَ غَوْرٌ من العربية بعيد، ومذهبٌ نازحٌ فسيح، قد وَرَدَ به القرآن وفصيحُ الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك مما تراه بإذن الله" (٢).

ثم ساق ابن جني الشواهد الكثيرة عليه، وختم كلامه بقوله: "والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا" (٣).

والكلام عن كثرة الحمل على المعنى قد كرره الأنباري في الإنصاف (٤)، وصرح بأن الحمل على المعنى كثير في كلامهم، وذكر فيه ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو ابن العلاء، قال: سمعت أعرابياً يمانياً يقول: "فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها"، فقلت له: أتقول: "جاءته كتابي؟!"، فقال: أليس بصحيفة؟!، والحمل على المعنى كثير في كلامهم" (٥).

حتى قال ذات مرة: "والحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يحصى" (٦). وقد صرَّح الأنباري في كتابه "الإنصاف" أن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع (٧).

(١) الخصائص لابن جني (١/٢٣٧).

(٢) الخصائص لابن جني (٢/٤١١).

(٣) الخصائص لابن جني (٢/٤٣٢).

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٢/٥٠٦).

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٢/٧٦٣).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٢/٧٧٧).

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٢/٧٨١).

وقد قال السيوطي، " وليس لقائل أن يقول لو حُمِلَ الكلام على وجه واحد كان أجود ؛ لأن كل هذا جيد" (١). والله أعلم.

=: الحمل على موضع الاسم المعرب في العطف والوصف

عند قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (٢)، قال أبو البركات: "قريء: "لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ"، برفع "الملائكة، والناس" (٣)، بالعطف على موضع اسم الله تعالى، وهو في موضع رفع؛ لأن تقديره: أولئك يلعنهم الله، كقولك: يعجبني قيام زيد، وعمرو، وبشر، ترفع "عمراً وبشراً" بالعطف على موضع "زيد"، وموضعه رفع؛ لأن التقدير: يعجبني أن يقوم زيد، والحمل على الموضع في العطف والوصف كثير في كلامهم" (٤).

وقد صرح بهذه الكثرة غير واحد من العلماء، فقد عرض لها سيوييه في "باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله" وذكر منه قولك: "ليس زيد بجبان ولا بخيلاً"، و"ما زيد بأخيك ولا صاحبك". وأشار إلى أن الوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى. وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قرينه منه، كما أشار إلى أنه قد حملهم قرب الجوار على أن جروا: "هذا جحر ضبٍ حربٍ"، ونحوه، فكيف ما يصح معناه. كما ذكر أن مما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقبية الأسدي:

مُعَاوِيَ ، إِنَّنَا بَشْرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا (٥)

وقول لبيد:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعَكِ الْعَوَاذِلُ (٦)

(١) الأشباه والنظائر، ٢٠٥/١

(٢) سورة البقرة (١٦١).

(٣) هي قراءة الحسن البصري (يُنظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (١٨)).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٣٠/١، ١٣١).

(٥) من الوافر، ينظر: (الكتاب (٦٧/١)، والإنصاف (٣٣٢/١)، وشرح الكافية للرضي (٣٨٠/١)، والخزانة (٢٢٨/٢).

(٦) من الطويل، ينظر: (ديوان لبيد (٢٥٥)، والكتاب (٦٨/١)، والمقتضب (٢٣٩/١)، والإنصاف (٣٣٤/١)، وتوضيح

المقاصد (٣٦٩/١)، والخزانة (٢٢١/٢).

والجر الوجه،

ومنه أيضاً قول كعب بن جعيل:

أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(١)

وقول العجاج:

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ حِدَارًا^(٢)

ثم قال: "وتقول: ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مفلحاً، النصب في هذا جيد، لأنك إنما تريد "ما هو مثل فلان ولا مفلحاً"، هذا وجه الكلام. فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يشبهه جررت، وذلك قولك ما أنت كزيد ولا شبيهه به، وإنما أردت ولا كشبيهه به"^(٣). في هذه المسألة حدّد الأنباري مسألة السماع، ولم يترك الأمر على عمومته كما فعل في المسألة السابقة، فساق الحمل على الموضع مقيداً بأن يكون في باب العطف والوصف، وذكر أن هذا كثيرٌ في كلامهم، وهذه القراءة التي أوردها الأنباري في الآية الكريمة، وهي قراءة الحسن البصري^(٤)،

قد ذكرها كثير من العلماء، وكان المتقدمون منهم يتأولونها بالحمل على الموضع، كما فعل الأنباري، وأول من صرح بهذا وأطال فيه الفراء، فقال: "قرأها الحسن "لعنة الله والملائكة والناس أجمعون"، وهو جائز في العربية وإن كان مخالفاً للكتاب. وذلك أن قولك: "عليهم لعنة الله" كقولك: "يلعنهم الله ويلعنهم الملائكة والناس". والعرب تقول: "عجبت من ظلمك نفسك"، فينصبون النفس؛ لأن تأويل الكاف رفع. ويقولون: "عجبت من غلبتك نفسك"، فيرفعون النفس؛ لأن تأويل الكاف نصب. فابن علي إذا ما ورد عليك. ومن ذلك قول العرب: "عجبت من تساقط البيوت بعضُها على بعض، وبعضُها على بعض". فمن رفع ردّ البعض إلى تأويل البيوت؛ لأنها رفع؛ ألا ترى أن المعنى: عجبت من أن تساقطت بعضُها على بعض. ومن خفض أجراه على لفظ البيوت، كأنه قال: من تساقط بعضُها

(١) من الطويل، ينظر في: (الكتاب (٦٨/١)، والمقتضب (٢٣٢/١)، والإنصاف (٣٣٥/١)

(٢) من الرجز، ينظر في: (ديوان العجاج (٢١)، والكتاب (٦٩/١)، والإنصاف (٣٣٣/١).

(٣) الكتاب لسيبويه (٦٩/١)، كما ينظر: (٦٦/١ - ٦٩).

(٤) تنظر القراءة في: معاني القرآن للفراء (٩٦/١)، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (١١٥/١). وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٢٢٦/١)، والمختصب لابن جني (١١٦/١)، وتفسير القرطبي (١٩٠/٢)، والمحرر الوجيز لابن عطية (١٧٨/١)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (٤٢/١)، والبحر المحيط لأبي حيان (٤٦٠/١)، وإتحاف فضلاء البشر (١٥١/١).

على بعض. وأجودُ ما يكون فيه الرفع أن يكون الأوّل الذي في تأويل رفع أو نصب قد كُنِيَ عنه؛ مثل قولك: عجبت من تساقطها. فتقول ها هنا: عجبت من تساقطها بعضُها على بعض؛ لأنّ الخفض إذا كُنِيَ عنه قبح أن ينعت بظاهر، فردّ إلى المعنى الذي يكون رفعا في الظاهر، والخفض جائز. وتعمل فيما تأويله النصب بمثل هذا فتقول: عجبت من إدخالهم بعضَهم في إثر بعض؛ تؤثر النصب في (بعضهم)، ويجوز الخفض^(١).

وعلى نحو تأويل الفراء سار من جاء بعده من العلماء، فتأولها هكذا: مكى بن أبي طالب القيسي، والماوردي، والزخشي، وابن عطية، والقرطبي، وأبو البقاء العكبري، والألوسي^(٢). غير أن أبا حيان لم يقبل هذا التأويل، وعلل لهذا، وحمل الكلام على تأويلات أخرى، فقال: "قرأ الحسن: "والملائكة والناس أجمعون" بالرفع، وخرّج هذه القراءة جميع من وقفنا على كلامه من المعريين والمفسرين على أنه معطوف على موضع اسم الله، لأنه عندهم في موضع رفع على المصدر، وقدره: أن لعنهم الله، أو: أن يلعنهم الله.

وهذا الذي جوزوه ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع، من أن شرطه أن يكون ثم طالب ومحرز للموضع لا يتغير، هذا إذا سلمنا أن لعنة هنا من المصادر التي تعمل، وأنه ينحل لأن والفعل. والذي يظهر أن هذا المصدر لا ينحل لأن والفعل، لأنه لا يراد به العلاج، وكان المعنى: أن عليهم اللعنة المستقرة من الله على الكفار، أضيفت إلى الله على سبيل التخصيص، لا على سبيل الحدوث. ونظير ذلك: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^(٣)، ليس المعنى: إلا أن يلعن الله على الظالمين، وقولهم: "له ذكاء الحكماء"، ليس المعنى هنا على الحدوث وتقدير المصدرين منحلين لأن والفعل، بل صار ذلك على معنى قولهم: "له وجه وجه القمر، وله شجاعة شجاعة الأسد"، فأضفت الشجاعة للتخصيص والتعريف، لا على معنى أن يشجع الأسد.

(١) معاني القرآن للفراء (١/٨٧).

(٢) يُنظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/١١٥)، والنكت والعيون للماوردي (١/١١٣)، والكشاف للزخشي (١/١٥٠)، والمحرر الوجيز (١/١٧٨)، وتفسير القرطبي (٢/١٩٠)، والتبيان للعكبري (١/٧١)، وروح المعاني للألوسي (٢/٧٩).

(٣) سورة هود (١٨).

ولئن سلمنا أنه يتقدر هذا المصدر، أعني: "لعنة الله" بأن والفعل، فهو كما ذكرناه لا محرز للموضع؛ لأنه لا طالب له، ألا ترى أنك لو رفعت الفاعل بعد ذكر المصدر لم يجوز حتى تنون المصدر؟ فقد تغير المصدر بتنوينه، ولذلك حمل سيبويه^(١) قولهم: "هذا ضارب زيد غداً وعمراً"، على إضمار فعل: أي: ويضرب عمراً، ولم يجوز حمله على موضع "زيد"؛ لأنه لا محرز للموضع، ألا ترى أنك لو نصبت زيداً لقلت: "هذا ضارب زيداً" وتنون؟ وهذا أيضاً على تسليم مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون، فهي مسألة خلاف: البصريون يجيزون ذلك فيقولون: عجبت من ضرب زيد عمراً، والفراء يقول: لا يجوز ذلك، بل إذا نون المصدر لم يجيء بعده فاعل مرفوع.

والصحيح مذهب الفراء، وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع، بل أثبتوا ذلك بالقياس على "أن والفعل"، فمُنِعَ هذا التوجيه الذي ذكره ظاهر، لأننا نقول: لا نسلم أنه مصدر ينحل ل"أن والفعل"، فيكون عاملاً. سلمنا، لكن لا نسلم أن للمحور بعده موضعاً، سلمنا، لكن لا نسلم أنه يجوز العطف عليه. وتخرج هذه القراءة على وجوه غير الوجه الذي ذكره^(٢).

وهذا الذي قاله أبو حيان ذكره من بعده السمين الحلبي، غير أنه لم يقبله، وردّ على أبي حيان ما قاله، وذلك أنه بعدما ساق كلامه ذكر أن أبا حيان قد خَرَجَ هذه القراءة الشاذة على أحدٍ ثلاثة أوجه، الأول: أن تكون "الملائكة" مرفوعةً بفعلٍ محذوفٍ، أي: وتَلَعْنَهُم الملائكة، كما نَصَبَ سيبويه "عمراً" في قولك: "ضاربُ زيدٍ وعمراً" بفعلٍ محذوفٍ. الثاني: أن تكون الملائكة عطفاً على "لعنة" بتقديرِ حَذَفِ مضافٍ: ولَعْنَةُ الملائكة، فَلَمَّا حُذِفَ المضافُ أُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ. الثالث: أن يكون مبتدأً قد حُذِفَ خبرُهُ، تقديره: والملائكة والناسُ أجمعون تَلَعْنَهُم."

ثم عقب السمين الحلبي قائلاً: "وهذه أوجهٌ متكلفة، وإعمالُ المصدرِ المنونِ ثابتٌ، غايةُ ما في الباب أنه قد يُحذفُ فاعله كقوله: ﴿أَوْ اطْعَمُوا فِي يَوْمِ ذِي مَسْجَبَةٍ﴾^(٣)، وأيضاً فقد اتَّبَعَتِ العربُ المحرورَ بالمصدرِ على مَوْضِعِيهِ رفْعاً على الشاعر:

(١) الكتاب (١٩/١).

(٢) البحر المحيط لأبي حيان (١١٤/٢، ١١٥).

(٣) سورة البلد (١٤، ١٥).

[السَّالِكُ الشَّعْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالْتَّهْمَا] مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْحَيْعَلُ الْفُضْلُ^(١)

برفع "الْفُضْلُ" وهي صفةٌ لِلْهَلُوكِ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ وَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي النَّعْتِ ثَبَّتَ فِي الْعَطْفِ؛
لأنهما تابعان من التوابع الخمسة. و"أجمعين" من ألفاظ التأكيد المعنوي بمنزلة "كل"^(٢).
والذي أود الإشارة إليه هنا أن هذا الذي حمل الأنباري عليه الكلام ليس بحال الكثرة التي
أشار إليها، وهو تأويل محل خلاف بين العلماء، فلو قال بجوازه وسماعه فقط لكان أولى من
التعميم بكثرة المسموع، والله أعلم.

= الحمل على أكثر البابين سماعاً:

عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾^(٣)، ذكر
الأنباري: "أن تبروا" مصدر مؤول في موضعه ثلاثة أوجه: النصب، والجر، والرفع، ثم قال في توجيه
النصب: "فأما النصب فعلى تقدير: ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم لئلا تبروا، فحذفت "لا"، وإن
شئت على تقدير: كراهية أن تبروا، أي: لكراهية، وهذا التقدير أولى؛ لأن حذف المضاف أكثر في
كلامهم من حذف "لا"^(٤).

أما تقدير مضاف فهو تأويل المهذوي، وأما تقدير حذف "لا" فهو تأويل أبي عبيدة والطبري، ونسبه
العكبري للكوفيين، وقيل في تأويله: إرادة أن تبروا، وروي هذا المعنى عن ابن عباس، ومجاهد، وعطاء،
وابن جريج، وإبراهيم، وقتادة، والضحاك، والسدي، ومقاتل، والفراء، وابن قتيبة، والزجاج، كما قال به
الزخشي وابن عطية، والعكبري، ونُقل عن المبرد: لترك أن تبروا، وغير ذلك مما لم يذكره الأنباري^(٥).

(١) من البسيط، نسب في تهذيب اللغة (١٦٦/١) لتأبط شراً، والأقرب أنه للمتدخل الشكري كما في ديوان
الهدليين (٣٤/٢) من قصيدته التي يرثي فيها ابنه، والهلوك: المرأة الفاجرة، والخيعل: ثوب غير مخيط الفرجين تلبسه
المرأة كالمقيص، يُنظر: الأغاني (٩٤/٢٤)، ومجاز القرآن (١٠٢/١)، وشرح الكافية الشافية (١٠٢٣/٢).

(٢) الدر المصون للسمين الحلي (١٩٦/٢)، واللباب في علوم الكتاب (٢٣١/٢، ٢٣٢).

(٣) سورة البقرة (٢٢٤).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٥٥/١).

(٥) يُنظر: مشكل إعراب القرآن (١٣٠/١)، والكشاف (١٩٨/١)، والمحرر الوجيز (٢٥٢/١)، والبيان للعكبري
(٩٤/١)، والبحر المحيط (٢٨٦/٢، ٢٨٧)، والدر المصون (٤٦٢/٢)، واللباب لابن عادل (٨٥/٤).

وواضح أن تقدير حذف مضاف هو اختيار كثير من العلماء، وقد أحسن الأنباري في تفضيل المسموع بكثرة على الأقل سماعاً في حذف المضاف وحمل تأويل الآية عليه، إذ هو أولى من الحمل على حذف "لا" في الآية؛ غير أنه علل لهذا بكثرة الأول دون الثاني، وحمل المسألة على أوسع البابين انتشاراً، ولو أنه ساق الشواهد في حذف "لا" لكان له تعليل أدق من هذا، وهذه الشواهد منها قول الشاعر^(١):

فحالِفٌ فلا واللهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً من الأرضِ إلا أنت للذللِّ عارِفٌ^(٢)

وقول الشاعر:

آليْتُ أمدحُ مُغرماً أبداً يَبْقَى المديحُ وَيَذْهَبُ الرَّفْدُ^(٣)

وقول الشاعر:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبرُحُ قاعِداً ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(٤)

والمعنى: لا تهبط ولا أمدح ولا أبرح .

وحذف "لا" في هذه الشواهد لا ينبغي أن يُحمل عليه حذفها في الآية الكريمة، لأن حذف "لا" في الآية ملبس، وإنما حذف "لا" في هذه الشواهد لدلالة القسَم على النفي، وهو الذي سوَّغ الحذف فيها، أما الآية الكريمة فليس فيها القسم الوارد في الأبيات.

وفي موضع آخر حمل الأنباري الكلام على حذف مضاف أيضاً لكثرتة دون غيره، ورجح أن يكون الكلام على حذف المضاف لما ورد من السماع الكثير فيه، وذلك عند قول الله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشَى بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِجَارِحٍ مِّنْهَا﴾^(٥)، قال أبو البركات الأنباري: "تقديره: أو مثل من كان ميتاً، فحذف المضاف، ويدل على هذا الحذف قوله: "كَمَنْ"

(١) يُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي (٤٦٢/٢)، واللباب في علوم الكتاب بن عادل (٢٦٩/٣).

(٢) من الطويل، يُنظر: ديوان مالك بن نويرة (٧٥).

(٣) من الكامل، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: البحر المحيط (٦٧٧/١)، والدر المصون (٢٧٤/٢)، واللباب في علوم الكتاب (٣٤١/٢).

(٤) من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس (٣٢).

(٥) سورة الأنعام (١٢٢).

مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ"، وقيل: "مثل" زائدة، والوجه الأول؛ لأن حذف المضاف كثير في كلامهم، وليس كذلك زيادة "مثل" (١).

وكذلك عند قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (٢)، ذكر أبو البركات أن قوله: "أن تميد" في موضع نصب على المفعول له، وفي تقديره وجهان، أحدهما: أن يكون تقديره: كراهية أن تميد بكم، و"كراهية" منصوب على أنه مفعول له، والثاني: أن يكون تقديره: لثلا تميد بكم. والوجه الأول أوجه الوجهين؛ لأن حذف المضاف أكثر من حذف "لا" (٣).

و"لا" في قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (٤)، على وجهين:

أحدهما: أن تكون زائدة، وتقديره: وحرام على قرية أهلكناها أنهم يرجعون، أي: إلى الدنيا، ف"أن" واسمها في موضع رفع؛ لأنه خبر المبتدأ الذي هو "حرام".

والثاني: أن تكون غير زائدة، ويكون "حرام" مبتدأ، وخبره مقدر، وتقديره: وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون كائن أو محكوم عليه، فحذف الخبر، وحذف الخبر أكثر من زيادة "لا"، وهو أوجه الوجهين عند أبي علي الفارسي (٥).

والأنباري في هذا كله يعتمد على السماع الذي لم يورده، وهو حذف المضاف، وإنما اعتمد الأنباري في عدم إيراد شواهد على كثرته، قال الشهاب الخفاجي: "ومما قصد به الإيجاز: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، بحيث يقع العلم ويزول اللبس، كقوله تبارك وتعالى: ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ (٦)، والمعنى أهل القرية وأصحاب العير" (٧).

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٣٧).

(٢) سورة النحل (١٥).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٧٦).

(٤) سورة الأنبياء (٩٥).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/١٦٥).

(٦) سورة يوسف (٨٢).

(٧) سر الفصاحة للشهاب الخفاجي (٢١٠).

فاللغة العربية قائمة على الإيجاز، وقد قال البلاغيون: "البلاغة الإيجاز"، وحذف المضاف كثير جداً في اللغة، وهو من باب التوسع والاختصار، وقد أورد سيبويه باباً في الكتاب ترجم له بقوله: "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"^(١)، وَذَكَرَ أمثلة كثيرة في هذا الباب، ومنها ما هو شاهد على حذف المضاف. وهذا ابن جني يقول في حديثه عن حذف المضاف: "وأما أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضوع نيّماً على ألف موضع؛ وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير"^(٢).

ويقول أيضاً: "وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة"^(٣). وقد ذهب جمهور النحاة إلى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب، إذا أمن اللبس، ومنهم سيبويه، والمبرد، والفراء، والزجاج، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن يعيش، وابن الحاجب، والرّضي، وابن مالك، وأبوحيان، والسُّيوطي^(٤)، والأدلة السماعية على ذلك كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾^(٥)، قال سيبويه: "إنّما يريد أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا"^(٦).

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾^(٧)، أي: حُبّه.

(١) الكتاب لسيبويه (٢١١/١).

(٢) الخصائص لابن جني (١٩٣/١).

(٣) المختصّب لابن جني (١٨٨/١).

(٤) يُنظر: الكتاب (٢١٢/١)، والمقتضب (٢٣٠/٣)، ومعاني القرآن (٦١/١، ٦٢)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٧٥/١)،

(١٧٦)، والإيضاح للفارسي (٤٠٨ - ٤١١)، والخصائص لابن جني (١٩٣/١، ٢٨٦/٢، ٣٦٤)، والمختصّب لابن جني

(١٨٨/١)، وابن يعيش (٢٣/٣)، وشرح الكافية للرضي (٢٥٤/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٦٥/٣)، والبحر المحيط

(٣١٣/٦)، وجمع الهوامع (٤٢٨/٢).

(٥) سورة يوسف (٨٢).

(٦) الكتاب لسيبويه (٢١٢/١).

(٧) سورة البقرة (٩٣).

ومن كلام العرب احتجوا بقولهم: "بنو فلان يطوهم الطريق"^(١)، أي: يطوهم أهل الطريق، وقولهم: "الليلة الهلال"، والتقدير: الليلة ليلة الهلال، في حال رفع كلمة "الليلة"، وفي حال النصب يكون التقدير: "الليلة حدوث الهلال، أو طلوعه"^(٢).

واحتجوا من الشعر بقول الخنساء:

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٣)

أي ذات إقبال وإدبار^(٤)، وبقول الرِّبيع بن ضبع الفزاري:

فَارَقْنَا قَبْلَ أَنْ نُفَارِقَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ جَمَاعِنَا وَطَرًا^(٥)

أي: قَبْلَ إِرَادَةِ أَنْ نُفَارِقَهُ، ولا بدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّقْدِيرَ لَا غَيْرَ؛ حَيْثُ إِنَّ الْفِرَاقَ لَا يَكُونُ مِنْ أَحَدِ الْمَفْتَرِقِينَ قَبْلَ الْآخَرِ^(٦).

ومع كثرة الشواهد على حذف المضاف إلا أنَّ أبا الحسن الأَخْفَشَ لَا يقيسه، بل يجعله مقصوراً على السَّماع^(٧).

فإذا لم يؤمن اللبس، كقولك: "رأيتُ هنداً"، وأنت تريد: غلام هند فإن الحذف لا يجوز^(٨)؛ لأنَّ الرُّؤية قد تقع على هند، كما تقع على غلامها، فحصل الإلباس. ومن ضرورة الشعر قول أوس بن حجر:

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي طَيِّبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَّاسِيَّ حَذِيمًا^(٩)

(١) الكتاب لسيبويه (٢١٣/١)، يقول الشنتمري في النكت: "هذا مدح، والمعنى فيه: أن يبوتهم على الجادة، فالمرارة تنزل عليهم، ويضيقونهم، فجعل مرور أهل الطريق بهم وطأهم إيتاهم". (النكت ٣١٢/١).

(٢) يُنظر: شرح المفصل (٢٤/٣).

(٣) من البسيط، يُنظر: ديوان الخنساء (٣٨٣)، وشرح الكافية الشافية (٦٦٦/٢).

(٤) يُنظر: شرح المفصل (٢٤/٣).

(٥) من المنسرح، يُنظر: النوادر في اللغة (٤٤٦)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٩١/٨)، وقد نسبه ابن مالك للأعشى في شرح التسهيل (٢٦٦/٣)، ولم أجده في ديوانه.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل (٢٦٦/٣).

(٧) يُنظر: الخصائص (١٤٢/٢)، وشرح ابن يعيش (٢٤/٣).

(٨) يُنظر: شرح ابن يعيش (٢٤/٣)، والهمع (٤٢٨/٢).

(٩) من الطويل، يُنظر: ديوان أوس بن حجر (١١١).

أراد ابن حنبل، وقول ذي الرّمة:

عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَجْبَهُ فِي مَلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبُرٍ^(١)

يريد ابن هوبر، غير أن ما ورد من الحذف مع عدم أمن اللبس قليل، وقد اعتذر عنه بعضهم بدلالة الحال عليه، وإخبار القائل، أو معرفة المخاطب^(٢).

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه نوعان: قياسي وسماعي:

فالقياسي: ما امتنع فيه استبدال القائم مقام المضاف في الإعراب، والسماعي: ما صح فيه استبدال القائم مقام المضاف في الإعراب، ومعنى الاستبدال هو: أن يكون المضاف إليه صالحًا للفاعلية إن كان المضاف فاعلاً، ولغير الفاعلية إن كان غير فاعل؛ فالحذف في قوله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾^(٣) قياسي؛ لعدم استبدال القرية وصلاحتها بوقوع السؤال عليها، بخلاف قول ذي الرّمة وأوس بن حجر؛ في الشّاهدين السّابقين، فإن القائمين مقام المضاف يصح فيهما الاستبدال^(٤).

وأجاز ابن جنّي "جلسْتُ زيدًا" على تقدير: جلوس زيد^(٥)، واعترض عليه النُّحاة في ذلك؛ لأنّ المعنى لا يتعين؛ لاحتمال أن يكون المعنى: "جلسْتُ إلى زيد" فحذفت "إلى"، وانتصب ما كان مجرورًا بما على نزع الخافض^(٦).

هكذا تتضح مسألة السماع الكثير التي أشار الأنباري إليها في كلامه ولم يورد لها شواهدا، والله تعالى أعلم.

(١) من الطويل، يُنظر: ديوان ذي الرمة (٢٣٥).

(٢) يُنظر: شرح ابن يعيش (٢٤/٣)، وخرزاة الأدب (٣٧٠/٤).

(٣) سورة يوسف (٨٢).

(٤) يُنظر: شرح التسهيل (٢٦٦/٣)، والارتشاف (١٨٣٦/٤، ١٨٣٧)، والجمع (٤٢٨/٢).

(٥) يُنظر: شرح التسهيل (٢٦٦/٣)، والارتشاف (١٨٣٧/٤)، ولم أجد قول ابن جنّي في كتبه.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل (٢٦٦/٣)، والارتشاف (١٨٣٧/٤).

خامساً: مسائل تركيبية

= مجيء الحال من الفاعل والمفعول:

عند قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَاذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾^(١)، قال أبو البركات:
"سواء" فيه وجهان، أحدهما: أن يكون منصوباً؛ لأنه صفة لمصدر محذوف، وتقديره: آذنتكم
إيداناً على سواء، والثاني: أن يكون في موضع الحال من الفاعل والمفعول في "آذنتكم"، وهما
التاء، والكاف والميم، وقد جاءت من الفاعل والمفعول معاً، قال الشاعر:

تَعَلَّقْتُ لَيْلَىٰ وَهِيَ ذَاتُ مُوصِدٍ ولم يَبْدُ لِلْأَثْوَابِ مِنْ تَدْيِهَا حَجْمٌ

صَغِيرَيْنِ نَزَعِي الْبَهْمِ يَا لَيْتَ أَنَّا إلى اليوم لم نَكْبِرْ ولم تَكْبِرِ الْبَهْمُ^(٢)

فنصب "صغيرين" على الحال من التاء في "تعلقت"، وهي الفاعل، ومن "ليلى"، وهي المفعول،
وقال الآخر:

متى ما تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرَجُفُ رَوَانِفُ إِلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا^(٣)

فنصب "فردَيْنِ" من ضمير الفاعل والمفعول في "تلقني"، وقال الآخر:

فَلَمَّزْ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ [أَيُّ وَأَيْتِكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ]^(٤)

فنصب "خاليَيْنِ" على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في "لقيتك"، إلى غير ذلك من
الشواهد^(٥).

استدل الأنباري بالسمع في هذه المسألة على أن الحال تأتي من الفاعل والمفعول معاً، وقوله:
"إلى غير ذلك من الشواهد" يشير به أن هذه المسألة قد ورد السماع بها كثيراً في كلام العرب،
وهذا ما أكده في كتابه "أسرار العربية" حين أجاب عن سؤاله: هل تقع الحال من الفاعل

(١) سورة الأنبياء (١٠٩).

(٢) من الطويل، وقد سبق تخريجه (ص: ٦٠) من هذا البحث.

(٣) من الوافر، وقد سبق تخريجه (ص: ٦٠) من هذا البحث.

(٤) من الكامل، وقد سبق تخريجه (ص: ٦٠) من هذا البحث.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٦٦/٢، ١٦٧).

والمفعول معا بلفظ واحد؟ فذكر في الجواب: يجوز ذلك، وأورد الشاهدين السابقين، ثم عقب بقوله: "وهذا كثير في كلامهم" (١).

ولابد من الإشارة هنا إلى أن أبا حيان ذكر في هذه الحال قيدياً، وذلك حين تكلم عن قوله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ﴾ (٢)، وردّ كلام من زعم أن "تحمله" حال من شيئين، وصرح بأن هذا ليس مطابقاً للحال من شيئين لأنّ لفظ "تَحْمِلُهُ" لا يحتمل شيئين، ولا تقع الحال من شيئين إلا إذا كان اللفظ يحتملهما، واعتبار ذلك يجعل ذوي الحال مبتدئين، وجعل تلك الحال خبراً عنهما، فمتى صحّ ذلك صحّت الحال، نحو:

وَعَلَّقْتُ سلمى وَهِيَ ذاتُ مُوصِدٍ ولم يَبْدُ للأترابِ من تَدْيِها حَجْمُ
صَغِيرَيْنِ نَزَعِي البهْمِ يا لَيْتَ أَنّا إلى اليَوْمِ لم نَكْبُرْ ولم تَكْبُرِ البهْمُ
فصغيرَيْنِ حالٌّ من فاعل "عَلَّقْتُ" ومن "سلمى"؛ لأنك لو قُلْتَ: أنا وسَلْمى صغيرانِ لَصَحَّ، ومثله قول امرئ القيس:

خَرَجْتُ بها نمشي بَجُرِّ ورائِنا على أَثَرِنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلٍ (٣)
ف"نمشي" حالٌّ من فاعل "خَرَجْتُ" ومن "ها" في "بها"، لأنك لو قلت: "أنا وهي نمشي" لَصَحَّ، ولذلك أعرب المَعْرِبُونَ "نَمَشِي" حالاً منهما، و"بَجُرِّ" حالاً من "ها" في "بها" فقط؛ لأنه لا يصلح أن تجعل "بَجُرِّ" خبراً عنهما، لو قلت: "أنا وهي بَجُرِّ" لم يَصِحَّ، فكذلك يتقدّر بمفردٍ وهو "جَارَّة"، وأنت لو أَخْبَرْتَ به عن اثنين لم يَصِحَّ، فكذلك "تحمله" لا يَصْلُحُ أن يكونَ خبراً عن اثنين، فلا يَصِحُّ أن يكونَ حالاً منهما (٤).
وعلى هذا القيد الذي ذكره أبو حيان يمكن القول بأن الحال فيما أورده الأنباري صحيح؛ لأنه صالح لهذا القيد الذي ذكره أبو حيان، ولهذا أعربه المعربون على هذا الوجه المذكور (٥).

(١) أسرار العربية (١٧٦، ١٧٧).

(٢) سورة مريم (٢٧).

(٣) من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس (١٤).

(٤) البحر المحيط لأبي حيان (٣١٠/٢)، ويُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي (٣٦١/٢)، واللباب بن عادل (٦٣/٤).

(٥) يُنظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (٤٨٣/٢، ٤٨٤)، والدر المصون للسمين الحلبي (٢١٦/٨)، واللباب بن

عادل (٣٦٩/١١)، وتفسير النسفي (٤٢٦/١)، وروح المعاني للألوسي (٤٠٩/١٢).

وأما كثرة السماع التي ذكرها الأنباري فليست أراها كما ذكر، ولكن هذا الأمر مسموع عن العرب،
وجائز لورود السماع به، ولكن الكثرة فيه ليست على بابها، والله أعلم.

= الإخبار عن أحد الشيئين، وهو لهما:

عند قول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(١)،
قال أبو البركات: "إنما قال: ينفقونها؛ لأن عادتهم أن يخبروا عن أحد الشيئين وهو لهما، وإذا كان
هناك دليل يدل على اشتراك بينهما، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا ﴾^(٢)،
ولم يقل: إليهما، وكقوله تعالى: ﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾^(٣)، وكقوله
تعالى: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾^(٤)، وكقول الشاعر:

إِنَّ شَرَّ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسَدَ وَدَ مَا لَمْ يُعَاضَ كَانَ جُنُونًا^(٥)

فقال: "يعاض" ولم يقل: "يعاضيا"، وهذا كثير في كلامهم^(٦).

هكذا ذكر الأنباري في هذه المسألة أن نظيرها في السماع كثير في كلام العرب، وفيما قاله نظر
من أوجه:

أولها: أنه ذكر من هذا النوع قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا ﴾^(٧)، وهذا
غير صحيح، لأن الشيئين فيها ليسا معطوفين بالواو، بل معطوفين بـ"أو"، والآية محل الشاهد العطف
فيها بالواو، وهناك فرق كبير بين هذه وتلك والإخبار عن أحد الشيئين إنما يصح فيما العطف فيه

(١) سورة التوبة (٣٤).

(٢) سورة الجمعة (١١).

(٣) سورة البقرة (٤٥).

(٤) سورة التوبة (٦٢).

(٥) من الخفيف، يُنظر: ديوان حسان بن ثابت (٢٨٢).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٩٧، ٣٩٨).

(٧) سورة الجمعة (١١).

بالواو، قال ابن عطية في تفسيره للآية محل الشاهد: "وقد شبه كثير من المفسرين هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهَوْا أَنْفُسًا إِلَيْهَا﴾، وهي لا تشبهها؛ لأن "أو" قد فصلت التجارة عن اللهو، وحسنت عود الضمير على أحدهما دون الآخر" (١).

ثانيها: من الشواهد التي ذكر بعضهم (٢) أنها سُمعت في هذا غير ما ذكره الأنباري قول قيس بن الخطيم:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٣)

ومثله قول الآخر:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي (٤)

وقال ضابئ بن الحارث البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعَرِبٌ (٥)

وقال جرير:

مَا كَانَ حَيْنَكَ وَالشَّقَاءَ لِيَنْتَهِي حَتَّى أَزُورَكَ فِي مُغَارٍ مُخْصَدٍ (٦)

وقوله:

إِنَّ السُّيُوفَ عُذُّوْهَا وَرَوَاحِهَا . .. تَرَكْتُ هَوَازِنَ مِثْلِ قَرْنِ الْأَعْضَبِ (٧)

ثالثها: هذه الكثرة التي ذكرها الأنباري هنا أيضاً محل نظر، إذ المسموع في هذا إنما هو عدد محدود من الشواهد تبيح القول بالجواز، وتشير إلى وجود الظاهرة في كلام العرب، ولكنها ليست بالكثرة التي نوه الأنباري إليها.

(١) المحرر الوجيز لابن عطية (٢/٤٤٨).

(٢) يُنظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (٤٦)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٢/٤٤٨).

(٣) من المنسرح، يُنظر: ملحق ديوان قيس بن الخطيم (٢٣٩).

(٤) من الطويل، يُنظر: ديوان عمرو بن أحمر (١٨٧).

(٥) من الطويل، يُنظر: الكتاب (١/١٧٥)، الأصمعيات (١٨٤)، ومجالس ثعلب (٣١٦، ٥٩٨)، والنوادر (٢٠).

(٦) من الكامل، يُنظر: ديوان جرير (٣٠٤)، ومجاز القرآن (٤٦).

(٧) من الكامل، يُنظر: ديوان الأخطل (٢١).

والذي أراه والله أعلم - أن الأنباري إنما تابع في تخريجه هذا أبا عبيدة معمر بن المثنى، وابن جرير الطبري، وتأثر بهما في إشارته إلى كثرة هذا في كلام العرب، فقد ذكر الطبري في الآية توجيهين، قال في الثاني: "أن يكون استغنى بالخبر عن إحداهما في عائد ذكرهما، من الخبر عن الأخرى، لدلالة الكلام على الخبر عن الأخرى مثل الخبر عنها، وذلك كثير موجود في كلام العرب وأشعارها"^(١)، ثم ساق الشواهد على ما ادعاه.

رابعها: الغريب في الأمر أن هذه الظاهرة قد ذكر ابن عطية فيها أن سيبويه يكره هذا التخريج الذي أشار إليه الأنباري، قال ابن عطية وذلك أنه لما بين عود الضمير في "ينفقونها" في الآية الكريمة، ذكر أنه يجوز أن يعود على الأموال والكنوز التي يتضمنها المعنى، ويجوز أن يعود على الذهب والفضة هما أنواع، وقيل عاد على الفضة، واكتفي بضمير الواحد عن الضمير الآخر إذا فهم المعنى، ثم ذكر الشواهد الشعرية فيها، وعقب عليها بقوله: "وسيبويه يكره هذا في الكلام"^(٢).

= عطف جملة فعلية على جملة فعلية:

عند قول الله تعالى: ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾^(٣)، قال أبو البركات الأنباري: "الجان" منصوب بفعل مقدر، وتقديره: وخلقنا الجان خلقناه، فكان النصب ههنا على الرفع؛ لأنه قد عطفه على جملة فعلية، وهي قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾^(٤)، فقدّر الفعل الناصب؛ ليكون قد عطف جملة فعلية على جملة فعلية، لا جملة اسمية على جملة فعلية، كقول الشاعر:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أُرْدُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذُّبُّ أَحْشَاهُ إِنْ مَرَّرْتُ بِهِ وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْرَا^(٥)

(١) المحرر الوجيز لابن عطية (٢٤٨/٣)، ويُنظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١٠/١، ٢٥٨)، والصاحي في فقه اللغة (٥٥).

(٢) تفسير الطبري (٢٢٩/٣).

(٣) سورة الحجر (٢٧).

(٤) سورة الحجر (٢٦).

(٥) من المنسرح، للربيع بن ضبع، يُنظر: الكتاب (٨٩/١)، والمقاصد النحوية (٣٩٨/٣)، والخزانة (٣٨٤/٧).

وتقديره: وأخشى الذئب أخشاه، والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً^(١).
هذا التخريج الذي ذكره الأنباري في الآية قد صرح به الزجاج، وحمل الآية على باب
الاشتغال^(٢)، كما ذكره غيرهما، وقد نصّ أكثرهم على أن الأولى الحمل على باب الاشتغال،
فالنصب أقوى من الرفع للعطف على الجملة الفعلية^(٣).

أما عطف الجمل المختلفة فقد ذكره غير واحد من العلماء، وذكروا أنه قد اختلف في
جَوَازِ عَطْفِ الاسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ وَعَكْسِهِ، فَالْجُمُورُ عَلَى الْجَوَازِ، وهو المفهوم من قول
النحويين في باب الاشتغال في مثل: "قام زيد وعمرا أكرمته": إن نصب "عمرا" أرجح؛ لأن
تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما، وَبَعْضُهُمْ اخْتَارَ الْمَنْعَ مطلقاً، وقد حكي
عن ابن جني^(٤) أنه قال في قوله:

عاضها الله غلاماً بعد ما شابت الأصداع والضرسُ نَقْدً^(٥)

إن "الضرس" فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة
الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أقدر الواو للاستئناف.
والثالث: لأبي علي الفارسي: أنه يجوز في الواو فقط، وبني عليه منع كون الفاء في "خرجت
فإذا الأسد حاضر" عاطفة.

قال ابن هشام: "أضعف الثلاثة القول الثاني، وَقَدْ لَهَجَ بِهِ الرَّازِيُّ^(٦) فِي تَفْسِيرِهِ كَثِيرًا.
وَرَدَّ بِهِ عَلَى الْحَنْفِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِتَحْرِيمِ أَكْلِ مَثْرُوكِ التَّسْمِيَةِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٦٨/٢).

(٢) معاني القرآن للزجاج (١٧٩/٣).

(٣) يُنظَر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٧٤/٢)، والدر المصون للسمين الحلبي (١٦٥/٧) واللباب في علوم الكتاب
(٣٩/١٠)، وروح المعاني للألوسي (٤٨٠/٩).

(٤) الخصائص (٧١/٢).

(٥) من البسيط، نُسِبَ لِلْهَدَلِيِّ، يُنظَر: إصلاح المنطق (٤٩)، والخصائص (٧١/٢)، والمغني (٤٨٥).

(٦) يُنظَر: مفاتيح الغيب للفخر الرازي (٤٥٩/٦، ٤٦٠).

تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴿١﴾، فقال: هِيَ حُجَّةٌ لِلْجَوَازِ لَا لِلتَّحْرِيمِ؛ وذلك أَنَّ الواو ليست عَاطِفَةً؛ لِتَخَالْفِ الْجُمْلَتَيْنِ بِالْأَسْمِيَةِ وَالْفِعْلِيَةِ، وَلَا لِلْإِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْوَاوِ أَنَّ تَرْبِطَ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا، فَبَقِيَ أَنَّ تَكُونَ لِلْحَالِ، فَتَكُونُ جَمَلَةٌ الْحَالِ مُقَيَّدَةٌ لِلنَّهْيِ، وَالْمَعْنَى: لَا تَأْكُلُوا مِنْهُ فِي حَالِ كَوْنِهِ فِسْقًا، وَمَفْهُومُهُ جَوَازُ الْأَكْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِسْقًا، وَالْفِسْقُ قَدْ فَسَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِعَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ ﴿٢﴾، فَالْمَعْنَى: لَا تَأْكُلُوا مِنْهُ إِذَا سُمِّيَ عَلَيْهِ غَيْرُ اللَّهِ، وَمَفْهُومُهُ: فَكُلُوا مِنْهُ إِذَا لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى" ﴿٣﴾.

وإنما ذكرت حكم العطف في الجملتين المختلفتين لأبين أن عطف الجمل المتماثلة إنما هو أولى وأرجح، وهو مسموع عن العرب، بل هو من الكثرة بحسب ما ذكره الأنباري، وحمل الكلام على تماثل المعطوفات أولى وأفضل من حمله على تغايرهما، لأن تماثلهما هو محل اتفاق بين العلماء بخلاف تخالفهما كما أشرت إليه سابقاً، ولذلك فما صرح به الأنباري هنا من السماع الكثير عن العرب في تماثل المتعاطفات هو كلام صحيح في بابه.

= البدل من الضمير المجرور بإعادة الجار:

عند قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾ ﴿٤﴾، قال الأنباري: "و"من بقْلِها" بدل من "مما" بإعادة حرف الجر، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ ﴿٥﴾، فقوله: "لبُيُوتِهِمْ" بدل من قوله: "لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ"، بإعادة حرف الجر، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ اسْتَكَبَرُوا لِلَّذِينَ

(١) سورة الأنعام (١٢١).

(٢) سورة الأنعام (١٤٥).

(٣) مغني اللبيب بن هشام (٦٣٠/٢)، ويُنظر: الإتيان في علوم القرآن للسيوطي (٥٨٣/١).

(٤) سورة البقرة (٦١).

(٥) سورة الزحرف (٣٣).

اسْتَضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴿١﴾، فقوله: "لمن آمن منهم" بدل من قوله: "للذين استضعفوا" بإعادة حرف الجر، وهو كثير" (٢).

صرح الأنباري في هذه المسألة بكثرة السماع، وهذا محل اتفاق بين العلماء، قال ابن مالك: "البدل هو الذي قُصد بما نسب إلى المبدل منه، وأن المبدل منه ذُكر توطئة له، ومن أجل ذلك تكثر إعادة العامل مع البدل دون سائر التوابع" (٣).

والذي ينبغي التنبيه إليه هو أنّ إعادة العامل في المبدل منه إنما هو حكم مخصوص بعامل الجر، دون عامل الرفع والنصب، والجمهور: لا يعربون ما صرح فيه بالعامل الرفع والناصب بدلاً، بل يجعلون ذلك مخصوصاً بحرف الجر، وإذا كان الرفع والناصب سموا ذلك بالتبعية لا بالبدل (٤).

كما أن هذا الحكم قد كرره الأنباري في أثناء ردّه على كلام الكوفيين في "الإنصاف" في مسألة: "القول في ناصب الاسم المشغول عنه"، نحو قولنا: "زيداً ضربته"، فقد ذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وحجتهم: أن ضمير الهاء في "ضربته" هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوباً به، كما قالوا: "أكرمت أباك زيدا، وضربت أخاك عمرا". ثم ردّ الأنباري ما قاله الكوفيون بقوله: "قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأن انتصاب "زيد" في قولهم: "أكرمت أباك زيدا" على البدل، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن المبدل منه، إذ لا يجوز أن يكون البدل إلا متأخرا عن المبدل منه، وأما هاهنا فقد تقدم "زيد" على الهاء، فلا يجوز أن يكون بدلا منها؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه، على أنا نقول: إن العامل في البدل عندنا غير العامل في

(١) هكذا وقع في المطبوعة، قال المحقق خلط الناسخ في النسخة أ، ب، بين آيتي الأعراف، وسبأ، وصحة الآيتين: ﴿ قَالَ

الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لَنْ نَصَدِّدَنَّكُمْ عَنِ الْهَدَىٰ ﴾ (سورة سبأ: ٣٢)، و: ﴿ قَالَ أَلَمْأَلُ الَّذِينَ

اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ (سورة الأعراف: ٧٥).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٨٦).

(٣) يُنظر: شرح الكافية الشافية بن مالك (٤/١٢٨٦).

(٤) يُنظر: البحر المحيط لأبي حيان (٩/٢٧٣).

المبدل منه، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل، كما أظهر في المبدل منه، قال الله تعالى: ﴿ قَالَ أَلْمَأُ الَّذِينَ أَسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾^(١)، فقوله: "لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ" بدل من قوله "لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا"، فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ ﴾^(٢)، فقوله: "لِبُيُوتِهِمْ" بدل من قوله: "لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ"، فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، فدل على أنه في تقدير التكرير، وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه"^(٣).

وقد أشار الطاهر بن عاشور عند شرحه لقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِّنكَ ﴾^(٤)، إلى أن في هذه المسألة تناقضاً في كلام النحويين، وذلك أن البدل شأنه أن لا يظهر فيه العامل الذي عمل في المبدل منه؛ لأن كون البدل تابعا للمبدل منه في الإعراب منافٍ لذكر العامل الذي عمل في المتبوع،

ولهذا قال النحاة: "إن البدل على نية تكرار العامل"^(٥)، أي العامل منوي غير مصرح به. وقد ذكر الزمخشري في المفصل^(٦) أن عامل البدل قد يصرح به، وجعل ذلك دليلاً على أنه منوي في الغالب، ولم يقيد ذلك بنوع من العوامل، ومثله بقوله تعالى: ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ ﴾^(٧)، وبقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ قَالَ أَلْمَأُ الَّذِينَ أَسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾^(٨)، وقال في الكشف في هذه الآية ﴿ لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ بدل من

(١) سورة الأعراف (٧٥).

(٢) سورة الزخرف (٣٣).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (٨٢/١، ٨٣).

(٤) سورة المائدة (١١٤).

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز (٢٦/٣)، البحر المحيط (٣٤٣/٢)، شرح شذور الذهب (٥٦٣)، وشرح قطر الندى (٢٩٩)، والدر المصون (٦٧/١، ١٢٩/٢، ٣٨٩، ٧٨/٣)، وشرح ابن عقيل (٢٢/٣)، وهمع الهوامع (٢٥٣/٢)، وروح المعاني للألوسي (٤١٢/١٦، ٤٦١)، وخزانة الأدب (١٠٤/٣).

(٦) يُنظر: المفصل في كنهة العربية للزمخشري (١٥٧، ١٥٨).

(٧) سورة الزخرف (٣٣).

(٨) سورة الأعراف (٧٥).

"لنا" بتكرير العامل". وجوز البدل أيضا في آية الزخرف، ثم قال: "ويجوز أن يكون اللامان بمنزلة اللامين في قولك: "وهبت له ثوبا لقميصه"، يريد: أن تكون اللام الأولى متعلقة بـ"تكون" والثانية متعلقة بـ"عيدا"^(١).

ثم أشار الطاهر ابن عاشور إلى تحقيق له في المسألة، وفرّق فيه بين العامل الأصيل والعامل التكميلي في تكريره مع المبدل منه، فقال: "وقد استقرت ما بلغت إليه من موارد استعماله، فتحصل عندي أن العامل الأصيل من فعل وشبهه لا يتكرر مع البدل، وأما العامل التكميلي لعامل غيره وذلك حرف الجر خاصة فهو الذي ورد تكريره في آيات من القرآن من قوله تعالى: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ

اسْتَضَعُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾^(٢) في سورة الأعراف، وآية سورة الزخرف، وقوله: ﴿ وَمَنْ

الَنَحْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾^(٣)، ذلك لأن حرف الجر مكمل لعمل الفعل الذي يتعلق

هو به؛ لأنه يعدي الفعل القاصر إلى مفعوله في المعنى الذي لا يتعدى إليه بمعنى مصدره، فحرف الجر ليس بعامل قوي ولكنه مكمل للعامل المتعلق هو به. ثم إن علينا أن نتطلب الداعي إلى إظهار حرف الجر في البدل في مواقع ظهوره. وقد جعل ابن يعيش في شرح المفصل ذلك للتأكيد قال: "لأن الحرف قد يتكرر لقصد التأكيد"^(٤).

وهذا غير مقنع لنا لأن التأكيد أيضا لا بد من داع يدعو إليه، فما أظهر فيه حرف الجر من هذه الآيات كان مقتضي إظهاره إما قصد تصوير الحالة كما في أكثر الآيات، وإما دفع اللبس، وذلك في خصوص آية الأعراف لثلاثتهم السامع أن من يتوهم أن "من آمن" من المقول وأن "من استفهام فيظن أنهم يسألون عن تعيين من آمن من القوم، ومعنى التأكيد حاصل على كل حال لأنه ملازم لإعادة

(١) الكشاف للزخشري (٢/٨٢).

(٢) سورة الزخرف (٣٣).

(٣) سورة الأنعام (٩٩).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٦٤).

الكلمة. وأما ما ليس بعامل فهو الاستفهام وقد التزم ظهور همزة الاستفهام في البدل من اسم استفهام، نحو: أين تنزل أفي الدار أم في الحائط، ومن ذا أسعيد أم علي" (١). وهذا كله إنما هو مجرد استطراد لفهم مسألة إعادة الجار مع البدل دون سائر العوامل، أما ما ذكره الأنباري من كثرة السماع في هذه المسألة فهو على بابه، وقد صرح به كثير من العلماء، وقد لاحظت أن أكثر ما أوردوه من شواهد في هذا إنما هي شواهد من القرآن الكريم، والله أعلم.

= الإضافة إلى غير المتمكن:

عند قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُمْ مِّنْ فَزَعِ يَوْمِئِذٍ آمِنُونَ﴾ (٢)، قال أبو البركات: "يجوز أن تبني "يومئذ" على الفتح للإضافة إلى غير متمكن، كقوله تعالى: ﴿يُبْصِرُونَهُمْ يَوْمَئِذٍ الْمَجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾ (٣)، وكقول الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ (٤)

فبني "غير" على الفتح، وإن كانت في موضع رفع بأنها فاعل لـ"منع"؛ لإضافتها إلى غير متمكن، وهو "أن نطقت"، و"أن" ههنا مع صلتها في تأويل المصدر، وتقديره: غير نطقها، والإضافة إلى غير المتمكن يجوز فيه البناء، ونظائره كثيرة" (٥).

على الرغم من إشارة الأنباري إلى كثرة السماع في بناء ما أضيف إلى المبني، غير أنه لم يورد فيه إلا شاهدين اثنين، أحدهما من القرآن الكريم والآخر من الشعر، وقد عرض لهذه المسألة في

(١) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (٢٦٨/٥).

(٢) سورة النمل (٨٩).

(٣) سورة المعارج (١١).

(٤) من البسيط، يُنظر: ديوان أبي قيس بن الأسلت (٨٥).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٢٨/٢).

الإنصاف ، ونسب القول فيها للبصريين ، وقال ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله ، وكلام العرب
ثم ساق عدة آيات ، وشواهد شعرية ، تؤيد ما حكم به من الكثرة .^(١)

وفي قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ ﴾^(٢) ، قال أبوحيان: "قرأ نافع والكسائي
وحفص "بينكم" بفتح النون وخرجه الأخفش على أنه فاعل ولكنه مبني على الفتح حملاً على
أكثر أحوال هذا الظرف، وقد يقال لإضافته إلى مبني"^(٣).

قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(٤) ففتح "مثل" وهو تابع لـ "حق" المرفوع،
ولكنه بُني لإضافته إلى غير متمكن^(٥).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾^(٦) ، وقراءة بعض السلف: ﴿ لَا
يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ ﴾^(٧) ، بفتح "مثل"^(٨) ، قال الألويسي:
"خرجه جمع على أن "مِثْلٌ" فاعل أيضاً، إلا أنه بني على الفتح؛ لإضافته إلى غير متمكن"^(٩).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾^(١٠) ، أجاز الفراء أن يكون "بَيْنَ ذَلِكَ" اسم
"كان" ، على أنه مبني لإضافته إلى غير متمكن^(١١) ، ومنه قول الفرزدق في أحد أوجه تأويله:

(٥) الإنصاف: ٢٨٧/١ المسألة الثامنة والثلاثون.

(٢) سورة الأنعام (٩٤)، ويُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي (٤٩/٥)، واللباب في علوم الكتاب (٦١/٧).

(٣) البحر المحيط لأبي حيان (٢١٨/٥).

(٤) سورة الذاريات (٢٣).

(٥) الدر المصون للسمين الحلبي (٥٠/٥، ٥١، ٤٧/١٠، ٤٨)، واللباب في علوم الكتاب (٦١/٧، ٣٨٤/١٤).

(٦) سورة سبأ (٥٤).

(٧) سورة هود (٨٩).

(٨) هي قراءة أبي حيوة، ونافع، يُنظر: الكشاف للزمخشري (١١٥/٣).

(٩) روح المعاني للألويسي (٣٤٠/٨).

(١٠) سورة الفرقان (٦٧).

(١١) يُنظر: معاني القرآن للفراء (٢٣٧/٣)، والكشاف للزمخشري (٤٨٠/٤).

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ^(١)
ومنه قول الشاعر:

تَتَدَاعَى مَنَحِرَاهُ بَدَمٍ
مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجِبَلِ^(٢)
بفتح "مثل" مع أنها تابعة لـ"دم"^(٣)، ومثله قول النابغة:

أتاني أبيت اللعن أنك لمتني
وتلك التي تستكئ منها المسامع

مقالة أن قد قلت سوف أناله
وذلك من تلقاء مثلك رائع^(٤)

فـ"مقالة" بدل من "أنك لمتني" وهو فاعل، والرواية بفتح تاء "مقالة" لإضافتها إلى "أن"
وما في حيزها^(٥). وقول الآخر:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمِي
عَلَى حِينِ التَّوَاضُلِ غَيْرِ دَانَ^(٦)

ولابد من الإشارة إلى أن ما ذكره الأنباري من بناء الاسم المتمكن لإضافته إلى المبني يفهم منه أن الأمر على إطلاقه، إذ لم يقيد هذا بشيء، وساق الأمر دون تحديد، فقال: "الإضافة إلى غير المتمكن يجوز فيه البناء، ونظائره كثيرة"، والتحقيق الذي عليه العلماء غير هذا، فقد رفض أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾^(٧) أن يقال: لما أضيف إلى مبني وهو الضمير بُني، فهو في موضع رفع، وإن كان مبنياً، كما قال بعضهم في قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

(١) من البسيط، يُنظر: ديوان الفرزدق (١٨٥/١).

(٢) من الرمل، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: المقرب (١٠٢/١)، وابن يعيش (١٣٥/٨)، والأشباه والنظائر (٢٩٦/٥).

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي (٥٠/٥، ٥١، ٤٧/١٠، ٤٨)، واللباب في علوم الكتاب (٦١/٧، ٣٨٤/١٤).

(٤) من الطويل، يُنظر: ديوان النابغة الذبياني (٣٤).

(٥) الدر المصون للسمين الحلبي (٥٠/٥، ٥١، ٤٧/١٠، ٤٨)، واللباب في علوم الكتاب (٦١/٧، ٣٨٤/١٤).

(٦) من الوافر، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: أوضح المسالك (١٣٦/٣)، والمقاصد النحوية (٤١١/٣)، والهمع (٢١٨/١).

(٧) سورة سبأ (٥٤)

يشير إلى أنه في موضع رفع لإضافته إلى الضمير، وإن كان مفتوحاً، لأنه قول فاسد، إذ لو جاز هذا لجاز أن تقول: "مررت بـغلامك، وقام غلامك بالفتح"، وهذا لا يقوله أحد، والبناء لأجل الإضافة إلى المبني ليس مطلقاً، بل له مواضع أحكمت في النحو^(١).

فمسألة "بناء المضاف إذا أضيف إلى مبني" ليست مطلقة كما يُفهم من نص الأنباري، وقد قيدها ابن هشام بثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ"غير، ومثل، ودون"، ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن، وأما قول الجرجاني وموافقيه: إن "غلامي" ونحوه مبني، فمردود؛ ويلزمهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك^(٢).

والثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه "إذ"، نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾^(٣)،

وقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾^(٤)، يقرأن بجر يوم وفتحه^(٥).

والثالث: أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني، بناءً أصلياً كان البناء كقول الشاعر:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
فَقُلْتُ أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ^(٦)
أو بناءً عارضاً كقول الشاعر:

لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي نَحْلُمًا
عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينُ كُلَّ حَلِيمٍ^(٧)

روياً بالفتح، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور.

(١) البحر المحيط (٢٣٥/٩)

(٢) مغني اللبيب لابن هشام (٦٧٠/٢)

(٣) سورة هود (٦٦)

(٤) سورة المعارج (١١)

(٥) هي قراءة الأعرج وأبي حيوه (الكشاف (١٤١/٧)، والبحر المحيط (٣٥١/١٠)، والدر المصون (٤٥٤/١٠، ٤٥٥)

(٦) من الطويل، يُنظر: ديوان النابغة الذبياني (٣٢).

(٧) من الطويل، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: أوضح المسالك (١٣٥/٣)، والمغني (٥١٨/٢)، والمقاصد النحوية (٤١٠/٣)،

والهمع (٢١٨/١).

فإن كان المضاف إليه فعلا معربا، أو جملة اسمية، فقال البصريون: يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(١)، بفتح "يوم"، وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير: ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٢)، بالفتح، وقال أبو صخر الهذلي:

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْأَلُو يَهِيئُنِي نَسِيْمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ^(٣)

وقال مبشر بن هذيل، وقيل: موبال بن جهم:

أَمْ تَعَلَّمِي، يَا عَمْرُكَ اللَّهُ، أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلُ
وَأَيُّ لَا أَخْزَى إِذَا قِيلَ مُمْلَقٌ جَوَادٌ وَأَخْزَى أَنْ يَقَالَ بَخِيلُ^(٤)

رويا بالفتح، ويحكى أن ابن الأخضر سئل بحضرة ابن الأبرش، عن وجه النصب في قول النابغة:

أَتَانِي أَيْتَ اللَّعْنِ أَنْكَ لُمْتَنِي ... وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ
مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قَلْتَ سَوْفَ أَنَالُهُ ... وَذَلِكَ مِنْ تَلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعُ

فقال:

[إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبِ خِيَارِهِمْ] وَلَا تَصْحَبِ الْأَزْدَى فَتَزْدَى مَعَ الرَّدْيِ^(٥)

ف قيل له: الجواب؟ فقال ابن الأبرش: قد أجاب، يريد أنه لما أضيف إلى المبني اكتسب منه البناء، فهو مفتوح لا منصوب، ومحلّه الرفع بدلا من "أنك لمتني"، وقد روي بالرفع، وهذا

(١) المائدة (١١٩)، والقراءة في: الكشاف (٨٦/٢)، والبحر المحيط (٧٧/٥)، والدر المصون (٥٨١/٥، ٥٨٢).

(٢) سورة الانفطار (١٩)، قرأ زيد بن علي، والحسن، وأبو جعفر، وشيبة، والأعرج، وباقي السبعة "يوم" بالفتح. (الكشاف (٢٥٠/٧)، والبحر المحيط لأبي حيان (٤٥٥/١٠)، والدر المصون (٧١٥/١٠).

(٣) من الطويل، لأبي صخر الهذلي يُنظر: الكامل (٤٤/٣)، وشرح أشعار الهذليين (٩٥٧/٢)، والأغاني (١٠٧/٢٤)، والمغني (٥١٨/٢).

(٤) من الطويل، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: أمالي القالي (١٨/١)، والبيان والتبيين (٥٠٣/١)، والمقاصد النحوية (٤١٢/٣).

(٥) من الطويل، لابن عبد القوي، يُنظر: العقد الفريد (١٩٦/١)، والخزانة (٤٠٨/٢).

الجواب عندي غير جيد، لعدم إبهام المضاف، ولو صحَّ لصح البناء في نحو: "غلامك، وفرسه" ونحو هذا مما لا قائل به،

وقد مضى أن ابن مالك منع البناء في "مثل" مع إبهامها؛ لكونها تثني وتجمع، فما ظنك بهذا؟! وإنما هو منصوب على إسقاط الباء، أو بإضمار "أعني" أو على المصدرية^(١).
وواضح أن ما استدل به الأنباري على بناء المضاف لإضافته إلى مبني في كلمة "يومئذ" في الشاهدين اللذين أوردتهما إنما هما من الكثير، على حين ما قاله فيهما، ولكن يبقى لديه إطلاق اللفظ دون تقييد محل نظر، والله تعالى أعلم.

= إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله:

عند قول الله تعالى: ﴿ كَمَا سَأَلَ مُوسَى ﴾^(٢)، قال أبو البركات: "ما" في "كما" مع الفعل بعدها في تقدير المصدر، وتقديره: كسؤال موسى، والمصدر مضاف إلى المفعول، والمصدر يُضاف إلى المفعول كما يُضاف إلى الفاعل، قال الشاعر:

أَفَنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ^(٣)

يُروى: "أفواه" بالرفع، و"أفواه" بالنصب، فمن روى "أفواه" بالنصب جعل المصدر مضافاً إلى الفاعل، ومن روى "أفواه" بالرفع جعله مضافاً إلى المفعول، وكلاهما كثير في كلامهم^(٤).

وقد كرر الأنباري كلامه عن هذه المسألة في كتابه الإنصاف، في المسألة السابعة والعشرين، في "مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه"، وذكر ضمن أدلة الكوفيين على جواز التقديم قول الله تعالى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾^(٥)، وردّ الأنباري هذا بأنهم ليس لهم فيه حجة؛ لأن

(١) مغني اللبيب لابن هشام (٢/٦٧٠ - ٦٧٢).

(٢) سورة البقرة (١٠٨).

(٣) من البسيط، للأقيشر الأسدي، وهو في: (ديوانه (٦٠)، واللسان (قفز: ٣٩٦/٥)، والخزانة (٤/٤٩١).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/١١٧).

(٥) سورة النساء (٢٤).

"كتاب الله" منصوب؛ لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير: فيه كَتَبَ كِتَابًا اللهُ عَلَيْكُمْ، فحُذِفَ الفعل، ثم أُضِيفَ المصدر إلى الفاعل، ثم ساق الشواهد على هذا، ومنها:
 قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللهُ ﴾ (١)، قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ ﴾ (٢)، وقال الراعي:

دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبَتَ الظُّلُّ بَعْدَمَا
 وَجِيفَ المطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي
 تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الآلِ يَمْصَحُ
 وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرُدُكُمْ فَتَرَوْحُوا (٣)

وقول لبيد:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاحِ وَهَاجَهُ
 طَلَبَ المِعْقَبِ حَقَّهُ المِظْلُومِ (٤)

وقال الشاعر:

فَلَا تُكْتَرًا لَوْمِي فَإِنَّ أَحَاكُمَا
 بِذِكْرَاهُ لَيْلَى العَامِرِيَّةِ مُوَلِّعِ (٥)

وقال الآخر:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشْبٍ
 قَرَعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

ثم صرَّح الأَنْبَارِيُّ فِي هَذَا بِقَوْلِهِ: "وَإِضَافَةُ المِصْدَرِ إِلَى الفَاعِلِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَحْصَى، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى هَذَا النِّحْوِ كَثِيرَةٌ جَدًّا" (٦).

وهذا الباب قد ذكره ابن جني تحت عنوان: "إِضَافَةُ المِصْدَرِ إِلَى الفَاعِلِ، أَوْ المَفْعُولِ بِهِ"، فقال فيه: "فَإِنَّ أَضْفَتِ المِصْدَرِ إِلَى الفَاعِلِ انْتَصَبَ المَفْعُولُ بِهِ، وَإِنْ أَضْفَتَهُ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ انْجَرَّ وَارْتَفَعَ الفَاعِلُ بِهِ، تَقُولُ: "عَجِبْتُ مِنْ أَكَلِ زَيْدٍ الخَبِزَ، وَمِنْ أَكَلِ الخَبِزِ زَيْدًا"، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشْبٍ
 قَرَعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

(١) سورة النمل (٨٨).

(٢) سورة البقرة (٢٥١)، وسورة الحج (٤٠).

(٣) من الطويل، وقد سبق تخريجه (ص: ٥٩) من هذا البحث.

(٤) من الكامل، يُنظر: ديوان لبيد بن ربيعة (١٢٨).

(٥) من الطويل، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: الإنصاف (١/٢٢٣)، وابن يعيش (٦/٦٣).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف للأَنْبَارِيِّ (١/٢٢٨-٢٣٤)، ويُنظر: أسرار العربية للأَنْبَارِيِّ (١٥٨).

يروى: "أفواه الأباريق، وأفواه الأباريق"، رفعا ونصبا على ما مضى، وتقول: "سرتني قيامك يوم الجمعة"، فتنصب "يوم الجمعة" ظرفا لـ"سرتني"، ولو قلت: "سرتني يوم الجمعة قيامك" فجعلت "يوم الجمعة" ظرفا للقيام لم يجز؛ لتقدمك بعض الصلة على الموصول^(١). ولم يشر إلى الكثرة أو القلة، كما لم يفرق بين إضافة المصدر إلى الفاعل وإضافته إلى المفعول، كما هو الحال عند الأنباري.

وعند قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢)، كرر الأنباري كلامه عن هذه المسألة، فذكر أن "من" في موضعها وجهان: الجر والرفع، وذكر في أحد تأويلي الرفع: أن يكون في موضع رفع، ارتفع بالمصدر ارتفاع الفاعل بفعله، والمصدر مضاف إلى المفعول وهو "حج البيت"، وتقديره: والله على الناس أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً، ويجوز إضافة المصدر إلى المفعول، كما يجوز إضافته إلى الفاعل، قال الشاعر:

أَفْتَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

ومن روى: "أفواه" بالرفع جعله مضافاً إلى المفعول، ومن روى بالنصب جعله مضافاً إلى الفاعل، ثم عقب على هذا بقوله: "وهذا كثير في كلامهم"^(٣).

وهذا الذي ذكره الأنباري محل نظر، وذلك لأن بعض العلماء لم يقبل هذا التأويل، قال السمين الحلبي: "وهذا الوجه قد ردّه جماعة من حيث الصناعة ومن حيث المعنى، أمّا من حيث الصناعة؛ فلأنه إذا اجتمع فاعلٌ ومفعولٌ مع المصدرِ العاملِ فيهما فإنما يُضافُ المصدرُ لمرفوعه دون منصوبه، فيقال: "يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً"، ولو قلت: "ضربُ عمرو زيدٌ" لم يجز إلا في ضرورة، كقوله:

أَفْتَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

(١) اللع لابن جني (١٩٧).

(٢) سورة آل عمران (٩٧).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١١٧/١).

يروى بنصب "أفواه" على إضافة المصدر وهو "قَرَعَ" إلى فاعله، وبالرفع على إضافته إلى مفعوله، وقد جَوَّزَه بعضهم في الكلام على ضَعْفٍ، والقرآن لا يُحْمَلُ على ما في الضرورة، ولا على ما فيه ضعف. وأما من حيث المعنى؛ فلأنه يؤدي إلى تكليف الناس جميعهم - مستطيعهم وغير مستطيعهم - أن يُحَجَّجَ مستطيعهم، فيلزم من ذلك تكليف غير المستطيع بأن يُحَجَّجَ المستطيع وهو غير جائز، وقد التزم بعضهم هذا، وقال: نعم نقول بموجبه، وأن الله تعالى كَلَّفَ الناسَ ذلك، حتى لو لم يُحَجَّجَ المستطيعون لزم غير المستطيعين أن يأمرهم بالحج حسب الإمكان؛ لأن إجحاج الناس إلى الكعبة وعرفة فرض واجب^(١).

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٢)، قال أبو البركات: "دعاء": مصدر مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف، وتقديره: ولم أكن بدعائي إياك، والمصدر يُضاف إلى المفعول، كما يُضاف إلى الفاعل، وقد قدمنا نظائره^(٣).

وعند قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾^(٤)، قال أبو البركات: يجوز أن يكون "ذكر" مضافاً إلى المفعول، أي: لأذكرك، وإضافة المصدر إلى المفعول والفاعل كثيرة في كتاب الله تعالى وكلام العرب^(٥).

وهكذا في كل مرة لم يفصل الأنباري أو يفرق بين إضافة الفاعل إلى المصدر وإضافة المفعول، وقد فرق ابن هشام بينهما، فقال: "ويكثر أن يضاف المصدّر إلى فاعله ثم يأتي مفعوله، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ آلِنَّاسَ﴾^(٦)، ويقال عكسه كقوله:

قَرَعَ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

(١) الدر المصون للسمين الحلبي (٣/٣٢١، ٣٢٢)، ويُنظر: الباب في علوم الكتاب (٤/٢٣٧).

(٢) سورة مريم (٤).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/١١٩).

(٤) سورة طه (١٤).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/١٣٩).

(٦) سورة البقرة (٢٥١)، وسورة الحج (٤٠).

قيل: يختصُّ بالشعر، وُرِدَّ بالحديث: "وَحِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا"^(١)، أى: وأن يُحِجَّ البيتَ المستطیع، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثيرٌ، نحو: ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾^(٢)، ونحو: ﴿ لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾^(٣)، ولو ذُكِرَ لِقِيل: دعائي إياك، ومن دعائه الخَيْرَ "^(٤).

فالكثرة التي ذكرها الأنباري من غير أن يفرق فيها بين الصورتين فيها تعميم كان في حاجة إلى تفصيل وتفريق بين الصورتين، كما أن أبا البركات يكتفي بالإشارة إلى الكثرة من غير أن يُدلل بإيراد الشواهد التي تبيّنهما، والله تعالى أعلم.

= الفصل بين الصفة والموصوف:

عند قول الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾^(٥)، قال أبو البركات عن الاسم الموصول: "في موضع جر؛ لأنه صفة لقوله: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ ﴾^(٦)، وتقديره: أذن للذين يُقَاتِلُونَ بأنهم ظلموا الذين أُخْرِجُوا، ويكون قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَيَّ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾^(٧)، فصلاً بين الصفة والموصوف، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾^(٨)، وتقديره: وإنه لقسم عظيم لو تعلمون، والفصل بين الصفة والموصوف كثير في كلامهم "^(٩).

(١) يُنظر: المستدرک علی الصحیحین (رقم: ٣١٥٧، ج ٢، ص ٣٢٢)، وسنن ابن ماجه (رقم: ٢٨٩٧، ج ٢، ص ٩٦٧)، وسنن الترمذي (رقم: ٨١٢، ج ٣، ص ١٧٦)، وسنن النسائي (رقم: ٢٠٩٤، ج ٤، ص ١٢٤)، ومسند أحمد (رقم: ١٣٠٣٤، ج ٣، ص ١٩٣)، وسنن البيهقي الكبرى (رقم: ٨٤٢٢، ج ٤، ص ٣٣٠).

(٢) سورة إبراهيم (٤٠).

(٣) سورة فصلت (٤٩).

(٤) أوضح المسالك لابن هشام (٢١٤/٣).

(٥) سورة الحج (٤٠).

(٦) من قوله تعالى: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَيَّ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ (سورة الحج (٣٩)).

(٧) سورة الحج (٣٩).

(٨) سورة الواقعة (٧٦).

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٧٦/٢، ١٧٧).

لم يورد الأنباري للسمع الكثير هنا إلا شاهداً واحداً من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ^(١)، والشاهد الذي نظر به وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾،

ثم اكتفى الأنباري بالإشارة إلى كثرة هذا في كلامهم، وهذه الكثرة في الفصل بين الصفة والموصوف قد ألح إليه غير الأنباري، فقد قال صاحب "شرح نهج البلاغة": فإن قلت: قد كان يجب أن يقول: "وأقرب بقوم قائدهم معاوية ومؤدبهم ابن النابغة من الجهل"، فلا يحول بين النكرة الموصوفة وصفتها بفاصل غريب، ولم يقل ذلك، بل فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منهما!، قلت: قد جاء كثير من ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ

النِّفَاقِ﴾^(٢)، في قول من لم يجعل "مردوا" صفة أقيمت مقام الموصوف، لأنه يجعل "مردوا" صفة القوم المحذوفين المقدرين بعد "الأعراب"، وقد حال بين ذلك وبين "مردوا" قوله: "ومن أهل المدينة"، ونحوه قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾^(٣) قِيمًا، فإن "قيما" حال من الكتاب، وقد توسط بين الحال وذى الحال "ولم يجعل له عوجا"، والحال كالصفة، ولأنهم قد أجازوا: "مررت برجل - أيها الناس - طويل"، والنداء أجنبي، على أنا لا نسلم أن قوله: "من الجهل" أجنبي، لأنه متعلق بـ"أقرب"، والأجنبي ما لا تعلق له بالكلام^(٤).

(١) سورة الحج (٣٩، ٤٠).

(٢) سورة التوبة (١٠١).

(٣) سورة الكهف (١، ٢).

(٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ت: ٦٥٦هـ)، (١٠/٧٣).

وما لا بد منه الوقوف عند تعميم أبي البركات في كلامه وإطلاقه القول كعادته في المسألة، وتصريحه بأن الفصل بين الصفة والموصوف كثير في كلامهم، إذ التعميم هنا فيه نظر، لما يأتي:
 فالمعروف أن مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز الفصل بين الموصوف والصفة بما ليس معمولاً لواحدٍ منهما، بل لم أقف على قول لأحد يميز ذلك إلا في ضرورة الشعر، نصَّ على ذلك جماعة من العلماء منهم ابن جني^(١)، وابن عصفور^(٢)، وأبو حيان^(٣)، فمن الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي قول عروة بن الورد:

أقول لقومٍ في الكنيفِ ترَوَّحوا عشيَّةً بتنا عند ماوان، رُزِّح^(٤)

يريد: أقول لقومٍ في الكنيفِ ترَوَّحوا عشيَّةً بتنا عند ماوان.

وقد ذكر ابن مالك أن حق التابع أن يكون متصلاً بمتبوعه، فإن فصل بينهما بغير أجنبي حسن كقوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٥)، ففصل بالابتداء بين الصفة والموصوف، لكونه بعض الخبر، وكقوله تعالى: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٦)، ففصل بالفعل ومفعوله الثاني بين الصفة والموصوف، لإضافة المفعول الأول إليه، فلم يعد الفاصل أجنبياً، ومن الفصل بما ليس أجنبياً محضاً الفصل بـ"وامسحوا، براءوسكم" بين الأيدي والأرجل؛ لأن المجموع عمل واحد قصد الإعلام بترتيبه فحسن، وكان ذلك أسهل من الجملة المعترض بها بين شيئين امتزاجهما أشد من امتزاج المعطوف والمعطوف عليه، كالموصول والصلة، والموصوف والصفة، فلو جيء بين المعطوف

(١) يُنظر: الخصائص (١/١٤٧).

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/٦٠٧)، والمقرب (١/٢٢٨)، وضرائر الشعر (٤/٢٠٤).

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/١٩٣٥، ١٩٣٦).

(٤) من الطويل، يُنظر: ديوان عروة بن الورد (٨٨).

(٥) سورة إبراهيم (١٠).

(٦) سورة الأنعام (١٤).

والمعطوف عليه بجملة لا يكون مضمونها جزء ما توسطت فيه، ولا هي حالية، ولا اعتراضية
تمحضت أجنبيتها، ولم يجز الفصل بها^(١).

وبيان الأمر وتوضيحه أنه يجوز الفصل بين المنعوت ونعته بأمر، أبرزها:

= بالجملة الاعتراضية^(٢): لأن فيها تأكيد الكلام وتبييناً لمعنى من معانيه كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ

لَقَسَمٌ لِّوَيْلٍ تُعَلِّمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٣)، ففصل بين القسم وصفته وهو "عظيم" بقوله: "لو تعلمون"؛

لأن تقدير الكلام: لو تعلمون ذلك لبيئتم أنه عظيم، وتأکید لمعنى قوله تعالى: "وإنه لقسم لو
تعلمون عظيم".

= بالمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف^(٤)، كقوله: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾^(٥).

= بالخبر، كقوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾^(٦)، ف"ويل"

مبتدأ، وخبره "للكافرين"، و"من عذاب" في محل رفع صفة لـ"ويل"، ولم يضر الفصل بين
الصفة والموصوف بالخبر، ولا يصح أن يتعلق "من عذاب" بـ"ويل" المصدر؛ لأنه لا يجوز
الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر^(٧).

= بالمقسم به وجوابه^(٨)، كقوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ﴾^(٩).

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١١٤٩/٢).

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٧١/١).

(٣) سورة الواقعة (٧٦).

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١١٤٩/٢)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (١٩٣٦، ١٩٣٥/٤).

(٥) سورة إبراهيم (١٠).

(٦) سورة إبراهيم (٢).

(٧) يُنظر: البحر المحيط (٣٩٣/٥، ٣٩٤).

(٨) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (١٩٣٦، ١٩٣٥/٤).

(٩) سورة سبأ (٣).

= بمعمول الموصوف نحو: "هذا مكرمٌ زيداً عاقلٌ"^(١).

= بمعمول المضاف الموصوف^(٢)، كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ عِلْمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ ﴿٣﴾.

= بمعمول العامل في الموصوف نحو: "أزيداً أكرمت العاقل"^(٤).

= بالاستثناء نحو: "ما جاء أحد إلا زيدٌ خيرٌ منك"^(٥).

= بالمعطوف إذا لم يكن شريك الموصوف بالصفة قال سيبويه: "ومن قال: هذا وعبد الله منطلقان قال: هؤلاء ناسٌ وعبدالله منطلقون، لأنه لم يشرك بين عبد الله وبين ناس في الانطلاق"^(٦).

اما اذا كان المنعوت لمبهم فلا يجوز الفصل بينهما نحو: "أكرمَ هذا الرجلُ زيداً"، فلا يجوز "أكرم هذا زيداً الرجل"، وكذا ما أشبه ذلك من صفة لا يستغنى عنها، نحو: "ظهرت الشعري العبورُ الليلة"، لا يجوز "ظهرت الشعري الليلة العبور"، أو صفة تشبه التوكيد نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا لِلَّهِينِ آتْنَيْنِ﴾^(٧)....^(٨).

وهذا يعني ان الموصوف اذا كان اكثر احتياجاً للصفة؛ لأنه يتبين من خلالها، فلا يفصل بينهما، وبالمقابل هناك من النحاة من لا يجيز الفصل بين الموصوف وصفته لانهما كشيء واحد^(٩).

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (١٩٣٥/٤، ١٩٣٦).

(٢) يُنظر: المرجع السابق (١٩٣٥/٤، ١٩٣٦).

(٣) سورة المؤمنون (٩١، ٩٢).

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (١٩٣٥/٤، ١٩٣٦).

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (١٩٣٥/٤، ١٩٣٦).

(٦) يُنظر: الكتاب لسيبويه (٨٢/١).

(٧) سورة النحل (٥١).

(٨) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (١٩٥٤/٤).

(٩) يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٥٢٧/١، ٥٢٨).

بعد هذا يمكن القول بأن ما يتوجه إلى كلام الأنباري أنه يُعمم في إطلاقه الكثرة في كلام العرب في الفصل بين الصفة والموصوف، بل الأمر جائز وسائغ، ومسموع في كلامهم أن الفصل يكون بأمور، وليس الأمر على إطلاقه، والله تعالى أعلم.

= مجيء "دون" مرفوعاً غير ظرف:

عند قول الله تعالى: ﴿مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾^(١)، قال أبو البركات: "دون" صفة لموصوف محذوف، وتقديره: ومنهم جماعة دون ذلك، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه. وزعم الأخفش أن "دون" في موضع رفع، إلا أنه جاء منصوباً؛ لتمكنه في الظرفية، كما زعم في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٢) أن "بينكم" في موضع رفع؛ لأنه فاعل، إلا أنه جاء منصوباً؛ لتمكنه في الظرفية. وهذا ليس بمرض؛ لأن "دون" قد جاء مرفوعاً في قول الشاعر:

وَبَعْضُ الْقَوْمِ دُونَ^(٣)

وقول الآخر:

وَعَبْرَاءَ يَحْمِي دُونُهَا مَا وَرَاءَهَا^(٤)

فرجع "دونها" ب"يحمي"، وهذا كثير^(٥).

المسألة التي ذكر الأنباري أنها كثيرة السماع إنما هي مجيء "دون" مرفوعة، ليردّ بذلك على الأخفش الذي زعم أن "دون" ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾^(٦)، مرفوعة المحل، إذ لا يمنع أن تكون مرفوعة اللفظ كما وردت في هذه الشواهد، وفيما ساقه الأنباري هنا نظر من عدة أوجه:

(١) سورة الأعراف (١٦٨).

(٢) سورة الأنعام (٩٤).

(٣) من الوافر، وسيأتي الكلام عن البيت وتماهه مفصلاً في التعليق.

(٤) من الطويل، وسيأتي الكلام عن البيت وتماهه مفصلاً في التعليق.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٧٧/١، ٣٧٨).

(٦) سورة الأعراف (١٦٨).

= الوجه الأول: أما تنظيره لمسألة رفع "دون" بالبيت الأول، وهو قول الشاعر:

وَبَعْضُ الْقَوْمِ دُونُ

فلا يصح ولا يتفق مع ما أراد، وذلك أن "دون" في هذا البيت لم ترد على أنها ظرف مثل قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾، وهذا الشاهد قد علق عليه محقق "البيان" للأنباري قائلاً: لم أقف على هذين الشاهدين^(١)، والتحقيق: أن هذا البيت قد قاله الشاعر الجاهلي قبيصة الجرمي مفتخراً بقومه، والبيت بتمامه:

يزيدُ نبالةً عن كل شيءٍ ونافلةً، وبعضُ القومِ دونُ!

وقد ورد في ديوان الحماسة^(٢).

وإنما لم يصح الاستشهاد لأن "دون" معناها في البيت: رديء ساقط، قال المرزوقي: "و"دون"، حقيقته القاصر عن الشيء. ويقال: "هو دونك في الحسب" على التوسع، هذا إذا كان ظرفاً، ويقال: "هو دون في الرجال، وما هو بدون"، فيجعل اسماً، والذي في البيت هو على هذا، يقول: ومع اجتماع هذه الخصال فيه سرؤ ونبل، وحمية وعز، فيفضل على كل نبيل، ويعلو على كل ذي شأنٍ نبيه، وبعضُ القومِ ساقطٌ قاصرٌ، متأخرٌ ناقصٌ^(٣).

فتجيء "دون" صفة كسائر الصفات، بمعنى: رديء، حكاه سيبويه في أحد قوليه^(٤)، فعلى هذا يعرب بوجوه الإعراب، تقول: "هذا ثوبٌ دونٌ، ورأيت ثوباً دوناً"، أي: رديئاً، وليست ممّا نحن فيه، لذلك يسقط السماع الذي أورده فيها الأنباري؛ لأنه ليس على بابه، والله أعلم.

= الوجه الثاني: إشارته إلى الكثرة، حيث صرح بأن رفع "دون" كثير في كلامهم، وهو يريد أن استعمال "دون" اسماً كثيراً في كلام العرب، وهذا الكلام يخالف ما صرح به السمين الحلبي حين

(١) ينظر كلام المحقق في هامش: البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٧٨/١).

(٢) ديوان الحماسة (١٩١/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٦٢٦/١).

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٦٢٦/١).

(٤) يُنظر: الكتاب لسبويه (٨٢/١)، والبحر المحيظ لأبي حيان (١٣٠/١). الدر المصون للسمين الحلبي (٢٠٢/١)، واللباب

في علوم الكتاب (١٦٠/١)، وروح المعاني للألوسي (٢٢٠/١، ٢٢١)، همع الهوامع للسيوطي (٢١٣/٢).

قال: "و"دون" من ظروف الأمكنة، ولا تَتَصَرَّفُ على المشهور إلا بالجرِّ بـ"من"، وزعم الأخفش أنها متصرفة، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾^(١)، قال: "دون" مبتدأ، و"منَّا" خبره، وإنما بُني لإضافته إلى مبني، وقد شُدَّ رفعه خبراً في قول الشاعر:

ألم ترَ أنِّي قد حميتُ حقيقتي وباشرتُ حدَّ الموتِ والموتُ دوُّها^(٢).

وإنما حكم السمين الحلبي على البيت بالشذوذ لأن "دون" جاءت مرفوعة في البيت وهي باقية على دلالة الظرفية، والذي أراه - والله أعلم - أن الكثير أن تُستعمل "دون" استعمال الظروف، واستعمالها استعمال الأسماء إنما مسموع عن العرب، وهو الأصل فيها؛ فهذا هو أصل استعمالها كما ظهر من كلام المرزوقي، والظرفية فيها إنما هي على التوسع في استعمالها، واستعمال الظرفية فيها هو المسموع الكثير فيها، أما استعمالها في دلالة الاسمية فهو جائز مسموع في شعر العرب، ليس كثيراً في كلامهم كما ذهب الأنباري، والله أعلم.

= الوجه الثالث: لم يفرق الأنباري بين "دون" الظرفية، و"دون" الاسمية في الاستعمال والإعراب، وخلط بينهما في كلامه، فقد اعتبر الشاهدين اللذين أوردهما من وادٍ واحد، وقد ظهر أن "دون" في أولهما غيرها في الثاني، فهي في الأول اسمٌ بمعنى رديء أو ساقط، وفي الثاني ظرف، ولذلك صحَّ في الأول وساخ استعمالها مرفوعة معربة، أما البيت الثاني فهو شاذ، لمجيئها معربة باقية على الظرفية.

= الوجه الرابع: لم يسق من شواهد الكثير الذي ذهب إليه الأنباري إلا شاهدٌ واحد، وهو قول الشاعر:

وَعَبْرَاءُ يَحْمِي دُونَهَا مَا وَرَاءَهَا

وهذا الشاهد هو الذي حكم عليه السمين الحلبي بالشذوذ؛ لورود "دون" فيه دالة على الظرفية معربة، وهذا يناقض ما قاله الأنباري من كثرة سماعه.

(١) سورة الجن (١١).

(٢) من الطويل، غير منسوب في مصادره، الدر المصون للسمين الحلبي (٢٠٢/١)، واللباب في علوم الكتاب (١٦٠/١)، وروح المعاني للألوسي (٢٢٠/١، ٢٢١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن محقق كتاب "البيان" للأنباري قد علق على هذا البيت أيضاً بأنه لم يقف عليه ولم يورد له تنمة^(١)، وهذا البيت بتمامه:

وغيراءٍ يحمي دونها ما وراءها
ولأَ يَحْتَطِيبَهَا الدَّهْرَ إِلَّا مَخَاطِرُ

وهو بيت ورد في ديوان ذي الرمة، ورواه السيرافي والسيوطي^(٢).

الوجه الخامس: كان ينبغي للأنباري أن يعزز شواهدة فيما ذكره من سماع بما ورد في كثير من كتب العلماء، وهو قول موسى بن جابر الحنفي:

أَلَمْ تَرِيَا أَنِّي حَمِيْتُ حَقِيقَتِي
وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا^(٣)

فقد أورده غير واحد من العلماء شاهداً على استعمال "دون" معربة، والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: كلام المحقق في هامش "البيان" في غريب إعراب القرآن" لأبي البركات الأنباري (٣٧٨/١).

(٢) يُنظر: ديوان ذي الرمة (١٠٢٥)، وشرح أبيات سيبويه (١٦٥/١)، والهمع (١٣٠/٣)، والدرر اللوامع (٢١٣/١).

(٣) يُنظر: ديوان الحماسة (١٣٩/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٢٧/١)، والبحر المحيط لأبي حيان (١٣٠/١)، وشرح

شدور الذهب لابن هشام (١٠٦/١)، الدرر المصون للسمين الحلبي (٢٠٢/١)، واللباب في علوم الكتاب (١٦٠/١)، وجمع

الهوامع للسيوطي (٢١٣/٢)، وحاشية الخضري على ابن عقيل (٣٨١/١)، وروح المعاني للألوسي (٢٢٠/١، ٢٢١).

الفصل الثاني

القياس في التوجيه الإمبرابي

ويشتمل على مبحثين:

➤ **مبحث الأول : تقديم عن القياس**

➤ **المبحث الثاني: محاور القياس**

- **المحور الأول: قياس الحمل على النظر:**
- **المحور الثاني: قياس الفرع على الأصل:**
- **المحور الثالث: الشاذ في القياس**
- **المحور الرابع: الضعيف أو الرديء في القياس.**
- **المحور الخامس: القياس دون بيان العلة؟**

تقديم عن القياس

يعدّ القياس أحد أصول النحو الأساسية، ومن خلاله يُتوصل إلى جعل الأصول مُثلاً يُحمل عليها، وضرب من المحاكاة، والقياس أصل معتمد في كلّ العلوم النظرية والتطبيقية؛ لأنه أدعى إلى الاختصار باعتباره يقيس الفرع على الأصل ويحكم له بحكمه، فتأخذ الظاهرة المقيسة حكم الأصل المقيس عليه، وهناك علاقة وطيدة بين القياس والسماع، إذ على المسموع يكون القياس. ويعرف القياس بأنه: قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، والقياس: إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر، واختيار لفظ "الإبانة" دون "الإثبات"؛ لأن القياس مظهر للحكم لا مثبت، والقياس إما جليّ، وهو ما تسبق إليه الأفهام، وإما خفيّ وهو ما يكون بخلافه ويسمى الاستحسان، لكن استحسان أعم من القياس الخفي، فإن كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياساً خفياً؛ لأن الاستحسان قد يطلق على ما ثبت بالنص والإجماع والضرورة، لكن في الأغلب إذا ذكر الاستحسان يراد به القياس الخفي^(١).

وعرفه الأنباري بقوله: "اعلم أن القياس في وضع اللسان العربي بمعنى التقدير، وهو مصدر: قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً، ومنه المقياس، أي: المقدار، وقيسُ رُمح؛ أي: قدُر رُمح، وهو في عرف العلماء: عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة"^(٢).

وقد ساق النحاة للقياس تعريفات كثيرة، منها: قول ابن الأنباري وهو أرجحها، وعليه عوّل المتأخرون: "وأما القياس: فهو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"^(٣).

(١) التعريفات للشريف الجرجاني (٢٣٣)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (٥٩٥).

(٢) لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري (٩٣).

(٣) الإعراب في جدل الإعراب (٤٥).

ويأتي القياس في النحو لتقدير الفرع بحكم الأصل، ولحمل فرع على أصل بالعلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل، ومن ثم إعطاء الفرع حكم الأصل، أو هو إجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. فالقياس: حمل غير المنقول على المنقول في حكم علة جامعة.

وهذه الحدود كلها متقاربة، ولا بد لكلِّ قياس من أربعة أشياء: "أصلٌ وفرع وعلةٌ وحكم". وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قال الكسائي:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ^(١)

ولذلك قالوا في حده أيضا: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، ولهذا قالوا: كل علم فبعضه مأخوذ بالسمع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر^(٢). وللقياس أربعة أركان: أصلٌ، وهو المقيس عليه، وفرعٌ، وهو المقيس، وحكمٌ وعلةٌ جامعة، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رُفِعَ ما لم يسمَّ فاعله، فتقول: اسمٌ أُسِنِدَ الفعلُ إليه مقدِّماً عليه فوجِبَ أن يكون مرفوعاً قياساً على الأصل الذي هو الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد^(٣).

ومن شرطه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، وكما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً، وليس من شرط المقيس عليه الكثرة كما هو المشهور عن البصريين، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له، والقياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد، وينبغي أن يسمى الأول والثالث: قياس المساوي، والثاني: قياس الأولى، والرابع: قياس الأدون، ويجوز تعدد

(١) من الرمل للكسائي. بغية الوعاة ٢/١٦٤، إنباه الرواة ٢/٢٦٧.

(٢) الاقتراح في أصول النحو (٢٠٣، ٢٠٤).

(٣) يُنظر: المرجع السابق (٢٠٨).

الأصول المقيس عليها لفرع واحد، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ومن أحكام القياس أنه: يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب، ويجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط، واختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه، فأجازه قوم لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه، ومنعه آخرون^(١).

وقد ذكر أبو البركات الأنباري ثلاثة أقسام للقياس عند النحاة هي: قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، ومعنى القياس في كلٍ منها بحسب ما أضيف إليه، قياس العلة: أي: علة حكم الأصل، وهي علة مُتَّفَقَ عليها، وقياس الشبه: قال ابن الأنباري فيه: اعلم أنَّ قِياسَ الشَّبهِ أنَّ يُحمَلُ الفَرْعُ على الأصلِ بضرِبٍ من الشَّبهِ غيرِ العِلَّةِ التي عُلِّقَ عليها الحُكْمُ في الأصلِ". وهذا يعني أنه لا اعتبار لعلة الأصل التي حكم له على أساسها، وإنما يكون هذا القسم من القياس على علة أخرى، وقياس الطرد: يعني أنهم لم ينظروا هنا إلى العلة، وإنما إلى الحكم، فإن اتفق الحكمان جاز القياس^(٢).

وقد زاد فيها السيوطي^(٣)، ثم إن هذه الأقيسة ثابتة عند النحويين، إلا أنهم قد يسمون قياس الطرد بـ"قياس الأحكام"، أما الأول والثاني من هذه الأقيسة فصحيحان؛ لأنهما يوجبان غلبة الظنِّ، والقياس الثالث مُخْتَلَفٌ فيه؛ لأنَّ مجرَّد الطَّرْدِ لا يوجب غَلْبَةَ الظَّنِّ.

(١) يُنظر، المرجع السابق (٢٠٩، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٤٧).

(٢) لمع الأدلة (١٠٩ - ١١١).

(٣) الاقتراح في أصول النحو (٣٢٥ - ٣٢٨).

محاور القياس في بيان الأنباري

عند تتبعي ما أورده الأنباري في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن" عن القياس، وما ذكره في التوجيهات الإعرابية مما هو من باب القياس وجدت أنها مسائل ليست بالقليلة، وأن الأنباري الذي قد اهتم بالكلام على أصول النحو، والتي منها القياس كان يهتم بهذه الأصول في أثناء التطبيق للتوجيهات الإعرابية، سواء في ذلك عندما يعرض أدلة أصحاب رأي معين، أو الترجيح لقول بعينه، أو الإعراب والتخريج لما ظاهره مخالف للقياس، كما أنه كثيراً ما كان يربط إعرابه وتوجيهه بالقياس مبيناً نوع هذا القياس الذي يذكره، وفي أحيان كان لا يبرر القياس ولا يذكر نوعه، ولكنه يقول بحمل الكلام على القياس، دون توضيح لطريقة القياس فيه، الأمر الذي جعلني أقسم ما ورد لدى الأنباري من مسائل في القياس في كتابه "البيان" إلى أربعة محاور، أحاول بيان هذه المحاور، والمسائل التي وردت عليها في بيان الأنباري، والوقوف بالدراسة والنقد فيها كلما دعت إلى ذلك حاجة، وهاك تفصيل هذا وبيانه:

المحور الأول: قياس الحمل على النظر

حمل الشيء على نظيره، وإعطاء الحكم له لثبوته في مثله هو من الأمور المنطقية، والأصول الثابتة في كل العلوم، قال ابن القيم رحمه الله تعالى: "وقَدْ فَطَرَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - عباده عَلَى أَنَّ حُكْمَ النَّظِيرِ حُكْمَ نَظِيرِهِ، وحكم الشيء حُكْمُ مثله، وَعَلَى إنكار التفريق بَيْنَ المتماثلين، وَعَلَى إنكارِ الجُمُعِ بَيْنَ المختلفين، والعقل والميزان الَّذِي أَنزَلَهُ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - شرعاً وقدرًا يَأْتِي ذَلِكَ، ، ولذلك كان الجزاء مماثلاً للعمل من جنسه في الخير والشر فمن ستر مسلماً ستره الله ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة" (١).

وقد أمر سبحانه أولي الأبصار بالاعتبار بما حلّ بالمكذبين، ولولا أن حكم النظر حكم نظيره، حتى تعبر العقول منه إليه، لما حصل الاعتبار، وقد نفى الله سبحانه عن حكمه وحكمته التسوية بين المختلفين في الحكم، فقال تعالى: ﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿ (٢)، فأخبر أن هذا حكم باطل في الفطر والعقول، لا تليق نسبته إليه سبحانه، وقال تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (٣)، وقال تعالى: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ (٤)، أفلا تراه كيف ذكّر العقول ونبه الفطر بما أودع فيها من إعطاء النظر حكم نظيره، وعدم التسوية بين الشيء ومخالفه في الحكم، وكل هذا من الميزان الذي أنزله الله مع كتابه وجعله قرينه ووزيره، والعقل والميزان الذي أنزله الله سبحانه شرعاً وقدرًا يأبى ذلك، وشرع الله، وقدره، ووحيه، وثوابه، وعقابه كله قائم بهذا الأصل؛ وهو إلحاق النظر بالنظر واعتبار المثل بالمثل (٥).

(١) إعلام الموقعين لابن القيم (١/١٣٠).

(٢) سورة القلم (٣٥، ٣٦).

(٣) سورة الجاثية (٢١).

(٤) سورة ص (٢٨).

(٥) إعلام الموقعين لابن القيم (١/١٣٣) باختصار وتصرف يسير، وينظر: زاد المعاد (٤/٢٦٩).

كذلك الحال في أصول النحو، يُعطى للنظير حكم نظيره، ويُحمل عليه في القياس، وهذه من المسائل التي قاسها الأنباري في كتابه "البيان"، ومن أبرز هذه المسائل عنده ما يأتي:

(١) حمل الجزم في الأفعال على الجر في الأسماء :

عند قوله تعالى: ﴿ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(١)، أشار أبو البركات الأنباري إلى أن الفعل "تكتموا" فيه وجهان: أحدهما: أن يكون منصوباً بتقدير "أن"؛ لأنه جواب النهي بالفاء، والثاني: أن يكون مجزوماً بالعطف على "تلبسوا"، وذكروا أن علامة النصب والجزم في الوجهين: حذف النون، وأن النصب في "تفعلون" ونحوه من الخمسة الأمثلة محمول على الجزم، كما كان النصب محمولاً على الجر في التثنية والجمع؛ وعلل لذلك بأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وكما حُمل النصب على الجر هناك، فكذلك ها هنا إجراء للفرع على الأصل^(٢).

وقد بيّن الأنباري في "أسرار العربية"^(٣): هل النصب محمول على الجر، أو الجر محمول على النصب؟؛ وأجاب بأن النصب محمول على الجر؛ لأن دلالة الياء على الجر أشبه من دلالتها على النصب؛ لأن الياء من جنس الكسرة، والكسرة في الأصل تدل على الجر، فكذلك ما أشبهها. ثم بيّن علة حمل النصب على الجر دون الرفع، وذكر في ذلك خمسة أوجه، وزاد عليها سادساً، هي^(٤):

= الوجه الأول: أن الجر ألزم للأسماء من الرفع؛ لأنه لا يدخل على الفعل، فلما وجب الحمل على أحدهما كان حمله على الإلزام أولى من حمله على غيره.

= الوجه الثاني: أنهما يقعان في الكلام فضلة، ألا ترى أنك تقول: "مررت" فلا يفتقر إلى أن تقول: "بزيد" أو نحوه، كما أنك إذا قلت: "رأيت" لا يفتقر إلى أن تقول: "زيداً" أو نحوه.

(١) سورة البقرة (٤٢).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٧٨/١).

(٣) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٦٥).

(٤) المرجع السابق (٦٦، ٦٧).

= الوجه الثالث: أنهما يشتركان في الكتابة، نحو: "رأيتك، ومررت بك".
= الوجه الرابع: أنهما يشتركان في المعنى، تقول: "مررت بزيد"، فيكون في معنى: "جزت زيدا".
= الوجه الخامس: أن الجر أخفُّ من الرفع، فلما أرادوا الحمل على أحدهما كان الحمل على الأخرى أولى من الحمل على الأثقل.

= الوجه السادس قال فيه الأنباري: "ويحتمل عندي وجهها سادسا، وهو: أن النصب من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والرفع من الشفتين، فكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع؛ لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين، فلما أرادوا حمل النصب على أحدهما، كان حملة على الأقرب أولى من حملة على الأبعد، والجار أحق بصقبة، والذي يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما: أنهم لما حملوا النصب على الجر في باب التثنية والجمع، حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف"^(١).
كما وضَّح الصبان علة حمل النصب على الجزم في الأفعال، فقال: "الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وإنما كان أصلاً لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل الأصيل في الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف"^(٢).
كما قال الصبان أيضاً في علة حمل النصب على الجزم: "الحذف للنصب محمول عليه، كما حمل النصب على الجر في المثني والجمع على حده؛ لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص"^(٣).

(٢) حمل "الذي" على "مَنْ" في عود الضمير عليه:

عند قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(٤)، قال أبو البركات: "إنما قال: "استوقد، ما حوله" بالإفراد، ثم قال: "ذهب الله بنورهم وتركهم"؛ لأنه نزل "الذي" منزلة "من"، و"من" يُرَدُّ

(١) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٦٦، ٦٧).

(٢) حاشية الصبان على الأشموني (١٧٠/١، ١٧١).

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (١٧١/١).

(٤) سورة البقرة (١٧).

الضمير إليها تارة بالإنفراد، وتارة بالجمع، ونظير هذه الآية: قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ

وَصَدَّقَ بِهِ ^١﴾ (١)، بالإنفراد، ثم قال: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ^٢﴾ (٢)، بالجمع (٣).

وهذا الذي قاله الأنباري في تنزيل "الذي" منزلة "مَنْ"، قد صرح به ابن مالك في كلامه، فقال: "وإذا لم يُقصد بـ"الذي" مخصص جاز أن يُعبر به عن الجمع، حملاً على "مَنْ"، كقوله

تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ^٤ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ^٥﴾... (٤).

وهذا الذي قاله الأنباري ومن بعده ابن مالك إنما هو رأي الأخفش وأبي علي الفارسي (٥)، نقله عنهما أبو حيان، ثم ذكر في هذا الحمل تخريجات أخرى، نقل بعضها عن النحويين، فقال: "الذي": اسم موصول للواحد المذكور، ونقل عن أبي علي أنه مبهم يجري مجرى "مَنْ" في وقوعه على الواحد والجمع، وقال الأخفش: هو مفرد، ويكون في معنى الجمع، وهذا شبيه بقول أبي علي، وقال صاحب التسهيل فيه، وقد ذكر "الذين"، قال: ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيراً وفيه للضرورة قليلاً (٦). وأصحابنا يقولون: يجوز أن تحذف النون من "الذين" فيبقى "الذي" (٧).

وقد ذكر الزمخشري في الآية قولاً غير الذي قاله الأنباري وابن مالك وغيرهما، فقال: "فإن قلت: كيف مثلت الجماعة بالواحد؟ قلت: وضع "الذي" موضع "الذين"، كقوله: ﴿ وَخُضَّتُمْ كَأَلَّذِي خَاضُوا ^٨﴾ (٨)، والذي سوغ وضع "الذي" موضع "الذين"، ولم يجوز وضع "القائم"

(١) سورة الزمر (٣٣).

(٢) سورة الزمر (٣٣).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٥٩/١).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١٩١/١، ١٩٢).

(٥) يُنظر: معاني القرآن للأخفش (٣٩/١، ٤٥٩/٢، ٥١٧)، والإغفال (١٥٩، ٢٥٤).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١٨٩/١).

(٧) البحر المحيط لأبي حيان (٩٢/١).

(٨) سورة التوبة (٦٩).

موضع "القائمين" ولا نحوه من الصفات أمران: أحدهما: أحدهما أن "الذي" وصلة إلى وصف كل معرفة بجملة، وتكاثر وقوعه في كلامهم، ولكونه مستطالاً بصلته، تحقيقاً بالتخفيف، ولذلك نَهَكُوهُ بِالْحَذْفِ، فحذفوا ياءه ثم كَسَّرَتْهُ ثم اقتصروا منه على اللام في أسماء الفاعلين والمفعولين". الثاني: أن جَمَعَهُ ليس بمنزلة جَمَعَ غيره بالواو والنون، إنما ذلك علامة لزيادة الدلالة، ألا ترى أن سائر الموصولات لَفْظُ الجمع والمفرد فيهنَّ واحدٌ. أو قصد جنس المستوقدين. أو أريد الجمع أو الفوج الذي استوقد ناراً. على أن المنافقين وذواتهم لم يشبهوا بذات المستوقد حتى يلزم منه تشبيه الجماعة بالواحد؛ إنما شبهت قصتهم بقصة المستوقد^(١).

وقد ذكر السمين الحلبي قول الزمخشري، وعقب عليه بقوله: "وهذا القول فيه نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ قَوْلَهُ ظَاهِرٌ فِي جَعْلِ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ بَابِ حَذْفِ نُونِ "الذين"، وفيه ما تقدّم من أنه كان ينبغي أن يطابق الضمير جمعاً كما في الآية الأخرى التي نَظَرٌ بِهَا. والوجه الثاني: أنه اعتقد كونَ أَلِ الموصولة بقیة "الذي"، وليس كذلك، بل أَلِ الموصولة اسمٌ موصولٌ مستقل، أي: غير مأخوذٍ من شيء، على أن الراجح من جهة الدليل كونُ أَلِ الموصولة حرفاً لا اسماً"^(٢).

كذلك ذكر أبو البقاء العكبري في هذه المسألة تخريجاً آخر، فقد تأول الكلام أولاً على ما ذكره الأنباري من حمل "الذي" على "مَنْ"، ثم زاد فيه وجهاً آخر، وهو: أنه أراد "الذين"، فحذفت النون لطول الكلام بالصلة^(٣).

غير أن هذا الكلام قد ردّه السمين الحلبي، واعترض عليه فقال: "ووهم أبو البقاء، فَجَعَلَ هَذِهِ الْآيَةَ مِنْ بَابِ مَا حُذِفَتْ مِنْهُ النُّونُ تَخْفِيفاً، وَأَنَّ الْأَصْلَ: "الذين"، ثُمَّ حُفِّفَ بِالْحَذْفِ، وَكَأَنَّهُ جَعَلَهُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿ وَحَضَّتُمْ كَأَلْدَى خَاضُوا ﴾^(٤)، وقول الشاعر:

وإنَّ الذي حانت بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدٍ^(٥)

(١) الكشف للزمخشري (٤٣/١).

(٢) الدر المصون للسمين الحلبي (١٥٧/١).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢٠/١).

(٤) سورة التوبة (٦٩).

(٥) من الطويل، للأشهب بن رميلة، وهو موجود في: (الكتاب (١٨٧/١)، والمقتضب (٤/٤٦٦)، وشرح التسهيل لابن

مالك (١٩٢/١)، وشرح الكافية الشافية (٢٦١/١)، والدر المصون (٦٧/١)، وخزانة الأدب (٢٥/٦).

والأصل: كالذین خاضوا، وإنَّ الذین حانت. وهذا وَهُمْ فاحش؛ لأنه لو كان من باب ما حُذِفَتْ منه النونُ لوجبَ مطابقتها الضميرِ جمعاً، كما في قوله: "كالذي خاضوا"، و"دماؤُهُمْ"، فلمَّا قال تعالى: "اسْتَوْقَدَ" بلفظ الإفراد تعيَّن أحدُ الأمرين المتقدمين: إمَّا جعله من باب وقوع المفردِ موقعَ الجمعِ لأن المرادَ به الجنسُ، أو أنه من باب ما وقع فيه صفةٌ لموصوف يُفهمُ الجُمعُ" (١).

وهو يشير بقوله "أحد الأمرين المتقدمين ما ذكره قبل ذلك واستحسنه في تأويل الكلام وحمله، فقد ذكر قولين مرجحاً ثانيهما، فقال: "الذي" في محلِّ خَفْضٍ بالإضافة، وهو موصولٌ للمفردِ المذكورِ، ولكن المرادَ به هنا جَمْعٌ، ولذلك رُوِيَ معناه في قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ﴾ (٢)، فأعاد الضمير عليه جمعاً، والأولى أن يقال: إن "الذي" وقع وصفاً لشيء يُفهمُ الجمعُ، ثم حُذِفَ ذلك الموصوفُ للدلالة عليه، والتقدير: مثلهم كمثل الفريق الذي استوقد أو الجمع الذي استوقدَ، ويكون قد رُوِيَ الوصفُ مرةً، فعاد الضميرُ عليه مفرداً في قوله: "استوقد" و"حوَّله"، والموصوفُ أخرى فعاد الضميرُ عليه مجموعاً في قوله: "بنورهم، وتركهم" (٣).

(٣) حمل "فعلان فعلى" في منع الصرف على ما آخره ألف تأنيث ممدودة:

عند قوله تعالى: ﴿كَأَلَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ (٤)، قال أبو البركات: "حيران" منصوب على الحال من الهاء في "استهوته"، ولا ينصرف كـ"عطشان"، وهذا النحو لا ينصرف معرفة ولا نكرة؛ لأن "فعلان فعلى" أشبه ما في آخره ألف التأنيث الممدودة، وما في آخره ألف التأنيث الممدودة لا ينصرف معرفة ولا نكرة، فكذلك ما كان على فعلان فعلى" (٥).

(١) الدر المصون للسمين الحلبي (١٥٧/١).

(٢) سورة البقرة (١٧).

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي (١٥٧/١).

(٤) سورة الأنعام (٧١).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٢٦/١).

هكذا حمل الأنباري، ولم يوضح هذا الشبه بين ما "فعلان فعلى" وما آخره ألف التأنيث الممدودة، وقد صرح بأوجه الشبه بينهما أبو البقاء العكبري، فقال: "وأما الألف والنون الزائدتان فتشبهان الألف في حمراء من أوجه:

= أحدها: أهما زيدا معاً، كما أنّ ألفي التأنيث كذلك.

= والثاني أنّ بناء الألف والنون في التذكير مخالف لبنائه في التأنيث، كمخالفة بناء مذكر "حمراء" لبناء مؤنثها، فالمؤنث من "فعلان": "فعلى".

= والثالث: أنّ تاء التأنيث لا تدخل على "فعلان فعلى"، كما لا تدخل على "حمراء".

= والرابع: أهما جاءا بعد سلامة البناء، كما جاء ألفا التأنيث بعد سلامته.

= والخامس: أهما اشتركا في ألف المدّ قبل الطرف الزائد^(١).

(٤) علة بناء "حيث" . :

عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ يَرَبُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾^(٢)، ذكر الأنباري لبناء "حيث" على الضم وجهين، قال في ثانيهما: لأنه أشبه الحرف؛ لأنه لا يفيد مع كلمة واحدة، كما أن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة، لأنه يلزم إضافته إلى الجمل، والجمل أقل ما تكون مركبة من كلمتين، مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، فلما أشبه الحرف، والحرف مبني، فكذلك ما أشبهه^(٣).

وهذا الذي قاله الأنباري هو الشبه الافتقاري الذي ذكره النحويون، حيث صرحوا بأن "إِذْ، وَإِذَا، وَحَيْثُ، والموصولات"، هذه الأربعة إنما بنيت لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً، لأنها تفتقر افتقاراً متأسلاً إلى جملة، ألا ترى أنك تقول: "جئتُك إذ"، فلا يتم معنى "إِذْ" حتى تقول: "جاء زيدٌ" ونحوه، كذلك الباقي، واحترز بذكر الأصالة من نحو: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(٤)، ف"يوم" مضاف إلى الجملة، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارضٌ في بعض التراكيب، ألا ترى أنك تقول: "صمتُ يوماً

(١) الباب في علل البناء والإعراب (٥٠٣/١)، كما يُنظر: المحكم لابن سيده (٤٨٠/١٠).

(٢) سورة الأعراف (٢٧).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٥٨/١، ٣٥٩).

(٤) سورة المائدة (١١٩).

وَسِرْتُ يَوْمًا" فلا يحتاج إلى شيء، واحترزَ بذكر الجملة من نحو "سُبْحَانَ"، و"عِنْدَ" فإنهما مفتقران في الأصالة، لكن إلى مفرد، تقول: "سُبْحَانَ اللَّهِ" و"جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ"^(١).

(٥) مشابهة "أو" للواو لاشتراكهما في الجمع:

عند قوله تعالى: ﴿أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٢)، قال أبو البركات: "ولم يقل: حرّمه، وإن كان التقدير: أفضيوا علينا أحد هذين؛ لأن "أو" هاهنا للإباحة، وهي لتجويز الجمع، كقولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، فيجوز أن يُجمع بينهما، فأشبهت الواو التي للجمع، فحُمِلت عليها، وإن كانت "أو" لتجويز الجمع والواو لإيجاب الجمع، والدليل على أنهم يقيمونها مقامها قول الشاعر:

وَكَانَ سَيَّانَ أَلَا يَسْرُحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ السُّوحُ^(٣)

فقال: سيان، ثم جاء ب"أو"، وإنما يُقال: سيان زيدٌ وعمرو، فحمل "أو" على الواو لاشتراكهما في الجمع، وإن وُجد في "أو" بصفة الجواز، وفي الواو بصفة الوجوب"^(٤).

أمّا قياس "أو" على "الواو" فهو قياس على المذهب الكوفي، وغير قياس على المذهب البصري، كما صرح بذلك الأنباري في الإنصاف، والغريب أنه رفض هذا القول في الإنصاف، ثم قبله هنا في البيان، وهذا من التناقض الذي وقع فيه الأنباري، أو أنه قد تراجع عن رأيه.^(٥) ومسألة مشابهة "أو" للواو قد عرض لها ابن جني وبينها في "الخصائص" في "باب في تدرّج اللغة"، حيث صرح بذلك قائلاً: "وذلك أن يُشَبَّه شيءٌ شيئاً من موضع، فيُضْمَى حكمه على حكم الأوّل، ثم يُرَقَّى منه إلى غيره، فمن ذلك قولهم: "جالس الحسن أو ابن سيرين"، ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإن كانت "أو" إنما هي في

(١) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي (٣١٠/١)، وأوضح المسالك لابن هشام (٣٢٢/١، ٣٣)، وشرح ابن عقيل (٤٣/١)، وحاشية الخضري عليه (٧١/١)، وحاشية الصبان على الأشموني (١٠٦/١، ١٠٧).

(٢) سورة الأعراف (٥٠).

(٣) من البسيط، لأبي ذؤيب الهذلي، وهو موجود في: (الخصائص (٣٤٨/١، ٤٦٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩١/٨)، ومغني اللبيب (٦٣)، وخزانة الأدب (٨٩/٤، ١٣٤/٥، ١٣٧، ٧٠/١١).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٦٣/١).

(٥) الانصاف مسألة ٦٨ (٤٧٨/٢-٤٨٤)

أصل وضعها لأحد الشئيين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع، لا لشيء رجع إلى نفس "أو"، بل لقرينه انضمت من جهة المعنى إلى "أو"، وذلك لأنه قد عُرف أنه إنما رُغِبَ في مجالسة الحسن؛ لِمَا لِمَجَالِسِهِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحِظِّ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً، وكأنه قال: "جالس هذا الضرب من الناس"، وعلى ذلك جرى النهى في هذا الطرز من القول، في قول الله سبحانه: ﴿وَلَا تَطْعَم مِّنْهُمُ عَائِثًا أَوْ كَفُورًا﴾^(١)، وكأنه والله أعلم قال: "لا تطع هذا الضرب من الناس"، ثم إنه لما رأى "أو" في هذا الموضع قد جرت مجرى الواوِ تدرّج من ذلك إلى غيره، فأجراها مجرى الواوِ في موضع عارٍ من هذه القرينة التي سوّغته استعمال "أو" في معنى الواوِ، ألا تراه كيف قال:

وكان سيّان ألا يسرحوا نَعْمًا ... أو يسرحوه بها واغبرت السُوخُ

و"سواء" و"سيّان" لا يستعمل إلا بالواوِ، وعليه قول الآخر:

فسيّان حربٌ أو ثبوعوا بمثله وقد يقبل الضيم الذليل الميسّر^(٢)

أي: فسيّان حرب وبواؤكم بمثله، كما أن معنى الأوّل: فكان سيّان ألا يسرحوا نَعْمًا وأن يسرحوه بها، وهذا واضح^(٣).

(٦) تقدير ضمير الشأن اسماً لـ "كاد" دون "عسى" لمشابتها "كان":

عند قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾^(٤)، ذكر أبو البركات في التوجيه الإعرابي للآية ثلاثة أوجه، منها: أن يكون في "كاد" ضمير الشأن والحديث، وهو اسمها، و"يزيغ" جملة مركبة من فعل وفاعل، في موضع نصب؛ لأنه خبر "كاد"، وهي تفسير لضمير الشأن، وجاز إضمار الشأن في "كاد" دون "عسى" لأنها أشبهت "كان" الناقصة، فإنها لا تستغني عن الخبر، بخلاف "عسى"، فإنها قد تستغني عن الخبر إذا وقعت "أن" بعدها^(٥).

(١) سورة الإنسان (٢٤).

(٢) من الطويل، للبيد بن ربيعة العامري، وهو موجود في: (ديوانه (٢٧)، والخصائص لابن جني (٢٤٨/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩١/٨).

(٣) الخصائص لابن جني (٣٤٧/١، ٣٤٨).

(٤) سورة التوبة (١١٧).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤٠٦/١).

وهذا الذي ذكره الأنباري، محل نظر، فهو يثبت المشابهة بين "كاد"، و"كان" الناقصة، في أنها لا تستغني عن الخبر، بخلاف "عسى"، فإنها قد تستغني عن الخبر إذا وقعت "أن" بعدها، وهذا الكلام يُعترض عليه بأمور:

أولها: أن هناك شبهة واضحة بين "كان"، و"عسى" و"كاد" من أفعال المقاربة، ويجري على "كاد" وأخواتها ما يجري على "كان" وأخواتها من أحكام، غير أنه يشترط في خبر "كاد" وأخواتها أن يكون فعلاً مضارعاً، أي: أنه لا يكون إلا جملة فعلية، فعلها مضارع مسند إلى ضمير يعود إلى اسمها، ويجب تأخير الخبر عن الفعل واسمه، ويجوز اقتران الفعل المضارع بـ"أن" المصدرية في أفعال الرجاء والمقاربة، ولهذا قال ابن مالك:

كَكَانَ كَادٌ وَعَسَى لَكِنْ نَدْرٌ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبْرٌ
وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا^(١)

فأفعال المقاربة التي منها "كاد، وعسى" إنما تعمل عمل "كان" وتُحمل عليها لمشابتها لها، وقد ذكر ابن مالك أن حق أفعال هذا الباب أن تذكر في باب "كان"؛ لمساواتها لها في الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن هذه الأفعال رُفض فيها غالباً ترك الإخبار بجملة فعلية، فلذلك أفردت بباب، وجملتها ستة عشر فعلاً، ثمانية منها للشروع، وهي: "طفق، وطبق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهلّهل، وهب" وللمقاربة: "كاد، وكرب، وأوشك، وأولى"، وللرجاء: "عسى، وحرى، واخلوق"، وتأتي "عسى" للإشفاق^(٢).

وثانيها: أن "عسى" حينما تستغني عن الخبر إذا وقعت "أن" بعدها لا تكون قد خالفت "كان" في الشبه، بل هي إنما ثبت لها هذا الحكم لأنها أشبهت "كان" في ورودها تامة، أي: أنها تسند إلى "أن" والفعل، وتستغني عن المنصوب، نحو: "عسى أن يقوم"^(٣).

(١) توضيح المقاصد للمرادي (٥٢١/١)، وشرح ابن عقيل (٣٤١/١).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/١، ٣٩٠).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد (٥٢١/١)، والجنى الداني (٧٩)، وأوضح المسالك (٣٢٣/١)، ومغني اللبيب (٢٠٤/١)، وجمع الهوامع للسيوطي (٢٥١/٣)، والأشموني (١٣٦/١).

ولما كان هذا التمام الوارد في "عسى" إنما هو على التشبيه لها بـ"كان" التامة، فهي بهذا أقرب شبهاً بـ"كان" من "كاد" إليها، لأن "كاد" لا تُسعمل تامة، وهذا يعني أن الأنباري استعمل ما هو شبه "لعسى" وحمل على "كان" استعمالاً في غير محله، حيث جعله مما تفترق به "عسى" عن "كان"، والحق أن "عسى" حينما تقع مستغنية عن الخبر ووقعت بعدها "أن" فهي بذلك عند جمهور النحويين تامة، وهي في هذه الحال مشبهة بـ"كان" التامة، والله أعلم.

وثالثها: أن الذي نص عليه أكثر النحويين هو تشبيه "كاد" بـ"عسى"، وحملها عليها، وذلك في وقوع "أن" بعدها، وقد نص العلماء على أن كلاً منهما تُحملُ على الأخرى في هذا الأمر، فتقع "أن" في خبر "كاد" حملاً لها على "عسى"، ويأتي خبر "عسى" من غير "أن" حملاً لها على "كاد"، وقد وردت بعض الشواهد جاء فيها خبر كاد مقترناً بـ"أن" وجعل سببويه ذلك خاصاً بالشعر دون النثر، فقال: "وكدت أن أفعل، لا يجوز إلا في شعر"^(١)، وقال في موضع آخر: "وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبهوه بعسى، قال رؤبة"^(٢):

قَد كَاد مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا"^(٣).

فهو يجعل اتصال خبر كاد بـ"أن" ضرورة شعرية، وعلل ذلك بأنه حمل لـ"كاد" على "عسى"، كما أن خبر "عسى" يأتي عارياً من "أن" حملاً لها على "كاد"، فقال: "واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل".

ووجه حمل أحد الفعلين على الآخر هو المشابهة بينهما في المعنى وهو المقاربة، فكل منهما يفيد المقاربة، فكاد تفيد مقاربة الفعل على سبيل الحصول في الحال، و"عسى" تفيد مقاربة الفعل على سبيل الرجاء والطمع، جاء في ابن يعيش: "عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع، تقول: عسى الله أن يشفي مريضك، تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله مطموح فيه، وكاد لمقاربتة على سبيل الوجود والحصول، تقول: "كادت الشمس تغرب"، تريد: أن قربها من الغروب قد حصل"^(٤).

(١) الكتاب لسببويه (١٢/٣).

(٢) المرجع السابق (١٥٨/٣).

(٣) من الرجز، انظر ديوان رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم بن الورد. (لبيزج: ١٩٠٣)، (ص ١٧٢).

(٤) المرجع السابق (١٥٨/٣).

والعرب إذا شبهت شيئاً بشيء أعطوه بعضاً من أحكام، وفي حمل كل من الفعلين: "كاد، وعسى" على الآخر للمشابهة بينهما، الأنباري: "فإن قيل: فلم حذفوا "أن" في خبرها^(١) في بعض أشعارهم؟ قيل: إنما يحذفونها في بعض أشعارهم لأجل الاضطرار؛ تشبيها لها بـ"كاد"، فإن "كاد" من أفعال المقاربة، كما أن عسى من أفعال المقاربة، ولهذا الشبه بينهما جاز أن يحمل عليها في حذف "أن" من خبرها، نحو قوله:

عسى الهم الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرح قريب^(٢)

فكما أن عسى تشبه بـ"كاد" في حذف "أن" معها، فكذلك كاد تشبه بـ"عسى" في إثباتها معها، قال الشاعر:

قد كاد من طول البلى أن يمصحاً

فأثبت "أن" مع "كاد" وإن كان الاختيار حذفها، حملاً على "عسى"، فدل على وجود المشابهة بينهما^(٣).

ويقول ابن الحاجب في شرح المفصل: "وقد شبه "عسى" بـ"كاد"، ولما كانت "كاد، وعسى" مشتركتين في أصل معنى المقاربة، وإن اختلفتا في وجوه المقاربة، حملت كل واحدة منهما على صاحبتهما؛ تشبيهاً بها ومشاركتها لها في أصل معناها،... فدخلت لذلك "أن" في "كاد" وحذفت من "عسى"^(٤).

وهذا معروف عند العرب، أنهم إذا أعطوا شيئاً حكماً من شيء آخر لشبه بينهما، فإنهم أيضاً يعطون الآخر شيئاً من حكم الأول، وفي ذلك يقول ابن جني: "وهذه عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة، إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه؛ عمارة لبينهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما"^(٥).

(١) يعني (عسى).

(٢) البيت من الوافر، لهديبة بن خشرم، ينظر: الكتاب لسبويه (١٩٥/٣).

(٣) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (١٢٨).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (٩١، ٩٢).

(٥) الخصائص، لابن جني (٣٧٨/١).

ويؤكد ابن جني هذا المسلك في موضع آخر من خصائصه، فيقول: إن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء، مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما^(١).
فقد تدخل "أن" على خبر "كاد" تشبيهاً له بـ"عسى" كما أنه يحذف "أن" من خبر "عسى" تشبيهاً له بـ"كاد"، فلما كان كل واحد منهما مشابهاً للآخر، أعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه.

(٧) حمل "أي" في الإعراب على "بعض" :

عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٢)، ذكر أبو البركات أن القياس يقتضي أن تكون "أيُّ" مبنية لوقوعها موضع الاسم الموصول، أو الاستفهام، أو الجزاء، كما بُنيت "مَنْ، وَمَا"، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها، وهو "بعض"، وعلى نقيضها، وهو "كل"، إلا أنها لما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت، فُرِدَّتْ إلى ما تستحق من البناء، يدل عليه أن "أَيُّهُمْ" استعملت استعمالاً لم يُستعمل عليه أخواتها، من حذف المبتدأ، نحو: "اضرب أَيُّهُمْ أفضل"، يريد: أيهم هو أفضل، ولو قلت: "اضرب مَنْ أفضل، وكل ما أطيب" تريد: مَنْ هو أفضل، وما هو أطيب، لم يجز؛ فلما خالفت أخواتها زال تمكنها، فوجب أن تُبنى^(٣).

وهذا الكلام قد كرره الأنباري في إنصافه، حين قال: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنها مبنية هاهنا على الضم؛ وذلك لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال؛ لوقوعها موقع "حرف الجزاء" و"الاستفهام" و"الاسم الموصول"، كما بُنيت "من"، و"ما" لذلك في كل حال، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها وهو "بَعْض"، وعلى نقيضها وهو "كل"، وذلك على خلاف القياس^(٤).

(١) المرجع السابق (١/٣٠٤).

(٢) سورة مريم (٦٩).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري (٢/١٣٠-١٣٣)، وينظر: الإنصاف (المسألة: ١٠٢، ٤١٩/٢).

(٤) الإنصاف (المسألة: ١٠٢، ٧١٢/٢، ٧١٣).

وكلامه هذا يشير إلى أمرين في "أي" من ناحية الحمل، حملها في حالة الإعراب، وحملها في حالة البناء، والذي يعيننا الثاني وهو الحمل في الإعراب على "بعض، وكل"؛ لأنه خروج عن الأصل فيها، وبيانه فيما يأتي:

"أي" معربة في جميع أحوالها، إلا إذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها، فتبنى حينئذٍ، وهي بهذا مخالفة لباقي نظائرها من الأسماء المشتركة التي ضُمَّت معاني الحروف وأشبهتها، مثل: "مَنْ، وما، وأين، ومتى، وكم، وكيف، وأَيَّان، وأَيَّ"، وإنما أعربوها حملاً لها على نظيرتها وهي "بعض"، وعلى نقيضتها وهي "كل"، وقد حُملت "أي" كذلك في التأنيث على "كل"، إذ تأنيث "أي" قليل؛ لأنه لغة لبعض العرب، فبعض العرب إذا أراد التأنيث قال: "أية"^(١)، وقال سيويه: "وسألت الخليل - رحمه الله - عن قولهم: "أيهن فلانة، وأيتهن فلانة"، فقال: إذا قلت: "أي"، فهو بمتلة "كل"؛ لأن "كلاً" مذكر يقع للمؤنث والمذكر، فإذا قلت: "أيتهن" فإنك أردت أن تؤنث الاسم، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل - رحمه الله - يقولون: "كلتهن منطلقاً"^(٢).

فيتضح أن تأنيث "أي" بإلحاقها تاء التأنيث قليل، وهو لغة فصيحة لبعض العرب؛ لأن التماثل الذي ذكره سيويه عن الخليل بين "أي" و"كل" في أمرين:

الأول: أن كلمة "أي" تستعمل للمذكر والمؤنث، كما أن كلمة "كل" تستعمل للمذكر والمؤنث.

الثاني: أن "كلاً" يؤنثها بعض العرب، كما أن "أياً" تُؤنث، مثل: "كل"، وهنا موضع الفائدة التي من أجلها سقنا نص الخليل، فسياق كلامه يفيد أن تأنيث "أي" قليل؛ لأنه بمتلة تأنيث "كل"، وتأنيث "كل" قليل؛ لأنه لغة لبعض العرب، وليست لغة لكل العرب على حدّ وصفه.

وأشار السيرافي إلى قلة تأنيث "أي"، فقال: "الاسم المذكر الذي يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، ربما أدخلوا عليه علامة التأنيث إذا أوقعوه على مؤنث توكيداً لتأنيثها، ومن ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: "كلتهن، وأيتهن"، والباب "كلهن، وأيهن"^(٣).

(١) التذييل والتكميل (١/١٣٦).

(٢) الكتاب (٢/٤٠٧).

(٣) شرح السيرافي على كتاب سيويه (٣/٣٨٤).

كما أشار إلى هذا الأعلم، واختاره ابن مالك، والشاطبي^(١).

وهذا يعني أن حمل "أي" على "كل" له نظير من قبل، لذلك ساغ حملها عليها في الإعراب هنا، وكذا الحمل على "بعض" نقيضتها، ووجه الشبه بينهما هو لزوم الإضافة فيها، وهذا ما أثبتته بعضهم وهو يستدل على أن "أي" معربة مطلقاً، ولا تبني في حال، حتى لو كانت موصولة، وحذف صدر صلتها، وقد قال بهذا أهل الكوفة، والخليل، ويونس، والجرمي، وابن السراج، والسهيلي^(٢).

ومما يُستدل به لهؤلاء أن "أياً" تفيد التبعية^(٣)، فهي من حيث المعنى نظيرة لـ "بعض"، ونقيضة لـ "كل"، و "بعض، وكل" معربتان، فأعربت "أي" حملاً لها على نظيرتها "بعض"، وعلى "نقيضتها" "كل"، ومن قواعدهم: حمل النقيض على نقيضه، كما يحمل الشبيه على شبيهه، و"أي" جُمع لها بين النظير والنقيض معاً^(٤).

وهذا الحمل هو ما أشار إليه الأنباري في كلامه السابق، غير أنه لم يُفصل هذا الحمل.

(٨) حمل الفاء في عدم الزيادة على "ثم":

عند قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾^(٥)، قال أبو البركات: "وزعم يونس أنّ دخول الهمزة على "إن" يُطلُّ عملها، فيقول: "إن تَأْتِي آتِيكَ"، وتقديره: آتِيكَ إن تَأْتِي، و"آتِيكَ" معتمد الهمزة، وهو في نية التقديم. ولو كان الأمر كما زعم لكان تقدير الآية: أَفَهُمُ الْخَالِدُونَ فَإِنْ مَتَّ، ولا يجوز أن يُقال بالإجماع: أنت ظالم فإن فعلت، وإنما يُقال: أنت ظالم إن فعلت، ولا يمكن دعوى زيادة الفاء؛ لأنها نظيرة "ثم" في قوله: ﴿أَتُمُّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٦)، وكما أن "ثم" ليست زيادة فكذلك الفاء^(٧).

(١) النكت للأعلم (٦٨٢/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٠٩/١)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٥٠١/١).

(٢) ينظر في ذلك: الكتاب (٣٩٩/٢)، والأصول لابن السراج (٣٢٤/٢)، وشرح السيراني للكتاب (١٧١/٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٧٠٩/٢، ٧١٠)، وشرح ابن يعيش للمفصل (٨٧/٧)، والتذيل والتكميل (١٣٦/١).

(٣) ينظر في ذلك: النكت للأعلم (٦٧٧)، وشرح ابن يعيش (١٤٥/٣)، والمقاصد الشافية (٥٠٣/١).

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (٤١/٣)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٥٠٣/١)، والتذيل والتكميل (١٧١/١، ١٧٢).

(٥) سورة الأنبياء (٣٤).

(٦) سورة يونس (٥١).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٦٠/٢، ١٦١).

أما عن الفَاء الزَّائِدَة: فتكون الفاء زائدة إذا استقام الكلام بحذفها، ويقع ذلك في مواضع^(١):
 = إذا كانت داخلة على خبر المبتدأ إذا تَضَمَّنَ معنى الشرط، نحو "الذي يَأْتِي فَلَهُ دِرْهَمٌ"، ونحو:
 "الذي يحضر إلى منزلي فله جائزة". وإنما كانت زائدةً لِأَنَّ الخَبْرَ مُسْتَعْنٍ عن رَابِطٍ يَرْبِطُهُ بالمبتدأ.
 = وتزداد الفاء مع (إذا) الفجائية نحو: "فتحت الباب فإذا المطر نازل"، وكذلك الفاء في قولك:
 "خرجت فإذا الأسد" زائدة لازمة عند أبي علي الفارسي والمازني، وعاطفة عند ابن جني،
 وللسببية المحضة كفاء الجواب عند الزجاج، ويقول ابن هشام: "ويجب عندي أن يحمل على
 ذلك"^(٢)، مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۖ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۗ ﴾^(٣)، إذ لا يعطف
 الإنشاء على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها.
 = وأجاز الأحنف زيادتها في الخبر مطلقاً وحكي: "أحوك فوجد"، وقيد الفراء الجواز بأن
 يكون الخبر أمراً أو نهيًا^(٤).

= كما قيل بزيادتها في قول الشاعر:

وقائِلَةٌ: حَوْلَانَ فَانكِحِ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرَمَةٌ الحَيِّينِ خِلْوٌ كَمَا هِيَ^(٥)

= وقيل بزيادتها أيضاً في قول الشاعر:

يَمُوتُ أَنَسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُمْ وَيَجْدُثُ نَاسٌ، وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ^(٦)

يريد: يكبر. ومعنى زيادتها: أنها غير عاملة، وأن الكلام يستغني عنها، ولا ينقص معناه
 بحذفها، وتزداد لإفادة التوكيد وتقوية الكلام.

(١) يُنظر: الجني الداني للمراي (١٠)، ومغني اللبيب (٢٢٢) ومعجم قواعد اللغة العربية (٢١).

(٢) مغني اللبيب لابن هشام (٢٢٢).

(٣) سورة الكوثر (١، ٢).

(٤) يُنظر: معاني القرآن للفراء (٢١٤/٣)، ومغني اللبيب لابن هشام (٢١٩).

(٥) من الطويل، غير منسوب في مصادره، وهو موجود في: (الكتاب (١٣٩/١، ١٤٣)، وابن يعيش (١٠٠/١)، والجني

الداني (٧١)، والمقاصد النحوية (٥٢٩/٢)، والتصريح (٢٩٩/١)، وهمع الهوامع (١١٠/١).

(٦) من الطويل، غير منسوب في مصادره، وهو موجود في: (شرح الرضي على الكافية (٢٧٠/١)، والأشبه والنظائر

(١٦٣/٢)، وهمع الهوامع (١٣١/٢)، وخزانة الأدب (٦١/١١، ٤٩١)، والدرر اللوامع (٨٩/٦).

= ومن زيادتها قول الشاعر:

لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ حَرْمُهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِي جِلْدِهِ يَتَذَبَّدُ^(١)

= ومن زيادتها أيضاً قول زهير:

أَرَانِي إِذَا مَا بَتْ بِتُ عَلَى هَوَى ... فَتُمُّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا^(٢)

كل هذا يعني أن للقول بزيادة الفاء مواضع، ليس منها وقوعها بعد همزة الاستفهام، على النحو الذي ذكره الأنباري، إذ لم يقل به أحد فيما أعلم، ولذلك كان الأولى به أن يُردَّ الزعم بالزيادة بقوله: وهذا ليس من مواضع زيادة الفاء، من غير أن يحمل عدم القول بالزيادة في الفاء على عدم القول بالزيادة في "ثم"، إذ لا وجه لحمل هذه على تلك، والأولى أن تحمل الفاء على الواو، لا على "ثم"، وأن تُحمل "ثم" عليهما لا العكس، والله تعالى أعلم.

(٩) حمل "إلا" على "غير" والعكس بالعكس:

عند قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^(٣)، قال أبو البركات: "وجهه" منصوب على الاستثناء، ويجوز فيه الرفع على الصفة، فإنهم قد يحملون "إلا" - وأصلها الاستثناء -، على "غير" - وأصلها الوصف -، كما يحملون "غير" - وأصلها الوصف -، على "إلا" - وأصلها الاستثناء -، فإنهم يقولون: "قام القوم إلا زيد" بالرفع على الوصف، كما يقولون: "قام القوم غير زيد"، فينصبون "غير" على الاستثناء، فقوله تعالى: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ كأنه قال: غير وجهه، كقول الشاعر:

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوه
أي: غير الفرقدين^(٤).

(١) من الكامل، غير منسوب في مصادره، وهو موجود في: (سر صناعة الإعراب (١/٢٦٩)، ومغني اللبيب لابن هشام (٢٢٠)، وشرح شواهد المعني (٤٧٣).

(٢) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، وهو موجود في: (ديوانه (٤٨)، وسر صناعة الإعراب (٢٦٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/١٩٥)، وشرح الكافية للرضي (٤/٤٩).

(٣) سورة القصص (٨٨).

(٤) من الوافر، لعمرو بن معديكرب، يُنظر: (ديوانه (١٧٨)، والكتاب (٢/٣٣٤)، والخزانة (٩/٣٢١).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٢٣٩، ٢٤٠).

تعدُّ "إلّا" أمّ الباب في الاستثناء وهي الأصل فيه، وغيرها مما يُسْتثنى به إنما هو محمول عليها، ومردود في المعنى إليها، فما استعمل في الأسلوب العربي من أدوات استثناء إنّما حمل في معناه ووظيفته عليها؛ وهذا ما جعلها أكثر أدوات الاستثناء في الكلام العربيّ شعره ونثره؛ وإذا كانت "إلّا" أصل في باب الاستثناء فإن لفظه "غير" أصل في باب الوصفية، وكل واحدة منهما قد تخرج عن سمتها الأصلي الذي وضعت عليه واستعملت فيه، فتأخذ من الأخرى حكمها الإعرابي ووظيفتها الدلالية، فتخرج "إلّا" عن أصلها في الاستثناء لتؤدي معنى "غير" ووظيفتها في النعتية، وتخرج "غير" عن أصل وضعها في أداء وظيفة النعتية لتؤدي وظيفة "إلّا" في الاستثناء، وهكذا يبدو هذا التقارض الوظيفي والدلالي بين هاتين الأدوات خاصّة، غير أن ثمة أموراً يجدر الإشارة إليها هنا^(١):

= أولاً: لم يكن الوصف بـ"إلّا" على إطلاقه، وإنما له شروط كثيرة، منها:

أن يكون موصوفها جمعاً منكرّاً، أو واحداً في معنى الجماعة، أو جمعاً شبه منكر، وأن يكون موصوفها مذكوراً غير جائز الحذف، وأن يكون المستثنى منه نكرة، وأن يكون ما بعدها مفرداً لا جملة، وألا يكون الاستثناء مفرغاً، وأن يكون الاستثناء بها ممتنعاً، وهو قول ابن الحاجب، وألا يكون موصوفها اسماً مشتقّاً، ليكون ذلك أظهر في كونها صفة، وأن يصحّ الاستثناء بها، وألا يكون موصوفها ضميراً، وألا يكون الاسم النكرة الذي قبلها محصوراً، وأن تكون تابعة لما يدلُّ على جمع أو ما فيه معنى الجمع، كاسم الجمع، وأن تكون تابعة لما قبلها، وأن يكون ما بعد "إلّا" مفرداً لا جملة؛ لأن "إلّا" لما كانت محمولة على "غير"، فهي فرعٌ عليها، والفرع لا يعلو على الأصل، و"غير" تمتنع فيها الإضافة إلى جملة، فكذلك ما حمل عليها، وألا يكون الاستثناء موجباً^(٢).

(١) يُنظر: التقارض بين (إلّا) و(غير) في النحو العربي، د. وليد محمد السراقي، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (العدد ٨٢)، (ص: ٨٩ - ١٤٤)، كما يُنظر: الكتاب (٣٣٤/٢)، والإنصاف (٢٦٨/١)، وابن يعيش (٨٩/٢)، والجنى الداني (٥١٩)، ومغني اللبيب (٧٢/١)، وجمع الهوامع (٢٢٩/١)، والأشموني (٢٣٤/١)، والخزانة (٣٢١/٩، ٣٢٢).

(١) يُنظر: الكتاب (٣٤٣/٢، ٣٤٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥٤/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٠١/٢)، (٣٠٢)، وشرح الكافية للرضي (٧٨٢/٢)، والارتشاف (١٥٢٧/٣)، والبحر المحيط (٣٨٤/١)، والاستغناء (٣٤٣)، ومغني اللبيب (١٠١)، والدر المصون (٤٧١/١، ٤٧٢)، والمساعدا لابن عقيل (٥٠٨/١).

ثانياً: الذي عليه أكثر النحويين: أن النعت الحاصل في "إلا" إنما هو بما ترَكَّب من "إلا" وما بعدها، فقال سيبويه: "هذا باب ما تكون فيه "إلا" وما بعدها وصفاً"^(١). وقال المبرِّد: "باب ما تقع فيه "إلا" وما بعدها نعتاً"^(٢)، إلا أنه قال في موضع آخر: "...يجوز في "إلا" أن تكون نعتاً"^(٣)، ورجَّح ابن هشام ما قال به سيبويه فقال: "دلَّ على أنَّ الصواب قول سيبويه: إنَّ "إلا" وما بعدها صفة"^(٤).

ثالثاً: "غير" في الأصل اسم وضع ليستعمل نعتاً، والاستثناء فيه عارض مستعار من "إلا"^(٥)، وتتفق "إلا" و"غير" في صحَّة أداء وظيفة الاستثناء بهما، فكل موضع صحَّ فيه الاستثناء بـ"إلا" جاز أن تستخدم فيه "غير"، ثم تجري مجرى الاسم الذي بعد "إلا" لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى "إلا"، فهما تتفقان في وظيفة الاستثناء، ولكنها وظيفة أصلية في "إلا" فرعية في "غير"، بحمل الأخيرة على "إلا" بجامع الشبه فيما بينهما في أداء معنى عام هو المغايرة. وحمل "غير" على "إلا" كثير، وحمل "إلا" على "غير" أقل^(٦).

رابعاً: إنما تُحمَل "غير" على "إلا" لأمر، أبرزها: أن "غير" كثيرة التصرف بخلاف الحروف، وتقع في كل أنواع الاستثناء، مفرَّغاً وغير مفرَّغ، موجباً وغير موجب، منقطعاً وغير منقطع، مقدِّماً على المستثنى منه أو مؤخراً عنه، وأن ما بعد كل واحدٍ منهما مغاير لما قبلها، وأنها متشابهتان في أداء وظيفة المغايرة لما قبلهما مطلقاً، وأنها لا ينعى بهما إلا النكرة أو المعرف بـ"أل" الجنسية غير العهدية^(٧).

(١) الكتاب (٣٧٠/١).

(٢) المقتضب (٤٠٨/٤).

(٣) المرجع السابق (٤١١/٤).

(٤) مغني اللبيب (٩٩)، ويُنظر: شرح التسهيل: ٣٠١/٢، ٣٠٢، والبحر الحيط (٣٨٤/١)، والدر المصون (٤٧١/١، ٤٧٢).

(٥) شرح المفصل (٨٨/٢).

(٦) يُنظر: الكتاب (٣٤٣/٢). الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٢/١)، وشرح الكافية (٧٧٩/٢).

(٧) يُنظر: التقارض بين (إلا) و(غير) في النحو العربي، د. وليد محمد السراقي، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

(العدد (٨٢)، (ص: ٨٩ - ١٤٤)، شرح المفصل (٨٨/٢)، والبحر الحيط (٣٨٤/١)، والدر المصون (٤٧١/١، ٤٧٢)،

والاستغناء (٣٣٩)، وحاشية الحضري (٢٠٨/١).

فهذا وغيره مما يُظهر ويوضح صورة التقارض الحاصل بين "إلا" و"غير"، وما يترتب عليه من أحكام، وكذلك فإن الحمل ليس على إطلاقه، إذ لا يعني التشابه بين "إلا" و"غير" التطابق في الدلالة، فقد تحتفظ "إلا" بمعناها الخاص بها، وقد تحتفظ "غير" بمعناها الخاص، الأمر الذي لم يظهره كلام الأنباري، والله أعلم.

(١٠) حمل الفواصل على القوافي في التنوين:

عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَعْلَاقًا وَسَعِيرًا ﴾^(١)، ذكر أبو البركات في تنوين "سَلْسِلًا" أقوالاً، منها: أن التنوين فيه على تشبيهه الفواصل بالقوافي؛ لأنهم يلحقون التنوين القوافي، كقول الشاعر:

قَفَانَبَكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْرِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ^(٢)

وكقول الآخر:

[مَتَى كَانَ الْحَيَامُ بِذِي طُلُوحٍ] سَقَيْتِ الْغَيْثَ أَيُّهَا الْحَيَامُ^(٣)

وكقول الآخر:

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدِيُونَ تُقَضَّنُ فَمَطَلَّتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَنَ^(٤)

أراد: يقضى، وبعضها، والشواهد على ذلك كثيرة جداً^(٥).

هذا الشاهد قال محقق "البيان" في الحاشية: "يبدو أنه يقصد من هذا الشاهد أن التصريح في البيت هو "منزل" في صدره، و(فحوملي) في عجزه يشبه به التنوين في غير المنون في مثل

(١) سورة الإنسان (٤).

(٢) من الطويل، يُنظر البيت في: ديوان امرئ القيس (٢٩)، وقد رد في النص المطبوع: (ومنزل، وحومل)، من غير تنوين، وهو غير صحيح، إذ لا شاهد فيه على ما أورده الأنباري، الأمر الذي أوقع المحقق في لبس واضطراب، حتى قال معلقاً: "يبدو أنه يقصد من هذا الشاهد أن التصريح في البيت هو "منزل" في صدره، و"حوملي" في عجزه يشبه به التنوين في غير المنون في مثل: "سلاسلاً وأعلالاً"، ويدعوننا إلى هذا لعبارة المؤلف خلو البيت من التنوين في قوافيه، على خلاف ما جاء في الشاهدين بعد ذلك من تنوين. انتهى كلام المحقق،

(٣) من الوافر، وهو في: ديوان جرير (٢٧٨).

(٤) من الرجز، لرؤية بن العجاج، يُنظر: ديوان رؤية (٧٩)، والكتاب (٢/٣٠٠)، والخصائص (٢/٩٦، ٩٧).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٤٨٠ - ٤٨٢).

(سلاسلا وأغلالاً)، ويدعوننا إلى هذا التفسير لعبارة المؤلف خلو البيت من التنوين في قوافيه، على خلاف ما جاء في الشاهدين بعد ذلك من تنوين. أ.هـ.

وهذا الذي قاله المحقق غير صحيح، والذي أراه - والله أعلم - أن الأنباري أراد رواية معينة في بيت امرئ القيس، وهي بتنوين شطري البيت، فيُقال فيه: (ومنزلن)، و(فحوملن)، وهذا ما أشار إليه أبو يعلي التنوخي، حين قال: "ومنهم من لا ينون شيئاً، وهم أهل الحجاز، فينشدون القصيدة من أولها إلى آخرها ولا ينون شيئاً على ما مضى في الترم. ومنهم من يعطي كل قافية قسطها فينون المنون ويجري ما ليس منوناً على صلاته فينشد:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنِ
بِسْقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِنِ

وينشد: مَنْ جَنُوبٍ وَشَمَائِلِنِ

وينشد: بَرَبًا الْقَرْنُفَلِنِ (١)

كما ذكر رواية التنوين هذه ابن جني، ونسبها إلى كثير من بني تميم وقيس (٢).

أما ما ذكره الأنباري هنا فقد قال به بعض العلماء، الأمر الذي نوهت إليه من قبل في كثرة السماع، غير أن للشاهد هنا وجهاً آخر، فممن ذكر هذه المسألة: السمين الحلبي، والألوسي، فقد نقل الحلبي مثله عن ابن خالويه، فقال: "والعامَّة على عَدَمِ التنوينِ في "الفجر" و"الوثر" و"يسر" (٣). وأبو الدينار الأعرابي بتنوين الثلاثة. قال ابن خالويه: "هذا ما روي عن بعض العرب أنه يقف على أواخر القوافي بالتنوين، وإن كان فعلاً، وإن كان فيه الألف واللام. قال الشاعر:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلٌ وَالْعَتَابِنُ ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنُ

يعني بهذا تنوين الترم، وهو أن العري إذا أراد ترك الترم وهو مدُّ الصوتِ نَوْنِ الكلمة، وإنما يكون في الروي المطلق. وقد عاب بعضهم قول النَّحْوِيِّين: "تنوين الترم"، وقال: بل ينبغي أن يُسَمَّوه بتنوين ترك الترم... والحاصل أن هذا القارئ أجرى الفواصل جُحْرَى القوافي فَفَعَلَ فيها

(١) ينظر: القوافي لأبي يعلي التنوخي (ص ١٤).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/٥٠١ - ٥٠٣).

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴿٣﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾. (الفجر: ١-٤).

ما يَفْعَلُ فيها. وله نظائرٌ مَرَّ منها: ﴿الرَّسُولَ﴾^(١)، و﴿السَّيْلَ﴾^(٢)، و﴿الظُّنُونَ﴾^(٣)، في الأحزاب، و﴿الْمُتَعَالِ﴾^(٤)، في الرعد، و"عَشْرٍ" هنا"^(٥).

وهذا الذي ذكره الأنباري ونقل مثله السمين الحلبي عن ابن خالويه هنا قد أوردته في كتابه من غير أن يعقب عليه بشيء، كما أن السمين الحلبي والألوسي قد ذكراه من غير تعليق عليه، وأرى - والله أعلم - أنه محل نظر واعتراض من وجوه:

= أنه حمل القرآن الكريم على ما يختص بالشعر دون سواه، فهذا النوع من التنوين إنما هو خاص بالشعر دون غيره من الكلام، وهذا ما صرح به كثير من العلماء حينما ذكروا هذا النوع من التنوين، قال ابن جني: "إن الأفعال إنما يمتنع منها التنوين اللاحق للصرف فأما التنوين غير ذلك فلا مانع له ألا ترى إلى تنوينهم الأفعال في القوافي لما لم يكن ذلك الذي هو عَلمٌ للصرف"^(٦)، وقال عنه الزمخشري: "النائب مناب حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم"^(٧)، وقال المرادي في بيان أنواع التنوين: "وتنوين الترم، وهو اللاحق للروي المطلق عوضاً من مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس، وقولهم: تنوين الترم، قال المصنف"^(٨): هو على حذف مضاف، أي تنوين ذي ترم، وإنما هو عوض من الترم؛ لأن الترم مد الصوت بمدة تجانس "حرف" الروي، وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف"^(٩).

= أن هذا التنوين لا يقف عند حدّ الأسماء، ولا علاقة له بها، إذ هو يدخل الأسماء والأفعال والحروف، وهذا يوضح أنه لا علاقة له بالتنوين المعروف في الأسماء، أما "سلاسل" التي هي محل

(١) يريد قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾. (الأحزاب: ٦٦).

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾. (الأحزاب: ٦٧).

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَ﴾. (الأحزاب: ١٠).

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾. (الرعد: ٩).

(٥) الدر المصون للسمين الحلبي (٧٧٤/١٠)، وينظر: روح المعاني للألوسي (٤١١/٢٢).

(٦) الخصائص لابن جني (١٧١/١).

(٧) المفصل في علم العربية (٤٥٥).

(٨) يريد به ابن مالك.

(٩) توضيح المقاصد (٢٧٧/١، ٢٧٨) بتصرف، وينظر: شرح الكافية الشافية (١٧٠٢/٣)، وشرح الكافية للرضي (٤٨/١)،

وأوضح المسالك (٤/١)، ومعني اللبيب (٤٤٧/١)، وشرح ابن عقيل (١٨/١)، والهمع (١٥٧/١)، والأشموقي (١٢/١).

الاستشهاد هنا فهي اسم، قد وقع فيه التنوين مع أنه ممنوع من الصرف، فالقياس بالحمل هنا مختلف لا يصح، إذ لا تشابه بين المقيس والمقيس عليه، والله أعلم.

= أن تنوين الترنم، أو تنوين ترك الترنم الذي قاس عليه ابن خالويه ومن تابعه إنما يقع في قافية البيت الشعري، ولم يُنقل أنه وقع في وسط البيت، أما "سلاسلاً" فهي في وسط الكلام، فلا يصح قياس هذا على ذلك فيما أعلم، لانفكاك الجهة، ولا يمكن أن يكون تنوين "سلاسلاً" رعاية للفواصل، إذ هي ليست في الفواصل، بل التي في الفاصلة كلمة "سعيراً" بعدها، الأمر الذي يجعل هذا القول لا يصح بحال. والله أعلم.

لهذا كان الأنسب في تخريج هذه القراءة وجهاً آخر غير هذا الوجه، من تلك الوجوه التي ذكرها الأنباري وغيره، والله تعالى أعلم.

تعقيب على قياس الحمل على النظير:

مع أن الشيء يأخذ حكم نظيره ومشابهه إلا أن المشبه يكون في درجة أقل من المشبه به، ويبقى للمشبه قوته وأصل صفته في الحكم بطريقة أقوى، هذا ما ظهر من خلال بعض المسائل السابقة، كما أن الأنباري قد صرح به في مسألة حمل الشرط على الاستفهام، وأن كليهما له صدر الكلام، ولا يعمل فيه ما قبله، فذكر أبو البركات الأنباري عند قوله تعالى: ﴿أَسْأَلُكَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مَاءٍ غَمَّ سُهُءٍ وَأَضْمَمَ النَّكَ حَنَاحَكَ مِمَّ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَنَانٍ مِّن رَّبِّكَ﴾^(١)، ما نصه: "الأجود عند سيوييه في "اللذان" الرفع بالابتداء، وخبره: فأذوهما، وإن كان في الكلام معنى الأمر؛ لأنه لما وقعت الجملة الفعلية في صلته تمكن الشرط والإبهام فيه؛ لأنه لا يدل على شيء بعينه، فجرى مجرى الشرط، والشرط لا يعمل فيه ما قبله؛ لأن الشرط له صدر الكلام كالاستفهام، فكذلك ههنا، لا يعمل فيه الإضمار، كما لا يعمل في الشرط ما قبله، إلا أنه يجوز فيه النصب؛ لأن المشبه بالشيء يكون دون المشبه به في ذلك الحكم"^(٢).

وإذا فقد النظير، وانعدم الشبيه لا يجوز الحمل، لهذا يمتنع في أصول النحو أن يُحمل الكلام على وجه لا نظير له في العربية، ولا يجوز القول بتوجيه ليس له شبيه يُحمل عليه، ومن هنا ردّ

(١) سورة القصص (٣٢).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢٤٦، ٢٤٧).

الأنباري توجيهات لبعض النحويين بهذه الحجة، وبهذا الأصل النحوي: أن هذا التوجيه لم يُسمع له نظير، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١)، قال الأنباري: "اختلف النحويون في "إياك":

فذهب المحققون إلى أنه ضمير منصوب منفصل، وأن العامل فيه "نعبد"، والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، ولا يعمل فيه إلا ما بعده، لا ما قبله، إلا أن تأتي بحرف الاستثناء، نحو: "ما نعبد إلا إياك"، فإن قدمت الفعل عليه من غير استثناء صار الضمير المنفصل متصلاً، فقلت: نعبدك، فأما قول الشاعر:

أَتَتْكَ عَيْرٌ تَحْمِلُ الْأَرَاكَ إِيَّاكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَ^(٢)

فلا يُقاس عليه؛ لأنه إنما يجوز في ضرورة الشعر، لا في اختيار الكلام. وذهب آخرون إلى أنه ضمير مضاف إلى ما بعده، ولا يُعلم ضمير أضيف إلى غيره. وذهب آخرون إلى أنه اسم مبهم، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره. وذهب آخرون إلى أنه اسم مظهر مضاف إلى ما بعده، ويحكون عن العرب: "إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَيَأْتِيَهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ" بالجر.

وذهب آخرون إلى أن "إيّا" عماد، والضمير ما بعده من الكاف وغيرها، وهي في موضع نصب. وذهب آخرون إلى أن "إياك" بكماله الضمير، والذي اختاره الأول^(٣).

(١) سورة الفاتحة (٥).

(٢) من الرجز، لحميد بن الأرقط، يُنظر: (الكتاب ٣٦٢/٢)، والخصائص (٣٠٧/١، ١٩٤/٢)، ووصف المباني (١٣٨)، وأسرار العربية (١٦٩)، والإنصاف (٦٩٩/٢)، وتخليص الشواهد (٨٥) والخزانة (٢٧٥/٥).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٦/١، ٣٧)، كما يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (مسألة ٩٨)، (٤٠٦/٢).

المحور الثاني: قياس الفرع على الأصل

هذا النوع من القياس يعدّ الأصل فيه، وأقرب الأقيسة إلى مفهوم القياس، فقد عرف العلماء القياس لغةً بأنه: التقدير والمساواة، ولا يكون ذلك إلا بين شيئين كما في اللسان.^(١) ويُفهم القياس من قول ابن جني "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رمح أي قدر رمح"^(٢). أما القياس في النحو فهو حمل غير المنقول على المنقول في حكم علة جامعة، ويعد ابن أبي اسحق "أول من بعج النحو ومد القياس، وشرح العلل"^(٣). وقد ذكر أبو البركات مجموعة من المسائل في أثناء توجيهاته الإعرابية، في إطار قياس الفروع على الأصول، ومن أبرز هذه المسائل ما يأتي:

(١) قياس "إن" العاملة على "ما" في إبطال عملها بـ"إلا":

في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٤)، ذكر الأنباري أن العلماء قد اختلفوا في إعمال "إن" إذا كانت بمعنى "ما"، فمنهم من يعملها عمل "ما"، ثم قال أبو البركات: "ولا يجوز إعمالها في الآية؛ لدخول "إلا"؛ لأن "إلا" إذا أبطلت عمل ما يشبه "ليس"؛ لأنها توجب ما نفته "ما" وهي الأصل، فلأن تبطل عمل "إن" التي هي الفرع أولى. ومنهم من لا يعملها، ويجعلها بمنزلة "ما" في لغة بني تميم في ترك العمل، فلا يكون لدخول "إلا" أثر سوى الإيجاب بعد النفي"^(٥).

(١) لسان العرب لابن منظور (قيس: ٣٧٩٣/٥)، والمعجم الوسيط (قيس: ٧٧٠/٢).

(٢) الخصائص لابن جني (٣٠١/١).

(٣) في أصول النحو (٨٦)، وينظر: بغية الوعاة (٢٨٢/١).

(٤) سورة البقرة (٧٨).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٩٩/١).

كما تكلم الأنباري عن مثل هذا عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خِزْيَانُهُ﴾^(١)، فذكر أن "إن" بمعنى "ما"، ودخول "إلا" أبطل عمل "إن" على لغة من يُعملها إذا كانت بمعنى "ما"؛ لأن "إلا" إذا أبطلت عمل "ما" وهو الأصل، فلأن تبطل عمل ما كان مشبهاً بها كان ذلك أولى^(٢).

أما إعمال (إن)، فقد أجازها الكسائي، وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنهم ابن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن جني^(٣)، مستدلين على ذلك بقراءة سعيد بن جبير^(٤): ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾^(٥)، بتخفيف "إن" ونصب "عباد" و"أمثالكم"^(٦).
ومن النثر^(٧): "إن ذلك نافعك ولا ضارك"، و"إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية"، ومن النظم قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْمَجَانِينِ^(٨)

واختلف النقل عن المبرد وسيبويه، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه، والمنع عن المبرد، وعكس ذلك النحاس^(٩).

ونقل ابن هشام أنها غير عاملة عند سيبويه والفراء، وعاملة عند الكسائي، والمبرد، كما ذكر ابن هشام أن إعمالها لغة أهل العالية^(١٠).

(١) سورة الحجر (٢١).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٦٧/٢).

(٣) ينظر: الأصول (٢٨٥/١)، وارتشاف الضرب (١٠٩/٢)، ومغني اللبيب (٥٧/١)، وشرح ابن عقيل (٤٥/١)، وشرح التصريح (٢٠١/١).

(٤) ينظر: المحتسب (٢٧٠/١)، والجنى الداني (٢٣٠).

(٥) سورة الأعراف (١٩٤).

(٦) ينظر: معجم القراءات القرآنية (٤٣٠/٢).

(٧) ينظر: الجنى الداني (٢٣٠)، وهمع الهوامع (١٢٤/١).

(٨) من المنسرح، لم ينسب في مصادره، يُنظر: المقرب (١٠٥/١)، ووصف المباني (١٠٨)، والجنى الداني (٢٠٩)، وتخليص الشواهد (٣٠٦)، والمقاصد النحوية (١١٣/٢)، والهمع (١٢٥/١)، والخزانة (١٦٦/٤).

(٩) ينظر: التصريح على التوضيح (٢٠١/١).

(١٠) ينظر: مغني اللبيب (٥٧/١).

وقال أبو حيان: "إذا كانت "إن" نافية، فدخلت على المبتدأ والخبر، لم يعمل عمل "ما" الحجازية، وقد أجاز ذلك بعضهم، ومن أجاز شرط نفي الخبر وتأخيره، والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر، وهو:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمُجَانِينِ

وقد نسب السهيلي وغيره إلى سيبويه جواز إعمالها إعمال "ما"، وليس في كتابه نص على ذلك^(١).

وقد خالفه السمين الحلبي، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٢)، ذكر أن سعيد بن جبير قرأ بتخفيف "إن" ونصب "عباد" و"أمثالكم". وقال: "قد خرَّجها أبو الفتح ابن جني وغيره أنها "إن" النافية، وهي عاملة عمل "ما" الحجازية، وهذا مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين غير الفراء، وقال به من البصريين ابن السراج والفارسي وابن جني، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد. والصحيح أن إعمالها لغة ثابتة نظماً ونثراً، وأنشدوا:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمُجَانِينِ^(٣).

وأورد فيه المرادي أيضاً قول الشاعر:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيْتًا بَانْتِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنَّ يُنْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(٤)

ثم قال: "وبهذا تبين بطلان قول من قال: إنه لم يأت منه "إن هو مستولياً"، وتخصيصه ذلك بالضرورة^(٥).

(١) البحر المحيط لأبي حيان (٣٦٨/١)، وينظر: الدر المصون للسمين الحلبي (٤٤٩/١، ٤٥٠).

(٢) سورة الأعراف (١٩٤).

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي (٥٣٩/٥، ٥٤٠)، وينظر: الجني الداني للمرادي (٣٥)، واللباب في علوم الكتاب (٩١/٨).

(٤) من الطويل، لم ينسب في مصادره، يُنظر: شرح عمدة الحفاظ (٢١٧)، والجني الداني (٢١٠)، وتخليص الشواهد

(٣٠٧)، والمقاصد النحوية (١٤٥/٢)، والهمع (١٢٥/١)، والأشموقي (١٢٦/١)، والدرر اللوامع (١٠٩/٢).

(٥) توضيح المقاصد للمرادي (٥١٣/١).

وأما عن بطلان أعمال "إن" حال انتقاض نفي خبرها بـ"إلا" فهذا لأن من أعملها فقد شرط لأعمالها أربعة شروط: أن يتقدم اسمها على خبرها، والأ ينتقض نفيها بـ"ألا"، ألا يفصل بينها وبين اسمها، أن يكون اسمها وخبرها نكرتين^(١).

(٢) فرعية "لات" عن "ما"، وفرعية "ما" عن "ليس":

عند قوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٢)، قال أبو البركات: "ولات" حرف بمعنى "ليس"، وله اسم وخبر كـ"ليس"، وتقديره: ولات الحين حين مناص، ولا يكون اسمه وخبره إلا الحين، ولا يجوز إظهار اسمه؛ لأنه أوغل في الفرعية؛ لأنه فرغ على "ما"، و"ما" فرغ على "ليس"، فألزم طريقة واحدة^(٣).

ومذهب الجمهور أن أصل (لات) حرف نفي أصله (لا)، ثم زيدت عليه التاء، كما زيدت في "ثمت" و"رت".

وقد اختلف النحويون في عمل (لات)، فقيل لاعمل لها، ونُقل عن الأخفش أنَّ ماينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمّر تقديره: ولا أرى حين مناص، ونقل صاحب البسيط عن السيرافي، أنَّه قال: هو على الفعل، أي: ولات أراه حين مناص، وقيل: تعمل عمل "إن"، وهو مذهب الأخفش^(٤)، وهي عنده (لا) النافية للجنس، زيدت عليها التاء (

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٩)، والارتشاف (٢/١١٠)، وتوضيح المقاصد (١/٥١٣)، وابن عقيل (١/٤٥).

(٢) سورة ص (٣).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٣١٢).

(٤) الذي قاله الأخفش: "وقال: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}، فشبهو "لات" بـ"ليس" وضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون "لات" إلا مع "حين"، ورفع بعضهم {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}، فجعله في قوله مثل "ليس"، كأنه قال: "ليس أخذ"، وأضمر الخبر. وفي الشعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَوَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينُ بَقَاءِ

فجر "أوان" وحذف، وأضمر "الحين"، وأضاف إلى "أوان"؛ لأن "لات" لا تكون الا مع "الحين". معاني القرآن للأخفش (٢/٤٥٣، ٤٥٤).

وحيث مناص) اسمها، والخبر محذوف، وقال سيبويه ومن وافقه: تعمل عمل ليس، وهي على هذا (لا) المشبهة بـ(ليس) زيدت عليها التاء. (١)

وقد ذكر ابن هشام الأنصاري أن في عملها ثلاثة مذاهب، هي (٢):
= أنها لا تعمل شيئاً، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب مفعول لفعل محذوف، وهذا قول الأخفش.

= أنها تعمل عمل "إن" فتنصب الاسم وترفع الخبر.

= أنها تعمل عمل "ليس" وهو قول الجمهور.

وعلى كل مذهب من هذه المذاهب فإنه لا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، واشترط ابن قتيبة: أن "لات" لا تعمل إلا مع الحين فقال: "وإنما تكون "لات" مع الحين، وتعمل فيه، فإذا جاوزتها فليس لها عمل" (٣).

وقد ذكر ابن السراج أن أهل الحجاز شبهوا "لات" بـ"ليس" فأعملوها، ولكنهم أعملوها مع الحين خاصة، وقيل: أو الوقت فقط، فإذا لم تأت هذه الألفاظ فأنتهم قد أهملوها (٤).

وكوّن مَعْمُولِيهَا اسْمِي زَمَان، وَحَذَفُ أَحَدِهِمَا، وَالغَالِبُ كَوْنُهُ اسْمَهَا، هَذِهِ أْبْرَزُ أَحْكَامِهَا، نَحْوُ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهَا: الْحَيْثُ حِينَ فِرَارِ، فَحَذَفَ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ، وَذَكَرَ الْخَبْرَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْمُنْدِرِ بْنِ حَرْمَلَةَ:

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ (٥)

وَأَمَّا قَوْلُ شَمْرَدَلِ اللَّيْثِيِّ:

(٥) الجنى الداني : ٤٨٨

(٢) ينظر: مغني اللبيب (١/٢٥٤، ٢٥٥)، أوضح المسالك (١/٢٥١).

(٣) تأويل مشكل القرآن (٤٠٢).

(٤) الأصول (١/١١٠).

(٥) من الخفيف، ونسب كذلك لأبي زيد الطائي، يُنظر: ديوانه (٣٠)، والإنصاف (١/١٠٩)، وجواهر الأدب (٢٤٩)، وتذكرة النحاة (٧٣٤)، وتخليص الشواهد (٢٩٥)، والمقاصد النحوية (٢/١٥٦)، والخزانة (٤/١٦٩، ٦/٥٣٩).

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرٍ^(١)
فارتفاع "مُجِيرٌ" على الابتداء أو الفاعلية، أي: لَاتٍ يَحْصُلُ مُجِيرٌ، أَوْ لَاتٍ لَهُ مُجِيرٌ، و"لَاتٍ"
مُهْمَلَةٌ لِعَدَمِ دُخُولِهَا عَلَى الزَّمَانِ .

وَمِنَ الْقَلِيلِ حَذْفُ الْخَبْرِ كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ شُدُوداً ﴿ وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ ﴾^(٢)، بَرَفَعِ "حِينَ"
عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا' وَالْخَبْرَ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ كَائِنًا لَهُمْ.
وَإِنَّمَا كَثُرَتِ الشُّرُوطُ وَالْقِيُودُ فِي إِعْمَالِ "لَاتٍ" لِضَعْفِ الْقَوْلِ بِإِعْمَالِهَا، وَذَلِكَ لِتِلْكَ الْعِلَّةِ الَّتِي
أَشَارَ إِلَيْهَا الْأَنْبَارِيُّ، إِذِ الْقَوْلُ بِإِعْمَالِهَا ضَعِيفٌ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا فِرْعٌ عَلَى فِرْعٍ، فَهِيَ مَحْمُولَةٌ فِي
الْعَمَلِ لِأَنَّهَا فِرْعٌ عَلَى "مَا" النَّافِيَةِ، وَ"مَا" النَّافِيَةِ فِرْعٌ عَلَى "لَيْسَ"، كَمَا ذَكَرَ أَبُو الْبَرَكَاتِ.

(١) من الكامل، نسب للشمردل بن عبد الله الليثي، ولتلميذي الحماسي، يُنظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٩٥٠)،
والمعني (٦٣١/٢)، وجواهر الأدب (٢٠٥)، والمقاصد النحوية (١٠٣/٢)، والتصريح (٢٠٠/١)، والجمع (١١٦/١).
(٢) سورة ص (٣)، وتُنظر القراءة في: (مشكل إعراب القرآن (٦٢٤/٢)، والكشاف (٤٩٩/٥)، والمحرر الوجيز
(٤٣٦/٥)، والدر المصون (٣٤٧/٣، ٣٤٨).

الحوار الثالث : الشاذ على القياس

من شروطه: ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه، كتصحيح مثل: "استحوذ، واستصوب، واستنوق"، وكحذف نون التوكيد في قوله: "اصرف عنك الهموم طارقها"، أي: (اصرفن)، ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب لا الاختصار والحذف، وكما لا يقاس على الشاذ نطقاً، لا يقاس عليه تركاً، كما تمنعك عن "وذر، ودع" مع جوازهما قياساً؛ لأن العرب تحامتها^(١).

وفي أثناء التأويلات والتخریجات النحوية عرض الأنباري للقياس على الشاذ، وردّ بعض الآراء التي فيها قياس على الشاذ، ومن هذه المسائل التي نوه فيها بهذا ما يأتي:

(١) فصل الضمير مع إمكان اتصاله:

قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ﴾^(٢)، قال أبو البركات: "إيائي" ضمير منصوب منفصل، وهو منصوب بفعل مقدر، وتقديره: إيائي ارهبوا فارهبون، وإنما وجب تقدير "ارهبوا" ولم يعمل فيه "فارهبون" الملفوظ به؛ لأنه مشغول بالضمير المحذوف، وهو الياء، ووجب أن يكون هذا الفعل المقدر بعد "إيائي" لأنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل إنما يعمل فيه على هذا الحد ما بعده لا ما قبله؛ لأنه لو كان قبله لصار متصلاً لا منفصلاً، ولم يأت ذلك إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ^(٣)

وذلك شاذ لا يُقاس عليه^(٤).

(١) ينظر: في أصول النحو (١٠٨، ١٠٩).

(٢) سورة البقرة (٤٠).

(٣) من البسيط، وقد سبق تخريجه (ص: ٦٣) من هذا البحث.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٧٧).

وفصل الضمير مع امكان اتصاله محمول على الضرورة عند كثير من النحاة.(١)

وذلك لأن كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل، لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل؛ لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير، لأن القاعدة وما وضعت الضمائر إلا من أجل الاختصار، وقد جيء بالمتنى والجمع كذلك من أجل الاختصار، فإذا أمكن أن يؤتى بالضمير المتصل لا تعدل عنه إلى الضمير المنفصل إلا لضرورة أو معنى لا يقوم إلا بذلك، فإن لم يكن لك ذلك، بأن تأخر عنه عامله، أو حذف، أو كان معنوياً، أو حصر، أو أسند إليه صفة جرت على غير من هي له، فصل، يعني: ثم ما يكون معنىً بلاغياً، أو خلافاً لقاعدة نحوية، فحينئذٍ يؤتى بالضمير المنفصل مع إمكان الإتيان بالضمير المتصل فمتى ما أمكن الإتيان بالضمير المتصل لا يعدل عنه إلى الضمير المنفصل؛ لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير، فالغرض من وضع المضمرات هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، وقد ذكروا مواضع كثيرة مما يجوز الإتيان بالضمير المتصل، بل قد يتعين انفصال الضمير ولا يمكن الجيء به متصلاً، وهذا الذي ذكره الأنباري ليس منه (٢).

(٢) إعمال "أن" الناصبة المصدرية الناصبة للمضارع محذوفة في المواضع القياسية:

عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (٣)، ذكر أبو البركات في رفع "تعبدون" أربعة أوجه: أولها: أنه جواب لقوله: "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ"، لأنه في معنى القسم، بمنزلة "والله"، فكأنه قال: استحللناهم لا يعبدون، كما يُقال: حلف فلان لا يقوم، وثانيها: أن يكون رفعه على الاستئناف والحكاية، وثالثها: أن يكون مرفوعاً على الحالية، ثم قال في رابعها: "أن يكون مرفوعاً لأن التقدير فيه: بأن لا تعبدوا، فلما حُذفت الباء و"أن" لطول الكلام ارتفع الفعل، كقول الشاعر:

(١) الكتاب ١/٣٨٣، الأصول ٢/١٢٠، الإنصاف ٢/٦٩٩

(٢) يُنظر: الخصائص (١/٣٠١)، والإنصاف (٢/٦٩٦)، وشرح الكافية للرضي (٢/٤٥٣)، وتوضيح المقاصد

(١/٣٦٧)، وأوضح المسالك (١/٩٢)، والمجمع (١/١٦٢)، والأشعوري (١/٥١).

(٣) سورة البقرة (٨٣).

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَعَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي (١)
 أي: أن أحضر، فلما حُذفت "أن" رفع.... وزعم الكوفيون أنه منصوب بـ"أن" المحذوفة؛ لأن
 التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف "أن" وأعملها مع الحذف.
 والوجه الأول أوجه الوجهين، لأن "أن" لا تعمل مع الحذف، إلا أن تُحذف إلى خلف وبدل
 يدلّ على حذفها، كالفاء، والواو، واللام، وحتى، ولم يوجد هاهنا" (٢).
 وهذا الوجه الذي ردّه الأنباري قد أجازته الأخصش، والفراء، والزجاج، وقطرب، والرماني (٣)،
 وردّ السمين هذا التوجيه قائلاً: "وفيه نظرٌ، فإنَّ إضمارَ "أَنَّ" لا ينقاسُ، إنّما يجوزُ في مواضعَ
 عدّها النَّحويون، وجعلُوا ما سِوَاهَا شاذّاً قليلاً، وهو الصحيحُ، خلافاً للكوفيين، وإذا حُذِفَتْ
 "أَنَّ" فالصحيحُ جوازُ النصبِ والرفعِ، ورُوي: "مُرّه يَحْفَرُهَا"، و"أَحْضُرُ الوعى" بالوجهين، وهذا
 رأيُ المبرد والكوفيين، خلافاً لأبي الحسن، حيث التزم رفعه" (٤).

(٣) إعمال اسم المصدر:

عند قوله تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا
 وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ (٥)، ذكر أبو البركات في نصب "شيئاً" وجهين: أولهما: أن يكون منصوباً
 على البدل من "رزقاً"، وثانيهما: أن يكون منصوباً بـ"رزق"، على تقدير: أن يرزق شيئاً:
 "وقد ذكره أبو علي، وهو مذهب الكوفيين، لأن "رِزْقاً" عند البصريين اسم، وإنما المصدر
 "رَزَقٌ" بفتح الراء.

ورجح الأنباري الأول لوجهين: أحدهما: أن الرزق اسم، والاسم لا يعمل إلا شاذاً، كقول
 الشاعر:

-
- (١) من الطويل، لطرفة بن العبد، يُنظر: ديوانه (٣٢)، الكتاب (٩٩/٣، ١٠٠)، والمقتضب (٨٥/٢)، وسر صناعة
 الإعراب (٢٨٥/١)، والإنصاف (٥٦٠/٢)، والمقاصد النحوية (٤٠٢/٤)، والخزانة (١١٩/١، ٥٧٩/٨).
 (٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٠١/١، ١٠٢).
 (٣) يُنظر: معاني القرآن للفراء (٣٥/١)، ومعاني القرآن للأخصش (١٣٣/١)، ومفاتيح الغيب للرازي (٥٠١/١).
 (٤) الدر المصون للسمين الحلبي (٤٦٠/١).
 (٥) سورة النحل (٧٣).

[أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَيِّي] ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا^(١)

والثاني: أن البدل أبلغ في المعنى؛ لأن "شيئاً" أعم من "رزق"^(٢).

وقد فصل ابن هشام في مسألة اعمال اسم المصدر^(٣) حيث قال:

"اسم المصدر يعمل اذا كان ميميا باتفاق، ولا يعمل اذا كان علما باتفاق، اما إن كان غير

ذلك، فهو لا يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين، وعليه قول الشاعر:

[أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَيِّي] ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا

وعلى هذا يكون إعمال اسم المصدر الذي أشار اليه الانباري شاذاً على المذهب البصري،

وجائزاً على المذهب الكوفي والبغدادى.

وقد ذكر أبو حيان أن أبا علي أجاز انتصاب "شيئاً" بـ"رِزْقاً"، وقال: "ورد عليه ابن الطراوة: بأن الرزق

هو المرزوق، كالرعي والطحن، والمصدر هو الرزق بفتح الراء، كالرعي والطحن، ورُدَّ على ابن الطراوة بأن

الرزق بالكسر يكون أيضاً مصدرًا، وسمع ذلك فيه، فصح أن يعمل في المفعول به"^(٤).

كما أشار السمين الحلبي إلى أن "شيئاً" منصوبٌ بـ"رِزْقاً" على أنه اسمٌ مصدرٍ، واسمُ

المصدرِ يعمل عملَ المصدرِ على خلافٍ في ذلك. ونقل مكِّي أن اسمَ المصدرِ لا يعملُ

عند البصريين إلا في شعرٍ. وأشار إلى أنه قد اختلفتِ النقلةُ عند البصريين، فمنهم مَنْ نَقَلَ

المنع، ومنهم مَنْ نَقَلَ الجواز، وقد ذكر الفارسي انتصابه بـ"رِزْقاً"، ورُدَّ عليه ابنُ الطراوة بأن

الرِّزْقَ اسمَ المرزوق كالرَّعِي والطَّحْن، ورُدَّ على ابنِ الطراوة: بأنَّ الرِّزْقَ بالكسرِ أيضاً

مصدرٌ، وقد سُمِعَ فيه ذلك. ثم رجح السمين الحلبي هذا الرأي بقوله: "فظاهرُ هذا أنه

مصدرٌ بنفسه لا اسمٌ مصدرٍ"^(٥).

(١) من الوافر، للقطامي، يُنظر: (ديوانه ٤٥٦)، وشرح عمدة الحفاظ (٦٩٥)، وتذكرة النحاة (٤٥٦)، وأوضح المسالك

(٢/٣)، والمقاصد النحوية (٥٠٥/٣)، والتصريح (٦٤/٢)، والهمع (١٨٨/١)، والخرنبة (١٣٦/٨).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٨١/٢).

(٣) أوضح المسالك ١٨٨/٣، ١٨٧.

(٤) البحر المحيط (٢٧٧/٧).

(٥) الدر المصون (٢٦٦/٨)، (٢٦٧).

(٤) صياغة التعجب والتفضيل مما لا تفاوت فيه:

عند قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (١)، قال أبو البركات: "هو من عمى القلب، ولو كان من عمى العين لكان يقول: فهو في الآخرة أشد عمى؛ لأن عمى العين شيء ثابت كاليد والرجل، فلا يُعجب منه إلا بـ"أشد" أو نحوه من الثلاثي، وأفعل الذي للتفضيل يجري مجرى التعجب، وقد حكى بعض الكوفيين: ما أعماه، وما أعوره، وهو شاذ لا يُقاس عليه" (٢).

وهذا الكلام قد صرح به من قبل الأنباري أبو زكريا الفراء فقال: "العرب إذا قالوا: "هو أفعل منك" قالوه في كل "فاعل وفعليل"، ومالا يزياد في فعله شيء على ثلاثة أحرف، فإذا كان في "فعللت" مثل "زحرفت"، أو "افعللت" مثل "احمرت" و"اصفررت" لم يقولوا: "هو أفعل منك"؛ إلا أن يقولوا: "هو أشد حمرة منك"، و"أشد زحرفة منك". وإنما جاز في العمى؛ لأنه لم يُرد به عمى العين، إنما أراد به - والله أعلم - عمى القلب. فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب، ولا تقل: هو أعمى منه في العين. فذلك أنه لما جاء على مذهب "أحمر وحمراء" تُرك فيه "أفعل منك" كما تُرك في كثيره. وقد تلقى بعض النحويين يقول: أجزه في الأعمى والأعشى والأعرج والأزرق، لأننا قد نقول: عمى وزرق وعرج وعشى، ولا نقول: صفر ولا حمر ولا بيض. وليس ذلك بشيء، إنما يُنظر في هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فعل يقل أو يكثر، فيكون أفعل دليلاً على قلة الشيء وكثرته؛ ألا ترى أنك قد تقول: فلان أقوم من فلان وأجمل؛ لأن قيامه ذا جماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله، ولا تقول لأعميين: هذا أعمى من هذا، ولا لمهتين: هذا أموت من هذا. فإن جاءك منه شيء في شعر فأجزته احتمل النوعان الإجازة: حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول: ما أسود شعره. وسئل الفراء عن الشيخ فقال: هذا بشار الناظر. وقال الشاعر:

أما الملوك فأنت اليوم الأمهم * لوماً وأبيضهم سربالاً طبّاخ

(١) سورة الإسراء (٧٢).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٩٤/٢).

فمن قال هذا لزمه أن يقول: الله أبيضك والله أسودك وما أسودك. ولعبة للعرب يقولون أبيضى حالا وأسيدي حالا والعرب تقول مسودة مبيضة إذا ولدت السودان والبيضان وأكثر ما يقولون: موضحه إذا ولدت البيضان وقد يقولون مسيدة" (١).

وقال الطبري، فقال: "وأما قوله ﴿ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (٢) فإن عامة قراء الكوفيين أمالت أيضا قوله: "فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى"، وأما بعض قراء البصرة فإنه فتحه، وتأوله بمعنى: فهو في الآخرة أشد عمى، واستشهد لصحة قراءته بقوله: "وأضلل سبيلا"، وهذه القراءة هي أولى القراءتين في ذلك بالصواب، للشاهد الذي ذكرنا عن قارئه كذلك، وإنما كره من كره قراءته كذلك ظنا منه أن ذلك مقصود به قصد "عمى العينين" الذي لا يوصف أحد بأنه أعمى من آخر أعمى، إذ كان عمى البصر لا يتفاوت، فيكون أحدهما أزيد عمى من الآخر، إلا بإدخال أشد أو أبين، فليس الأمر في ذلك كذلك، وإنما قلنا: ذلك من عمى القلب الذي يقع فيه التفاوت، فإنما عُني به عمى، قلوب الكفار، عن حجج الله التي قد عاينتها أبصارهم، فلذلك جاز ذلك وحسن، وبنحو الذي قلنا في ذلك، قال أهل التأويل" (٣).

وفي كلام القرطبي إشارة إلى جواز "أعمى" في التفضيل من "عمى البصر"، لأنه مسموع، ولأنه على أربعة أحرف أولها همزة، أو لأن فعله ثلاثي، فقد عدّ المعاني في "أعمى"، ثم قال: "وقيل: المعنى في قوله: "فهو في الآخرة أعمى" في جميع الاقوال: أشد عمى، لأنه من عمى القلب، ولا يقال مثله في عمى العين، قال الخليل وسيبويه: لأنه خلقة بمنزلة اليد والرجل، فلم يقل: ما أعماه، كما لا يقال ما أيداه، الاخفش: لم يقل فيه ذلك لأنه على أكثر من ثلاثة أحرف، وأصله أعمى، وقد أجاز بعض النحويين ما أعماه وما أعشاه، لأن فعله عمى وعشى، وقال الفراء: حدثني بالشام شيخ بصرى أنه سمع العرب تقول: "ما أسود شعره" (٤).

(١) يُنظر: معاني القرآن للفراء (١٢٧/٢، ١٢٨).

(٢) سورة الإسراء (٧٢).

(٣) جامع البيان في تفسير القرآن للطبري (٥٠٦/١٧).

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٩٩/١٠).

وقد أكد على هذا أبو حيان، مشيراً إلى أن "أعمى" هنا من عمى القلب، لا من عمى البصر؛ لأن ذلك يقع فيه التفاضل، لا هذا^(١).

والنحويون^(٢) ذكروا أن أفعال التعجب أو التفضيل من شروطه: أن يكون فعله ثلاثياً، فلا يبنيان من "دَحْرَجَ، وضَارَبَ، واستَخْرَجَ"، واستثنوا من ذلك ما كان أوله همزة، فذكروا: إلا "أَفْعَلْ"، فقليل: يجوز مطلقاً، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك^(٣)، وقيل: يمتنع مطلقاً، وهو مذهب المازني، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، والفارسي^(٤)، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير التثقل، نحو: "ما أظلم الليل"، و"ما أفقر هذا لكان"، وما شذَّ مخالفاً يُحفظ ولا يقاس عليه؛ وهذا قول ابن عصفور^(٥).

(٥) صياغة التعجب والتفضيل من غير الثلاثي:

عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾^(٦)، قال أبو البركات: "أحصى" فعلٌ ماضٍ، خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره سدّ مسدّ مفعولي "نعلم"، وزعم بعض النحويين أن "أحصى" اسم على وزن أفعال للمبالغة، ولو كان كذلك لكان ينبغي أن يكون: "لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَشَدَّ إِحْصَاءً"؛ لأنك لا تقول: ما أحصاه، ولهذا تقول: ما أشدَّ إحصاءه، فلما قال: "أحصى" دلّ على أنه فعل ماضٍ، وأما قولهم: "ما أولاه للمعروف، وما أعطاه للمال" فهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه^(٧).

(١) البحر المحيط لأبي حيان (٣٨٩/٧).

(٢) يُنظر: الإنصاف (١٤٨/١)، والتبيين (٢٩٢)، وابن يعيش (١٤٦/٧)، والرضي على الكافية (٤٥٠/٣، ٤٥١).

(٣) يُنظر: الكتاب (٧٢/١، ٧٣، ٩٩/٤)، وشرح التسهيل (٤٦/٣)، وأوضح المسالك (٣٦٦/٣)، والأشعري (٢١/٣).

(٤) يُنظر: الأصول (١٠٣/١ - ١٠٥)، والإيضاح (١١٦)، وشرح المفصل (١٤٤/٧)، وشرح الجمل (٥٧٩/١، ٥٨٠)، وشرح الرضيّ (٣٠٨/٢)، والارتشاف (٤٢/٣)، والتصريح (٩١/٢)، والأشعريّ (٢١/٣).

(٥) يُنظر: المقرب (٧٣/١)، وأوضح المسالك (٣٦٦/٣)، والأشعريّ (٢١/٣).

(٦) سورة الكهف (١٢).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٠١/٢).

وكلام الأنباري هنا قريب مما ذكره الزمخشري حين قال: "و"أحصى" فعل ماض، أي: أيهم أضببط أمدًا لأوقات لبثهم، فإن قلت: فما تقول فيمن جعله من أفعال التفضيل؟ قلت: ليس بالوجه السديد؛ وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس، ونحو: "أعدى من الجرب، وأفلس من ابن المذلق" شاذ، والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع، فكيف به؟" (١).

وناقشه في هذا أبو حيان، مشيراً إلى أن دعواه أنه شاذٌ فظاهر مذهب سيويه جواز بنائه من أفعال مطلقاً، وأنه مذهب أبي إسحاق، وأن التفصيل اختيار ابن عصفور، وقول غيره، والهمزة في "أحصى" ليست للنقل (٢).

والكلام عن هذه المسألة قريب من سابقه، وفيه الآراء التي مرت في المسألة السابقة، وقد ذكرها أبو حيان أيضاً، فقال: "وفي بناء "أفعل" للتعجب وللتفضيل ثلاثة مذاهب: يبنى منه مطلقاً، وهو ظاهر كلام سيويه، وقد جاءت منه ألفاظ، ولا يبنى منه مطلقاً، وما ورد حمل على الشذوذ، والتفصيل بين أن تكون الهمزة للنقل، فلا يجوز، أو لغير النقل ك"أشكل الأمر، وأظلم الليل"، فيجوز أن تقول: "ما أشكل هذه المسألة، وما أظلم هذا الليل"، وهذا اختيار ابن عصفور من أصحابنا" (٣). والله تعالى أعلم.

(٦) إعمال "لات" عمل "ليس" مع تقديم خبرهما:

عند قوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَّلَاتَ حَيْنٍ مَّنَاصٍ﴾ (٤)، قال أبو البركات: "وأما من قرأ: "وَلَاتٌ حَيْنٌ مَّنَاصٍ" بالرفع فأضمر الخبر، فهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه؛ كقولهم: ملحفة جديدة، وقياسه: ملحفة جديد" (٥).

(١) الكشف للزمخشري (٣/٤٩٧) ..

(٢) البحر المحيط لأبي حيان (٧/٤٣٣).

(٣) السابق (٧/٤٣٢).

(٤) سورة ص (٣).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٣١٢).

قال سيبويه: " وزعموا أن بعضهم قرأ " ولات حينٌ مناص " وهي قليلة، ولا يجاوز بها الحين، رفعت أو نصبت، ولا تَمَكَّنُ في الكلام كَتَمَكَّنِ ليس"^(١). وأما هذه القراءة التي ردّها الأنباري فهي قراءة أبي السمال، قال أبو حيان: " وقرأ أبو السمال: " ولاتٌ حينٌ"، بضم التاء ورفع النون؛ فعلى قول سيبويه: " حين مناص " اسم "لات"، والخبر محذوف؛ وعلى قول الأخفش: مبتدأ، والخبر محذوف"^(٢).

وقال القرطبي: " وحكي أن من العرب من يرفع بها، فيقول: " ولات حينٌ مناصٍ"، وحكي أن الرفع قليل، ويكون الخبر محذوفاً، كما كان الاسم محذوفاً في النصب؛ أي: ولات حينٌ مناص لنا"^(٣). وقال السمين الحلبي: " وقد يُحذفُ المنصوبُ ويبقى المرفوعُ. وقد قرأ هنا بذلك بعضهم"^(٤). ومثله جاء كلام ابن عادل الدمشقي، والألوسي^(٥).

وهكذا لم يطعن أبو حيان ولا غيره في القراءة، ولم يرفضوا التوجيه عليها، بل ذكروا أن سيبويه لا يردّها، ويوجه الإعراب فيها، وهذا مخالف لما قاله الأنباري في القراءة، والله أعلم.

(٧) إعمال حرف الجر في القسم محذوفاً:

عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾^(٦)، قال أبو البركات: وقد قرئ^(٧): " فالحقُّ والحقُّ أقول"، بالجر فيها على القسم، وإعمال حرف الجر في القسم مع الحذف، كما تقول: " الله لأفعلن" و" الله لأذهبن"، وهي قراءة شاذة ضعيفة جداً قياساً واستعمالاً^(٨).

(٣) الكتاب (٦٠/١).

(٢) البحر المحيط لأبي حيان (٣٣٤/٩).

(٣) الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي (١٤٦/١٥).

(٤) الدر المصون للسمين الحلبي (٣٤٧/٩، ٣٤٨).

(٥) ينظر: الباب في علوم الكتاب (٣٣٧/١٣)، وروح المعاني للألوسي (٢٨٦/١٧).

(٦) سورة ص (٨٤).

(٧) القراءة لعيسى بن عمر، وعبد الرحمن بن أبي حماد، عن أبي بكر. يُنظر: البحر المحيط (١٧٦/٩)، وشواذ ابن خالويه (١٣١).

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣١٩/٢، ٣٢٠).

أشار الأنباري إلى هذه المسألة في "الإنصاف"، وذكر أن الكوفيين يجوزون ذلك بخلاف البصريين الذين يرفضونه إلا بعوض نحو ألف الاستفهام نحو قولك للرجل: "الله ما فعلت كذا" وذكر أن البصريين احتجوا بأن قالوا: "أجمعنا أن الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع، ورد قول الكوفيين في قولهم: "الله لأفعلن" فقال: "إنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله"^(١)

ويذكر العلماء أنه إذا حُذف حرف القسم يُنصب المقسم به، وهذا مطردٌ في كل مقسم به^(٢)، قال أبو عبيد: "كلُّ شيءٍ من أسماء الله حلفت به بغير واوٍ فهو نصبٌ"^(٣)، من ذلك قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾^(٤)، فالـ"حقُّ" الأول مقسم به منصوب على نزع حرف الجر في أحد أوجه التخريج^(٥).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَرْبِّ ۙ ﴾^(٦)، في قراءة نصب "قيله" على حذف حرف القسم وانتصاب الاسم^(٧)، ومنه قولهم^(٨): أمانة الله، ويميّن الله بالنصب فيهما، والتقدير: بأمانة، ويميّن الله، قال الشاعر:

إِذَا مَا الْحَبْرُ تَأْدِيمُهُ بِلَحْمٍ ... فَذَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ^(٩)

(١) يُنظر: الإنصاف المسألة السابعة والخمسون (٣٩٦، ٣٩٣/١).

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية (٨٦١/٢)، والبسيط (٩٣١/٢).

(٣) الغريب المصنف (٦٩٦/٢).

(٤) سورة ص (٨٤).

(٥) يُنظر: تأويل مشكل القرآن (٦٢٩/٢)، والبسيط (٩٣٢/٢)، والبحر المحيط (١٧٦/٩)، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (ق ٣/٣ ج ٣١٧).

(٦) سورة الزخرف (٨٨). قرأ عاصم وهمزة بخفض "قيله"، وقرأ باقي العشرة بنصبه، وقرئ في الشواذ برفعه. يُنظر: المحتسب (٣٠٦، ٣٠٧)، والبحر المحيط (٣٩٢/٩)، والنشر (٤٦٠/٢، ٤٦١).

(٧) يُنظر: البسيط (٩٣٢/٢، ٩٣٣).

(٨) يُنظر: المقتضب (٣٢٧/٢)، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف (٥٠٩/١)، وشرح المفصل (٩٢/٩، ١٠٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٤٣/١)، وخزانة الأدب (٤٨/١٠).

(٩) من الوافر، بلا نسبة في مصادره، يُنظر: (كتاب سيويه (٦١/٣، ٤٩٨)، وتحصيل عين الذهب (٤٠٣)، وشرح المفصل (٩٢/٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٤٣/١)، وشرح الكافية الشافية (٨٦١/٢).

وقال الآخر:

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي (١)

أما أن يبقى المقسم به مجروراً، فيقال: الله لأجتهدنَّ فللنحويين في ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: جوازُ ذلك في لفظ الجلالة خاصة: ومنعُه فيما سواه، وذلك لكثرة استعمال

هذه اللفظة في القسم، واختصاص لفظ الجلالة بخصائص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص مسماها بخصائص (٢)، وإلى هذا القول ذهب سيوييه والأكثر (٣)، وعبرَ بعضهم عن ذلك بأنه سماع، يقول ابن عصفور في قولهم "الله لأقومن": "لا يقاس عليه؛ لأن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا حيث سمع" (٤).

وعبرَ آخرون بأنه قياسٌ فيه، يقول الرضي: "اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياساً، إلا في "الله" قسماً عند البصريين" (٥).

وعده الأشموني والخضري (٦) أحد المواضع التي يطرد فيها نزع حرف الجر وإبقاء الاسم مجروراً، ويمكن التوفيق بين ذينك التعبيرين بأن مقصود القائلين بالسماع هو أن نزع حرف الجر وإبقاء المقسم به مجروراً لا يتعدى حكمه لفظ الجلالة إلى كل مقسم به، فلا يقال: "العزير، الحكيم"، بل يقصر هذا الحكم على لفظ الجلالة في كل مثال، سواء أسمعته شخص أم لم يسمعه، وهذا الأخير هو مقصد القائلين بالقياس والاطراد، أي: إنه مقيس في لفظ الجلالة في كل مثال وإن لم يسمع هو عينه.

(١) من الطويل، وقد سبق تخريجه (١٤٥).

(٢) شرح الكافية (٣٠٥/٤)، ويُنظر: همع الهوامع (٣٩٢/٢).

(٣) يُنظر: كتاب سيوييه (٤٩٨/٣)، وشرح الكافية (٣٠٥/٤)، والبسيط (٩٣٢/٢)، وجواهر الأدب (٢٢٢)، والمساعد (٣٠٧/٢)، وائتلاف النصرة (١٤٧).

(٤) شرح الجمل (٥٤٣/١).

(٥) شرح الكافية (٣٠٥/٤).

(٦) يُنظر: شرح الأشموني (٢٣٤/٢)، وحاشية الخضري (٥٣٧/١).

الثاني: المنع مطلقاً: سواء كان المقسم به لفظ الجلالة أم غيره، وإليه ذهب المبرد، يقول في قولهم "الله لأفعلن": "وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين ... وليس بجائز عندي؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض"^(١).

لذا كان حكم بقاء الجر في لفظ الجلالة في قول العرب: الله لأفعلن، على هذا القول، شاذاً جداً^(٢)، وهذا هو ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري.

الثالث: الجواز مطلقاً: سواء كان المقسم به لفظ الجلالة أم غيره، فيقال: "الله لأذهبن، العزيز لأقومن"^(٣)، يقول الفراء في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾^(٤): "ولو خفض

الحقَّ الأول خافضٌ، يجعله الله تعالى، يعني في الإعراب، فيقسم به كان صواباً، والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: "الله لأفعلن"، فيقول المجيب: "الله لأفعلن"، لأن المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذف"^(٥).

وذكر أن أبا عمر الجرمي حكى أن من العرب من يضم حرف الجر في كل قسم كما أضمروا رب مع الواو وغيرها^(٦).

ويشهد لهذا القول قراءة بعضهم: ﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾^(٧)، بتنوين "شهادة" ووصل

الهمزة من لفظ الجلالة وجره من غير تعويض ولا تنبيه^(٨).

(١) المقتضب (٢/٣٣٦).

(٢) يُنظر: التوطئة (٢٥٦).

(٣) يُنظر: شرح الكافية (٤/٣٠٥، ٣١١)، وهو قول الكوفيين. ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/٤١٣)، وشرح الكافية

(٤/٣٠٥، ٣١١)، والبسيط (٢/٩٣٢)، وارتشاف الضرب (٢/٤٧٩)، والمساعد (٢/٣٠٧).

(٤) سورة ص (٨٤). وقد سبق تخريج القراءات.

(٥) معاني القرآن (٢/٤١٣). ويُنظر: إعراب القرآن (٣/٤٧٤).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/٤٧٩)، والمساعد (٢/٣٠٧، ٣٠٨).

(٧) المائة (١٠٦)، وقد سبق تخريج القراءات.

(٨) يُنظر التبيان (١/٤٦٨)، وشرح المفصل (٩/١٠٥).

وأرى أن الراجح من الأقوال ما ذهب إليه الكوفيون، لما يأتي:
 تحقق شرط نزع الخافض الأهم فيه، وهو قيام الدليل اللفظي شاهداً على نزع حرف الجر، وهو بقاء
 الاسم المقسم به مجروراً. وتحقق شرطه الآخر وهو أمن اللبس بتعنين المحذوف، وموضع الحذف، لأنَّ
 المحذوف هو الباء ليس غير. وتعدُّد شواهد نزع الجار وبقاء المقسم به مجروراً، وهذا مسوغٌ للحكم
 بقياسية نزع حرف القسم من كل مقسم به. وقيام غرض من أغراض نزع الخافض لداعٍ من دواعيه،
 وهو التخفيف لكثرة استعمال أسلوب القسم، والله تعالى أعلم^(١).

(٨) حذف العائد من جملة الخبر:

عند قوله تعالى: ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾^(٢)، قال أبو البركات: "في "ماذا" وجهان،
 قدما ذكرهما، وجوز بعض النحويين وجهاً ثالثاً: على أن تكون "ما" مبتدأ، و"يستعجل" خبره، على
 حد قولهم: زيدٌ ضربتُ، أي: ضربته، وأنكر جوازه بعض النحويين، وقال: هذا إنما يجوز في ضرورة
 الشعر، كقول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ^(٣)

أي: لم أصنعه، ولا يجوز مثله في اختيار الكلام، ومثله قراءة ابن عامر في سورة الحديد:
 ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾^(٤)، أي: وعده، فدلل على جوازه، وإن كان هذا الحذف
 قليلاً في اختيار الكلام^(٥). وما ذهب إليه الأنباري في هذه المسألة هو مذهب سيبويه،
 حيث قال: "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم، ولا يذكر علامة
 إضمار الأول، حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله
 بغير الأول، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه؛ ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في
 الكلام

(١) يُنظر: نزع الخافض في الدرس النحوي حسين بن علوي بن سالم الحبشي (٢٧١ - ٢٧٤).

(٢) سورة يونس (٥٠).

(٣) من الرجز، وقد سبق تخريجه (ص: ٤٤) من هذا البحث.

(٤) سورة الحديد (١٠)، وقد قرأ ابن عامر برفع "كل"، والجمهور بالنصب، يُنظر: حجة القراءات (١/٦٩٨)، والتيسير

(١/١٣٣)، وإتحاف فضلاء البشر (١/٥٣٢).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٤١٤، ٤١٥).

قال الشاعر ، وهو أبو النجم العجليّ:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدَّعِي ^(١) عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَع ^(٢)

ونقل محقق كتاب سيبويه عن السيرافي أنّ حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصلة، والصفة، والخبر. فحذفها في الصلة حسن وليس بدون إثباتها. وقد ورد بهما القرآن. وحذفها في الصفة دون حذفها في الصلة وإثباتها حسن. وحذفها في الخبر قبيح. ^(٢)

وأما ابن مالك فقد خالف سيبويه والأنباري، حيث صرح بجواز ذلك، بل أشار إلى جوازه بالاجماع ^(٣) حيث قال: "وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولا به، والمبتدأ (كل) أو شبهه في العموم والإفتقار كقراءة ابن عامر ﴿ وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ بالرفع ، وكقول أبي النجم العجلي:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَع.

وقد اعترض على نقله للإجماع الدماميني حيث قال: "وقد رأيت نقل المصنف ^(٤) للإجماع في مسألتي كل وشبهها، فأما نقله لذلك في المسألة الأولى فقدح فيه بان مذهب البصريين في ذلك المنع، ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر، وسلك ابن أبي الربيع نفي الأدب في ذلك فقال : جاء في الشعر وفي قليل الكلام كقراءة ابن عامر، وأجاز ذلك الكسائي والفراء فيما نقله عنهما الصفار". ^(٥)

وقال السمين الحلبي: "وجوّز آخرون كمكي ^(٦) وأنظاره أن يكون "ماذا" كله مبتدأ، أي: يُجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد، والجملة بعده خبره. وقال أبو علي ^(٧): "وهو ضعيف؛ لخلوّ الجملة من ضمير يعود على المبتدأ"، وقد أجاب أبو البقاء ^(٨) عن هذا فقال: "ورّد هذا القول بأنّ الهاء في "منه"

(٥) يُنظر: الكتاب (٨٥/١).

(٦) يُنظر: الكتاب (٨٧/١) الحاشية.

(١) يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (١٠٢/٣، ١٠٣، ١٠٤).

(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٢٨/٣) وما بعدها.

(٢) نفس المرجع السابق (١٠٣/٣).

(٦) يُنظر: مشكل إعراب القرآن الكريم (٥٣/٢).

(٧) يُنظر: الحجة في للقراء السبعة (١٧٠/٥).

(٨) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (٢٧/٢).

تعودُ على المبتدأ، كقولك: "زيدٌ أخذتُ منه درهماً". قلت: ومثُلُ أبي على لا يخفى عليه مثل ذلك، إلا أنه لا يرى عَوْدَ الهاءِ على الموصولِ؛ لأن الظاهرِ عَوْدُها على العذاب. قال الشيخ^(١): "والظاهرُ عَوْدُ الضميرِ في "منه" على العذاب، وبه يَخْصُلُ الربطُ لجملةِ الاستفهامِ بمفعول "أرأيتُم" المحذوف الذي هو مبتدأٌ في الأصل". وقال مكي: "وإن شئت جعلت "ما" و"ذا" بمنزلة اسمٍ واحدٍ في موضع رفع بالابتداء، والجملةُ التي بعده الخبر، والهاءُ في "منه" تعود أيضاً على العذاب". قلت: فقد تُرك المبتدأُ بلا رابطٍ لفظي، حيث جعلَ الهاءُ عائدةً على غير المبتدأ، فيكون العائدُ عنده محذوفاً. لكنه قال بعد ذلك: "فإن جعلت الهاءُ في "منه" تعود على الله جلَّ ذكره و"ما" و"ذا" اسماً واحداً، كانت "ما" في موضع نصب بـ"يستعجل"، والمعنى: أيَّ شيء يستعجل المحرمون من الله". فقوله هذا يؤدِّنُ بأن الضميرَ لما عاد على غير المبتدأ جعله مفعولاً مقديماً، وهذا الوجهُ بعينه جائزٌ فيما إذا جعل الضميرَ عائداً على العذاب. ووجهُ الرفع على الابتداء جائزٌ فيما إذا جعل الضميرَ عائداً على الله تعالى؛ إذ العائدُ الرابطُ مقدرٌ كما تقدم التنبيهُ عليه"^(٢).

وخلاصة الأمر في القياس على الشاذ: أن ما يجيء على غير القياس قسماً:

أحدهما: أن يكون مخالفاً للمعروف في مجاري الكلام، ويكون في الكلمة أو الكلمتين، فهو من الشاذ ولو نقل عن فصيح عربي، والنحاة يصفون خروج العربي عن الفصيح بالشذوذ، وخروج المولود عنها بالخطأ واللحن، وقد يصفون خروج العربي عن الأصول بالغلط.

ثانيهما: ما يرد في الكلام الفصيح وتتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة، مثل: آيات القرآن الكريم، والأحاديث الصحيحة، فلو خرجت كلمة فيه عن القياس، نحو: "معاشش" بالهمز في إحدى القراءات الصحيحة، صحَّح لنا أن نعطيها حكم "استحوذ واستصوب"، فلا شبهة في فصاحتها، ويرجع أمثالها إلى حكم القياس، فلو جاءت لغة مخالفة للقياس، ولكن جاء في القرآن الكريم ما يتفق مع هذه اللغة، وجب القبول بها؛ لأن القرآن الكريم أعلى مراتب البلاغة والفصاحة^(٣).

(١) يريد به: أبا حيان (يُنظر: البحر المحيط لأبي حيان (٦/٣٣٠، ٣٣١).

(٢) الدر المصون (٦/٢١٥، ٢١٦)، ويُنظر: مشكل إعراب القرآن (١/٣٤٧، ٣٤٨)، والكشاف (٣/٢٧)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/٢٩)، واللباب في علوم الكتاب (٨/٤٩٠، ٤٩١).

(٣) يُنظر: الخصائص (١/٩٩، ٣٩٤)، والقياس في اللغة العربية، تأليف محمد الخضر حسين، طبعة القاهرة ١٣٥٣هـ، وظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي، للدكتور: عبد الله علي محمد إبراهيم (٣-٩).

(٩) الجمع بين النون والإضافة في جمع المذكر السالم :

عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ ﴾^(١)، قال أبو البركات: "قُرئ" "مُطَّلِعُونَ" بفتح النون وكسرها، فالفتح ظاهر، والكسر ضعيف جداً؛ لأنه جمع بين نون الجمع والإضافة، وكان ينبغي أن يكون "مُطَّلِعِي" بياء مشددة؛ لأن النون تسقط في الإضافة، ويجمع الواو والياء والسابق منهما ساكن، فتقلب الواو ياءً، وجعلتا مشددة، وأبدل من الضمة كسرة توطيداً للياء. ولا وجه له، إلا أن يُجرى اسم الفاعل بجرى الفعل، فيجرى "مطلعون" بجرى "يطلعون"، وهذا شاذ جداً، كقول الشاعر:

[فَهَلْ فِتَى مِنْ سَرَاةِ الْقَوْمِ يَحْمِلُنِي] وليس حَامِلِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ^(٢)

فأدخل نون الوقاية على اسم الفاعل؛ لأنه أجراه بجرى الفعل، فكأنه قال: يحملي، وهذا إنما يكون في ضرورة الشعر، لا في اختيار الكلام^(٣).

وهذه القراءة قد ردّها الفراء من قبل، ورفض ما ورد فيها معللاً لذلك، وجاعلاً وقوع مثل ذلك في الكلام من قبيل الضرورة الشعرية فقط، فقال: "وقد قرأ بعض القراء ﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ ﴾ فَأَطَّلَعَ"^(٤)، فكسر النون، وهو شاذ؛ لأنّ العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكّى عنه، فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضاربي. ويقولون للثنين: أنتما ضارباي، وللجميع: أنتم ضاربيّ، ولا يقولوا للثنين: أنتما ضاربانني ولا للجميع: ضاربونني. وإنما تكون هذه النون في فعل ويفعل، مثل: "ضربوني ويضربني وضربني". وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربيّ، يتوهم أنه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحّة^(٥).

(١) سورة الصافات (٥٤)، وقراءة كسر النون في "مطلعون" نسبها في البحر المحيط (١٠٣/٩) لأبي البرهسم وعمار بن أبي عمار، ويُنظر: (إعراب القرآن للنحاس ٢٨٥/٣)، تفسير القرطبي (٨٤/١٥).

(٢) من البسيط، وقد سبق تخريجه (ص: ٣٦) من هذا البحث.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٠٤/٢، ٣٠٥).

(٤) سورة الصافات (٥٤، ٥٥).

(٥) معاني القرآن للفراء (٣٨٥/٢، ٣٨٦).

وذكر الزجاج أن كسر النون في القراءة شاذ عند البصريين والكوفيين جميعاً، وله عند الجماعة وجه ضعيف، وقد جاء مثله في الشعر:

هم القائلون الخير والأمرونه إذا ما خَشُوا مِن مُحَدِّثِ الأَمْرِ معظماً^(١)

وأنشدوا:

وما أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أُمْسَلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحٍ^(٢)

وعلق على هذا بقوله: "والذي أَنشَدَنِيَه محمد بن يزيد: "أَيُسَلِمُنِي إِلَى قَوْمِي"، وإنما الكلام: أُمْسَلِمُنِي وَأَيُسَلِمُنِي، وكذلك هم القائلون الخير والآمرونه، وكل أسماء الفاعلين إذا ذكرت بعدها المضمرة لم تذكر النون ولا التنوين. تقول: زَيْدٌ ضَارِبِي وهما ضارباك ولا يجوز وهو ضارِبِي، ولا هم ضاربونك. ولا يجوز هم ضاربونك عندهم إلا في الشعر إلا أنه قد قُرئ بالكسر: ﴿هَلْ أَنْتُمْ

مُطَّلَعُونَ﴾^(٣)، على معنى مطلعوني، فحذفت الياء كما تحذف في رؤوس الآي، وبقيت الكسرة

دليلاً عليها. وهو في النحو - أعني كسر النون - على مَا أَخْبَرْتُكَ، والقراءة قليلة بها^(٤).

ومثله قال أبو جعفر النحاس، وساق الشواهد التي ساقها وزاد عليه، ثم عقب بأن هذه الشواهد لا يُعرف قائلها، ولا تثبت بها حجة، ولو عُرف قائلها لكانت شواهد شاذة، خارجة عن كلام العرب، وما كان هكذا لم يُتَّجَّح به في كتاب الله جل وعز، ولا يدخل في الفصيح^(٥).

(١) من الطويل، لم يُنسب في مصادره، يُنظر: (الكتاب (١/١٨٨)، ومعاني القرآن للفراء (٢/٣٨٦)، ومجالس ثعلب

(١/١٥٠)، وأما ابن الحاجب (١/٣٩١)، وابن يعيش (٢/١٢٥)، وجمع الهوامع (٢/١٥٧)، والخزانة (٤/٢٦٦).

(٢) من الوافر، ليزيد بن محرم، أو "محمد" الحارثي، و"شَرَّاحٍ": ترخيم: "شراحيل" اسم رجل، يُنظر: (معاني القرآن للفراء

(٢/٣٨٦)، والمختضب لابن جني (٢/٢٢٠)، والمقرب (١/١٢٥)، ووصف المباني (٣٦٣)، وتذكرة النحاة (٤٢٢)،

وتوضيح المقاصد (١/٣٨٨)، والمقاصد النحوية (١/٣٨٥)، والجمع (١/٦٥).

(٣) سورة الصافات (٥٤)، وقراءة كسر النون في "مُطَّلَعُونَ" سبق تخريجها ص ٢٤١

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/٣٠٥).

(٥) يُنظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٣/٤٢٢، ٤٢٣).

ونقل ابن جني كلام أبي حاتم في هذه القراءة، فقال: "قال أبو حاتم: لا يجوز إلا فتح النون من "مُطَّلِعُونَ"، مشددة الطاء كانت أو مخففة، قال: وقد شكلها بعض الجهال بالحضرة مكسورة النون، قال: وهذا خطأ، ولو كان كذلك لكان "مُطَّلِعِي"، تُقلب واو "مطلعون" ياءً، يعني لوقوع ياء المتكلم بعدها، والأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم، إلا أن يكون على لغة ضعيفة، وهو أن يُجرى اسم الفاعل مُجرى الفعل المضارع؛ لقربه منه، فيُجرى "مُطَّلِعُونَ" مُجرى "يُطَّلِعُونَ"^(١).

كذلك عقب أبو البقاء العكبري على هذه القراءة، وردّها كما فعل الأنباري، فقال: "ويقرأ بكسر النون، وهو بعيد جداً؛ لأن النون إن كانت للوقاية فلا تلحق الأسماء، وإن كانت نون الجمع فلا تثبت في الإضافة"^(٢).

ونسب أبو حيان هذه القراءة إلى أبي البرهسم، وعمّار بن أبي عمّار، فيما ذكره خلف عن عمار، وأشار إلى أنّها "مُطَّلِعُونَ" بتخفيف الطاء وكسر النون، "فَأُطْلِعَ" مبنياً للمفعول، وعقب عليها بقوله: "وردّ هذه القراءة أبو حاتم وغيره"^(٣).

وذكر السمين الحلبي: "وقد ردّ الناس - أبو حاتم وغيره - هذه القراءة من حيث الجمع بين النون وضمير المتكلم؛ إذ كان قياسها مُطَّلِعِي، والأصل: مُطَّلِعُوِي، فأُبدِل وأدغِم نحو: جاء مُسَلِمِي العاقلون، وقوله عليه السلام "أَوْ مُخْرِجِي هَم"^(٤). وقد وجَّهها ابنُ جني على أنّه أُجْرِي فيها اسمُ الفاعل مُجرى المضارع، يعني في إثباتِ النونِ فيه مع الضمير. وأنشد الطبري^(٥) على ذلك:

وما أدري وظني كل ظنٍّ
أمسليمني إلى قومي شراح

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني (٢/٢٢٠).

(٢) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/٢٠٦).

(٣) البحر المحيط لأبي حيان (٩/٣٠٩).

(٤) رواه البخاري في كتاب بدء الوحي، (رقم: ٣، ج ١، ص ٥)، وفي كتاب تفسير القرآن (رقم: ٤٥٧٢، ج ١٥، ص ٣١٤)، وكتاب التعبير، باب أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم (رقم: ٦٤٦٧، ج ٢١، ص ٣٢٩)، ورواه البيهقي في سننه الكبرى (رقم: ١٧٤٩٩، ج ٩، ص ٦).

(٥) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (٢١/٤٩).

وإليه نحا الزمخشري^(١) قال: "أو شَبَّه اسمَ الفاعلِ في ذلك بالمضارعِ لتآخِي بينهما كأنَّه قال: "يُطْلَعُونَ". وهو ضعيفٌ لا يقع إلا في شِعْرٍ"^(٢).

وهذا كله وغيره من العلماء يؤكِّد ما ذهب إليه الأنباري من ضعف هذه اللغة وشدوذ القياس عليها، وشدوذ الحمل عليها أيضاً، وبخاصة أن يكون هذا في القرآن الكريم، الذي هو أفصح الكلام، والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: الكشف للزمخشري (٤٦٤/٥).

(٢) الدر المصون للسمين الحلبي (٣١٠/٩).

المحور الرابع: الضعيف أو الرديء في القياس

(١) حذف نون جمع المذكر للتخفيف ونصب معموله:

عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾^(١)، قال أبو البركات: "العذاب" مجرور بالإضافة، ولهذا حُذفت النون من "لذائِقُوا"، وقرأ أبو السَّمَّال الأعرابي: "إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ" بالنصب؛ لأنه قدّر حذف النون للتخفيف لا للإضافة، وهو رديءٌ في القياس، ولذلك قال أبو عثمان: لحن أبو السَّمَّال بعد أن كان فصيحاً، فإنه قرأ: "إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ" بالنصب^(٢).
هذه القراءة قد ذكرها أيضاً أبو البقاء، وردّها كما فعل الأنباري، فقال: "وقرىء شاذاً بالنصب، وهو سهو من قارئه؛ لأن اسم الفاعل تحذف منه النون وَيَنْصِبُ إذا كان فيه الألف واللام"^(٣).

كما أشار إليها أبو حيان من غير أن يُعلق عليها، فقال: "وقرأ أبو السمال، وأبان، عن ثعلبة، عن عاصم: بحذف النون؛ لالتقاء لام التعريف، ونصب "العذاب"، كما حذف بعضهم التنوين لذلك في قراءة من قرأ: ﴿ أَحَدٌ ۖ اللَّهُ ۙ ﴾^(٤)"^(٥).

أما السمين الحلبي فقد ذكر القراءة ولم يردّها كما فعل الأنباري، بل ردّ ما قاله أبو البقاء فيها، فقال: "وقرأ أبان بن تغلب، عن عاصم، وأبو السَّمَّال في روايةٍ بحذف النون والنصب، أجرى النون مجرى التنوين في حذفها لالتقاء الساكنين، كقوله: ﴿ أَحَدٌ ۖ اللَّهُ ۙ الصَّمَدُ ﴾، وقوله:

(١) سورة الصافات (٣٨).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٤٠٤).

(٣) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (٢/٢٠٦).

(٤) سورة الإخلاص (١، ٢) والقراءة ذكرها أبو حيان، فقال: "قرأ أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبو السمال، وأبو عمرو في رواية يونس، ومحبوب، والأصمعي، واللؤلؤي، وعبيد، وهارون عنه: "أحدُ الله" بحذف التنوين، لالتقائه مع لام التعريف، وهو موجود في كلام العرب، وأكثر ما يوجد في الشعر". (البحر المحيط (٤٨/١١)).

(٥) البحر المحيط لأبي حيان (٩/٣٠٦).

[فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ]

ولا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

وقال أبو البقاء: "وَقُرِّئَ شَادًّا بِالنَّصْبِ، وهو سهوٌ من قارئه؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ تُحَدِّفُ منه النونُ وَيَنْصِبُ إذا كان فيه الألفُ واللامُ". قلت: وليس بسَهْوٍ؛ لِمَا ذَكَرْتُهُ لك^(٢). وبناءً على ما قاله أبو حيان والسمين الحلبي يكون ما ذكره الأنباري وأبو البقاء محل نظر، وذلك أن علة الحذف التي ذكرها الأنباري والعكبري إنما هي التخفيف، وعلة الحذف التي نصَّ عليه أبو حيان والسمين الحلبي هي: التقاء الساكنين، وإذا حُذفت النون لالتقاء الساكنين جاز النصب بعدها، أما حذفها للتخفيف فلا يجوز معه نصب المَعْمُولِ، وعليه فالقياس في النصب على الوجه الذي ذكره أبو حيان والسمين الحلبي لم يكن فاسداً، بل هو قياس صحيح مقبول، خلافاً لما تصوره الأنباري والعكبري، والله تعالى أعلم.

(٢) إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم:

= عند توضيحه لكلمة "آمين" في فاتحة الكتاب، قال الأنباري: "و"آمين": بالقصر على وزن "فَعِيل"، و"آمين" بالمد فهو على وزن "فاعيل"، وهذا البناء ليس من أبنية العرب، وإنما هو من أبنية كلام العجم، ك"هاويل، وقاويل"، وزعم بعض النحويين أنَّ الألف نشأت عن إشباع الفتحة، كما نشأت في قراءة من قرأ: ﴿لَا تَخْفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(٣)، والقياس: "ولا تخش"؛ لأنه مجزوم بالعطف على "لا تخف"، إلا أنه أشبع فتحة الشين، فنشأت عنها الألف، وهو ضعيف في القياس، والله أعلم^(٤).

(١) من المتقارب، لأبي الأسود الدؤلي، يُنظر: (ديوانه (٥٤)، والكتاب (١٦٩/١)، ومجالس ثعلب (١٤٩)، وورصف الباني

(٤٩)، والإنصاف (٦٥٩/٢)، وابن يعيش (٦/٢، ٣٤/٩، ٣٥)، والمغني (٥٥٥/٢)، والخزانة (٣٧٤/١١).

(٢) الدر المصون للسمين الحلبي (٣٠٢/٩، ٣٠٣)، ويُنظر: اللباب في علوم الكتاب (٢٩٤/١٣).

(٣) سورة طه (٧٧) وهو يشير إلى قراءة: "لَا تَخْفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى" بجزم الفعل الأول دون الثاني، وهي قراءة الأعمش، وحمزة،

وابن أبي ليلي (يُنظر: السبعة (٤٢١)، والبحر المحيط (١١٢/٨)، والدر المصون (٨٣/٨).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤٢/١).

= وعند قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(١)، ذكر أبو البركات قراءة "يتقي" بإثبات الياء، منوهاً إلى أنها قراءة ضعيفة في القياس، ثم ذكر في توجيهها وجهين، قال في أولهما: "أحدهما: أن يكون جعل "مَنْ" بمعنى "الذي"، وعطف "يصبر" على معنى الكلام؛ لأن "مَنْ" إذا كانت بمعنى "الذي" ففيها معنى الشرط، ولهذا تأتي الفاء في خبرها في الأكثر، ونظيره في الحمل على الموضع قوله تعالى: ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾^(٢)، فعطف "أكن" على موضع "فأصدق"؛ لأن موضعه الجزم على جواب التمني، وثانيهما: "والثاني: أن تكون "مَنْ" على هذه القراءة شرطية، والضممة مُقدِّرة في الياء من "يتقي"، وحذفت الضمة للجزم وبقيت الياء، وكلا الوجهين ليس بقوي في القياس"^(٣).

وعند قوله تعالى: ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾^(٤)، ذكر الأنباري قراءة "لا تَخَفْ" بالجزم، وقال: "ومن قرأ "لا تَخَفْ" جزمه على الجواب، وكلهم قرأوا "وَلَا تَخْشَى" ولا إشكال فيه على قراءة "لا تخاف"، وإنما الإشكال على قراءة من قرأ: "لا تَخَفْ"، وفي جوازه على هذه القراءة وجهان: أحدهما: أن يكون مستأنفاً، وتقديره: وأنت لا تخشى، فيكون خبر مبتدأ محذوف، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الحال.

والثاني: أن يكون قد أثبت الألف؛ ليطابق بين رؤوس الآي، فأشبع الفتحة، فتولدت منها الألف، كقول الشاعر:

وَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حَيْثُ تُرْمَى
وَمِنْ دَمِّ الرِّجَالِ بِمَنْتَرَحٍ^(٥)

أي: بمنترح، فأشبع الفتحة، فنشأت الألف، والوجه الأول أوجه الوجهين"^(٦).

(١) سورة يوسف (٩٠).

(٢) سورة المنافقون (١٠).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤٤/٢، ٤٥).

(٤) سورة طه (٧٧) وهو يشير إلى قراءة: "لا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى" بجزم الفعل الأول دون الثاني.

(٥) من الوافر، لابن هرمة، يُنظر: (ديوانه (٩٢)، والخصائص (١٠٦/٢، ١٢١/٣)، والمختضب (١٦٦/١، ٣٤٠)،

والإنصاف (٢٥/١)، وأسرار العربية (٤٥)، والأشباه والنظائر (٣٠/٢)، والخزانة (٥٥٧/٧).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٥٠/٢، ١٥١).

فأبو البركات يشير إلى ثلاثة توجيهات في مثل هذا، توجيهين منها خاصة بالفعل المعتل، والثالث خاص بالصحيح المجزوم، هي:

أولها: أن الجزم في الفعل المعتل جاء على أصله، بحذف الحرف، ولكن هذا الحرف الذي ثبت في الكلام إنما هو حرف إشباع، وليس هو حرف العلة الذي هو من حروف الفعل.

وثانيهما: أن الفعل المعتل مجزوم، ولكنه لم يُجزم بحذف حرف العلة، بل اكتُفي في جزمه بحذف الحركة، وصار مثله في هذا مثل الفعل الصحيح.

وثالثها: أن الفعل الصحيح إنما جاء مجزوماً لأنه معطوف على موضع الكلام الذي هو في موضع الجزم.

وقد قال الأنباري عن: كما، هذه التخريجات أنها قياسات رديئة وضعيفة.

أما القراءة التي ذكرها الأنباري دون أن ينص، على، قارئها في قوله تعالى: ﴿لَا تَخْفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(١)، فهم، قراءة: الأعمش، وحمزة، وابن، أبي، ليل،^(٢).

وقد ذكر الفراء هذه القراءة وأنها قراءة يح، بن، وثاب وحمزة: ﴿لَا تَخْفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾، بالجزء المحض، وذكر لها ثلاثة أوجه، منها هذا الذي ذكره الأنباري، وفي كلامه ما يشير إلى قبوله له، فقال: "وإن شئت جعلت "تخشى" في موضع جزم، وإن كانت فيها الياء؛ لأن من العرب من يفعل ذلك؛ قال بعض بني عبس:

أَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(٣)

فأثبتت الياء في "يأتيك" وهي في موضع جزم؛ لأنه رآها ساكنة، فتركها على سكونها؛ كما تفعل بسائر الحروف. وأنشدني بعض بني حنيفة:

قال لها من تحتها وما استوى هُزِّي إِلَيْكَ الْجِدْعُ يُجْنِيكَ الْجَنَى^(٤)

(١) سورة طه (٧٧) وهو يشير إلى قراءة: "لَا تَخْفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى" بجزم الفعل الأول دون الثاني.

(٢) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١٢٥/٢)، والبحر المحيط (١١٢/٨)، والدر المصون للسمين الحلي (٨٣/٨)، واللباب في علوم الكتاب (٢٣٨/١٠)، وإتحاف فضلاء البشر (٣٨٦/١)، وروح المعاني (٢٧٧/١٢).

(٣) من الوافر، لقيس بن زهير، يُنظر: (الكتاب (٣١٦/٣)، والمختص (٦٧/١، ٢١٥)، والخصائص (٣٣٣/١، ٣٣٧)، والمقرب (١/٥٠، ٢٠٣)، وأسرار العربية (١٠٣)، وابن يعيش (٢٤/٨، ١٠٤/١٠)، والمقاصد النحوية (٢٣٠/١)، والخزانة (٣٥٩/٨).

(٤) من الرجز، نسبه الفراء لبعض بني حنيفة، يُنظر: معاني القرآن للفراء (١١٨٧/٢)، وتفسير الطبري (٣٤٤/١٨)، وتهذيب اللغة (جنى: ٤٩/٤)، ولسان العرب (جنى: ٤٩٢/١٥)، وتاج العروس (جنى: ٣٧٧/٣٧).

وكان ينبغي أن تقول: يجنك. وأنشدني بعضهم في الواو:

هَجَوْتُ زَيْبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ^(١)

فأثبت في "يأتيك" الياء وهي في موضع جزم؛ لسكونها، فجاز ذلك^(٢).

وقد اعترض أبو جعفر النحاس على ما قاله الفراء، وردّ ما ذكره، فقال بعدما ساق كلامه هذا: "وهذا من أقبح الغلط، أن يُحمل كتاب الله جل وعزّ على شذوذ من الشعر، وأيضاً: فإن الذي جاء به من الشعر لا يشبه من الآية شيئاً؛ لأن الواو والياء مخالفتان للألف؛ لأنهما تتحركان، والألف لا تتحرك، فللشاعر إذا اضطر أن يُقدّرهما متحركتين ثم يحذف الحركة للجزم، وهذا مُحال في الألف، وأيضاً: فليس في البيتين اضطراب يوجب هذا؛ لأنهما إذا زُوبا بحذف الواو والياء كانا وزناً صحيحاً من البسيط والوافر، يسمي الخليل الأول: مطوياً^(٣)، والثاني: منقوصاً^(٤)"^(٥).

وعليه فما ذكره الأنباري من قياس القرآن على قياس فاسد لا يصح، إذ هو أفصح اللغات، كما أشار النحاس، وهكذا ذكر غيره من العلماء، كالعكبري، وأبي حيان، والسمين الحلبي، وابن عادل الدمشقي، والألوسي^(٦).

(١) من البسيط، لزبان بن العلاء، يُنظر: (معجم الأدياء (١٥٨/١١)، والمنصف (١١٥/٢)، وسر صناعة الإعراب (٦٣٠/٢)، والإنصاف (٢٤/١)، وابن يعيش (١٠٤/١٠)، والمقاصد النحوية (٢٣٤/١)، والخزانة (٣٥٩/٨).

(٢) معاني القرآن للفراء (١٨٧/٢، ١٨٨).

(٣) الطّي في العرّوض: حذّف الرابع من مُسْتَفْعِلُنَّ وَمَفْعُولَاتُ، فبقي مُسْتَعْلُنَّ وَمَفْعُولَاتُ، فَيُنْقَلُ مُسْتَعْلُنُّ إِلَى مُفْتَعِلُنَّ، وَمَفْعُولَاتُ إِلَى فَاعِلَاتُ، ويكون ذلك في البسيطِ والرّجْزِ والمُنْسَرَجِ. (البحث العروضي والبلاغي في لسان العرب، مع معجم بمصطلحات العروض والبلاغة، د. عامر مهدي صالح (٩٣).

(٤) النَّقْصُ فِي الْوَافِرِ مِنَ الْعَرُوضِ: حذّف سابعه بعد إسكان خامسه، نَقَصَهُ يَنْقُصُهُ نَقْصاً وَانْتَقَصَهُ، ويكون في تفعيلة مفاعلتين، فتصبح بالنقص: مفاعلتُ، وتحوّل إلى "مفاعيلٌ"، بضم اللام. (ينظر: المرجع السابق).

(٥) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٥١/٣).

(٦) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١٢٥/٢)، والبحر المحيط لأبي حيان (١١٢/٨)، والدر المصون للسمين الحلبي (٨٣/٨)، واللباب في علوم الكتاب (٢٠٨/١١)، وروح المعاني للألوسي (٢٢٧/١٢).

وهذا التفريق بين المضارع المعتل بالياء أو الواو، والمعتل بالألف، الذي نوّه إليه أبو جعفر النحاس قد ذكر مثله المرادي، فقال عن المعتل بالألف: "ومنع بعضهم إثبات الألف وهو اختيار ابن عصفور، وسبب هذا الخلاف، اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقيل: الضمة المنوية فعلى هذا لا فرق بين الألف وأختيها، وقيل: الضمة الظاهرة. لفظ بها ضرورة ثم حذفت، فعلى هذا لا يجوز في الألف، إذ لا يمكن فيها ذلك" (١).

وقد حمل بعض العلماء هذا الجزم في المضارع المعتل بحذف الحركة، معاملةً له معاملة الصحيح على أنه لغة من لغات العرب، وهذا قول الزجاجي والأعلم الشنتمري، وقال الجمهور: إنها ضرورة وليست بلغة (٢).

ولو ثبت أنه لغة لبعض العرب صحّ حمل القرآن عليه، ولا يكون من القياس الضعيف، أما الضرورة فهي مسألة خاصة بالشعر، لا يُحمل عليها القرآن الكريم، والله تعالى أعلم.

(٣) حذف همزة الاستفهام:

عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ (٣)، قال أبو البركات في توجيه قراءة حذف الهمز في الآية: "ومن قرأ بحذف همزة الاستفهام فللتخفيف، وحذف همز الاستفهام ليس بقوي في القياس" (٤).

ما قاله الأنباري عن حذف همزة الاستفهام ليس على إطلاقه، فقد ذكر ابن هشام الأنصاري أن الهمزة أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام:

أحدها: جَوَازُ حَذْفِهَا، سَوَاءً تَقَدَّمتْ عَلَى "أَمْ" كَقَوْلِ عَمْرِ بْنِ أَبِي رِيْعَةَ:

بَدَا لِي مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَرْتُ وَكَفُّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ

(١) توضيح المقاصد للمرادي (٣٥٢/١).

(٢) يُنظر: الكتاب (٣١٦/٣)، والجمل للزجاجي (٤٠٦)، وتحصيل عين الذهب (١٥/١)، وتوضيح المقاصد للمرادي

(٣٥٢/١)، وشرح شذور الذهب (٢١٢/١)، والتصريح (٨٧/١)، والهمع (٥٢/١)، والأشموني (١٠٣/١).

(٣) سورة الأعراف (٨١).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٦٨/١).

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِباً بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجُمَرِ أَمْ بِثَمَانٍ (١)
أَرَادَ: أَسْبَعُ، أَمْ لَمْ تَتَقَدَّمَهَا، كَقَوْلِ الْكُمَيْتِ:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ ... وَلَا لِعِبَاءِ مِيٍّ وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ (٢)
أَرَادَ "أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ، وَاخْتَلَفَ فِي قَوْلِ عَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ:

ثُمَّ قَالُوا: تَحَبُّهَا، قَلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ (٣)
فَقِيلَ: أَرَادَ: أَتَحَبُّهَا، وَقِيلَ: إِنَّهُ خَبِرَ "أَيَّ" أَنْتَ تَحَبُّهَا.

والأخفش (٤) يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿
وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ في المواضع الثلاثة (٦)،
والمحققون على أنه خبر، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه، مع علمه بأنه مُبْطَل،
فيحكي كلامه، ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة،

وَقَرَأَ ابْنُ مُحَيِّصِينَ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾ (٧)، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
لِجَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "وَإِنْ زِنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ فَقَالَ: وَإِنْ زِنَى وَإِنْ سَرَقَ" (٨).

(١) من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، وقد سبق تحريجه (ص: ٦٥) من هذا البحث.

(٢) من الطويل، للكُمَيْتِ، يُنظَرُ: المَحْتَسَبُ (٥٠/١، ٢٠٥/٢)، وَجَوَاهِرُ الْأَدَبِ (٣٩)، وَالمَغْنِي (٢٠/١)، وَالمَقَاصِدُ
النَّحْوِيَّةُ (١١٢/٣)، وَالمَهْمَعُ (٦٩/٢)، وَالخَزَانَةُ (٣١٣/٤، ١٢٣/١١)، وَالدَّرُجَةُ (١١٢/٥).

(٣) من الخفيف، يُنظَرُ: (ديوان عمر بن أبي ربيعة (٤٣١)، وَالمَكْتَابُ (٣١١/١)، وَالمَخَصَّاصُ (٢٨١/٢)، وَجَمْهَرَةُ اللُّغَةِ
(٣٣١)، وَابْنُ بَيْعِشٍ (١٢١/١)، وَالمَهْمَعُ (١٨٨/١).

(٤) يُنظَرُ: معاني القرآن للأخفش (٢١٦/٣).

(٥) سورة الشعراء (٢٢).

(٦) يريد قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾ (٧) فَلَمَّا رَأَى
الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْسَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لِأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (٨) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ
بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ (سورة الأنعام: ٧٦-٧٨).

(٧) سورة البقرة (٦).

(٨) مغني اللبيب لابن هشام (١٩/١، ٢٠).

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾^(١)، استحسّن ابن عطية القول بأن همزة الاستفهام مقدرة، وجملة قوله: "ونحن نسبح" داخلة في حيز استفهامٍ مقدرٍ، تقديره: ونحن نسبح أم نتغير^(٢)، وردّ السمين الحلبي بأن هذا هو رأي الأحفش، وساق شواهد في ذلك ثم صرح بأن حذف همزة الاستفهام من غير ذكر "أم" المعادلة يأباه الجمهور^(٣).

وعند قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾^(٤)، قال السمين الحلبي: "وقيل: بل هو على حذف همزة الاستفهام أي: أهذا ربي، ونقل قول ابن الأنباري: "وهذا لا يجوز إلا حيث يكون ثم فاصل بين الخبر والاستفهام، يعني إن دل دليل لفظي كوجود "أم" في البيت الأول بخلاف ما بعده"^(٥).

وأما الآية التي ذكرها الأنباري، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾^(٦)، والتي أشار فيها إلى قراءة حذف الهمزة، وقال فيها: "من قرأ بحذف همزة الاستفهام فالتخفيف، وحذف همز الاستفهام ليس بقوي في القياس"^(٧).

فهذا الكلام منه محل نظر أيضاً، وذلك أن هذه القراءة التي قال عنها: "ليس بقوي في القياس" هي قراءة سبعة متواترة، ولا يصح حملها على الضعف في القياس، كما أنه حكم بذلك بناءً على أن همزة الاستفهام قد حُذفت وبقى مدلول الاستفهام في الآية الكريمة، ولو كان هذا هو المراد لصح ما قاله الأنباري، ولكن هذا غير صحيح، إذ معنى الاستفهام قد زال لما حذفت في القراءة المذكورة، وعلى هذا توأمت كلمات العلماء، فكل من اطّلع على كلامه منهم رأته يؤكد أن همزة الاستفهام قد حُذفت، والكلام على معنى الخبر، فقد

(١) سورة البقرة (٣٠).

(٢) المحرر الوجيز (١/٥٢).

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي (١/٢٥٨، ٢٥٩).

(٤) سورة الأنعام (٧٦).

(٥) الدر المصون للسمين الحلبي (٥/١٣).

(٦) سورة الأعراف (٨١).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٣٦٨).

قال القرطبي: "قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ﴾ قرأ نافع وحفص على الخبر بهمزة واحدة مكسورة، تفسيراً للفاحشة المذكورة، فلم يحسن إدخال الاستفهام عليه لأنه يقطع ما بعده مما قبله" (١). وقال الزمخشري: "وقرىء: "إنكم" على الإخبار المستأنف" (٢). وقال ابن عطية: "وقرأ نافع والكسائي وحفص عن عاصم "أنكم" على الخبر كأنه فسر الفاحشة" (٣). وقال أبو البقاء العكبري: "ويقرأ بهمزة واحدة على الخبر" (٤).

وقال أبو حيان: "قرأ نافع وحفص "إنكم"، على الخبر المستأنف" (٥)، وقال السمين الحلبي: "قرأ نافع وحفص عن عاصم: "إنكم" على الخبر المستأنف، وهو بيانٌ لتلك الفاحشة" (٦). وقال ابن عاشور: "قرأ نافع، والكسائي، وحفص عن عاصم، وأبو جعفر: "إنكم" بهمزة واحدة مكسورة بصيغة الخبر" (٧).

فكلامهم جميعاً متفق على أن همزة الاستفهام لما حذفت صار الكلام على الخبر، لا الإنشاء، خلافاً لما فهمه الأنباري، ورُتب عليه الحكم بضعف القياس، وهو غير وارد في الآية الكريمة، والله تعالى أعلم.

(٤) عمل الوصف الرافع لمكتفى به من غير اعتماد:

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْكَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً أَلْعَكِيفُ فِيهِ وَاللَّبَادِ﴾ (٨)، قال أبو البركات: "العاكف" مبتدأ، و"الباد" عطفٌ عليه، و"سواء" خبر مقدم، وقيل: "سواء" مرفوعٌ لأنه مبتدأ، و"العاكف" مرفوع بفعله، ويسدّ مسدّ الخبر، وهو ضعيف في القياس؛ لأن

(١) تفسير القرطبي (٢٤٥/٧).

(٢) الكشاف للزمخشري (٢٥٢/٢).

(٣) المحرر الوجيز لابن عطية (٦٦/٣).

(٤) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢٧٩/١).

(٥) البحر المحيط لأبي حيان (٣٩٨/٥).

(٦) الدر المصون للسمين الحلبي (٣٧٢/٥)، واللباب في علوم الكتاب (٤٤٤/١٢).

(٧) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (١٧٩/٨).

(٨) سورة الحج (٢٥).

"سواء" إنما يعمل إذا كان بمعنى "مستو"، و"مستو" إنما يعمل إذا كان معتمداً على شيء قبله" (١).

هذا الكلام الذي قاله الأنباري إنما أخذه من مكّي بن أبي طالب، فقد قال من قبله: "وقيل: إن "سواء" رفع بالابتداء، و"العاكف" رفع بفعله، ويسد مسد الخبر، وفيه بُعد؛ لأنك لا بد أن تجعل "سواء" بمعنى "مستو"، ولذلك يعمل، ولا يحسن أن يعمل "مستو" حتى يعتمد على شيء قبله" (٢).

غير أن أبا حيان لما عرض لهذا الاحتمال ساقه من غير تعقيب عليه، وذلك بعدما صرح بجوازه مع استحسان القول الأول، فقال: "والأحسن أن يكون "العاكف والبادي" هو المبتدأ، و"سواء" الخبر، وقد أجزى العكس" (٣).

أما السمين الحلبي فقد زاد المسألة توضيحاً، ورجح ما رجحه مكّي والأنباري واستحسنه أبو حيان، غير أنه لم يعلل بما علل به الأنباري، بل ساق من العلل غيرها، فقال: "الأحسن في رفع "سواء" أن يكون خبراً مقدماً، و"العاكف والبادي" مبتدأ مؤخر، وإنما وُحِدَ الخبرُ وإن كان المبتدأ اثنين؛ لأنَّ سواء في الأصل مصدرٌ وُصِفَ به، وأجاز بعضهم أن يكون "سواء" مبتدأ، وما بعده الخبر، وفيه ضَعْفٌ أو مَنَعٌ من حيث الابتداء بالنكرة من غير مُسَوِّغٍ، ولأنه متى اجتمع معرفةً ونكرةً جُعِلَتِ المعرفةُ المبتدأً" (٤).

وقد نص العلماء على أن المبتدأ الذي له خبر والمبتدأ الرافع لمكتفى يشتركان في أمرين، أحدهما: أحما مُجَرَّدَانِ عن العوامل اللفظية، والثاني: أن لهما عاملاً معنوياً وهو الابتداء، ونعني به كونهُمَا على هذه الصورة من التجرد للإسناد، ويفترقان في أمرين، أحدهما: أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً، نحو: "اللَّهُ رَبُّنَا" و"مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا"، ومؤولاً بالاسم نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (٥)، أي: وصيامكم خيرٌ لكم، ومثله قولهم: "تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"، ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة، بل ولا كل اسم، بل يكون اسماً هو صفة، نحو أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ، وَمَا

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٧٣/٢).

(٢) مشكل إعراب القرآن للقيسي (٤٩٠/٢).

(٣) البحر المحيط لأبي حيان (٢٢٢/٨).

(٤) الدر المصون للسمين الحلبي (٢٥٧/٨)، واللباب في علوم الكتاب (٤٠٢/١١).

(٥) سورة البقرة (١٨٤).

مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ، والثاني: أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام^(١).

وأرى أن ما قاله السمين الحلبي أدق، بخلاف الذي قاله مكّي بن أبي طالب والأنباري، وذلك لأن ما ورد عن مكّي والأنباري من اعتماد المبتدأ الرفع لمكتفى به على نفي أو استفهام، هذا إنما نص فيه العلماء على ما كان وصفاً، كاسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، والذي معنا في الآية الكريمة إنما هو مصدر، وتأويله بالوصف محل نظر، وليس لهذا الذي حكم به الرجلان سماعٌ يؤيده، والله تعالى أعلم.

(٥) عطف منصوب على معطوف غير منصوب:

عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَهِيحُ فَتَرَنهُ مُصَفَّرًا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَمًا﴾^(٢)، قال أبو البركات: "يجعله" بالرفع، وفُرئ بالنصب، وهي قراءة ضعيفة، ومنهم من قال: نصبه تبعاً لما قبله، ففتح اللام لأن العين قبله مفتوحة، وليس بقوي، وليس في توجيهها قولٌ مرضي جار على القياس^(٣).
لم يشر الأنباري في نصب "يجعله" إلا إلى تخريج واحد، وألمح إلى أن ما قيل فيه من تأويلات جميعها غير مرضٍ ولا شافٍ في الاحتجاج به، كذلك ذكر قال أبو حيان قراءة النصب، ولم يذكر فيها تأويلاً، غير أنه نقل أن النصب ضعيف، فقال: "وقرأ أبو بشر: "ثم يجعله"، بالنصب في اللام. قال صاحب الكامل: وهو ضعيف"^(٤).

وبعد أن نقل السمين الحلبي ما قاله أبو حيان علق عليه، فقال: "يعني بصاحب الكامل: "الهدلي"^(٥)، ولم يُبيّن هو ولا صاحب الكامل وَجْهَ ضَعْفِهِ، ولا تَخْرِيجَهُ، فأما ضَعْفُهُ: فواضح،

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام (١/٢٣١، ٢٣٢).

(٢) سورة الزمر (٢١).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٣٢٣).

(٤) البحر المحيط لأبي حيان (٩/٣٧٩).

(٥) هو يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهدلي البسكري، متكلم، عالم بالقراءات المشهورة والشاذة، ولد (٤٠٣هـ)، وكان ضريراً، من أهل بسكرة بإقليم الزاب الصغير، رحل إلى أصبهان وبغداد، وقرره نظام الملك مقرئاً في مدرسته بنيسابور (سنة ٤٥٨هـ) فاستمر إلى أن توفي سنة (٤٦٥هـ)، من كتبه "الكامل" في القراءات. (يُنظر: الأعلام للزركلي (٨/٢٤٢).

حيث لم يتقدّم ما يفتضى نصبه في الظاهر، وأمّا تخريجه: فقد ذكر أبو البقاء^(١) فيه وجهين، أحدهما: أنّ ينتصب بإضمار "أن"، ويكون معطوفاً على قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾^(٢) في أول الآية، والتقدير: ألم ترّ إنزال الله ثم جعله.

والثاني: أنّ يكون منصوباً بتقدير "ترى"، أي: ثم ترى جعله خطاماً، يعني أنه يُنصب بـ"أنّ" مضمرةً، وتكون "أنّ" وما في حيزها مفعولاً به بفعلٍ مقدرٍ، وهو "ترى" لدلالة "لم ترّ" عليه^(٣).

قال الألوسي: "قرأ أبو بشر "ثمّ يجعله" بالنصب، قال صاحب الكامل: وهو ضعيف، ولم يبين وجه النصب، وكأنه إضمار "أن"، كما في قوله:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لِمَا عَافَتِ الْبَقْرُ^(٤)

ولا يخفى وجه ضعفه هنا^(٥).

وبهذا يظهر صحة ما ذكره الأنباري من أن هذه القراءة ليس لها في العربية قياس صحيح أو قوي تعتمد عليه، حتى هذا الذي قاله الألوسي، لا يصح جعل الآية من قبيل هذا الشاهد، لأن الشاهد إنما عطف فيه "ثمّ" الفعل المضارع على اسم خالص، وهو "قتل"، وليس في الآية مثل هذا، بل إن الآية ظاهرها أن ما بعد "ثمّ" لا بد أن يكون معطوفاً على الفعل "يهيج" لأنه مرتبط به من جهة المعنى ومترتب عليه، لذلك كان كل ما قيل في تأويل قراءة النصب في "يجعله" إنما هو كلام ضعيف، وقياس غير صحيح، والله تعالى أعلم.

(١) التبيان في إعراب القرآن (٢/٢١٥).

(٢) سورة الزمر (٢١).

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي (٩/٤٢١)، ويُنظر: اللباب في علوم الكتاب (١٣/٤١٨).

(٤) من البسيط، لأنس بن مدرّكة، يُنظر: (الأغاني (٢٠/٣٥٧)، وأوضح المسالك (٤/١٩٥)، وشرح شذور الذهب

(٤٠٦)، والمقاصد النحوية (٤/٣٩٩)، والتصريح (٢/٣٤٤)، وهمع الهوامع (٢/١٧)، والأشعوري (٣/٥٧١).

(٥) روح المعاني للألوسي (١٧/٤٥١).

المحور الخامس: القياس دون بيان العلة

أورد أبو البركات الأنباري في توجيهاته الإعرابية للآيات القرآنية بعض أقيسة، وأشار إلى اختياره لها، وأنها عنده أقوى في القياس، غير أنه لم يعلل لهذا الاختيار، واكتفى فيها بالإشارة فقط، ومن هذه الأقيسة ما أورده في المسائل الآتية:

(١) الحمل على الموضع في المبني في بابي العطف أو الوصف:

عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَلْبِغُ أُوَيْبَىٰ مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾^(١)، ذكر أبو

البركات أنه "يُقرأ "الطير" بالنصب والرفع"^(٢)، ثم قال في توجيه الرفع: "والرفع من وجهين: أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالعطف على لفظ "يا جبال" كالوصف، نحو: "يا زيدُ الظريفُ"، وإنما جاز الحمل على اللفظ؛ لأنه لما اطرده البناء على الضم في كل اسم منادى مفرد أشبه حركة الفاعل، فأشبهه حركة الإعراب، فجاز أن يُحمل على لفظه، وإلا فالقياس يقتضي ألا يجوز الحمل على لفظ المبني في العطف والوصف، والقراءة بالنصب أقوى عندي في القياس من الرفع. والثاني: أن يكون معطوفاً على المضمرة المرفوعة في "أوي" ، وحسن ذلك لوجود الفصل بقوله: "معه"، والفصل يقوم مقام التوكيد"^(٣).

وهذا الكلام قد أشار إليه الأنباري في أسراره، ولم يرجح قياساً على آخر، ولم يقل بأن أحد الأمرين أولى من الآخر، فقال في بيان علة مجيء صفة المنادى المبني على الضم مرفوعة أو منصوبة: "فإن قيل: فليَمَ جاز في وصفه الرفع والنصب؛ نحو: "يا زيدُ الظريفُ والظريفُ"؟ قيل: جاز الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع، والاختيار عندي، هو النصب؛ لأن الأصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع، لا على اللفظ"^(٤).

(١) سورة سبأ (١٠).

(٢) قراءة الرفع لابن أبي إسحاق، ونصر، عن عاصم، وابن هرمز، ومسلمة بن عبد الله. يُنظر: تفسير القرطبي (١٤/٢٢٥٤).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٢٧٥، ٢٧٦).

(٤) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٢٠٦).

ثم قال في علة جواز العطف بالرفع والنصب على المنادى المفرد: "فإن قيل: فلم جاز في العطف -أيضاً- الرفع والنصب؛ نحو: "يا زيدُ والحارثُ، والحارثُ؟" قيل: إنما جاز الرفع والنصب على ما بينا في الوصف من الحمل تارةً على اللفظ، وتارةً على الموضع؛ قال الله تعالى: ﴿يَجِبَالُ أُؤَيِّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(١)، و"الطير" بالرفع والنصب، فمن قرأ بالرفع، حمّله على اللفظ، ومن قرأ بالنصب، حمّله على الموضع"^(٢).

وهذا الذي خالفه الأنباري هو ما اختاره سيبويه، فقال: "وقرأ الأعرج: ﴿يَجِبَالُ أُؤَيِّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾، فرفع، ويقولون: يا عمرو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ، ولو حمل الحارثُ على "يا" كان غيرَ جائز البتة، نصب أو رفع، من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بـ"يا"، ولكنك أشركت بين النضر والأول في "يا"، ولم تجعلها خاصة للنضر، كقولك: "ما مررت بزيد وعمرو"، ولو أردت عمليْن لقلت: "ما مررت بزيد ولا مررت بعمر"^(٣).

وقد اختار ما قاله الأنباري جماعة من العلماء، قال ابن عاشور: "الطَّيْرُ" منصوب بالعطف على المنادى؛ لأن المعطوف المعرف على المنادى يجوز نصبه ورفعاً، والنصب أرجح عند يونس، وأبي عمرو، وعيسى بن عمر، والجرمي، وهو أوجه"^(٤).

وفي عطفِ المعرفِ بـأل على المنادى المضموم ثلاثة مذاهب، وقد اعتذر بعضهم لعطف "الطير" على "جبال" باعتبار لفظه وحركته بأن عروض حركته هنا جعلتها أشبه بحركة الإعراب، وبأنه يعتفر في التابع ما لا يعتفر في المتبوع"^(٥).

(١) سورة سبأ (١٠).

(٢) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٢٠٦).

(٣) الكتاب لسبويه (١٨٧/٢).

(٤) التحرير والتنوير لابن عاشور (٢٥/٢٢).

(٥) يُنظر: الدر المصون للسمين الحلي (١٥٩/٩، ١٦٠)، وروح المعاني للألوسي (٢٥٦/١٦).

وكعادة الأنباري، لم يشر إلى أصحاب هذه القراءة أو تلك، وقراءة النصب رويت عن أبي عمرو، وعاصم، والأعرج، والسُّلَمِيُّ، وابن هرمز، وأبي يحيى، ويعقوب، وأبي نوفل، وابن أبي عبله، وابن أبي إسحاق^(١).

(٢) اسمية جملة جواب الشرط:

عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾^(٢)، قال أبو البركات: "هم" فيها وجهان: أحدهما: أن يكون تأكيداً لـ"ما" في "غضبوا"، و"يغفرون" جواب "إذا". والثاني: أن يكون التقدير: فهم يغفرون، فحذف الفاء والمبتدأ "هم"، و"يغفرون" خبر المبتدأ، وحذف الفاء في جواب الشرط، وكذلك قوله تعالى: ﴿هُم يَنْتَصِرُونَ﴾^(٣). والقياس أن يكون "هم" مرفوعاً بفعل مقدر دل عليه "ينتصرون"، وتقديره: ينتصرون هم ينتصرون، هذا قياس سيبويه؛ لأنه قال: إذا قلت: إن يأتي زيدٌ يضرب، يرتفع "زيدٌ" بتقدير فعل دل عليه "يضرب"^(٤). فذكر الأنباري هذا القياس الذي رجحه بكلام سيبويه من غير أن يوضح علة هذا القياس أنه أولى، والذي يفهم من كلامه أنه يرى أن القياس أن تكون جملة جواب الشرط فعلية، وعليه كلام سيبويه.

فالقول بأن "هم" مرفوع بفعلٍ مقدرٍ يُفسَّره "يغفرون" بعده، ولمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ لم يَسْتَبِعْهُ أبو حيان والسَّمِينُ الحَلَبِيُّ، وذكر أنه ينبغي أن يجوز ذلك في مذهب سيبويه؛ لأنه أجازَه في الأداة الجازمة، تقول: "إن يَنْطَلِقَ، زيدٌ يَنْطَلِقُ" تقديره: ينطلقُ زيدٌ ينطلقُ. فـ"ينطلقُ" واقعٌ جواباً، ومع ذلك فَسَّرَ الفعلَ فكذلك هذا، وأيضاً فذلك جائزٌ في فعلِ الشرطِ بعدها نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾^(٥)، فليجز في جوابها أيضاً، ومنع ذلك الكسائي والفراء^(٦).

(١) ينظر: شواذ ابن خالويه (١٢١)، وإعراب القرآن للنحاس (١٠٥/٢)، والكشاف (٢٨١/٣)، والتبيان للعكبري (١٠٥/٢)، والبحر المحيط (٢٦٣/٧)، والدر المصون (١٥٩/٩، ١٦٠)، وإتحاف فضلاء البشر (٣٥٨)، ومعجم القراءات (١٤٦/٥).

(٢) سورة الشورى (٣٧).

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾. (سورة الشورى: ٣٩).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٥٠/٢).

(٥) سورة الانشقاق (١).

(٦) البحر المحيط لأبي حيان (٤٩٤/٩)، والدر المصون للسَّمِينِ الحَلَبِيِّ (٥٦٣/٩).

قد صرح الرضي بجواز هذا القياس، فقال: "ولعدم عراقة "إذا" في الشرطية ورسوخها فيها، جاز مع كونها للشرط، أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾^(٢)، ولا منع من كون "هم" في الآتين: تأكيداً للواو، والضمير المنصوب في أصابهم، ولعدم عراقتها أيضاً جاز، وإن كان شاذاً"^(٣).

(٣) الحذف من الصلة أقيس من الحذف من الصفة:

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٤)، قال أبو البركات: "'ما" فيها وجهان: أحدهما: أن تكون موصولة في موضع رفع؛ لأنها فاعل "ساء"، و"يعملون" جملة فعلية صلتهما، والعائد محذوف، وتقديره: يعملونه، فحذف الهاء تخفيفاً. والثاني: أن تكون مصدرية في موضع رفع أيضاً بـ"ساء"، ولا تفتقر إلى عائد كالموصولة. وقيل: "'ما" نكرة موصوفة في موضع نصب، و"كانوا يعملون" صفتها، والعائد إلى الموصوف من الصفة محذوف، كما هو محذوف من الصلة، إلا أن الحذف من الصلة أقيس من الحذف من الصفة"^(٥).

وهذا القياس قد تأثر فيه الأنباري بابن الشجري الذي قال في هذا: "وأما حذف الضمير العائد إلى الموصول من صلته فحسنٌ كثير في التنزيل، وجاء حذف العائد من جملة الصفة إلى الموصوف"^(٦). وهو مذهب سيبويه، فقد قاس حذف العائد في الصفة على حذفه في الصلة، ورجح أن حذفه في الصلة أحسن؛ لأن الموصول والصلة بمنزلة اسم واحد، فكروها طولها، أما في الصفة فحذفه حسن، ولكنه لا يبلغ في الحسن مبلغ حذفه في الصلة، ولذلك جعل الحذف في

(١) سورة الشورى (٣٧).

(٢) سورة الشورى (٣٩).

(٣) شرح الكافية للرضي (١٩١/٣).

(٤) سورة المنافقون (٢). وورد قوله تعالى أيضاً في سورة التوبة (٩)، وسورة المجادلة (١٥).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢/٤٤٠، ٤٤١).

(٦) أمالي ابن الشجري (٧١/٢).

الصلة الأصل وقاس عليه الحذف في الصفة، وضعف حذف العائد في الخبر؛ لأن الخبر غير المخبر عنه، وليس معه كشيء واحد، كما هو الحال في الصلة والصفة.^١

كما قال بهذا القياس ابن هشام، غير أنه زاد على كلام الأنباري بأن وضّح علة هذا، وبيان سبب رجحان هذا القياس، فقال: "واختلف في المقدر مع الجملة في نحو: "منا ظعن ومنا أقام"، فأصحابنا يقدرون موصوفاً، أي: فريق، والكوفيون يقدرون موصولاً، أي: الذي، أو "من"، وما قدرناه أقيس؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصول بصفته؛ لتلازمهما، ومثله: "ما منهما مات حتى لقيته"، ن قدره بـ"أحد"، ويقدرونه بـ"من"، ﴿ وَإِنْ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾^(٢)، أي: إلا إنسان، أو إلا من"^(٣).

وعلى هذا الكلام الذي ذكره ابن هشام يكون ما قاله الأنباري قياس صحيح، وأن أولى القياسين حذف العائد من صلة الموصول، إذ هو في الاستعمال دون حذف عائد جملة الصفة، والله تعالى أعلم.

(٢) انظر، الكتاب (١/٨٨، ٨٧)

(٢) سورة النساء (١٥٩).

(٣) مغني اللبيب لابن هشام (٢/٨١٨).

الفصل الثالث

الإجماع في التوجيه الإعرابي

ويشتمل على:

❖ تقديم عن الإجماع في أصول النحو:

❖ مسائل الإجماع في "البيان" للأنباري:

- (١) مسألة: الإجماع على أن "زكرياء" لا ينصرف نكرةً كان أو معرفةً
- (٢) مسألة: الإجماع على أن "ما" في "إنما" كافة، لا بمعنى "الذي"
- (٣) مسألة: الإجماع على أن ما يقع صفة يجوز أن يقع حالاً
- (٤) مسألة: الإجماع على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعل به
- (٥) مسألة: الإجماع على أن الفاء لا تدخل على الشرط إذا تقدم عليه ما يشعر بالجواب
- (٦) مسألة: لا يجوز بالإجماع تقديم المعطوف المجرور على المعطوف عليه

تقديم عن الإجماع في أصول النحو

اختلفت عبارات النحويين في تحديد العُمدة في الإجماع المحتجّ به: فقيل: هو إجماع العرب، وقيل: هو إجماع البلدين: الكوفة، والبصرة، وقيل: هو ما ذهب إليه أكثر النحاة. وأياً كان فالمراد: إجماع النحاة من أئمة البلدين: البصرة والكوفة أو أكثر النحاة، لا كلّ العلماء في كل العصور، فالإجماع هو: اتفاق علماء النحو والصرف على مسألة أو حكم، أو هو إجماع العرب إن وقف عليه"^(١).

ولم يذكر أبو البركات الأنباري الإجماع في جملة أصول النحو في كتابه: "لمع الأدلة"، وإن كان قد ذكره في "الإنصاف" واحتج به، وكذلك ذكره في أسرار العربية"^(٢).

إلا أنه مع ذلك لا يُسمح لأحد بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان، ويجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين، وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر "ليس" عليها، فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له: هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً، فإذا كان ذلك مذهباً للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه. قال ابن جني معلقاً: "ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتحل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصاً"^(٣).

وإجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر، خلافاً لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثم ردّه، وإجماع العرب حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه؟! ومن صورته أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه. ويعمل بالجمع عليه عند تعارضه مع المختلف فيه، وإحداث قولٍ من تركيب للمذاهب شبيه بتداخل اللغات، ويعتبر الإجماع السكوتي حجة عند المحققين"^(٤).

(١) الخصائص لابن جني (١/١٨٩)، والاقتراح في أصول النحو (١٨٧).

(٢) ينظر: الإنصاف (٨/١، ١٩، ٥٣، ١٩٠/٢، ٤٥١، ٥٧١/٢) ... الخ، وأسرار العربية (٤٦، ٦٨، ٨٦).

(٣) الخصائص لابن جني (١/١٨٩)، والاقتراح في أصول النحو (١٨٩).

(٤) الاقتراح في أصول النحو (١٩٠-١٩٢).

مسائل الإجماع في "البيان" للأنباري

لقد تتبعت كتاب الأنباري "البيان في إعراب القرآن" وتأمّلت ما أورده فيه صاحبه من تأويلات واحتجاج لأوجه الإعراب التي ذكرها فوجدته لم يتعرض له كثيراً، ولم يقف عنده كما وقف عند السماع والقياس من أدلة النحو، غير أنه لم يهمله جميعاً بل استدل به في بعض المسائل، فقد عرض في كتابه للإجماع في ست مسائل، وفيما يأتي عرض هذه المسائل وتوضيحها:

(١) مسألة: الإجماع على أن "زكرياء" لا ينصرف نكرةً كان أو معرفةً

عند قوله تعالى: ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۙ ﴾^(١)، قال أبو البركات: "والهمزة في "زكرياء" للتأنيث؛ لأنها لا تخلو: إما أن تكون أصلية، أو منقلبة عن حرف أصلي، أو للإلحاق، أو للتأنيث، وبطل أن تكون أصلية؛ لأنه ليس في أبنيتهما ما هو على هذا البناء، وبطل أن تكون منقلبة عن حرف أصلي؛ لأن الواو والياء لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرف، وبطل أن تكون للإلحاق؛ لأنه ليس في أصول أبنيتهما ما هو على هذا البناء فيكون هذا ملحقاً به، وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن تكون الهمزة فيه للتأنيث، ولهذا لم ينصرف"^(٢).

ثم قال: "وقد ذهب بعضهم إلى أنه لم ينصرف للعجمة والتعريف، ولو كان كذلك لوجب أن يكون منصرفاً في النكرة، وقد انعقد الإجماع على أنه لا ينصرف في النكرة كما لا ينصرف في المعرفة"^(٣).

في كلام الأنباري هنا أمران يتعلقان بأصول النحو: السبر والتقسيم، والإجماع، وبيان ذلك فيما يأتي: أما السبر والتقسيم: فالسبر، بفتح السين وسكون الموحدة: اختبار الشيء، ومنه: "المسبار" أو "السبار": آلة اختبار غور الجرح ليقنص بمثله، فالسبر في اللغة: الاختبار والتجربة^(٤)، وفي الاصطلاح: اختبار الوصف، هل يصلح للعلية أم لا؟، والتقسيم في الاصطلاح: هو حصر الأوصاف الموجودة في الأصل التي يظن صلاحيتها للعلية ابتداءً، ثم اختبارها بإبطال ما لا يصلح بطريقة، فيتعين الباقي للعلية، قال ابن الكمال: السبر والتقسيم واحد، وهو: إيراد أوصاف الأصل - أي: المقيس عليه - وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية^(٥).

وقد استخدم الأنباري هذا المسلك من مسالك العلة في إثبات أن همزة "زكريا" للتأنيث، فذكر أنه تحتمل: إما أن تكون أصلية، أو منقلبة عن حرف أصلي، أو للإلحاق، أو للتأنيث، فقسمها إلى أربعة أوجه تحتملها، ثم سبرها بإبطال ثلاثة منها، فدل ذلك على أنها للتأنيث، وبطل ما عداه من احتمال.

(١) سورة آل عمران (٣٧).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٠١/١).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٠١/١).

(٤) تاج العروس للزبيدي (سبر: ٢٥٣/٣).

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (٣٩٦).

وقيل: إِنَّ المَدَّ والقَصَرَ في هذا الاسم لغتان فاشيتان عن أهل الحجاز. وهو اسمٌ أعجمي فكان مِنْ حَقِّه أَنْ يقولوا فيه: مُنِعَ من الصرفِ للعلميَّة والعُجمَة، كمنظائره، وإنما قالوا: مُنِعَ من الصرف لوجود ألف التأنيث فيه. إمَّا الممدودة كحَمراء أو المقصورة كحُبلى، وكان الذي اضطرهم إلى ذلك أنهم رأوه ممنوعاً معرفةً ونكرةً، قالوا: فلو كان منعه للعلمية والعجمة لا ينصرف نكرةً لزوال أحدِ سببَيْ المنع، لكن العرب منَعَتْهُ نكرةً، فَعَلِمْنَا أَنَّ المانع غيرُ ذلك، وليس معنا هنا ما يصلح مانعاً من صرفه إلا ألفُ التأنيث^(١).

وطريقة السبر والتقسيم التي أوردها الأنباري في التعليل إنما هي منقولة من كلام أبي علي الفارسي، الذي قال في الحجة: "وأما زكرياء: فالقول في همزته أنّها لا تخلو من أن تكون للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبة، فلا يجوز أن تكون للإلحاق لأنّه ليس شيء في الأصول على وزنه فيكون هذا ملحقا به. ولا يجوز أن تكون منقلبة لأنّ الانقلاب لا يخلو من أن يكون من نفس الحرف أو من حرف للإلحاق، فلا يجوز أن يكون من نفس الحرف لأنّ الياء والواو لا يكونان أصلا فيما كان على أربعة أحرف، ولا يجوز أن يكون منقلبا من حرف الإلحاق لأنّه ليس في الأصول شيء يكون هذا ملحقا به! فإذا بطل هذان، ثبت أنّه للتأنيث، وكذلك القول فيمن قصر. فقال: زكريا"^(٢).

وقد أشار السمين الحلبي إلى كلام الفارسي، ونقله ثم علّق عليه مستدركا: "وهذا الذي قاله أبو علي صحيحٌ لو كان فيما يُعرَفُ له اشتقاقٌ ويُدخله تصريفٌ، ولكنهم يُجرون الأسماء الأعجمية مجرى العربية بمعنى أن هذا لو وَرَدَ في لسانِ العرب كيف يكون حكمه؟"^(٣).

وبعدما استدلل الأنباري على أن ألف "زكريا" للتأنيث بطريقة السبر والتقسيم راح يدلل على أنّها سبب منعه من الصرف، مشيراً إلى أن بعضهم قد ذهب إلى أنه لم ينصرف للعجمة والتعريف، ولو كان كذلك لوجب أن يكون منصرفاً في النكرة، وقد انعقد الإجماع على أنه لا ينصرف في النكرة كما لا ينصرف في المعرفة^(٤).

(١) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٤٠٦/١)، والبحر المحيط لأبي حيان (٢٠٩/٣)، والدر المصون للسمين الحلبي (١٤١/٣)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي (١٨٠/٥).

(٢) الحجة للقراءات السبعة لأبي علي الفارسي (٣٥/٣).

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي (١٤١/٣)، ويُنظر: اللباب في علوم الكتاب (١٨٠/٥).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٠١/١).

أما أن ترك الصرف لأجل العلمية وألف التأنيث الممدودة أو المقصورة فهذا الكلام ذكره أبو إسحاق الزَّجَّاج فقال: "وَأَمَّا تَرْكُ صَرْفِهِ فَإِنَّ فِي آخِرِهِ أَلْفِي التَّأْنِيثِ فِي الْمَدِّ، وَأَلْفَ التَّأْنِيثِ فِي الْقَصْرِ"^(١). وهذا الكلام منه محل نظر من عدة أوجه:

= إشارته إلى أن بعضهم قد ذكر أن "زكريا" لم ينصرف للعجمة والتعريف:

لم يعين الأنباري في كلامه صاحب هذا الرأي، وقد رأيت مكى بن أبي طالب القيسي يصرِّح بنسبة هذا القول إلى أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، قال مكى: "المد في "زكرياء" لغة، و"زكريي" لغة، و"زكري"، وحكى أبو حاتم بغير صرف، وهو غلط عند النحويين"^(٢). فنسبة مكى لأبي حاتم حكاية صرف "زكرياء" تعني أنه نكرة، وأن الكلمة مصروفة حال التنكير، فهذا دليل على أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة، وليس للعلمية والتأنيث، بل ويُفهم من قول مكى: "وحكى أبو حاتم" أن حجة أبي حاتم فيما قاله إنما هي سماع، غير أن مكياً لم يورد هذا السماع واكتفى بالإشارة.

وقد نقل ابن عطية، وأبو حيان والسمين الحلبي وغيرهم هذا الكلام عن أبي حاتم، وعلّق السمين الحلبي على أن "زكريا" ممنوع من الصرف للعلمية وألف التأنيث، مشيراً إلى أنهم يعنون التشبيه بألف التأنيث، وإلا فهذا اسم أعجمي لا يُعرف له اشتقاق حتى يُدعى فيه أن الألف فيه للتأنيث. على أن أبا حاتم قد ذهب إلى صرفه نكرةً، وكأنه لحظ فيه ما قدّمته من العجمة والعلمية، لكنهم غلطوه وخطّووه في ذلك^(٣).

وفي كلامه إشارة إلى أنه لا يستبعد ما قاله أبو حاتم، وأن "زكريا" لما كان أعجمياً فلا يناسبه أن يُدعى بأن ألفه للتأنيث، إذ لا يُعرف له اشتقاق يُفهم منه هذا، فالأولى أن يُقال إنه مختوم بشبه ألف التأنيث. وأرى أن ما تناقله العلماء عن مكى القيسي قد قال به بعض العلماء قبل أبي حاتم، وذلك أن أبا إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، من قبل أبي حاتم، قد أشار إلى هذا أيضاً^(٤).

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٠٢/١).

(٢) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي (٩٩٨/٢).

(٣) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٤٠٦/١)، والبحر المحيط لأبي حيان (٢٠٩/٣)، والدر المصون للسمين الحلبي

(١٤١/٣)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي (١٨٠/٥).

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٠٢/١).

والذي أوّد التنبيه إليه هنا أن الزجاج وابن عطية، ومن بعدهما قد ذكروا هذا القول ولم يردّوه كما ردّه الأنباري، بل أشاروا إلى أنه لو سلمنا لهذا القائل بما يقول لكان ينبغي أن يترتب عليه أن يكون "زكريا" مصروفاً في حال التنكير غير مصروف حال التعريف، والله أعلم.

= قوله: "لو كان كذلك لوجب أن يكون منصرفاً في النكرة":

وهذا الكلام ذكره من قبل الأنباري أبو إسحاق الزجاج، فيما نقلته عنه سابقاً، كما ذكره من بعد الأنباري أبو حيان، فقال: "زكريا: أعجمي، شبه بما فيه الألف الممدودة والألف المقصورة، فهو ممدود ومقصور، ولذلك يمتنع صرفه نكرة، وهاتان اللغتان فيه عند أهل الحجاز، ولو كان امتناعه للعلمية والعجمة انصرف نكرة"^(١).

وهذا الكلام الذي ساقه الأنباري يحتاج إلى تنمة، وهي: ولما لم ينصرف في النكرة دلّ على أن هذا الاسم إنما مُنع من الصرف للعلمية وألف التأنيث.

هكذا يُفهم من كلام الأنباري وكلام أبي حيان، وهذا ما جاء صريحاً في كلام أبي منصور الأزهري وغيره حين نوّه إلى أن "زكريا" يُمنع من الصرف للعلمية وألف التأنيث، ويجوز عن بعضهم: للعلمية والعجمة، فقال: "أما ترك صرفه فلائذ في آخره أَلْفِي التأنيث في المدّ، وأَلَفَ التأنيث في القصر، وقال بعض النحويين: لم ينصرف لأنه أعجمي، وما كانت فيه أَلْف التأنيث فهو سواء في العربية والعجمة، ويلزم صاحب هذا القول أن يقول: "مررت بزكرياء، وزكرياءٍ آخر"؛ لأن ما كان أعجمياً فهو ينصرف في النكرة، ولا يجوز أن تصرف الأسماء التي فيها أَلْف التأنيث في معرفة ولا نكرة؛ لأنها فيها علامة التأنيث، وأنها مصوغة مع الاسم صيغة واحدة، فقد فارقت هاء التأنيث، فلذلك لم تصرف في النكرة"^(٢).

ففي كلام الأزهري ما يُجوّز أن تكون علة المنع من الصرف: العلمية والعجمة، على ما حكى بعض النحويين، غير أن الأزهري أشار إلى أنه يترتب على ذلك أن يكون مصروفاً حال التنكير، ولم يردّ الأزهري هذا القول، ولم يشر إلى أنه محل اعتراض، كما أنه لم يشر إلى هذا الإجماع السكوتي الذي صرّح به الأنباري في كلامه.

(١) البحر المحيط لأبي حيان (٢٠٩/٣).

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (زكر: ٣٣٧/٣)، ويُنظر: لسان العرب (زكر: ٣٢٦/٤)، وتاج العروس (زكر: ٤٨٣/١١).

= الاستدلال على أن "زكريا" ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث بالإجماع المنعقد على هذا:
وهذا يتعارض مع إشارته إلى أن بعضهم قد ذكر أن "زكريا" لم ينصرف للعجمة والتعريف،
ذلك القول الذي نقله الزجاج عن بعضهم، ونسبه مكي وغيره إلى أبي حاتم، فهو يُعدّ مما
يُعارض القول بالإجماع الذي استدل به الأنباري.
والذي أراه هنا أن الإجماع الذي يقصده الأنباري لم ينعقد على علة الحكم، بل الإجماع
منعقد على الحكم نفسه، وهو منع الصرف، إذ إجماع العلماء ينبغي أن يكون على الحكم
لا على العلة، لأن الحكم هو الأمر الذي يناسب ظاهرة رصد اللغة، والتعقيد لها، أما تعليل
الحكم فهي مجرد عمل ذهني يختلف من ناظر لآخر، ويمكن التفكير فيه على مختلف
العصور، فكان ينبغي على الأنباري أن يشير إلى أن الإجماع منعقد على منع الصرف لا
على العلة، والله تعالى أعلم.

(٢) مسألة: الإجماع على أن (ما) في (إنما) كافة لا بمعنى (الذي)

عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(١)، قال أبو البركات: "(ما) في "إنما" كافة، ولا يجوز أن تكون بمعنى "الذي"؛ لأنها لو كانت بمعنى "الذي" لكان ينبغي أن يكون "أجوركم" مرفوعاً؛ لأنه يكون التقدير فيه: إن الذي توفونه أجوركم، وفي وقوع الإجماع على أنه لم يُقرأ بالرفع دليل على أنها ليست بمعنى "الذي"^(٢).

عرض الأنباري في هذه الآية لوجه إعرابي، يمكن أن يكون محتملاً في العربية، غير أنه لم يُجوز في الآية الكريمة، والوجه الإعرابي هو: أن تكون "ما" في "إنما" بمعنى "الذي"، وردّ بأنه يؤدي إلى رفع "أجوركم"، ثم استدل بالإجماع السكوتي، وهو أن القراء لما لم يقرأوا بالرفع فهذا منهم إجماع على ردّ القول بأن "ما" لا تكون بمعنى "الذي"، وهذا الذي قاله الأنباري فيه عدّة أمور لا بد من الوقوف عندها: = أولها: أما الوجه الإعرابي الذي أشار إليه الأنباري وردّه فقد ذكره من قبله أبو إسحاق الزجاج، وردّه أيضاً، ولكن بغير ما ردّ به الأنباري، فقال: "ولا يجوز "أجوركم" على رفع الأجور وجعل ما في معنى الذي، لأن "يوم القيامة" يصير من صلة "تُوفَّقُونَ"، و"تُوفَّقُونَ" من صلة "ما"، فلا يأتي ما في الصلة بعد "أجوركم" و"أجوركم" خبر"^(٣).

وهذا ما فهمه النحاس، ووضحه بقوله: "ما" كافة، ولا يجوز أن تكون بمعنى "الذي"، ولو كانت لقلت: "أجوركم" فرفعت على أنه خبر "إن"، وفرقت بين الصلة والموصول"^(٤).

= الثاني: أما ما قاله الأنباري من إجماع القراء السكوتي على عدم القراءة بهذا الوجه، هو كلام قد ذكره مكّي بن أبي طالب قريباً منه، وذلك أنه علل أولاً لذلك بما ذكره الزجاج والنحاس، وجعل هذا التعليل سبباً لسكوت القراء عن القراءة بهذا الوجه، فقال: "ما" كافة ل"إن" عن العمل ولا يحسن أن تكون "ما" بمعنى "الذي"؛ لأنّه يلزم رفع "أجوركم"، ولم

(١) سورة آل عمران (١٨٥).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٣٤/١).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٩٥/١).

(٤) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٤٢٤/١).

يقرأ به أحد؛ لأنَّه يصير التَّقْدِير: "وَإِنَّ الَّذِي توفونه أَجورُكُمْ"، كما تقول: "أَنَّ الَّذِي أكرمتَه عَمْرُو"، وَأَيْضاً فَإِنَّكَ تفرق بَيْن الصَّلَّة والموصول بِخَبَرِ الابْتِدَاء" (١).

وبيان كلام مكي هنا قد ذكره السمين الحلبي، وذلك بعدما نظر لهذه الآية بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَلْحِرٍ ﴾ (٢)، وقال: "ف"ما" هنا يجوز أن تكون بمعنى "الذي"، أو مصدريةً، تقديره: إِنَّ الَّذِي صَنَعُوهُ، أو: إِنَّ صُنْعَهُمْ، ولذلك رُفِعَ "كيد" خبراً لها. وقوله: "وأيضاً فَإِنَّكَ تفرِّقُ" يعني: أن "يوم القيامة" متعلِّقٌ بـ"تَوْفُّونَ"، فهو من تمام الصلة، فلو كانت "ما" موصولةً لفصلت بالخبر الذي هو "أجوركم" بين أبعاض الصلة التي هي الفعلُ ومعموله، ولا يُخْبِر عن موصولٍ إلا بعد تمام صلتِهِ، وهذا وإن كان من الواضحاتِ إلا أنَّ فيه تنبيهاً على أصول العلم" (٣).

وأرى - والله أعلم - هذا الكلام من مكي يدل على أنه لا يقول بأن إجماع القراء دليل على خطأ هذا التوجيه، بل يشير إلى أن القراء قد أجمعوا على عدم القراءة بهذا الوجه، ويُعلل لهذا الإجماع بأنه يؤدي إلى مخالفة لقواعد النحو، وهي أن ذلك يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ، فكلام الأنباري عكس ما قاله مكي القيسي فيما أرى، والله أعلم.

= الثالث: لو سلمنا لما قاله الأنباري من استدلاله بإجماع القراء السكوتي على عدم القراءة هو أحد الأدلة على بطلان وجه من وجوه الإعراب لكان كلامه هذا محل نقد ومؤاخذه، وذلك أن المعروف لدى العلماء في القرآن الكريم أنه كم من وجه إعرابي يجوز في بعض المواضع غير أنه لم يُقرأ به، وهذا كلام نَبَّه إليه كثير من العلماء، وبيان ذلك من خلال ما يأتي:

عند قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ أَحْسَنُ ﴾ (٤)، قال الفراء: ولو جعلت "الحسنى" رفعاً، وقد رفعت الجزاء ونوّنت فيه، كان وجهاً، ولم يقرأ به أحد" (٥).

(١) تأويل مشكل القرآن لمكي القيسي (١/١٨٣).

(٢) سورة طه (٦٩).

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي (٣/٥٢١)، ويُنظر: اللباب في علوم الكتاب (٤/٤٧١).

(٤) سورة الكهف (٨٨).

(٥) معاني القرآن للفراء (٣/١١٠)، ويُنظر: (٢/١٨٣، ٥/٣٧، ٦٤، ١٢١).

= عند قوله تعالى: ﴿ وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾^(١)، قال مكِّي: "مصدران وَالْعَامِل فِي "وعد":
"مرجعكم"؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: وَعَدَّكُمْ وَعَدَا، وَأَجَازَ الْفَرَاءَ رَفَعَ "وعد"، جعله خَبْرًا لـ"مرجعكم"، وَأَجَازَ
رَفَعَ "وعد" وَ"حَقَّ" عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَهُوَ حَسَنٌ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِهِ أَحَدٌ"^(٢).

= وعند قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾^(٣)، قال ابن عطية: "ونصب "البشر" من
قوله: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ هو على لغة الحجاز، شبهت "ما" بـ"ليس"، وأما تميم فترفع، ولم يقرأ به"^(٤).

= وعند قوله تعالى: ﴿ أَلَطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فِيمَسَاكٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ ﴾^(٥)، قال أبو حيان:
"قالوا: يجوز في العربية ولم يقرأ به نصب "إمساك" أو "تسريح"، على المصدر، أي: فامسكوهنَّ
إمساكاً بمعروف، أو سرحوهنَّ تسريحاً بإحسان"^(٦).

وعن اللغات في الفعل "زعم" قال أبو حيان في حركة العين: "والكسر لغة لبعض قيس وتميم،
ولم يقرأ به"^(٧).

لأجل هذا وغيره لا يصح أن يكون إجماع القراء أحد أوجه الاستدلال، أو أحد أدلة
الاحتجاج، كما ذكر الأنباري، وقد قدّمت في أول هذا المبحث أن الإجماع الذي هو أحد أدلة
النحو إنما هو إجماع العرب، أو إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة، ولم يذكر أحد إن إجماع القراء
أحد أدلة النحو وصور الاحتجاج فيه، والله تعالى أعلم.

(١) سورة التوبة (١١)، وسورة النحل (٣٨).

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (٣٣٩/١)، وينظر أيضاً: (٢٤٥، ٣٨٢، ٣٩٥، ٣٩٨، ٥٠٨/٢).

(٣) سورة يوسف (٣١).

(٤) المحرر الوجيز لابن عطية (٥٠٠/٣)، وينظر أيضاً: (١٣٦/٥، ٤٨٤، ١٥٦/٦).

(٥) سورة البقرة (٢٢٩).

(٦) البحر المحيط لأبي حيان (٤١٠/٢).

(٧) السابق (٢٧٢/٥)، يُنظر: (٢٣/٧، ١٠١، ٤١٩/٨).

(٣) مسألة: الإجماع على وقوع الفعل الماضي حالاً إذا كان صفة

عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِثْلٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ﴾^(١)، قال أبو البركات الأنباري: "إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ" استثناء من الهاء والميم في ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ﴾^(٢)، وهو استثناء موجب، و"حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ" جملة فعلية، وفي موضعها وجهان: أحدهما: أن يكون في موضع جر؛ لأنها صفة لمجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾، والثاني: أن يكون في موضع نصب؛ لأنها صفة لـ"قوم" مقدر، وتقديره: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم، والفعل الماضي إذا وقع صفة لموصوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع، وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أن الماضي يجوز أن يقع حالاً على الإطلاق، وقد بينا فساده وما في الآية من الأوجه في كتاب^(٣) "الإنصاف في مسائل الخلاف"^(٤).

كلام الأنباري هنا فيه إشارة إلى مسألتين من مسائل النحو:

أولاهما: مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً مطلقاً دون قيد، وثانيتها: مسألة وقوعه حالاً إذا كان مقدرًا بـ"قد"، وفيما يأتي توضيح هذا:

= أما مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً مطلقاً دون قيد، فهي مسألة خلافية، قد أوردتها الأنباري في إنصافه، وناقشها وأشار إلى أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالاً. ولأن هذه المسألة لا إجماع فيها بل هي من مسائل الخلاف فلا مجال لها في بحثنا هنا، غير أنني أشير إلى أن الأنباري قد رجح قول البصريين في هذه المسألة، ورجح غيره قول الكوفيين والأخفش، واحتجوا لصحته، منهم أبو حيان الذي قال: "كثير وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير "قد" فساغ القياس عليه"^(٥).

(١) سورة النساء (٩٠).

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾. (سورة النساء: ٨٩).

(٣) كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (المسألة ٣٢، ج ١، ص ١٦٠).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٦٣/١).

(٥) البحر المحيط لأبي حيان (٢١٤/٨)، ويُنظر: (٤٩٠/٨).

وقال أيضاً: "وقد أجاز الأخص من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير قد وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها التأويل"^(١).
 = وأما مسألة وقوع الماضي حالاً إذا كان مقترباً بـ"قد"، أو صحّ أن يكون صفة لموصوف محذوف فهذا هو ما حكى الأنباري فيه الإجماع، ولكنه اكتفى فيه بقوله: "والفعل الماضي إذا وقع صفة لموصوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع"^(٢). وفي الإنصاف أشار إلى هذا أيضاً وقال: "وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد) أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً"^(٣).
 والجدير بالذكر هنا أن الإجماع الذي حكاه الأنباري هنا ليس من أدلة النحو، ولا هو من أوجه الاحتجاج التي يُعتد عليها في ترجيح قول، أو تضعيف آخر، وإنما هو مجرد حكاية لإجماع النحويين على مسألة، تمهيداً منه للإشارة إلى ما فيها من خلاف، فليس هناك مخالف للإجماع قد ردّ الأنباري عليه ما يقول، وليس هناك احتمال آخر أورده في توجيهات الآية، ثم ردّه بالإجماع، وإنما ساق الإجماع على أنه إشارة إلى أن هذه المسألة قد اتفق النحويون عليها، وليس منهم من يخالف هذا، لأجل هذا قلت إن الإجماع الذي ذكره الأنباري هنا ليس هو الإجماع الذي هو أحد أدلة النحو، والله تعالى أعلم.

(١) البحر المحيط لأبي حيان (٤٦٠/٩).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٦٣/١).

(٣) كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (المسألة ٣٢، ج ١، ص ١٦٠).

(٤) مسألة الإجماع على عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به

عند قول الله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾^(١)، قال أبو البركات: "زَيْنَ": فُرى بفتح الزاي والياء، وبضم الزاي وكسر الياء^(٢)، فمن قرأ "زَيْنَ" فهو فعل شَمِي فاعله، وفاعله "شُرَكَاءَهُمْ"، وقيل: "أَوْلَادِهِمْ" مفعوله، و"قَتَلَ" مصدر أضيف إلى المفعول، ومن قرأ بضم الزاي وكسر الياء فهو فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، وأما نصب "أَوْلَادِهِمْ" وجر "شُرَكَاءَهُمْ" فهو ضعيف في القياس جداً، وتقديره: زَيْنَ قتل شركائهم أولادهم، فقدم وأخر، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، كقول الشاعر:

فَزَجَّجْتُهَا بِمَرْجَةٍ زَجَّ - القُلُوصَ - أَبِي مَزَادَةَ^(٣)

أي: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ القُلُوصَ، وكقول الشاعر:

يَطْفَنَ بِمُجُوزِي المَرَاتِعِ لَمْ تَرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعٍ - القِيسِيَّ - الكِنَائِنِ^(٤)

أي: قَرَعِ الكِنَائِنِ القِيسِيَّ، ومثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع، واختلفوا في ضرورة الشعر، فأجازة الكوفيون، وأباه البصريون، وهذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع. وزوي أيضاً عن ابن عامر أنه قرأ: "قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ"، بجر الأولاد والشركاء، على أن يجعل الشركاء بدلاً من الأولاد؛ لأن الأولاد يشاركون أباهم في الأموال والنسب والدين، وقراءة ابن عامر هذه أشبه من قراءته الأولى، وإن كانت لا تنفك من بُعد^(٥).

(١) سورة الأنعام (١٣٧).

(٢) قرأ ابن عامر وحده: "وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم" بضم الزاي، ورفع اللام من "قتل"، ونصب الدال "أَوْلَادِهِمْ"، وقرأ الباقون: "زَيْنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاءهم" بفتح الزاي واللام من "قتل" ورفع الشركاء، وكسر الدال من "أَوْلَادِهِمْ". (ينظر: السبعة (٢٧٠)، ومعاني القراءات (١٧٠)، والتيسير في القراءات السبع (١٠٧)، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر (٣١٩).

(٣) من الرجز، وقد سبق تخريجه (ص: ٤٠) من هذا البحث.

(٤) من الطويل، للطرماح، يُنظر: ديوانه (٤٨٦)، والإنصاف (٤٢٩/٢)، والمقاصد النحوية (٤٦٢/٣)، والخزانة (٤١٨/٤).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٤٢/١، ٣٤٣).

أما مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه فقد اهتم بها كثير من العلماء، وتناولها كثير من الباحثين، وقد أفرد لها الأنباري - كما أشار - مسألة في "الإنصاف"، وخلص فيها إلى تأييد قول البصريين، وخالفه غيره كابن مالك وأبي حيان، وليست هي محور بحثنا في كلام الأنباري هنا، إذ المسألة منثورة في كتب العلماء والباحثين^(١).

والذي يهمنا في كلام الأنباري قوله: "وهذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع"، والذي يفهم منه أنه يشير إلى أن العلماء أجمعوا على ضعف هذه القراءة، وفي كلامه هذا أمور لا بد من الوقوف عليها:

= الحكم على القراءة بالضعف:

قال الفراء: "في بعض مصاحف أهل الشام "شركائهم" بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ "زَيْنٌ" وتكون الشركاء هم الأولاد؛ لأنهم منهم في النسب والميراث. فإن كانوا يقرءون (زَيْنٌ) فلست أعرف جهتها؛ إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا ثم يقولون في تشنية "الحمراء: حمرايان"، فهذا وجه أن يكونوا قالوا: "زَيْنٌ لكثيرٍ من المشركين قتل أولادهم شركائهم"، وإن شئت جعلت "زَيْنٌ" - إذا فتحت - فعلا لإبليس، ثم تخفض الشركاء بإتباع الأولاد. وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكنا زجَّ القلوصَ أبي مزاد

بشيء. وهذا مما كان يقوله نحوُّو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية"^(٢).

قال أبو جعفر النحاس: "فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف؛ لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن"^(٣).

(١) يُنظر: الكتاب (١/١٧٤)، والمقتضب (٣/٦٢، ٤/١٧٨)، والخصائص (٢/٤٠٦)، والإنصاف لأبي البركات الأنباري (٢/٦٢٨) (مسألة ٨٧)، ومفاتيح الغيب (٦/٤٩٤)، والكشاف (٢/١٧٩)، والمحرر الوجيز (٢/٤٧٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/٨٣٢)، والرضي على الكافية (٢/٣٠٩)، والبحر المحيط (٥/٢٧٤، ٢٧٥)، والدر المصون (٥/١٦١، ١٦٢)، واللباب في علوم الكتاب (٧/١٨٣ - ١٨٥)، والتصريح (٢/٩٠)، وروح المعاني (٦/٣٦)، والخزانة (٤/٣٨٠ - ٣٨٤).

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/٢٩).

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٢/٩٨).

وقال ابن جرير الطبري: "القراءة التي لا أستحيز غيرها: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ
 الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾^(١)، بفتح الزاي من "زين"، ونصب "القتل"
 بوقوع "زين" عليه، وخفض "أولادهم" بإضافة "القتل" إليهم، ورفع "الشركاء" بفعلهم، لأنهم
 هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم، على ما ذكرت من التأويل. وإنما قلت: "لا أستحيز
 القراءة بغيرها"، لإجماع الحجة من القراءة عليه، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي
 ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة"^(٢).

وقال أبو عبيد: "ولا أحب هذه القراءة؛ لما فيها من الاستكراه، والقراءة عندنا هي الأولى؛
 لصحتها في العربية، مع إجماع أهل الحزميين والمصريين بالعراق عليها"^(٣).
 وقال أبو علي الفارسي: "هذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها - يعني ابن عامر -،
 كان أولى؛ لأنهم لم يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في
 الظروف، وإنما أجازوه في الشعر"^(٤).

وقال مكي بن أبي طالب القيسي: "ومن قرأ هذه القراءة ونصب "الأولاد" وخفض "الشركاء"
 فهي قراءة بعيدة، وقد رويت عن ابن عامر، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه
 بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند التحويين في الشعر، وأكثر ما يأتي في الظروف"^(٥).
 وقال الأزهري: "أما قراءة ابن عامر فهي متروكة؛ لأنها لا تجوز إلا على التقديم والتأخير الذي
 قاله الشاعر، كان غير جيد ولا حسن، والمعنى على قراءته: زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل شركائهم
 أولادهم. وأنشد الفراء في مثله:

فَزَجَّحْتُهَا مُتَمَكِّنًا رَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَرَادَهْ

(١) سورة الأنعام (١٣٧).

(٢) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (١٣٨/١٢).

(٣) يُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي (١٦١/٥)، واللباب في علوم الكتاب (١٨٤/٧).

(٤) يُنظر: الحجة لأبي علي الفارسي (٤١٠/٣، ٤١١).

(٥) يُنظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (٢٧٢/١)، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي (٢١٩٦/٣).

أراد: أبي مزادة القلوص... وهذا عند الفصحاء رديءٌ جداً، ولا يجوز عندي القراءة بها. وأما قراءة العامة التي اجتمع عليها القراء فهي الجيّدة، البالغة بفتح الزاي، واللام من قتل والرفع في قوله ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾^(١)،...^(٢).

قال الزمخشري: "وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات - وهو الشعر - لكان سمحاً مردوداً، كما سمج وردّ:

زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمله على ذلك: أن رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر "الأولاد" و"الشركاء" - لأن الأولاد شركائهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"^(٣).

وقال ابن عطية: "وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا، إلا في الشعر فكيف بالمفعول في أفصح الكلام؟ ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت شاذة في الشعر"^(٤).

وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي (ت: ٣٣٣هـ): "إن قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية وهي زلة عالم، وإذا زلّ العالم لم يجز اتباعه، وردّ قوله إلى الإجماع"^(٥).

هذه طائفة من أقوال العلماء الذين رموا القراءة بالبعد والضعف والشذوذ وغير ذلك، وهؤلاء هم الذين اقتفى أثرهم أبو البركات الأنباري، حيث ردّ القراءة لأنها تخالف القاعدة التي وضعها النحويون، ولو قرأ الأنباري ما تصدى به العلماء لهذه الطائفة، وأعلوا من قيمة القراءة وما تحمله من قاعدة لما

(١) سورة الأنعام (١٣٧).

(٢) معاني القراءات للأزهري (١٧٠، ١٧١).

(٣) الكشف للزمخشري (١٧٩/٢).

(٤) المحرر الوجيز لابن عطية (٤٧٧/٢)، ويُنظر: مفاتيح الغيب للرازي (٤٩٤/٦).

(٥) نقله الشوكاني في فيض القدير (٤٨١/٢).

وقف موقفه هذا، ومن أبرز هؤلاء الذين تصدوا لهذه القراءة ابن مالك وأيدها وما تحمله من قاعدة؛ لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم، فإنه من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورةً للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به: أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجويز ما قرأ به في قياس التجويز قوي، وذلك لأنها قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور، أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به، الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقرر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية^(١).

كما ناصرها أبو حيان، واعتبرها من أدلة السماع على الفصل بين المتضامين، فقال أبو حيان فيها: "فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين بمنعونها، متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة، المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات"^(٢).

وردّهم أيضاً السمين الحلبي بأن هذه القراءة متواترة صحيحة، وقد تجرأ كثيرٌ من النَّاسِ على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سناً وأقدمهم هجرة. أمّا علوّ سنده: فإنه قرأ على أبي الدرداء، وواثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة المخزومي، ونقل يحيى الذمري أنه قرأ على عثمان نفسه. وأما قدّم هجرته: فإنه وُلِدَ في حياة رسول الله صلّى الله عليه وآله ونَاهِيك به أن هشام بن عمّار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه. وفي هذا تنبيهٌ على خطأ من ردّ قراءته ونسبته إلى لحن، أو اتّباع مجرد المرسوم فقط^(٣).

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٧/٣).

(٢) البحر المحيط لأبي حيان (٢٤٧/٥).

(٣) يُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي (١٦١/٥، ١٦٢)، واللباب في علوم الكتاب (١٨٤/٧).

وذكر السمين الحلبي بعض أقوال الطاعنين على القراءة، وصرح بأن هذه الأقوال جميعاً لا ينبغي أن يلتفت إليها؛ لأنها طعن في المتواتر، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر، وأيضاً فقد انتصر لها من يُقَابِلُهُمْ وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغة. قال أبو بكر بن الأنباري: "هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فصلت بني المتضايفين بالجملة في قولهم: "هو غلام - إن شاء الله - أحيك"، يريدون: هو غلام أحيك، فإن يُفصل بالمفرد أسهل". وقال ابن جني في كتاب "الخصائص"^(١): باب ما يرد عن العريي مخالفاً للجمهور، إذا اتفق شيء من ذلك، نُظِرَ في ذلك العربي وفيما جاء به: فإن كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبله القياس، فيحسن الظن به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة، قد طال عهدُها وعفا رسمُها^(٢).

ثم ذكر السمين الحلبي أن قراءة هذا الإمام بهذه الحثية، بل بطريق الأولى والأخرى لو لم تكن متواترة، فكيف وهي متواترة؟ وقال ابن دكوان: سألت الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءة، فرأيته كأنه أعجبه. وقال الكرماني: "قراءة ابن عامر وإن ضعفت في العريية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه فقوية في الرواية عالية". وقد سُمِعَ ممن يوثق بعرييته: "ترك نفسك وهوأها سعى في رداها"، أي: ترك نفسك يوماً مع هوأها سعى في هلاكها. وأما ما ورد في النظم من الفصل بين المتضايفين بالظرف، وحرف الجر، وبالمفعول فكثير، وبغير ذلك قليل^(٣).

وبعد ما ساق السمين الحلبي كثيراً من الشواهد الشعرية والنثرية المؤيدة لما في قراءة ابن عامر، قال: "وإذ قد عرفت هذا، فاعلم أن قراءة ابن عامر صحيحة؛ من حيث اللغة كما هي صحيحة من حيث النقل، ولا التفت إلى قول من قال: إنه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام، الذي أرسله عثمان بن عفان رضي الله عنه: لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة "شركائهم" بالياء، وهذا وإن كافياً في الدلالة على جر "شركائهم"، فليس فيه ما يدل على نصب "أولادهم"؛ إذ المصحف مهمل من شكل ونقط، فلم يبق له حجة في نصب "الأولاد" إلا النقل المحض^(٤).

(١) يُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي (١٦١/٥، ١٦٢)، واللباب في علوم الكتاب (١٨٤/٧).

(٢) يُنظر: الخصائص (٣٨٦/١).

(٣) يُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي (١٦١/٥، ١٦٢)، واللباب في علوم الكتاب (١٨٤/٧).

(٤) يُنظر: السابقان.

وحتم كلامه بقوله: "لا التفت إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام المنثور مثله؛ لأنه نأف، ومن أسند هذه القراءة مثبت، والإثبات مُرَجَّح على النَّفي بإجماع، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في التثر، لرجع إليه، فما باله لا يكتفي بنقل القراءة من التابعين عن الصحابة؟، ثم الذي حكاه ابن الأنباري من قوله: "هو - غلام إن شاء الله - أحيك"، فيه الفصل من غير الشعر بجملة"^(١).

كما دافع الدمياطي كثيراً عن هذه القراءة بنحو ما ذكره السمين الحلبي^(٢)، وهذا كله يؤكد أن القراءة لا ينبغي الطعن فيها، وبخاصة أن هذه القراءة لها ما يؤيدها من كلام العرب شعرها ونثرها.

الإجماع الذي أشار إليه:

أشار الأنباري في عبارته: "وهذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع" إلى إجماع البصريين والكوفيين، حيث نقل ذلك عنهم في الإنصاف فقال: "والذي يدل على صحة هذا، أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام"^(٣).

فالذي أراه والله أعلم أن ما ورد من قراءات متواترة لا ينبغي رده، ولا بد من التوفيق بينه وبين ما وُضع من قواعد ثابتة، ويحصل هذا بتمحيص القاعدة، وتتبع المسموع، لأن القراءات إنما هي واحد من أوجه السماع التي اعتمد عليها النحويون في تأصيل قواعدهم^(٤).

(١) يُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي (١٦١/٥، ١٦٢)، واللباب في علوم الكتاب (١٨٤/٧).

(٢) إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي (٢٧٤/١).

(٣) الإنصاف ٤٦٥/٢، المسألة الستون (القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه)

(٤) ينظر: على سبيل المثال: الاقتراح (٣٧، ٣٨)؛ والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية (١٠٣ - ١١٢).

(٥) مسألة: الإجماع على أن الفاء لا تدخل على الشرط إذا تقدم عليه ما يشعر بالجواب

عند قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهْمُ الْخَالِدُونَ﴾^(١)، قال أبو البركات: "حقُّ همزة الاستفهام إذا دخلت على حرف الشرط في هذا النحو أن تكون رتبها قبل جواب الشرط، وفي هذا دليل على أن "إن" إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لا تبطل عملها، كقولك: "إن تأتي آتِك؛ لدخول الفاء في "فَهْمُ"، وزعم يونس أن دخول الهمزة على "إن" يُبطلُ عملها، فيقول: "إن تأتي آتِيك"، وتقديره: آتِيك إن تأتيني، و"آتِيك" معتمد الهمزة، وهو في نية التقديم.

ولو كان الأمر كما زعم كان تقدير الآية: أَفَهُمُ الْخَالِدُونَ فَإِنَّ مَتَّ، ولا يجوز أن يُقال بالإجماع: أنت ظالم فإن فعلت، وإنما يُقال: أنت ظالم إن فعلت، ولا يمكن دعوى زيادة الفاء؛ لأنها نظيرة "أَتِيك" في قوله: ﴿أَتَمُّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَأَمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٢)، وكما أن "أَتَمُّ" ليست زيادة فكذلك الفاء"^(٣).

الإجماع الذي أشار إليه الأنباري هنا إنما هو إجماع على امتناع تركيب معين، وهو قولهم: "أنت ظالم فإن فعلت"، وهذا التركيب قد امتنع القول به بالإجماع، غير أن الأنباري لم يُعلل لهذا الإجماع، مكتفياً بالإشارة إلى الإجماع في امتناعه،

وقد علله أبو علي الفارسي، وذلك حين عرض لقول الشاعر:

لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبَتْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرًا^(٤)

قال أبو علي: "تقديره: فإما جزعت جزعاً وإما أجملت صبراً، يدل على ذلك أنه لا يخلو من أن تكون "إن" للجزاء أو غيرها، فلو كانت للجزاء وألحقت الفاء في قولك: "فإما"، ألا ترى أنك لو قلت: "أنت ظالم إن فعلت" لسد ما تقدم مسد الجواب، ولو ألحقت الفاء فقلت: "أنت ظالم فإن فعلت" لزمك أن تذكر للشرط جواباً، ولا يجوز ما تقدم عما يقتضيه الشرط من الجزاء"^(٥).

(١) سورة الأنبياء (٣٤).

(٢) سورة يونس (٥١).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٦٠/٢، ١٦١).

(٤) من الوافر لدريد بن الصمة، يُنظر: ديوانه (٦٨).

(٥) كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي (٣٨).

ولعل الأنباري قد أخذ كلامه من الفارسي الذي يعتمد عليه كثيراً.
كما أشار إليه الزركشي حينما ذكر ردّ النحويين على مذهب يونس هنا، فقال: "وقد ردّ
النحويون على يونس بقولهم: ﴿ أَفَإَيْنَ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾^(١): لا يجوز في ﴿ فَهُمُ ﴾ أن
ينوى به التقديم؛ لأنه يصير التقدير: أفهم الخالدون فإن مت؟ وذلك لا يجوز؛ لئلا يبقى الشرط
بلا جواب؛ إذ لا يتصور أن يكون الجواب محذوفا يدل عليه ما قبله؛ لأن الفاء المتصلة بـ"إن"
تمنعه من ذلك، ولهذا يقولون: أنت ظالم إن فعلت، ولا يقولون: أنت ظالم فإن فعلت، فدلّ
ذلك على أن أدوات الاستفهام إنما دخلت لفظاً وتقديراً على جملة الشرط والجواب"^(٢).

وواضح أن هذا الإجماع الذي صرح به الأنباري إنما هو إجماع سكوتي، غير أنني لم أجد مَنْ
صرح بهذا الإجماع كما فعل الأنباري، وقد ذكر الرضي هذه المسألة، ووضحها من غير أن يشير
إلى إجماع، فذكر أنه إذا تقدمت همزة الاستفهام على كلمة الشرط، سواء كانت تلك الكلمة
اسماً جازماً، كـ"من، وما، وأين" ونحوها، أو حرفاً كـ"إن، ولو" فالجزء لتلك الكلمة، والاستفهام
داخل على الجملتين: الشرط والجزاء، لكونهما كجملة واحدة، نحو: أمن يضربك تضربه، بجزم
تضرب، وكذا: ألو ضربك لضربته، وكذا: أئن تأتي آتك، بالجزم، ويونس يرفع الجزاء، لاعتماده
على الهمزة، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام، بل يقول: "من إن أضربه
يضربني"، بالجزم لا غير، اتفاقاً؛ لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام، ويقول في الهمزة: أئن
أتيتني آتيك، بتقدير: آتيك إن أتيتني، وكذا: أمن تزره يكرمك، بالرفع.

ثم رجح الرضي مذهب سيبويه؛ لأن كلمات الشرط، إنما تلغى إذا تقدم عليها ما يستحق
الجواب، وههنا ليس كذلك، فالأولى أن يجعل الجواب للشرط، ويجعل الاستفهام داخلاً على
الشرط والجزاء معاً، كدخول الموصول عليهما معاً، نحو: "جاءني الذي إن تأته يشكرك"، بجزم
"يشكرك"، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ أَفَإَيْنَ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾، والفاء في "فهم" لجواب

(١) سورة الأنبياء (٣٤).

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢/٢٦٧).

الشرط، وفي "أفإن" للسببية، ولو كان التقدير: أفهم الخالدون، لم يقل: فإن مت، بل كان يقول: إن متّ فهم الخالدون، أي: أفهم الخالدون إن متّ، والأصل عدم الحكم بزيادة الفاء، وأما الهمزة الداخلة على "إذا" فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء، لأنه ليس بجزاء، بل هو موضوع موضع الجزاء لغرض، فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه^(١).
فما أورده الأنباري هنا من إجماع إنما هو مفهوم من كلام العلماء، وإن لم يصرحوا به، والله أعلم.

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي (٤/٤٦٥).

(٦) مسألة: لا يجوز بالإجماع تقديم المعطوف المجرور على المعطوف عليه

عند قوله تعالى: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِيحِ أَعْنَقِهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ﴾^(١)، قال أبو البركات: "السلاسل" مرفوع؛ لأنه معطوف على "الأغلال"، وتقديره: إذ الأغلال والسلاسل في أعناقهم، ومنهم من وقف على "أعناقهم"، وابتدأ: "والسلاسل يسحبون في الحميم"، وتقديره: والسلاسل يسحبون بها في الحميم، فحذف الجار والمجرور.

وَقُرئ: "والسلاسل يسحبون"، بنصب اللام وفتح الياء من "يسحبون"، على أنه مفعول "يسحبون"، وتقديره: يسحبون السلاسل، وَقُرئ: "والسلاسل" بالجر، بالعطف على "أعناقهم"، وهي قراءة ضعيفة؛ لأنه يصير المعنى: الأغلال في الأعناق والسلاسل، ولا معنى للأغلال في السلاسل، وقيل: هو معطوف على "الحميم"^(٢)، وهذا ضعيف جداً؛ لأن المعطوف المجرور لا يتقدم على المعطوف عليه، وقد يجيء التقديم للضرورة قليلاً في المرفوع، وفي المنصوب أقل منه، ولم يجيء ذلك في المجرور، ولم يجزه أحد ألبتة"^(٣).

لم يُصرح الأنباري بكلمة الإجماع هنا، غير أنه مفهوم من كلامه، وذلك في قوله: "لم يجيء ذلك في المجرور، ولم يجزه أحد ألبتة".

ففي هذه العبارة إشارة إلى أن العرب لم يرد عنهم تقديم المعطوف المجرور على المعطوف عليه بالإجماع، وكذلك النحويون لم يجوزوا هذا الأمر ولم يقل به أحد بالإجماع.

وهذا الكلام الذي قاله الأنباري هنا قد أخذه من مكّي بن أبي طالب الذي ذكر في الآية الكريمة ما ذكره الأنباري، فقال: "وقد قرئ: "والسلاسل" بالخفض على العطف على "الأعناق"، وَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ: الْأَغْلَالُ فِي الْأَعْنَاقِ وَفِي السَّلْسِلِ، وَلَا مَعْنَى لِلْغَلِّ فِي السَّلْسِلَةِ، وَقِيلَ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى "الْحَمِيمِ"، وَهُوَ أَيْضًا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ الْمَخْفُوضَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى

(١) سورة غافر (٧١).

(٢) يريد من قوله تعالى: {فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ}. سورة غافر (٧٢).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٣٤/٢).

المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، لا يجوز: "مَرَرْتُ وَزَيْدٍ بِعَمْرٍو"، وَيجوز في المَرْفُوعِ، تقول: "قَامَ وَزَيْدٌ عَمْرُو"، وَيُبعد في المَنْصُوبِ، لا يحسن: "رَأَيْتُ وَزَيْدًا عَمْرًا"، وَلَمْ يجزه أحدٌ في المَخْفُوضِ" (١).

وبالتأمل فيما قاله مكي القيسي، وفيما قاله الأنباري يمكن القول بأن الأنباري قد اعتمد كثيراً على مكي القيسي في كتابه هذا، وذلك ظاهر من اتفاقه معه هنا في هذا الموضوع في أكثر من موقف، فقد جاء كلام الأنباري متفقاً مع كلام مكي في الأمور الخمسة الآتية:

أولاً: ذكر القراءة من غير نسبة لها:

فقد عبر كل منهما في أثناء عرضه للقراءة بقوله: "قُرئ"، بصيغة المبني للمجهول، من غير نسبة لها، وقد نسبها الزمخشري، وأبو حيان وغيرهما إلى جماعة من القراء، منهم ابن عباس (٢).

ثانياً: الطعن في القراءة:

فقد قال فيها مكي: "وَهُوَ غَلَطٌ"، وقال فيها الأنباري: "وهي قراءة ضعيفة"، وهذا منهما لا يصح، إذ القراءة سنة متبعة، ولا ينبغي رميها بالغلط أو الضعف، والحق أن هذه القراءة لها في العربية وجه، ولا ينبغي ردّها، وذلك أنه قد ثبت أنها في مصحف أبي: "وفي السلاسل".

ولكن الأنباري من عاداته أنه يطعن في القراءة، ويرميها أحياناً بالضعف أو الشذوذ، أو نحو ذلك.

ثالثاً: تأويل القراءة والتعليل على خطئها:

لما حكم مكي والأنباري على القراءة بالغلط أو الضعف علل كل منهما لذلك، وكان تعليل مكي لذلك بأحد أمرين:

أولهما: أَنَّهُ يصير التقدير بالجر: الأغلal في الأعناق وفي السلاسل.

وهذا التأويل قد ردّه السمين الحلبي، فقال وهو يردّ ما قاله مكي: "وقوله: "على العطفِ على الأعناق" ممنوعٌ، بل خَفُضَهُ على ما تقدّم" (٣).

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (٢/٦٣٨).

(٢) الكشاف للزمخشري (٦/١٣٦)، والمحرم الوجيز لابن عطية (٦/١٤)، والبحر المحيط لأبي حيان (٩/٤٤٠)، والدر المصون للسمين الحلبي (٩/٤٩٥، ٤٩٦)، واللباب في علوم الكتاب (١٤/١٦).

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي (٩/٤٩٥، ٤٩٦)، ويُنظر: اللباب في علوم الكتاب (١٤/١٦).

وثانيهما: أنه مَعْطُوفٌ عَلَى "الْحَمِيمِ".

وقد ذكر الأنباري هذين التعليلين على هذا النحو؛ من غير أن يزيد أو ينقص فيهما، ليؤكد متابعتة لما ذكره مكّي القيسي، وتأثره به.

رابعاً: التعليق على التأويل:

علق مكّي على التأويل الذي ذكره بأمرين:

أولهما: أن المعنى الذي يؤدي إليه القول بهذه القراءة خطأ، إذ لا معنى للغل في السلسلة، وهذا منه تعليل بالرفض لأنه يؤدي إلى معنى لا يصح، فيما يرى.

وثانيهما، أنه لا يجوز أيضاً؛ لأن المَعْطُوفَ المخفض لا يَتَقَدَّمُ عَلَى المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وهذا منه تعليل بالرفض، لأنه يخالف أقيسة النحو والمسموع فيها عن العرب.

خامساً: حكاية الإجماع:

وهذا الأمر قد عبر عنه مكّي بقوله: "ولم يجزه أحد في المخفض" (١).

وعبر عنه الأنباري بقوله: "ولم يجيء ذلك في المجرور، ولم يجزه أحد ألبتة" (٢).

وهذا الأمر يوضح شدة تأثر الأنباري بما قاله مكّي، وهذا الإجماع الذي حكاه أولهما وذكره ثانيهما تبعاً له قد حكاه عن مكّي السمين الحلبي، من غير أن يُعقَّبَ عليه، مما يؤكد قبوله له (٣).

وخلاصة الأمر أن هذا الإجماع الذي ذكره الأنباري ضمن كلامه من غير تصريح هو كلام لا تعارض فيه، وهو محل إجماع أيضاً من النحويين، والله تعالى أعلم.

(١) مشكل إعراب القرآن لمكّي بن أبي طالب (٦٣٨/٢).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣٣٤/٢).

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي (٤٩٥/٩، ٤٩٦)، ويُنظر: الباب في علوم الكتاب (١٦/١٤).

الفصل الرابع

استصحاب الحال في التوجيه الإمبرابي

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: استصحاب الحال عند النجاة
- المبحث الثاني: مسائل استصحاب الحال في "البيان للأنباري"

المبحث الأول

استصحاب الحال عند النجاة

ويشتمل على الأمور التالية:

- مفهومه في اللغة وعند النحويين
- الاستصحاب بين الأصول النحوية
- طريقتهم في الاستدلال به

استصحاب الحال من النجاة

مفهومه في اللغة وعند النحويين:

قال ابن فارس: "الصّاد والحاء والباء أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على مقارَنة شيءٍ ومقاربتة. من ذلك الصّاحِب، وكلُّ شيءٍ لاءٌ شيئاً فقد استصحبه"^(١).

واستصحبته: دَعَاهُ إِلَى الصُّحْبَةِ. وَلَازَمَهُ، وَكُلُّ مَا لَازَمَ شَيْئاً فَقَدْ اسْتَصْحَبَهُ^(٢).

وفي المصباح: "واستصحبْتُ الْكِتَابَ وَغَيْرَهُ: حَمَلْتُهُ صُحْبَتِي، وَمِنْ هُنَا قِيلَ: اسْتَصْحَبْتُ الْحَالَ، إِذَا تَمَسَّكَتْ بِمَا كَانَ ثَابِتًا، كَأَنَّكَ جَعَلْتَ تِلْكَ الْحَالَةَ مُصَاحِبَةً غَيْرَ مُفَارِقَةٍ"^(٣).

فاستصحاب الحال في اللغة: هو ملازمة الشيء وعدم مفارقتة، قال أبو البقاء الكفوي: "الاستصحاب: كل شيء لازم شيئاً ولاءمه فقد استصحبه، وكل حكم عُرف وجوبه في الماضي ثم وقع الشك في زواله في الحال الثاني فهو معنى الاستصحاب، وله معنى آخر: وهو كل حكم عُرف وجوبه بدليله في الحال، ووقع الشك في كونه على الأول زائلاً في الماضي، فبعض الفروع مفرع على الأول، والبعض على الثاني"^(٤).

هذا عن مفهومه في اللغة، أما في الاصطلاح فلم يُذكر استصحاب الحال في النحو بوصفه مصطلحاً إلا منذ أن أطلقه الأنباري رحمه الله، فقال عنه: "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم الدليل على التّقل عن الأصلي"^(٥).
وقيل: "هو استمرار الحكم، وبقاء ما كان على ما كان"^(٦).

(١) يُنظر: معجم مقاييس اللغة (صحب: ٣/٣٣٥).

(٢) يُنظر: القاموس المحيط (صحب: ١/١٣٤)، ولسان العرب (صحب: ١/٥١٩)، وتاج العروس (صحب: ٣/١٨٦).

(٣) المصباح المنير للفيومي (صحب: ١٥٨).

(٤) الكليات لأبي البقاء الكفوي (١/١٠٥).

(٥) الإعراب في جدل الإعراب (ص: ٤٦)، ويُنظر: الاقتراح (ص: ١٤٧).

(٦) يُنظر: فيض نشر الانشراح (ص: ١٠٥٧).

ويُراد منه أن تُراعى الأصول في استنباط الأحكام النحوية، إلا إذا كان هناك دليل جليّ على انتقال اللفظ من الأصل المعروف له إلى ظاهرةٍ أخرى^(١).

رتبة استصحاب الحال بين الأصول النحوية:

ما يثبت من الأحكام النحويّة والصرفيّة بالأدلة الإجماليّة السماع، أو القياس، أو الإجماع، لا يجوز العدول عنه أو تركه، حتّى يردّ الدليل الناقل عن ذلك الأصل، فإذا قام الدليل على ترك الأصل وجب الانقياد للدليل، ولا يجوز حينئذ الاستمسك بالأصل.

لذلك عدّ أبو البركات الأنباري استصحاب الحال من الأدلة المعتمدة، وأنه من أضعفها في حال وجود دليل آخر، فلا يجوز التمسك به إلاّ إذا انعدم الدليل من القرآن، أو السنّة، أو كلام العرب، أو الإجماع، أو القياس الصّحيح؛ فإذا تعارض مع دليل من السّماع أو القياس فلا عبرة به، والمراد به: استصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب. واستصحاب حال الأصل في الأفعال، وهو البناء؛ حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف، أو تضمّن معنى الحرف، فشبه الحرف في نحو: الذي، وتضمّن معنى الحرف في نحو: كيف، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو: يذهب - يكتب - يركب، وما أشبه ذلك^(٢).

طريقتهم في الاستدلال به:

المسائل التي استدل فيها النحاة باستصحاب الحال والأصل كثيرة جداً، ذكر السيوطي أنها لا تُحصى، كقولهم: الأصل في البناء: السكون، إلاّ لموجب تحريك، والأصل في الحروف: عدم الزيادة، حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء: الصرف، والتنكير، والتذكير، وقبول الإضافة، والإسناد^(٣).

(١) يُنظر: أصول النحو العربي. د. محمد خير الحلواني (١٢٦).

(٢) يُنظر: مع الأدلة (١٤١، ١٤٢)، والاقتراح (٣٧٦).

(٣) مع الأدلة للأنباري (١٤٢)، ويُنظر: الاقتراح للسيوطي (ص: ٣٧٦).

وقد ذكر الأنباري في الإنصاف "مسألة فعل الأمر معرب أو مبني"، وتبّه فيها إلى أن البصريين قد ذهبوا إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرّب عن حرف المضارعة، نحو: "افعل" مبني على السكون، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم^(١).

وأحال على هذه المسألة في معرض الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال حيث ذكر فيه الأنباري مثلاً عليه: وهو أن يذكر دليلاً يدل على زوال استصحاب الحال، مثل أن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر، فيبين أن فعل الأمر مقتطع من المضارع ومأخوذ منه؛ لأن حرف المضارعة محذوف منه، والمضارع قد أشبه الأسماء، وزال عنه استصحاب حال البناء، وصار معرباً بالشبه، فكذلك فعل الأمر، أي: فكذلك فعل الأمر؛ لأنه من المضارع، إلا أنه قد حُذف منه لام الأمر، ثم حرف المضارعة، فيجري عليه ما كان لأصله. والجواب من جانب البصريين على ما زعمه الكوفيون: أن يُبيّن أن ما توهمه دليلاً لم يوجد، أي: ما توهمه الكوفيون دليلاً على أن الأمر مأخوذ من المضارع؛ بل هو نوعٌ مستقل على حدة، وبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحاً، يعني: بقي التمسك باستصحاب الحال فيه وهو أصل البناء في الفعل؛ لأنه لا قاطع له^(٢).

وأجمعوا على أنّ الاسم بعد "لولا" الامتناعية مرفوع على الابتداء، ثمّ اختلفوا في الضمير الواقع بعدها، نحو: "لولاك"، فقال الكوفيون: هو في محلّ رفع كذلك، لأنّه حلّ محلّ الاسم الظاهر المرفوع، وغيرهم أبوا ذلك، فقالوا بجرّه، وعدّوا "لولا" حرف جرّ، فأجاب الكوفيون: أجمعنا على أنّ الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب^(٣).

ذكر الأنباري في "مسألة كم" مركبة أو مفردة" أن البصريين احتجوا لعدم تركيب "كم" بأن قالوا إنّما قلنا: إنّها مفردة؛ لأن الأصل هو الإفراد، وإنّما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج

(١) يُنظر: المسألة (٧٢) من الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٥٢٤/٢).

(٢) جدل الإعراب للأنباري (٦٣)، ويُنظر: الاقتراح للسيوطي (ص: ٣٧٦).

(٣) نقله السيوطي في "الاقتراح" (٣٧٦، ٣٧٧) عن القاسم بن أحمد الأندلسي في "شرح المفصل".

عن عُهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة"^(١).

وذكر في "مسألة: هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة"، أن البصريين قالوا بأن اسم الإشارة "هذا" لا يكون بمعنى "الذي"، وكذلك سائر أسماء الإشارة، لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة، وقد احتج البصريون لرأيهم بأن قالوا: إننا قلنا ذلك؛ لأن الأصل في "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة: أن يكون دالا على الإشارة، و"الذي" وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي أن لا يُحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال، وهو من جملة الأدلة المذكورة، فمن ادعى أمراً وراء ذلك بقي مرتها بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه"^(٢).

واضح مما سبق أن الأنباري هو أول من عرّف النحويين بمصطلح "استصحاب الحال، أو استصحاب الأصل"، وقد بيّنه ووضحه، وساق فيه الأمثلة المتنوعة، ثم أكمل من بعده السيوطي، ثم توالى من بعدهما الشراخ والباحثون، وقد أورده الأنباري في الإنصاف كما ذكرت من قبل، وها أنذا في الصفحات التالية ألقى نظرة متأنية على ما أورده الأنباري في كتابه "البيان" من مسائل استدلل عليها باستصحاب الحال، وذلك في معرض توجيهاته الإعرابية في آيات القرآن الكريم أو قراءاته، وقد جمعت منها عشر مسائل وضعتها تحت البحث والمناقشة، ليظهر موقف الرجل من هذا الأصل في كتابه هذا:

(١) يُنظر: المسألة (٤٠) في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، (١/٣٠٠).

(٢) يُنظر: المسألة (١٠٣) في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، (٢/٧١٩).

المبحث الثاني

مسائل استصحاب الحال في "البيان" للأبياري

ويشتمل على المسائل التالية:

- (١) الأصل في الضمير أن لا يوصف، ولا يوصف به.
- (٢) الأصل ألا تُزاد "مِنْ" في أيجاب.
- (٣) الأصل في الاستفهام أن لا يعمل فيه ما قبله.
- (٤) الأصل في الاستثناء: النصب.
- (٥) الأصل في "إلا" والواو أن لا يُقام أحدهما مقام الآخر.
- (٦) الأصل ألاّ يعمل حرف الجر في الفعل.
- (٧) الأصل في الضمائر التي على حرف واحد: أن تُبنى على الفتح.
- (٨) الأصل في حروف التهجي: البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون.
- (٩) الأصل في الحال: التنكير.

مسائل استصحاب الحال في "البيان" للأنباري

(١) الأصل في الضمير أن لا يوصف، ولا يوصف به:

عند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(١)، قال أبو البركات: "(الرَّحْمَنُ) مرفوع من وجهين:

أحدهما: أن يكون مرفوعاً على البدل من "هو"، والثاني: أن يكون مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هو الرحمن، ولا يجوز أن يكون وصفاً لقوله: "هو"؛ لأن "هو" اسم مضمّر، والمضمّر لا يوصف ولا يوصف به"^(٢).

كما هي عادة الأنباري في بعض تحريجاته وتأويلاته لبعض الأوجه الإعرابية، فقد منع وجها إعرابياً من غير أن ينص على أن أحداً قال به، وردّ بأصل من أصول النحو، وهو استصحاب الحال في الضمير، حيث ذكر أن الأصل في الضمير أنه لا يوصف ولا يوصف به، وفي كلامه أمور لا بد من الإشارة إليها، أبرزها ما يأتي:

= هذا الأصل الذي قاله الأنباري قد قال به أبو البقاء العكبري، وأبو حيان، وابن هشام، والأشموني، وغيرهم^(٣).

لم يُعلل الأنباري لهذا الأصل، ولم يبرهن عليه، وقد فصل الكلام فيه العلامة الرضي، موضحاً السبب في أن المضمّر لا يوصف ولا يوصف به، فيما يأتي:

أما أنه لا يوصف، فلأن المتكلم والمخاطب منه: أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف، أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل، وأما الوصف المفيد للمدح أو الذم، فلم يستعمل فيه، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف، ولم يوصف الغائب، إما لأن مفسره في الأغلب

(١) سورة البقرة (١٦٣).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١٣١/١).

(٣) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٧٢/١)، والبحر المحيظ (١٨٠/٣)، والبرهان للزركشي (٤٩٢/٢)، وأوضح المسالك لابن هشام (٢٤٠/٤)، وتفسير النسفي (١٤٩/١)، وغرائب الفرقان للنيسابوري (٢٦٥/٢)، والأشموني (٣٨٩/١)، والصبان عليه، وحاشية الخضري على ابن عقيل (١٠٣/٣)، والنحو الوافي لعباس حسن (٢٤٤/١، ٢٤٥).

لفظي، فصار بسببه واضحاً غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب، وإما لحملة على المتكلم والمخاطب؛ لأنه من جنسهما.

وأما أنه لا يوصف به، فلما يجيء من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخص أو مساوياً، ولا أخص من المضمرة، ولا مساوي له، حتى يقع صفة له، وقول بعضهم: لم يقع صفة؛ لأنه لا يدل على معنى، فيه نظر، إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره، فلو رجع إلى دال على معنى كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، لدل أيضاً عليه، كقولك: زيد كريم وأنت هو^(١).

= لم يكن هذا الحكم في استصحاب الأصل هنا محل إجماع من النحويين، فقد حُكي عن الكسائي أنه يجيز وصف ضمير الغائب إذا كانت للمدح، والضمير للغائب، فاشتراط في وصف هذا الضمير الشرطين: أن يكونَ غائباً، وأن تكونَ الصفةُ مدحاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٢)، وقولك: مررت به المسكين، والجمهور من البصريين يحملون مثله على البدل^(٣).

= من خلال ما سبق أرى - والله أعلم - أن الرأي الذي ردّه الأنباري بهذا الأصل، ولم يذكر أن قائلاً قال به، إنما هو رأي الكسائي، غير أن الأنباري له من آراء الكوفيين موقفاً بارزاً، فهو تارة ينسب الرأي إليهم، ثم يرده، وتارة يذكر قولهم من غير أن ينسبه إليهم، ثم يعارضه أيضاً، وتارة أخرى يسوق رأياً مفترضاً في التوجيه الإعرابي، كأنه يقول: لو قيل بهذا القول لكان مردوداً، ولذلك يمكن القول بأن ما ورد عند أبي البركات الأنباري من آراء افتراضية مرفوضة، إنما هي أقوال للمدرسة الكوفية، أو لأحد من أصحابها. والله أعلم.

(١) شرح الكافية للرضي (٣١٠/٢)، وينظر: (٤٥٨/٢، ٤٦١).

(٢) سورة آل عمران (٦).

(٣) يُنظر: البحر المحيط (١٨٠/٣)، وشرح الكافية للرضي (٣١٠/٢)، وينظر: (٤٥٨/٢، ٤٦١)، والدر المصون للسمنين

الجلي (١٩٨/٢).

(٢) الأصل ألا تُزاد "من" في إيجاب:

عند قوله تعالى: ﴿ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(١)، قال أبو البركات: "من" للتبعيض، أي: شيئاً من سيئاتكم، وقيل: "من" زائدة، وتقديره: ويكفر عنكم سيئاتكم، والأكثر على أنها ليست زائدة؛ لأن "من" لا تُزاد في الإيجاب، وإنما تُزاد في النفي، نحو: "ما جاءني من أحد"، أي: ما جاءني أحد"^(٢).

الأصل في الحروف عدم الزيادة، وهو ما أشار إليه ابن جني بقوله: "اعلم أنّ الحروف لا يليق بها الزيادة، ولا الحذف، وأنّ أعدل أحوالها أنّ تُستعمل غير مزيدة ولا محذوفة، ووجه ضعفها في الزيادة من قبل أنّ الغرض في الحروف الاختصار، فلو ذهبت تزيدها لنقضت الغرض الذي قصدته".^٣ ونقل عن ابن السراج قوله: "ولولا أنّ في الحرف إذا زيد ضرباً من التوكيد، لما جازت زيادته ألبته"^٤.

ولقد أورد الأنباري هنا استصحاب الأصل مثلما أورده في المسائل السابقة، حيث اعترض به على تخريج في الآية الكريمة، فجاء رداً لرأي مرفوض عنده، غير أنه لا بد من الوقوف عند أمور مهمة في كلامه هنا:

= التخرّيج الذي اعترض عليه الأنباري هنا هو أن تكون "من" زائدة، وقد ذكر الرأي دون أن ينسبه لأحد بعينه، وذكره بصيغة البناء للمجهول، ودون أن يسوق لصاحبه علّةً أو دليلاً، وفي الإنصاف نسب هذا القول لأبي الحسن الأخفش، وذكر له شواهد على ما ذهب إليه، فقال: "وقيل: إنّ "من" تزداد في الإيجاب، وهو قول أبي الحسن الأخفش، فإنه يجوز أن تزداد في الإيجاب كما تزداد في النفي، ويحتج بقوله تعالى: ﴿ يَعْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٥)،

(١) سورة البقرة (٢٧١).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/١٧٨).

(٣) سر صناعة الاعراب ٢٨٠/١

(٤) سر صناعة الإعراب ٢٨٠ /١

(٥) سورة الأحقاف ٣١.

أي: يغفر لكم ذنوبكم، ويقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ ﴾^(١)، أي: يغضوا أبصارهم، ويحتج أيضا بقول الشاعر:

أَلَا حَيِّ نَدْمَانِي عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ ... إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(٢)

أراد: اليوم أو غدا^(٣).

= ورأي الأخفش هذا قد أورده صريحاً في "معاني القرآن"، حين قال: "أما قوله: ﴿ يُخْرِجُ لَنَا

مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقَتَابِهَا ﴾^(٤)، فدخلت فيه "من"، كنعو ما تقول في الكلام:

"أهل البصرة يأكلون من البُرِّ والشَّعِيرِ"، وتقول: "ذهبتُ فَأَصَبْتُ مِنَ الطَّعَامِ" تريد "شيئاً" ولم

تذكر الشيء. وكذلك: ﴿ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ ﴾ شيئاً، ولم يذكر الشيء، وان شئت

جعلته على قولك: "ما رأيتُ مِنْ أَحَدٍ"، تريد: "ما رأيتُ أَحَدًا"، و"هلُ جَاءَكَ مِنْ رَجُلٍ"، تريد:

هل جَاءَكَ رَجُلٌ. فإن قلت: "إنما يكون هذا في النفي والاستفهام"، فقد جاء في غير ذلك،

قال: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(٥)، فهذا ليس باستفهام ولا نفي. وتقول: "زيدٌ مِنْ

مِنْ أَفْضَلِهَا"، تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: "قد كانَ مِنْ حَدِيثٍ فَحَلَّ عَنِّي حَتَّى أَذْهَبَ"،

يريدون: قَدْ كَانَ حَدِيثٌ. ونظيره قولهم: "هلُ لَكَ فِي كَذَا وَكَذَا"، ولا يقولون: حاجَةٌ، و: "لا

عَلَيْكَ" يريدون: لا بَأْسَ عَلَيْكَ^(٦).

(١) سورة النور (٣٠).

(٢) من الطويل، نُسِبَ لكعب بن جعيل، (يُنظر: الكتاب (١٤/١)، والمقتضب (١/٢٣٢، ٢٣٩)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١٦٢/٢).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (١/٣٧٦).

(٤) سورة البقرة (٦١).

(٥) سورة البقرة (٢٧١).

(٦) معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش (١/١٠٥).

= هذا القول قد حكاه ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) عن جماعة تارة، وعن بعض نحوي البصرة تارة أخرى، وحكاه ابن عطية عن الطبري عن جماعة، وجعله خطأ^(١).

فعند قوله تعالى: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا﴾^(٢)، قال الطبري: "وقد قال بعضهم: "من" ههنا بمعنى الإلغاء والإسقاط، كأن معنى الكلام عنده: يخرج لنا ما تنبت الأرض من بقلها، واستشهد على ذلك بقول العرب: "ما رأيت من أحد"، بمعنى: ما رأيت أحداً، ويقول الله: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٣)، ويقولهم: "قد كان من حديث، فخل عني حتى أذهب"، يريدون: قد كان حديثاً. وقد أنكر من أهل العربية جماعة أن تكون "من" بمعنى الإلغاء في شيء من الكلام، وادعوا أن دخولها في كل موضع دخلت فيه، مؤذن أن المتكلم يريد لبعض ما أدخلت فيه، لا جميعه، وأنها لا تدخل في موضع إلا المعنى مفهوم"^(٤).

وعند قوله تعالى: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾، قال الطبري: "وقال بعض نحوي البصرة: معنى "من" الإسقاط من هذا الموضع، ويتأول معنى ذلك: ونكفر عنكم سيئاتكم"^(٥). وعند قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾^(٦)، قال الطبري: "قال بعض نحوي البصرة: دخلت "من" في هذا الموضع لغير معنى، كما تدخله العرب في قولهم: "كان من مطر" و"كان من حديث". قال: ومن ذلك قوله: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾، وقوله: ﴿وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^(٧)، ... "^(٨).

(١) المحرر الوجيز لابن عطية (٣٣٩/١)، والدر المصون للسمين الحلبي (٦١٣/٢، ٦١٤).

(٢) سورة البقرة (٦١).

(٣) سورة البقرة (٢٧١).

(٤) تفسير الطبري (١٢٦/٢، ١٢٧).

(٥) تفسير الطبري (٥٨٦/٥).

(٦) سورة المائدة (٤).

(٧) سورة النور (٤٣).

(٨) تفسير الطبري (٥٦٩/٩).

وواضح أن ابن جرير الطبري لا يقصد القول بزيادة "من" في الإيجاب، وإنما يريد القول بزيادة "من" عامة، إذ هو يرفض القول بزيادة الحرف في القرآن الكريم، ويرى تنزيه القرآن عن القول بالزيادة مطلقاً، وهذا واضح في كلامه، خلافاً لما فهمه عنه ابن عطية، ونقله السمين الحلبي^(١).

= الغريب من أبي البركات الأنباري أنه في "الإنصاف" قد أورد مذهب الأخفش في جواز زيادة "من" في الإيجاب على سبيل الاحتجاج والردّ به على مذهب الكوفيين، ففي مسألة: "هل تقع "من" لابتداء الغاية في الزمان" ذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أن "من" يجوز استعمالها في الزمان والمكان، واحتجوا أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، ومن كلام العرب قول الشاعر:

لِمَنْ الدِّيَارُ بُقْنَةَ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ؟^(٢)

وفي الجواب عن كلامهم قال: وأما قول زهير: "أقوين من حجج ومن دهر..."، فالرواية الصحيحة: "مذ حجج ومذ دهر"، ولئن سلمنا ما رويعه: "من حجج ومن دهر" فالتقدير فيه أيضاً: من حجج ومن دهر، كما تقول: "مرت عليه السنون، ومرت عليه الدهور"، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقيل: إن "من" هاهنا زائدة، وهو قول أبي الحسن الأخفش.... فكذلك هاهنا، التقدير في قوله: "من حجج ومن دهر"، أي: "حججا ودهراً"، فدل على فساد ما ذهبوا إليه^(٣).

فكيف به يستدل ويحتج بمذهب الأخفش هناك في "الإنصاف"، ثم هو يردّه ويعترض عليه باستصحاب الأصل هنا في "البيان".

= وتجدد الإشارة هنا إلى أن ما ذهب إليه الأخفش من القول بزيادة "من" في الإيجاب، والذي صرح به في كلامه السابق، كما نقله عنه الأنباري وغيره، لم يكن قولاً له وحده، فقد

(١) المحرر الوجيز لابن عطية (٣٣٩/١)، والدر المصون للسمين الحلبي (٦١٣/٢، ٦١٤).

(٢) من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه (١١٤)، وشرح المفصل (٩٣/٤، ١١/٨)، وشرح الرضي (٣٢١/٢)، ووصف المباني (٣٨٦)، والخزانة (٤٣٩/٩).

(٣) الإنصاف للأنباري، المسألة (٥٤): "هل تقع من لابتداء الغاية في الزمان" (٣٧٠/١ - ٣٧٦).

نسبه الألووسي للأخفش، والكوفيين^(١)، وقد ذكرت سابقاً أنه مذهب حكاة ابن عطية عن الطبري عن جماعة، ونقله عنه السمين الحلبي^(٢)، وذكر بعضهم أن سيويه قد منع زيادة "من" في الإيجاب، وأجازة أبو عبيدة^(٣)، ونسبه الطاهر بن عاشور لنحاة الكوفة، وأجازه الأخفش، وغيرهم، ففي قوله تعالى: ﴿ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۗ ﴾^(٤)، قال الطاهر بن عاشور: "وحرف "من" زائد للتوكيد، وهذا من زيادة "من" في الإيجاب على رأي كثير من أئمة النحو، مثل الأخفش، وأبي علي الفارسي، وابن جني من البصريين، وهو قول الكسائي، وجميع نحاة الكوفة"^(٥).

= بقي القول بأنه: كما هو الحال في المسائل السابقة، لا يصلح الاعتراض باستصحاب الحال هنا على ما قاله الأخفش، وما ذكره الأنباري من ردّ على مذهبه بهذا الأصل غير وارد على مذهب الأخفش، بل غير وارد على مذهب أبي علي، وابن جني، وجميع الكوفيين، بناءً على ما ذكر ابن عاشور، فهؤلاء جميعاً يرون جواز زيادة "من" في الموجب، ، والله أعلم.

(١) ينظر: روح المعاني للألووسي (٩٤/١١).

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية (٣٣٩/١)، والدر المصون للسمين الحلبي (٦١٣/٢، ٦١٤).

(٣) يُنظر: تفسير روح البيان، لإسماعيل حقي (٢٦٦/٤).

(٤) سورة البقرة (٢٧١).

(٥) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (١٧٥/٢٩، ١٧٦).

(٣) الأصل في الاستفهام أن لا يعمل فيه ما قبله:

عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾^(١)، قال أبو البركات الأنباري عن "أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ": "مبتدأ وخبر، والجملة في موضع نصب بفعل دلّ عليه الكلام، وتقديره: ينظرون أَيُّهُمْ يكفل مريم، ولا يُعمل في لفظ "أي"؛ لأنها استفهام، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله"^(٢).

في هذا الموضع لم يكن في كلام الأنباري إية إشارة إلى أن قائلاً قال بأن "أي" يعمل فيها "ينظرون" الذي قبله، ولم يشر إلى أحد بعينه قد صرح بمثل هذا، غير أن كلامه واضح في أنه يفترض ويتصور: لو أن قائلاً قال بمثل هذا القول لكان الجواب عنه ما ذكره من استصحاب الحال في الاستفهام.

وأتوقع أن يكون هناك قائل بهذا الرأي قد تأثر فيه الأنباري بما ثبت عند مكّي بن أبي طالب، فقد ذكر الكلام نفسه، من غير أن يعين قائلاً، أو يشير إلى وجود مثل هذا الرأي لدى أحد من العلماء^(٣).

ويؤكد أنه لا يوجد ثمَّ قائلٌ يقول بهذا الرأي أنني لم أطلع على أحد من العلماء قد ذكر قولاً لأحد بعينه في هذا، بل لم أجد من العلماء من احتز في كلامه على هذه الآية مثلما احتز الأنباري في هذا الموضع، وذكر ما أورده الأنباري من استصحاب حال، إلا فيما وقع من مكّي بن أبي طالب الذي صرح بهذا، وسار الأنباري في ركبته، وقد ذكره من بعده القرطبي، فقط على سبيل الاحتراز^(٤).

وأما أن الأصل في الاستفهام أنه لا يعمل فيه ما قبله، وإنما يعمل فيه ما بعده؛ فذلك لأنَّ أسماء الاستفهام لها صدر الكلام، وعمل ما قبلها فيها يخرجها عن الصدر.

(١) سورة آل عمران (٤٤).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٠٣/١).

(٣) يُنظر: مشكل إعراب القرآن لمكّي بن أبي طالب (١٤٠/١).

(٤) يُنظر: تفسير القرطبي (٨٦/٤).

وهذا الأصل قد قال به جمهور العلماء، واجتمعوا عليه، وتواطؤا على العمل به^(١).
وفي لغة العرب بات هذا حكماً مطرداً، إلا ما روي شاذاً من دخول "على" على
"كيف" في قولهم: "على كيف تبيع الأحمريين"، و"إلى" في قولهم: "انظر إلى كيف تصنع"،
ولهذا قالوا في "كيف": إنها اسم استفهام يُسأل به عن الأحوال، وبُني لتضمينه معنى الهمزة،
وبُني على أخف الحركات، وشد دخول حرف الجرّ عليها، قالوا: "على كيف تبيع
الأحمريين"^(٢).

وبهذا يمكن القول بأن هذا الأصل الذي أثبته الأنباري واستدل به على ما تصوره من
قول محتمل إنما هو أصل ثابت في كلام العلماء، ومحل اتفاق منهم، وهو في الاستدلال
قوي، ولا يمكن رده، ولذلك حكم العلماء بالشذوذ على ما ورد مخالفاً لهذا الأصل، فصح
استصحابه دليلاً قوياً وأصلاً من الأصول النحوية المعتمدة هنا.

(١) يُنظر: المقتضب (١٩٧/١)، وعلل النحو للوراق (٤٢٣/١)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (٩٧/١)، ٩٨، ١٢٥، ٢٤٦،
٤٧٦، ٤٧٦/٢، ٥٣٠، ٦٠٢، والمحرر الوجيز (٢٢/٢)، والتبيان للعكبري (١١٠/١)، ٢٢٣، ٧٠/٢، ١٧٠، واللباب في علل
البناء والإعراب (٨٦/٢).

(٢) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢٨٦٨)، ومغني اللبيب لابن هشام (٢٧٠/١)، والدر المصون (٢٣٧/١)،
واللباب في علوم الكتاب (١٨٩/١).

(٤) الأصل في الاستثناء: النصب:

عند قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾^(١)، قال أبو البركات: "قريء: "قليل" بالرفع، والنصب^(٢)، فالرفع على البدل من الواو في "فعلوه"، وتقديره: ما فعله إلا قليل منهم، والنصب على الأصل في الاستثناء، والأصل في الاستثناء النصب"^(٣).

وهذا الأصل الذي استصحبه الأنباري هو محل إجماع من قبل العلماء، وقد ذكره منهم جمع كثير، منهم: أبو العباس المبرد، وجار الله الزمخشري، وابن عطية، وأبو حيان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، والسمين الحلبي، والسيوطي^(٤).

وليس النصب فحسب هو الأصل المستصحب في الاستثناء، فقد ذكر العلماء في الاستثناء مجموعة من الأصول، منها:

= الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، لا أن يكون منقطعاً، وأن يكون من الملقوظ قبلاً، إلا لقرينة تصرفه إلا الانقطاع^(٥).

= الأصل في الاستثناء أن يكون إخراجاً مما قبله من الكلام، وقيل: أن تستثنى شيئاً من جملة اشتملت عليه في أول ما لفظ به^(٦).

(١) سورة النساء (٦٦).

(٢) قراءة النصب لابن عامر، وقراءة الرفع لباقي السبعة. انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٣٥، والسبعة في القراءات ٢٣٥.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (١/٢٥٨).

(٤) يُنظر: المقتضب (١/٢٨١)، والكشاف للزمخشري (١/٥٦٢، ٢/٣٥٣، ٣/٣٩٢، ٤/٤١٢)، والمحرم الوجيز (٢/١٦٩)، والبحر المحيط لأبي حيان (٢/١٩٢، ٦/٤٤٧، ٤/٤٨١)، ومغني اللبيب (١/٣٦٣)، والدر المصوب للسمين الحلبي (٥/١١١)، ١٦٠، ١٧٥، ٧/٨، ٣٧٧، ١٠/١٧١، ١١/٨١، ١٢/٥٥)، ووهج الهوامع (٢/٢٧٤).

(٥) يُنظر: الذخيرة في محاسن الجزيرة للقرافي (٥/٢٠٢)، والفتاوى الكبرى لابن حجر الهيثمي (٢/١٧٧)، وعمدة القاري للعيني (٢/٢١٣، ٢١٤)، وروح المعاني للألوسي (١٥/١٧).

(٦) يُنظر: الصاحي في فقه اللغة (ص: ٣٢)، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (٧/٥٣)، و١٧/٣٣).

= الأَصْلُ فِي الإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يَكُونَ بِكَلِمَةِ "إِلَّا"، قِيلَ: لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ لِلإِسْتِثْنَاءِ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ، فَلَا تَخْرُجُ عَنْ مَعْنَاهُ، وَلَا تَفِيدُ غَيْرَهُ. وَأَمَّا مَا عَدَاهَا مِمَّا يَسْتَشْنَى بِهِ فَيُخْرَجُ عَنِ الإِسْتِثْنَاءِ لِمَعَانٍ تَدْخُلُهُ، فَقَدْ يَكُونُ إِسْتِثْنَاءً وَغَيْرَ إِسْتِثْنَاءٍ، فَصَارَ فِي الْحُكْمِ زَائِدًا عَلَى حُكْمِ "إِلَّا"، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِرْعَا فِي الْبَابِ، عَلَى طَرِيقِ التَّشْبِيهِ بِ"إِلَّا"، إِذْ زَادَ حُكْمَهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ حُكْمُ الْبَابِ، وَكَانَتْ "إِلَّا" مَخْتَصَةً بِمَا يَقْتَضِيهِ الْبَابُ، فَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا فِي الْبَابِ (١).

= الأَصْلُ فِي الإِسْتِثْنَاءِ: أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ، لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ لِنَقْلِ الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ هُوَ الْحُرُوفُ لَا الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ، كَحُرُوفِ الإِسْتِفْهَامِ، وَحُرُوفِ النِّفْيِ، وَحُرُوفِ الشَّرْطِ، فَكَذَا فِي هَذَا الْبَابِ (٢).

= الأَصْلُ فِي الإِسْتِثْنَاءِ: أَنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا يَلِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ، فَيَصِيرُ مُسْتَشْنَىً لِكُلِّ مَا تَكَلَّمَ بِهِ نَظْرًا إِلَى مَا يَلِيهِ الإِسْتِثْنَاءَ، وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِهِ أَيْضًا، وَلَا يَنْصَرِفُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ (٣).

= الأَصْلُ فِي الإِسْتِثْنَاءِ: أَنْ يَتَأَخَّرَ فِيهِ الْمُسْتَشْنَى عَنِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ (٤).
وَجَدِيرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّ الْأَنْبَارِيَّ لَمْ يُورِدِ الْأَصْلَ فِي الإِسْتِثْنَاءِ عَلَى أَنَّهُ حُجَّةٌ يَرُدُّ بِهَا قَوْلًا مِنْ الْأَقْوَالِ، وَإِنَّمَا أوردَهُ فِي كَلَامِهِ تَعْلِيلًا لَوْجِهَ النَّصْبِ الَّذِي حَمَلَ عَلَيْهِ الْكَلَامُ فِي الْآيَةِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

(١) يُنْظَرُ: عِلَلُ النَّحْوِ لِلْوَرَاقِ (٤٠٠، ٤٠١)، وَالْكَلِيَّاتُ لِأَيِّ الْبَقَاءِ (١٦٧/١)، وَكَشْفُ الْأَسْرَارِ لِعَلَاءِ الدِّينِ الْبُخَارِيِّ (٢٨٦/٢).

(٢) يُنْظَرُ: كَشْفُ الْأَسْرَارِ لِعَلَاءِ الدِّينِ الْبُخَارِيِّ (٢٨٦/٢).

(٣) يُنْظَرُ: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ لِلْكَاسَانِيِّ (٢٥٢/٧)، وَالْمِحِيطُ الْبِرَهَانِيِّ فِي الْفِقْهِ الْحَنْفِيِّ (٥٥٠/٣).

(٤) يُنْظَرُ: هَمْعُ الْمَوَامِعِ لِلْسَيُوطِيِّ (٢٦٤/٢)، وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ (٨٧٩/١).

(٥) الأصل في "إلا" والواو أن لا يُقام أحدهما مقام الآخر:

عند قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَىٰ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾^(١)، قال أبو البركات: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ "من" في موضع نصب؛ لأن الاستثناء منقطع، وقول من قال: إن "إلا" بمعنى الواو ضعيف؛ وذلك لأن الواو للجمع، و"إلا" لإخراج الثاني من معنى الأول، والأصل: ألا يُقام أحدهما مقام الآخر^(٢).

في هذه المسألة أشار الأنباري إلى أن هناك من يقول بأن "إلا" تكون بمعنى الواو، غير أنه لم يذكر من صاحب هذا القول، وقد ضعّف باستصحاب الحال هذا القول، بأن الأصل أن أحد الحرفين لا يُقام مقام الآخر، وفي موضع آخر من كتابه هذا كرر الأنباري هذه المسألة، غير أنه نسب القول إلى أصحابه، وهم الكوفيون، فقال: عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حَسَنًا بَعْدَ سُوَىٰ﴾^(٣)، "مَنْ" في موضع نصب لأنه استثناء، وذهب الكوفيون إلى أن "إلا" بمعنى الواو، وليس بصحيح؛ لاختلاف المعنى، لأن "إلا" تقتضي إخراج الثاني مما دخل فيه الأول، والواو تقتضي مشاركة الثاني للأول، فلا يُقام أحدهما مقام الآخر^(٤).

ولم يورد الأنباري الأصل النحوي هنا، واكتفى بمعناه وما يؤدي إليه، وهو أن أحد الحرفين لا يقوم مقام الآخر، وفي كلام الأنباري هنا أمور لا بد من الوقوف عندها، أبرزها:

أولاً: كلام الأنباري عن هذه المسألة في كتبه: أما عن وقوع "إلا" أن تكون في الكلام بمعنى الواو فهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وأوردها الأنباري في كتابه الإنصاف، وسماها: "مسألة هل تكون إلا بمعنى الواو"^(٥)، وكانت عادة الأنباري هنا في كتابه "البيان" إذا ما وقف عند مسألة خلافية ذكرها في "الإنصاف" أحال عليها، وأشار أنه استوفى كلامه فيها

(١) سورة النساء (١٤٨).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٧٢/١).

(٣) سورة النمل (١١).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢١٩/٢).

(٥) يُنظر: المسألة (٣٥) من الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (٢٦٦/١ - ٢٧٢).

هناك، ولكنه في هذه المسألة لم يشير إلى هذا في الموضوعين، ولم يذكر في أول الموضوعين أن القول بأن "إلا" تأتي بمعنى الواو هو رأي الكوفيين، بل اكتفى فيه بالإبهام بقول: "قول من قال: إن "إلا" تأتي بمعنى الواو..."، وأشار في الموضوع الثاني إلى أنه رأي الكوفيين، ولم يورد هنا دليلاً أو حجة لما قاله الكوفيون، خلافاً لما عليه في "الإنصاف"، كما أنه في "الإنصاف" لم يستدل على ضعف رأي الكوفيين باستصحاب الحال الذي ذكره هنا في الموضوعين، فالأنباري لم يربط بين كلامه هنا وكلامه هناك.

ثانياً: في نسبة هذا القول: كما ذكرت قبل، لم يحدد الأنباري هنا أصحاب القول بأن "إلا" تكون بمعنى الواو إلا في ثاني الموضوعين، فقد نسبه إلى الكوفيين، مُكرراً ما قاله في "الإنصاف"، وأرى أن في نسبة هذا القول كلاماً كثيراً لا بد من توضيحه واستظهاره، وذلك من خلال ما يأتي:

ذكر النحاس أن الفراء زعم أن بعض النحويين يجعل "إلا" بمعنى الواو^(١)، ونقله أبو جعفر الطبري وأبو حيان، وغيرهما عن قوم أو فرقة^(٢)، وأشار إليه ابن فارس، ونسبه إلى بعض أهل العلم، كما ذكره الجوهري من غير أن ينسبه^(٣)، ونسبه مكّي القيسي إلى بعض النحويين^(٤).

كما ذكر هذا القول أبو حيان مع زيادة توضيح، ولكن عند قوله تعال: ﴿لَيْتَ لَوْ كَانَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٥)، فقال: "وزعم أبو عبيدة معمر بن المثنى: أن "إلا" في الآية بمعنى الواو، وجعل من ذلك قوله:

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ ... دَارُ الْحَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ^(٦)

(١) معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (١٣٧/٣).

(٢) يُنظر: تفسير الطبري (٢٠٥/٣)، والمحرم الوجيز (١٥٤/٥)، والبحر المحيط (٤٥٩/٨)، وروح المعاني (٣٧٦/٨).

(٣) الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس (٣٢)، والصاحبي للجوهري (إلا: ٢٥٤٥/٦).

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي (٥٣٣/٢).

(٥) سورة البقرة (١٥٠).

(٦) من البسيط، منسوب للفرزدق، وليس في ديوانه، يُنظر: (الكتاب ٣٤٠/٢)، والمقتضب (٤٢٥/٤)، وتذكرة النحاة

(٥٩٦)، والجنى الداني (٥١٩).

وقوله:

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوه ... لَعَمْرُؤُا أَيْبِكُ إِلَّا الْفَرْقَدَانُ^(١)

التقدير عنده: والذين ظلموا، ودار مروان، والفرقدان، وإثبات "إلا" بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل، والاستثناء سائغ فيما ادّعى فيه أن "إلا" بمعنى الواو، وكان أبو عبيدة يضعف في النحو، وقال الزجاج: "هذا خطأ عند حذاق النحويين، وأضعف من هذا زعم أن "إلا" بمعنى "بعد"، أي: بعد الذين ظلموا، وجعل من ذلك ﴿إِلَّا مَا قَدَّ سَلَفٌ﴾^(٢)، أي: بعد ما قد سلف، ﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾^(٣)، أي بعد الموتة الأولى، ولولا أن بعض المفسرين ذكر هذين القولين، ما ذكرتهما لضعفهما"^(٤).

وقد اكتفى السمين الحلبي بالتعليق على مذهب أبي عبيد قائلاً: "وقد خَطَّاهُ النحاةُ في ذلك كالزجاج وغيره"^(٥).

ثالثاً: في موقف العلماء من هذا القول: اعترض الأنباري هنا على القول بأن "إلا" تأتي بمعنى الواو، وعلل ذلك بأن الواو للجمع، و"إلا" لإخراج الثاني من معنى الأول، والأصل: ألا يُقام أحدهما مقام الآخر، فعلته فيما قاله استصحاب الحال، وفي الإنصاف كان تأييده لما ذهب إليه بأن فنّد شواهد الكوفيين، وتأولها على غير ما قالوا. كما اعترض كثير من العلماء على هذا القول، غير أنهم تباينوا في طريقة الاعتراض والترجيح، فأبو إسحاق الزجاج نقلوا عنه ذلك، قال القرطبي: "وأبطل الزجاج هذا القول، وقال: هذا خطأ عند الحذاق من النحويين، وفيه بطلان المعاني، وتكون "إلا" وما بعدها مستغنى عن ذكرهما"^(٦).

(١) من الوافر، وقد سبق تخرجه (ص: ٢٠٢) من هذا البحث.

(٢) سورة النساء (٢٢، ٣٢).

(٣) سورة الدخان (٥٦).

(٤) البحر المحيط لأبي حيان (٨٩/٢).

(٥) الدر المصون للسمين الحلبي (١٧٩/٢، ١٨٠)، ويُنظر: الباب في علوم الكتاب (١٧٩/٢).

(٦) تفسير القرطبي (١٦٩/٢).

كذلك نقل القرطبي عن الفراء أنه أنكر أن تكون "إلا" بمعنى الواو^(١).

كذلك عارض هذا القول أبو جعفر النحاس، عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ

مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ﴾^(٢)، فقال: "ولا يجوز أن يكون "إلا" بمعنى الواو، ولا يعرف ذلك في كلام

العرب، ولا يصح في المعنى؛ لأن الخطأ لا يحظر"^(٣).

كذلك ردّ هذا القول مكّي حينما نقله عن أبي عبيدة، فقال: "وقال أيضاً: "قال أبو عبيدة:

"إلا" بمعنى الواو، وهو قول بعيد من الصواب؛ لأنه يفسد المعاني ويغير ما بني عليه الكلام"^(٤).

ولعل الأنباري فيما اعترض به على هذا القول قد أفاد من كلام مكّي هذا.

أما الألوّسي فقد علق عليه قائلاً: "هو قول حسن، لولا أن جميع البصريين لا يعرفون "إلا"

بمعنى الواو، والإنصاف أنه لا ينبغي تخريج كلام الله تعالى العزيز على ذلك، ولو اجتمع الخلق

إنسهم وجنهم على مجيء "إلا" بمعنى الواو"^(٥).

رابعاً: تحقيق في المسألة: هناك قول تكون فيه "إلا" بمعنى الواو، وهو محل اتفاق

النحويين، ولم يعارضه أحد، وذلك أنه إذا تكررت "إلا" في الكلام، فقد صرح النحويون

بأن الثانية بمعنى واو العطف، وهذا ما احتز منه الطبري بقوله: "وذلك أنه غير موجود

"إلا" في شيء من كلامها بمعنى "الواو"، إلا مع استثناء سابق قد تقدمها، كقول القائل:

"سار القوم إلا عمرًا، إلا أخاك"، بمعنى: إلا عمرًا وأخاك، فتكون "إلا" حينئذ مؤدّية عما

تؤدي عنه "الواو"، لتعلق "إلا" الثانية بـ"إلا" الأولى، ويجمع فيها أيضًا بين "إلا" و"الواو"،

فيقال: "سار القوم إلا عمرًا وإلا أخاك"، فتحذف إحداهما، فتنبو الأخرى عنها، فيقال:

"سار القوم إلا عمرًا وأخاك"، أو "إلا عمرًا إلا أخاك"، لما وصفنا قبل، وإذا كان ذلك

(١) تفسير القرطبي (١٧/١٠٩).

(٢) سورة النساء (٩٢).

(٣) معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (١/٢٣٢).

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القيسي (١/٥٠٨).

(٥) روح المعاني للألوّسي (٨/٤٨).

كذلك، فغير جائز مدَّعٍ من الناس أن يدَّعي أنّ "إلا" في هذا الموضع بمعنى "الواو" التي تأتي بمعنى العطف^(١).

خامساً: قد ذكر الفراء أن بعض النحويين قال: "إلا" في هذا الموضع بمنزلة الواو؛ كأنه قال: "إِنَّهَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ وَلَا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا"، ثم قال: "فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية؛ إنما تكون "إلا" بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهنالك تصوير بمنزلة الواو؛ كقولك: "لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة"، تريد بـ (إلا) الثانية أن ترجع على الألف، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت: اللهم إلا مائة. فالمعنى له على ألف ومائة، وأن تقول: ذهب الناس إلا أخاك، اللهم إلا أباك. فتستثنى الثاني، تريد: إلا أباك وإلا أخاك؛ كما قال الشاعر:

ما بالمدينة دار غيرٌ واحدةٍ دارُ الخليفة إلا دارُ مروّانا

كأنه أراد: ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان^(٢).

فهذا منه صريح في موافقته كلام الجمهور، خلافاً لمن نقلوا عنه إطلاق مجيء "إلا" بمعنى الواو، ولكنه لما قاله بهذا حدّد الأمر ووضع له ضابطاً، أن "إلا" تأتي بمعنى "سوى"، و"سوى" تكون في بعض الأحوال بمعنى الواو، فلا يمنع هذا أن تكون "إلا" بمعنى الواو في بعض المواضع التي تخلو فيها من دلالة الاستثناء^(٣).

(١) تفسير الطبري (٣/٢٠٥).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/٨٩، ٩٠).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/٢٨).

(٦) الأصل ألا يعمل حرف الجر في الفعل:

عند قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْأَنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾^(١)، قال أبو البركات: "قرئ بكسر اللام وسكونها، وفتح الميم وسكونها، فمن قرأ بكسر اللام وفتح الميم فاللام فيه لام "كي"، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن"؛ لأن لام "كي" هي اللام الجارة، وحرف الجر لا يعمل في الفعل"^(٢).

ظاهر هذه المسألة أن الأنباري إنما أورد استصحاب الأصل ليس رداً على قول يراه ضعيفاً، أو رأي يعترض عليه، وإنما أوردته تأكيداً على صحة ما حمل الآية عليه من وجه إعرابي، وهو أن الفعل بعد لام "كي" إنما هو منصوب بتقدير "أن" المصدرية بعدها، ثم استصحب الأصل في حروف جر، بأنها لا تعمل في الأفعال؛ لأنها مختصة بالدخول على الأسماء والعمل فيها.

غير أن هذه المسألة فيها كلام آخر لا بد من الإشارة إليه، وذلك من خلال أمور تظهر مما يأتي:

أولاً: القول بأن اللام تنصب الفعل المضارع من غير إضمار "أن" هنا إنما هو قول نسبة الأنباري في "الإنصاف" إلى الكوفيين، وعقد فيه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين بعنوان: "مسألة القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل"^(٣)، واختار فيها القول البصري، وردّ ما قاله الكوفيون فيه، غير أنه هنا لم يشر إلى هذا، ولم يلمح في كلامه إلى أن الكوفيين قد قالوا بما عارضه من رأي، الأمر الذي يؤكد ما ذكرته سابقاً، من أن الأنباري إذا اعترض على قول مفترض أو لم يذكره، فالغالب أنه يريد رأي الكوفيين، من غير أن يُصرح به.

كما أشار إلى أن هذا قول الكوفيين كثير من العلماء، فقد قال السمين الحلبي بعدما ساق قول البصريين في الآية: "والقول الثاني للكوفيين: وهو أن اللام وما بعدها في محلّ الخبر، ولا يُقدِّرون شيئاً محذوفاً، ويزعمون أن النصب في الفعل بعدها بنفسها لا بإضمار "أن"، وأن اللام للتأكيد، وقد ردّ

(١) سورة المائدة (٤٧).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٩٤/١).

(٣) يُنظر: المسألة (٧٩) من الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٥٧٥/٢).

عليهم أبو البقاء فقال: "وهو بعيدٌ؛ لأنَّ اللامَ لأمِّ الجرِّ، و"أنَّ" بعدها مُرادَّةٌ، فيصيرُ التقدير على قولهم: وما كان الله إضاعةَ إيمانكم، وهذا الرُّدُّ هنا لازمٌ لهم، فإنَّهم لم يقولوا بإضمارِ "أنَّ" بعد اللام كما قدَّمْتُ نقله عنهم، بل يزعمون النصبَ بها وأنها زائدةٌ للتأكيد" (١).

ثانياً: الأصل الذي استصحبه الأنباري هنا، وهو أن حرف الجر لا يعمل في الأفعال، مبني على قول النحويين: "ما عمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال" (٢)، وهذا منهم لرعاية قاعدة أصلية في النحو، وهي: أن الأصل في العمل الاختصاص، تلك القاعدة التي حملت البصريين على القول بأن الفعل المضارع بعد "حتى" واللام إنما هو منصوب بـ"أن" مضمرة، ومنعوا في ضوء هذه القاعدة أن يكون المضارع بعدهما قد انتصب بهما، في حين ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بهما (٣).

وقد نُسب إلى الكوفيين أن "كي" لا تكون حرف جر؛ لأنها من عوامل الأفعال، و"عوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء" (٤)، وهذه قاعدة تعود إلى أن القاعدة نفسها: أن الأصل في العمل الاختصاص أيضاً، وقد ذهب الكسائي إلى أن "حتى" إنما تنصب الفعل بنفسها، فهي العاملة فيه (٥)، فهي ليست من عوامل الأسماء، وأن الاسم بعدها مجرور بـ"إلى" مضمرة؛ لأن "حتى" من عوامل الأفعال (٦).

وفي القاعدة نفسها يقول الوراق: "ولو كانت 'كي' بمعنى 'أن' لم تدخل على الاسم، فإذا دخلت هذه على الفعل كانت أن بعدها مضمرة؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يعملُ في الفعل، فتضمَّر معه "أن" لتصيرَ داخلةً على الاسم في التقدير، وهذا هو حكم اللام" (٧).

(١) الدر المصون للسمين الحلبي (٢/١٥٨، ١٥٩)، ويُنظر: التبيان للعكبري (١/٦٧)، واللباب في علوم الكتاب (٢/١٦٤).

(٢) علل النحو للوراق (٢/٣٤).

(٣) يُنظر: الكتاب لسبويه (١/٤٠٩)، والمقتضب (٢/٥)، والغرة الخفية (١/١٦٧).

(٤) يُنظر: المقتضب (٢/٦، ٧)، وشرح القوائد السبع الطوال (٧٥).

(٥) يُنظر: معاني القرآن للفراء (١/١٣٦)، وشرح القوائد السبع الطوال (٣٧٣)، والإنصاف (٢/٥٩٧، ٥٩٨).

(٦) يُنظر: الكتاب (١/٣٨٩)، والأصول في النحو (١/٥٦)، وعلل النحو (١/١٥٧)، والإنصاف (١/٢٧٨)، (٢/٥٧٣،

٥٧٦)، واللباب في علل البناء والإعراب (١٢٧)، والأشباه والنظائر (١/٨٠).

(٧) علل النحو للوراق (٢/٣٤).

وأرى - والله أعلم - أن الأنباري ربما أفاد كثيراً في هذه المسألة مما قاله الوراق هنا.
ثالثاً: هذا الأصل الذي أورده الأنباري قد بنى الأنباري عليه أكثر من مسألة في كتابه "الإنصاف"،
هي: مسألة القول في عامل النصب في المفعول معه^(١)، ومسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد
واو المعية^(٢)، ومسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية^(٣)،

فجميع هذه المسائل اعتمد الأنباري في الترجيح والاحتجاج فيها على أن الأصل في الحرف
المختص أن يعمل فيما اختص به، وما لا يختص لا يعمل.

رابعاً: من خلال ما سبق يمكن القول بأن ما أورده الأنباري من استصحاب الحال إنما
هو محل اتفاق، ولم يكن محل خلاف بين العلماء، فجميع النحويين يقولون بأن حروف الجر
لا تعمل في الأفعال، إذ الجر من خصائص الأسماء، فكل حرف اختص باسم مفرد فإنه يعمل
فيه الجر إن استحق العمل ولم يجئ من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا
"ألا" التي للتمييز فإن الاسم المبني معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه^(٤).

ولأجل هذا قال النحويون: الحروف من حيث الاختصاصُ قسمان:

القسم الأول: حروف مختصة بالأسماء، كحروف الجرّ، نحو قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ

أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ ﴾^(٥)، وحروف مختصة بالأفعال، كحروف الجزم، نحو قوله

تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾^(٦).

(١) يُنظر: المسألة (٣٠) من الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٢٤٨/١).

(٢) يُنظر: المسألة (٧٥) من الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٥٥٥/٢).

(٣) يُنظر: المسألة (٧٦) من الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٥٥٧/٢).

(٤) يُنظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي (١٨١/١).

(٥) سورة النور (٣٦).

(٦) سورة الفرقان (٤٥).

والقسم الثاني: حروف غير مختصة، كحروف العطف، فإنها تدخل على الاسم، نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾^(١)، وعلى الفعل كتممة الآية: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٢)، وكذلك "هل"، تدخل على الاسم نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٣)، وعلى الفعل، نحو قوله سبحانه: ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾^(٤)، وكذلك همزة الاستفهام، فإنها تدخل على الاسم، نحو قوله عز وجل: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾^(٥)، وتدخل على الفعل أيضا نحو قوله سبحانه: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَاتٍ﴾^(٦)، وقد توسعوا في الهمزة ما لم يتوسعوا في غيرها^(٧).

(١) سورة الحديد (١٨).

(٢) سورة الحديد (١٨).

(٣) سورة الأنبياء (١٠٨).

(٤) سورة الأحقاف (٣٥).

(٥) سورة البقرة (١٤٠).

(٦) سورة المجادلة (١٣).

(٧) يُنظر: المرتجل لابن الخشاب (٢٠٦)، والمقرب لابن عصفور (٢٦٢/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٩/٦، ٢٠)، وشرح الكافية الشافية (١٥٣٨/٣)، ووصف المباني (٢٢٦)، والجنى الداني (١٥٦)، ومغني اللبيب (٢٧٧)، وشرح ابن عقيل (٣٤٦/٢)، وجمع الهوامع (٤٠٣/٢)، والأشموني (٥٥٧/٣).

(٧) الأصل في الضمائر التي على حرف واحد: أن تُبنى على الفتح:

عند قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١)، قال أبو البركات في أثناء تعليقه قراءة فتح الياء من "مَحْيَايَ" ما نصه: "أنه أتى به على الأصل؛ لأن من حق الياء أن تكون متحركة مفتوحة، كالكاف في "أكرمك"، وإنما كان الأصل في الكاف أن تكون متحركة؛ لأنه اسم مضمرة على حرف واحد، فينبغي أن يُبنى على حركة تقويةً له، وكانت الفتحة أولى لأنها أخف الحركات"^(٢).

فيما قاله الأنباري هنا أمور ينبغي الوقوف عندها وتوضيحها، وذلك فيما يأتي:

= ذكر الأنباري أن الأصل في الضمائر التي على حرف واحد أن تكون مبنية على الفتح، وعلل لهذا بتعليقين، أولهما: علة البناء على حركة، وثانيهما: على البناء على الفتح خاصة. ومثل هذا قد قاله غير واحد من العلماء، فعند قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾^(٣)، ذكر ابن خالويه أن حجة من قرأ بفتح الياء فيه أنها اسم على حرف واحد، اتصلت بكلمة على حرفين، فقويت بالحركة^(٤).

ثم زاد هذا توضيحاً عند قوله تعالى: ﴿ مَا لِي لَأَأْرَى أَلْهَدُهَا أَمْ كَانَتْ مِنَ الْغَايِبِينَ ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا لِي لَأَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾^(٦)، فذكر أن حجة من قرأ "لي" "لي" بفتح الياء: أن كل اسم مكني كان على حرف واحد مبني على حركة، كالتاء في: "قمت"، والكاف في: "ضربك"، فكذلك الياء^(٧).

(١) سورة الأنعام (١٦٢).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٢٩٤/١).

(٣) سورة الشعراء (٦٢).

(٤) الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه (٢٦٧/١).

(٥) سورة النمل (٢٠).

(٦) سورة يس (٢٢).

(٧) الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه (٢٦٩/١).

وتكلم الوراق عن نون النسوة فقال: "واعلم أن هذه النون إذا دخلت على الفعل أوجبت بناءه على السكون، وإنما وجب ذلك لأنه اسم، ومن شرط الأسماء المضمرات أن تُبنى على حركة؛ لأنها على حرف واحد، وكرهوا أن يبنوها على السكون فيكون إجحافاً بها"^(١).

وذكر أبو زرعة أن أصل ياء المتكلم الفتح، فتقول: "يا غلامي"، وذلك لأن الياء اسم، والاسم إذا كان على حرف واحد فأصله الحركة، فتكون الحركة تقوية للاسم^(٢).
وذكر في موضع آخر أن الاسم المضمّر لما كان على حرف واحد، وقد مُنِع الإعراب، حُرِّك بأخف الحركات^(٣).

وكرر هذا عند قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِي﴾^(٤)، فقال: "الأصل أن تقول: "يا عبادي" بفتح الياء؛ وإنما قلنا ذلك لأن الياء هو اسم، والاسم إذا كان على حرف واحد فأصله الحركة، فتقول: "ضربتك"، ويجوز أن تقول: قَوِّئُ الحرف الواحد بالحركة"^(٥).

= ومن بعد الأنباري ذكر العكبري أن الأصل في الياء التي في "إني" أن تحرك بالفتح؛ لأنها اسم مضمّر على حرف واحد، فتحرك مثل: الكاف في "إِنَّكَ"، فمن حركها أخرجها على الأصل، ومن سكنها استثقل حركة الياء بعد الكسرة^(٦).

وذكر أبو البقاء الكفوي أن كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحة؛ طلباً للتخفيف، فإن سكن منها شيء كالياء في "غلامي" فلمزيد التخفيف^(٧).

(١) علل النحو للوراق (٢٠٣).

(٢) حجة القراءات لأبي زرعة (٣٥٤/١).

(٣) السابق (٣٧٧/١).

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعِبُدُونِ﴾، سورة العنكبوت (٥٦).

(٥) حجة القراءات لأبي زرعة (٦٥٤/١).

(٦) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٣٠/١).

(٧) الكليات لأبي البقاء الكفوي (٩٩٨/١).

= ذكر الأنباري أن ياء المتكلم المتصلة بالاسم أن أصل البناء فيها أن يكون على الفتح، وذكر غيره أن لها أصلين، البناء على السكون، والبناء على الفتح، فقد أشار المرادي وغيره أنه: يجوز في الياء "بعد المكسور" وجهان: الفتح والإسكان، فقيل: الفتح أصل، وقيل: الإسكان أصل، وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول؛ إذ هو أصل كل مبني، والفتح أصل ثانٍ، إذ هو أصل ما هو على حرف واحد^(١).

= كما أشار العلماء إلى أن الأصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف، أن يبنى على السكون؛ لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ لأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل إلى الحركة^(٢).

= كما ذكروا أن أسباب البناء على حركة خمسة: الأول: التقاء الساكنين نحو: "أمس"، والثاني: كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات، والثالث: كون الكلمة عرضة لأن "يبدأ" بها كلام الابتداء "وياء الجر"، والرابع: كون الكلمة لها أصل في "التمكن"، نحو "أول"، والخامس: الشبه بالمعرب نحو "ضرب" فإنه "شابه المضارع فبنى على الفتح^(٣). والله تعالى أعلم. أعلم.

(١) يُنظر: توضيح المقاصد للمرادي (٨٣٤/٢)، وحاشية الصبان على شرح الألفية للأشموني (١٤٧/٣)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١٩٤/٢).

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد للمرادي (٣٠٧/١)، وشرح الألفية للأشموني (٢٩/١)، وينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (٨٢/١).

(٣) توضيح المقاصد للمرادي (٣٠٧/١، ٣٠٨).

(٨) الأصل في حروف التهجي: البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون:

عند قوله تعالى: ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾^(١)، قال أبو البركات: "قُرئ "صاد" بسكون الدال، وفتحها، بلا تنوين، وبتنوين، فمن قرأ بالسكون فعلى الأصل؛ لأن الأصل في حروف التهجي: البناء، والأصل في البناء: أن يكون على السكون"^(٢).

في هذه المسألة استصحب أبو البركات أصلاً من هذا الباب، غير أنه لم يَسْتَقْهَمَا اعتراضاً على قول من أقوال العلماء في الآية الكريمة، ولا رداً لتوجيه إعرابي في الكلام، وإنما أوردته تأكيداً لما قاله من أحكام، ويظهر ذلك فيما يأتي:

= أما الأصل الأول فهو: أن الأصل في حروف الهجاء أن تكون مبنية، وقد ساقه تأكيداً لقراءة "صاد" بسكون الدال، وهذه القراءة قرأ بها الجمهور، وهي أيضاً قراءة أبي جعفر، بالسكوت عليها، ورجح الطبري هذه القراءة على غيرها من القراءات، وقال الزجاج: "وبتسكين الدال، وهي أكثر القراءات، فمن أسكن "صاد" من حروف الهجاء فتقدير الدال الوقف عليها"^(٣).

= كما أن "الأصل في الحروف البناء" إنما هو أصل ذكره كثير من العلماء، حيث نصّ أكثرهم على أنّ الأصل في الحُرُوفِ البِنَاءِ، فَكُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ^(٤).

وأرى أن الأنباري هنا قد أفاد في هذا الأصل مما ذكره مكّي القيسي، فقد قال في ذلك "والوقف هو الأصل في الحروف المقطعة، وذكر الأعداد إذا قلت: واحداً، اثنان، ثلاثة، أربعة، فإن عطف بعضها على بعض، أو أخبرت عنها أعربت، وكذلك الحروف"^(٥).

(١) سورة ص (١).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٣١١/٢).

(٣) يُنظر: تفسير الطبري (٧٥/٢٣)، والنشر في القراءات العشر (٤٢٤/١، ٣٦١/٢)، وتفسير القرطبي (١٤٢/١٥)، والبحر المحيط لأبي حيان (٣٧٣/٧)، والدر المصون للسمن الحلبي (٣٤٣/٩)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي (٦٣/٢، ٣٧١)، ومعجم القراءات (٧٣/٨).

(٤) أنوار البروق في أنواع الفروق، للقرافي (٣٠٨/٣)، ويُنظر: النحو الوافي لعباس حسن (٣٦/١).

(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (٢٦٣/٢).

= وأما الأصل الثاني فيتعلق بعلامات البناء، فقد تكون الفتح أو الكسر أو الضم أو السكون. فمثال الفتح: الكاف في "أولئك". ومثال الكسر: الهمزة الأخيرة في "أولاء"، ومثال الضم: "حيث"، ومثال السكون: التسكين في: "لم، وكم" وغيرهما، غير أن الصحيح من أقوال أهل اللُّغة: أن الأصل في البناء: التسكين، يعني أن الأصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف، أن يبني على السكون؛ لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ ولأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل إلى الحركة، وإذا عدل إلى الحركة قدم الأخرى فالأخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم^(١).

= هذا الذي قاله الأنباري إنما هو في حروف التهجّي، أما حروف المعاني التي هي على حرف واحد فقد قال عنها المرادي: "الأصل، في هذه الحروف الأحادية، أن تبني على السكون، لأن الأصل في المبني أن يسكن. ولكن عارض هذا الأصل أمران: أحدهما أن ما وضع على حرف واحد فحقه أن يقوى بالحركة لضعفه. والثاني أنها عرضة، لأن يبتدأ بها، فاحتاجت إلى الحركة، إذ لا يبتدأ بساكن. فصار أصلها، بهذا الاعتبار، أن تبني على حركة، ثم الأصل، في حركتها، أن تكون فتحة، لأنها أخف من الضمة والكسرة. فهي أخت السكون، الذي هو الأصل، في الخفة. وكل هذه الحروف، غير ما لزم السكون، جاء على هذا الأصل، أعني مبنياً على الفتح، إلا ثلاثة أحرف، وهي: باء الجر، ولامه، ولام الأمر"^(٢). والله أعلم.

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨٢/٣)، وتوضيح المقاصد (٣٠٧/١)، وشرح شذور الذهب (٢٢٩/١)، (٢٣٥)، والتصريح (٥٨/١)، وهمع الهوامع للسيوطي (٧٩/١)، وشرح الأشمونيّ (٦٢/١)، وحاشية الصبان (١٣٩/١)، وحاشية الخضري (٦٨/٢).

(٢) الجنى الداني للمرادي (٣٠/١)، ويُنظر: الخصائص لابن جني (٧١/١).

(٩) الأصل في الحال: التنكير:

عند قوله تعالى: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾^(١)، قال أبو البركات: "هذا وجه الكلام، وهو القراءة المشهورة، ويُقرأ: "لِيُخْرِجَنَّ" بفتح الياء، وهو فعل لازم مضارع "خرج"، إلا أنه نصب "الأذل" على الحال، وهو شاذ؛ لأن الحال لا يكون فيها الألف واللام، كقولهم: "مررت به المسكين" منصوب على الحال، وقولهم: "ادخلوا الأول فالأول"، وهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه"^(٢).

وقد أشار الدماميني إلى هذا الأصل حيث قال: "وهذا هو الأصل؛ لأن المقصود بيان الهيئة، والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة، إلا ان النكرة أولى لكونها الأصل"^٣
أورد الأنباري هنا استصحاب الحال ليس رداً على رأي لبعض العلماء، كما هو ظاهر كلامه، ولا تأييداً لما يقوله من توجيه إعرابي، ولكنه يرد به توجيهاً إعرابياً ينشأ من خلال قراءة قرآنية أشار إليها، فقد ذكر قراءة قرآنية في الآية الكريمة، وهي قراءة: "لِيُخْرِجَنَّ" بفتح الياء. والقراءة التي لم يحدد الأنباري لها قارئاً، ولم يُفصل فيها الكلام إنما هي قراءتان قد أثبتهما العلماء:

= أما القراءة الأولى فقد حكاها الكسائي والفراء أن قوماً قرأوا: "لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ"^(٤) بالياء المفتوحة، والراء المضمومة، من "خرج"، الأعز: فاعل، والأذل: حال.
وقال ابن خالويه: "على معنى: لِيُخْرِجَنَّ العزيز منها ذليلاً، وليصيرنَّ العزيز ذليلاً، حكاها الخليل في كتاب العين"^(٥).

= وأما القراءة الثانية فقد حكاها الفراء، وهي أنه قرئ: "لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا ذَلِيلًا"^(٦)، الفعل مبني للمفعول، الأعزُّ: مرفوع على النيابة، والأذلُّ: حال.

(١) سورة المنافقون (٨).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤٤١/٢).

(٣) تعليق الفرائد ١٦٩/٦

(٤) تنظر القراءة في: معاني القرآن للفراء (١٦٠/٣)، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٤٣٥/٤، ٤٣٦)، ومختصر ابن خالويه (١٧٥)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (٣٨/٢)، والبحر المحيط (٢٧٤/٨)، والدر المصون (٤٣/٥).

(٥) مختصر ابن خالويه (١٧٥).

(٦) تُنظر القراءة في: معاني القرآن للفراء: (١٦٠/٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٤٣٥/٤، ٤٣٦)، والكشاف للزمخشري (٢٣٥/٣)، والتبيان للعكبري (٢٦٢/٢)، والبحر المحيط (٢٧٤/٨)، والدر المصون (٤٣/٥)، وروح المعاني (١١٥/٢٨).

فالأنباري لم يُفصل القراءة، ولم يبيّن أنهما قراءتان رواهما الكسائي، والفراء، وربما اهتم الأنباري بما في القراءة من الحال المعرفة، فاعتبرهما قراءة واحدة، لأن كلتا القراءتين وقع "الأعزّ" فيهما صاحب الحال، و"الأذلّ" حالاً معرفة كما ذكر.

لم يذكر الأنباري في القراءة التي ذكرها إلا وجهاً واحداً، وهو: أنه نصب "الأذلّ" على الحال، ثم حكم على تعريف الحال بالشدوذ، وهو بهذا يردّ على الفراء كلامه، فالفراء هو الذي حمل هذه القراءة على الحال، فقال: "ويجوز في القراءة: "لِيُخْرِجَنَّ الأعزّ منها الأذلّ" كأنك قلت: ليخرجن العزيز منها ذليلاً، قرأ بعضهم: لِنُخْرِجَنَّ الأعزّ منها الأذلّ أى: لِنُخْرِجَنَّ الأعزّ في نفسه ذليلاً"^(١).

وتعقبه في هذا التأويل أبو جعفر النحاس، فقال: "حكى الكسائي والفراء: أنه يُقرأ: "لِنُخْرِجَنَّ" الأعزّ منها الأذلّ" بالنون، وأن ذلك بمعنى: لنخرجنّ الأعزّ منها ذليلاً، وحكى الفراء: لِيُخْرِجَنَّ الأعزّ منها الأذلّ، بمعنى ذليلاً أيضاً، وأكثر النحويين لا يجيز أن تكون الحال بالألف واللام، غير أن يونس أجاز: مررت به المسكين، وحكى سيبويه^(٢): دخلوا الأوّل فالأوّل، وهي أشياء لا يجوز أن يحمل القرآن عليها"^(٣).

كما تعقبه مكّي القيسي، فقال: "فأما من قرأً ليخرجنّ بفتح الياء فالفعل غير مُتَعَدٍّ من خرج لكنه ينصب الأذلّ على الحال والحال لا يكون فيها الألف واللام إلا في نادر يسمع ولا يُقاس عليه، حكى سيبويه: "ادخلوا الأوّل فالأول"، نصبه على الحال وأجاز يونس: "مَرَرْتُ بِهِ الْمِسْكِينَ"، نصب "المسكين"، على الحال، ولا يُقاس على هذا الشذوذ وَخُرُوجَهُ عَنِ الْقِيَّاسِ"^(٤).

(١) معاني القرآن للفراء (١٦٠/٣).

(٢) الكتاب (١٩٨/١)، ويُظن: المقتضب للمبرد (١٩٢/١).

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٤٣٥/٤، ٤٣٦).

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي (٧٣٧/٢).

ثم تأثر الأنباري بهما فقال: "وهو شاذ؛ لأن الحال لا يكون فيها الألف واللام، كقولهم: "مررت به المسكين" منصوب على الحال، وقولهم: "ادخلوا الأول فالأول"، وهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه"^(١).

وقال السيوطي: "قراءة بعضهم: "لِيَخْرُجَنَّ الْأَعْزُ مِنْهَا الْأَذَلُّ"، بفتح الياء، أي ذليلاً؛ لأن الحال واجبة التنكير، إلا أن ذلك غير فصيح"^(٢).

وقال السمين الحلبي مُعلقاً على القراءة: "نَصَبَ "الأذَلُّ" على الحال، واستشهد به مَنْ جَوَّز تعريفها. والجمهورُ جَعَلُوا "أل" مزيدةً على حَدِّ:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدِّخَالِ^(٣)

وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ"^(٤).

وأما ورود الحال معرفة فالأصل في الحال أن يكون نكرة، ولا يجوز أن يكون معرفة، وإذا جاء تركيب فيه الحال معرفة في الظاهر، فإنه يجب تأويل هذه المعرفة بنكرة، وإنما كان شرطها أن تكون نكرة، لأن النكرة أصل، والمقصود بالحال: تقييد الحدث المذكور، ولا معنى للتعريف حينئذٍ، فلو وقعت الحال معرفة، وجب أن تؤول بالنكرة لأن التعريف عبث ضائع، ولا تؤول النكرة: ذا حال، لأن غايته أنه على خلاف الأولى، وتنكير الحال واجب لا غالب.

فالحال قد تكون معرفةً إذا صحَّ تأويلها بنكرة، والحال المعرفة تكون اسماً ظاهراً: إما مصدر، وإما غير مصدر، والمصدر إما معرف باللام، نحو: أرسلها العراك، أي: معتركة، أو معرف بالأضافة، نحو: "آمنتُ بالله وحده". أي: منفرداً، ونحو "رجعَ المسافرُ عودَهُ على بدئه"، أي: عائداً في طريقه، والمعنى أنه رجَعَ في الحال، ونحو: "افعلْ هذا جُهدَكَ وطاقتَكَ" أي جاهدًا جادًا^(٥).

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (٤٤١/٢).

(٢) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي (٤٤٠/١).

(٣) البيت من الوافر، منسوب للبيد وهو في الكتاب (٣٧٢/١)، وارتشاف الضرب (١٥٦٣/٣)، ولم أجد في ديوانه.

(٤) الدر المصون للسمين الحلبي (٣٤٣/١٠).

(٥) يُنظر: شرح الكافية للرضي (١٥/٢، ٢١) بتصرف.

وقد أجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة، وقاسوا على نحو: "ادخلوا الأول فالأول"، وأجاز الكوفيون أن يأتي على صورة المعرفة، إذا كان فيها معنى الشرط وهي مع ذلك نكرة، وأجازوا: "عبدُ الله المحسن أفضل منه المسيء"، فالمحسن والمسيء حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط، إذ التقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء^(١).
وعلى الرغم من كل هذا، فإن ما أورده الأنباري من استصحاب للحال، بأن الأصل في الحال أن تكون نكرة، إنما هو أصل صحيح، والله تعالى أعلم.

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/٧٣٤)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/٥٩٦، ٥٩٧)، وشرح الكافية للرضي (٢/١٥، ٢١)، وأوضح المسالك (٢/٣٠٠-٣٠٤)، وشرح قطر الندى (١٩٨).

الخاتمة

حمداً لك اللهم في البدء والختام، وصلاة وسلاماً على خاتم أنبيائه ورسله، نبينا محمد الأمين ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فقد عشت شهوراً طويلاً مع أبي البركات الأنباري وكتابه "البيان في غريب إعراب القرآن"، متأملاً ما فيه من توجيهات لإعراب النص القرآني، وما ورد في ذلك من آراء متباينة للعلماء، واعتماد الأنباري للأصول النحوية في الترجيح بينها، وقد لاحت لي من خلال البحث والدراسة مجموعة من النتائج التي يمكن الإبانة عنها من خلال ما يأتي:

- أنني قد ألفتته يُعنى كثيراً بالشواهد القرآنية، ويقدمها على غيرها من الشواهد، ودليل ذلك تلك الشواهد الكثيرة التي تناثرت في الكتاب بحسب الحاجة، والتي تبرهن على اهتمام الأنباري بالشاهد القرآني في أثناء توجيهاته الإعرابية لما يعرض له من آيات في كتابه.
- كما ظهر أن الأنباري يقف عند حد ما ورد وما سُمع وتناقله الرواه من قراءات القرآن، ويلتزم بها، حتى وإن أجازت العربية في النص وجوهاً غير التي وردت في القراءات، فيشير حينئذٍ إلى أن الالتزام بما ورد في القراءة والوقوف عند ما تابعت رواياته إنما هو من السنن الواجب اتباعها، وقد صرح الأنباري قائلاً: "والقراءة سنة متبعة"
- غير أن هذا الموقف من الأنباري تجاه القراءات القرآنية قد خالفه في بعض الأحيان، وبدا منه موقف واضح من السماع في القراءات القرآنية التي تخالف ما التزمه من قواعد، وما يعتقده من توجيهات، فظهر لديه رفض لبعض ما رُوي من قراءات، وتفضيل لبعضها دون بعض، واستبعاد لما ظاهره فيما يرى مخالف للقواعد المتفق عليها، وقد جمعت من الكتاب أكثر المسائل التي بدا فيها للأنباري موقف واضح صريح من القراءة، وربتُ هذه المسائل ترتيباً نحويّاً مراعيّاً في ذلك ترتيب الألفية.
- كما ظهر أن لغات العرب أحد أوجه السماع التي بدت في كتاب الأنباري، والتي يظهر له فيها موقف بارز، وقد تتبعتُ ما ذكره الأنباري من لغات العرب، فوجدت فيه الكثير من الفوائد، فهو يبين لغات العرب في أثناء توجيهه الإعرابي في الآية، وقد أورد في كتابه الكثير منها، ثم هو في بعض الأحيان يقبل التخريج على اللغة التي يذكرها، فيحمل توجيه الآية عليها، وينسب اللغة إلى أصحابها تارة، ولا ينسبها تارة أخرى، غير أنه لا يرفضها، بل

يستحسن حمل الآية عليها، فجاءت إشارات إلى لغات العرب كأنها وثيقة يمكن الرجوع إليها في تعيين لغة العرب واستظهار طريقة العرب فيها، ثم هو يشير إلى استعمال القرآن للغة دون أخرى، وأن القرآن جاء بأفصح لغات العرب، وقد جاءت إشارات الأنباري إلى لغات العرب في مواضع كثيرة من كتابه .

● كما ظهر أن أبا البركات الأنباري ممن لا ينشغل بالاستشهاد بالحديث النبوي، ولا يعتمد الحديث واحداً من مصادر الاستشهاد في التوجيهات النحوية، وذلك أن كتابه "البيان" على الرغم من كبر حجمه، وعلى الرغم من أنه كتاب في التوجيهات الإعرابية وما يتعلق بها، فإنه لم يورد في كتابه من شواهد الحديث إلا عدداً محدوداً منها، فيما يأتي بيانها، مرتبة حسب ورودها في الكتاب .

● لدى الأنباري في كتابه "البيان" عددٌ لا بأس به من شواهد من أقوال العرب وأمثالها، فقد استدل بذلك في حوالي أربعة عشر موضعاً، وذكرتها في الدراسة مرتبة حسب الترتيب الألفبائي .

● كان للشاهد الشعري عند الأنباري مكانة مميزة، شأنه في ذلك شأن العلماء في الدراسات النحوية واللغوية، وهو في توجيهاته النحوية يستشهد بشعر العرب كثيراً، وقد بلغت شواهد الشعري في كتابه "البيان" أكثر من مائة وسبعين شاهداً .

● من أوجه السماع التي بدت عند الأنباري في أثناء توجيهاته الإعرابية للآيات القرآنية: وقوفه عند الضرورة الشعرية، إذ الضرورة الشعرية هي: ما وقع في الشعر دون النشر سواء أكان للشاعر مندوحة عنه أو لا، وهذا يعني: أن الضرورة الشعرية هي كل ما وقع في الشعر مما لا تجيز القواعد مجيئه في النشر، سواء أكان الشاعر مضطراً إليه لا يجد عنه معدلاً أم لم يكن كذلك، والأنباري في توجيهاته الإعرابية للآيات كان يسوق ما تحمله الآية من أوجه، وما قاله بعض العلماء فيها، فيقبل تارة من الأوجه ما يراه سائغاً متسقاً مع القواعد، ويقف من بعض التوجيهات موقف الرفض لها، معللاً لها أحياناً بأن هذا مما تختص به الضرورة، إذ هو كغيره من العلماء، يرفض أن يُحمل القرآن على وجه من وجوه الضرورة، وفي موقفه مع الضرورة وما شُمع فيها من كلام العرب على طريقتين: تارة يرفض التأويل لأنه لا يكون إلا في الضرورة، ثم يسوق من السماع ما يتوافق وتلك الضرورة، وقد وقع هذا في عدة مواضع، بينها في البحث، وتارة يرفض التأويل لأنه لا يكون إلا في

الضرورة، غير أن الأنباري لا يسوق من السماع ما يتوافق وتلك الضرورة، وقد وقع هذا في عدة مواضع، وقد بينتها في البحث أيضاً.

● كان الأنباري في توجيهاته الإعرابية لما يقف عنده من آي القرآن الكريم يشير إلى بعض من المسائل والتوجيهات النحوية التي يوردها، فيقول: وهذا قليل، أو هذا شاذ أو نادر، فيرد التوجيه الذي ينقله عن بعضهم بمثل هذا، وهذا منه علامة على عنايته بالسماع بشتى أنواعه، نظمه ونثره، ودرايته بدرجة من ناحية القوة والضعف، وصلاحيته للاستشهاد أو وقوفه دونه، وردّ ما ورد من أجله، وذلك لقلّة وروده، أو لشذوذ أو ندور فيه؛ فلا يصلح للاعتماد عليه، إذ الشاذ لا يُقاس عليه، والنادر لا حكم له، وقد وقع منه هذا في مواضع من كتابه، منها إشارات منه إلى قلة أو شذوذ المسموع، ومنه ما هو إشارة إلى قلة أو شذوذ الحكم المترتب، من غير أن يشير أحياناً إلى ذلك المسموع.

● إن من يتأمل كتاب "البيان" للأنباري يجد أن صاحبه قد كرر كثيراً التنويه إلى كثرة السماع، وفي بعض المسائل كان يكتفي في تثبيت الحكم بالإشارة إلى كثرة السماع، دون أن يسوق فيها شواهد أحياناً، وهذا الأمر منه قد تكرر كثيراً، حتى صار كأنه الظاهرة في كتابه، ولما جذبت الظاهرة انتباهي، ورأيت تنوعها وكثرتها، وأن الأنباري تارة يكون فيها مصيباً، وتارة في كلامه فيها نظرٌ، عكفت عليها كثيراً، وأطلت فيها التأمل، ووضعتها تحت البحث والمناقشة المتأنية، فحصرت هذه المواضع، ثم صنفتها في مسائل، وضممت كل شيء إلى نظيره، وقارنت بين ما ذكره الأنباري من كثرة السماع وما قاله غيره، وأكملت ما رأيته قد فاتته من كلام فيها، وأكملت ما نقص عنده من سماع؛ لأبرز الكثرة فيما صحّ فيه ذلك، وعقبت على ما فيه نظر من ناحية الكثرة، وحاولت تحقيق الأمر واستظهاره من خلال ما قاله العلماء فيه، رابطاً في بعض الأحيان بين ما قاله الأنباري هنا، وما قاله في بعض كتبه الأخرى، وقد انتظمت هذه المواضع في خمسة أنواع من المسائل، هي: مسائل الحذف، ومسائل الزيادة، ومسائل الضمير، ومسائل الحمل، ومسائل تركيبية، وكل نوع من هذه المسائل ينطوي على مسائله التي نصّ فيها الأنباري على أن السماع فيها كثير عن العرب.

● الذي أراه أن تقدير القول الذي ذكر الأنباري أنه كثير في كلام الله تعالى وقول العرب ليس على إطلاقه؛ إذ هي شواهد معدودة لم تصل إلى حدّ الكثرة التي أشار الأنباري إليها، والحال

أن هذا تخرّيج يلجأ إليه النحويون إذا ما وجدوا أن الكلام لا يتسق مع القاعدة التي وضعوها، ولو كان تقدير القول بهذه الكثرة والاتساع لوضع له النحويون قاعدة مطردة يقاس عليها.

● ذكر الأنباري في توجيهه الإعرابي في "البيان" مجموعة من المسائل النحوية وأشار إلى كثرتها عند العرب، وهو في بعض الأحيان يذكر الكثرة ولا يدلل عليها بسوق الشواهد العديدة فيها، وقد أكملت هذا وذكرت ما يؤيد كلامه، غير أنني رأيت أن هذه الكثرة التي أطلقها هي محل نظر، وقد وقع هذا منه في مسائل كثيرة، قد بينتها في الدراسة، وهذه المسائل هي: حذف المعطوف عليه، حذف المعطوف، وحذف العائد من جملة الصفة، والحذف للتخفيف في الصلة، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والنصب بتقدير فعل بعد واو العطف، والحمل على الموضع في العطف والوصف، ومجيء الحال من الفاعل والمفعول، والإخبار عن أحد الشيعين، وهو لهما، والإضافة إلى غير المتمكن، والفصل بين الصفة والموصوف.

● = في مسألة "الحمل على المعنى" أشرتُ إلى أن الأنباري قد صرّح في كتابه "الإنصاف" وذكر أن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع.

● ذكر الأنباري المشابهة بين "كاد"، و"كان" الناقصة، في أنها لا تستغني عن الخبر، بخلاف "عسى"، فإنها قد تستغني عن الخبر إذا وقعت "أن" بعدها، وهذا الكلام يُعترض عليه بأمور، قد ذكرتها في أثناء الدراسة.

● أن للقول بزيادة الفاء مواضع، ليس منها وقوعها بعد همزة الاستفهام، على النحو الذي ذكره الأنباري، إذ لم يقل به أحد، وقد ذكرت في الدراسة أن الأولى بالأنباري أن يرد الزعم بالزيادة بقوله: وهذا ليس من مواضع زيادة الفاء، من غير أن يحمل عدم القول بالزيادة في الفاء على عدم القول بالزيادة في "ثم"، إذ لا وجه لحمل هذه على تلك، والأولى أن تحمل الفاء على الواو، لا على "ثم"، وأن تُحمل "ثم" عليهما لا العكس.

● ظهر من خلال البحث والدراسة أن الأنباري: بصري النزعة، وأنه قد تأثر بأبي جعفر النحاس، وأبي علي الفارسي، وابن الشجري، وكان أكثر تأثره بمكي بن أبي طلي القيسي.

● ذكر الأنباري كثيراً في تخرّيجات وتأويلات العلماء الإعرابية للنص القرآني إجماع العلماء، وفي بعض الأحيان كان ذكره للعلماء محل نظر وبحث، وذلك أن ما نص عليه بأنه إجماع لم يكن

كذلك عند التحقيق، وقد بيّنت هذا في الدراسة في: ذكره أن الإجماع قد انعقد على أن "زكريا" ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث،

● كثيراً ما كان الأنباري يطعن في قراءة، وينسبها إلى الضعف، وعد القياس، إما متابعة منه لغيره، أو كلاماً من عند نفسه، وقد بيّنت هذا الكلام وعقبت عليه في الدراسة.

● كثيراً ما كان الأنباري يذكر آراء الكوفيين بقوله: وقيل، من غير أن ينص على أصحابها، ومن غير أن يُحقق القول فيها، وهذا ما بدا في بعض المسائل عنده، وقد وضحتها في أثناء الدراسة، وأشارت إليها وحققتها.

● في مسألة زيادة "من" في الإيجاب، ذكرها الأنباري في "البيان" من غير أن ينبه إلى أحد، وفي "الإنصاف" نسبه إلى الأخفش، والغريب من أبي البركات الأنباري أنه في "البيان" قد ردّ هذا القول ورفضه، وفي "الإنصاف" قد أورد مذهب الأخفش في جواز زيادة "من" في الإيجاب على سبيل الاحتجاج والردّ به على مذهب الكوفيين، وقد بيّنت هذا وناقشته في الدراسة.

● لم يكن الأنباري في بعض المواضع ليربط بين كتبه، ففي مسألة "الأصل في" "إلا" والواو أن لا يُقام أحدهما مقام الآخر" ذكرها الأنباري في "البيان"، وعقد لها في "الإنصاف" مسألة خاصة بها، ولكنه لم يربط بين هذا وذاك.

● قد يضطرب الموقف الإعرابي للأنباري في أثناء التوجيه الإعرابي، فقد يحكم للوجه الإعرابي بالكثرة، ثم يعود في موضع آخر، فيحكم عليه بالشذوذ، ومن ذلك إعمال اسم المصدر عمل المصدر، وإقامة "أو" مقام الواو قد أجاز ذلك في البيان ورفضه في الإنصاف.

هذه أبرز النتائج التي لاحت لي من خلال الدراسة، كما يمكنني أن أوصي خلال هذه السطور الدارسين والباحثين الذين يتناولون الأنباري في بعض قضاياها، أو يتناولون دراسة بعض كتبه أن لا يقتصروا منه على كتاب واحد، فالأنباري من العلماء الذين لا يمكن تكوين صورة علمية واضحة لهم إلا من خلال النظر في عامة كتبه، وجمع أقواله فيها حتى يظهر للباحث القول الصواب فيه.

وبعد، فأسأل الله العليّ القدير أن أكون قد وقفت فيما قصدت فيه، وأن أكون قد أصبت فيما استنتجته من أقوال وآراء، وأن يهديني والباحثين إلى ما هو صواب في البحث العلمي، وفيما يخصه من إعراب وتأويل لكتابه العزيز، وما توفيقي إلا بالله، سبحانه اللهم وبمحمدك، أشهد أن لا إله أنت، أستغفرك وأتوب إليه، وصلّ اللهم على نبينا محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين.

الفهارس الفنية

وتشتمل على ما يأتي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأمثال وأقوال العرب.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- قائمة المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	الصفحة
فاتحة الكتاب			
١	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٥
٢	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	٧	٥١
سورة البقرة			
٣	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	٦	٢٥٣، ٦٤
٤	﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ﴾	٧	١١٠، ٣٤
٥	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾	٨	١٣٧
٦	﴿يُخَدَعُونَ اللَّهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾	٩	٧٧
٧	﴿كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾	١٣	١٠٨
٨	﴿مِثْلُهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾	١٧	٢٠٠، ١٩٧
٩	﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾	٢٢	١٢٨
١٠	﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾	٢٤	٨٩
١١	﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾	٣٠	٢٥٢
١٢	﴿وَإِيَّيَ فَارْهَبُونَ﴾	٤٠	٢٢٦، ٦٣
١٣	﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٤٢	١٢٦
١٤	﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾	٤٥	١٦٣
١٥	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾	٤٨	١٠٠، ٩٩
١٦	﴿نَعْمَرٌ لَكُمْ خَطَايِكُمْ﴾	٥٨	و
١٧	﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾	٦٠	٨١
١٨	﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾	٦١	١٦٨، ٣٣ ٣٠٠، ٢٩٩

٧٢	٦٣	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾	١٩
١٣٥	٦٩	﴿قَالُوا آدَعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾	٢٠
٢٦	٧٨	﴿وَمَنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾	٢١
٢٢٠، ٤٧	٧٨	﴿وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾	٢٢
٢٢٧	٨٣	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾	٢٣
٣١	٩١	﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾	٢٤
١٥٨، ٧٧	٩٣	﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾	٢٥
١٠٥	٩٦	﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٢٦
١٣٠	٩٧	﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَيَّ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾	٢٧
١٢٨	٩٨	﴿فَاتَّبَعَ اللَّهُ عَدُوًّا لِلْكَافِرِينَ﴾	٢٨
١٧٧	١٠٨	﴿كَمَا سِيلَ مُوسَى﴾	٢٩
٤٢، هـ	١١٧	﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾	٣٠
٧٢	١٢٧	﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾	٣١
٨٣	١٣٦	﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾	٣٢
٣١٥	١٤٠	﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾	٣٣
١٣٠	١٤٨	﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾	٣٤
٣٠٨	١٥٠	﴿لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾	٣٥
١٥٠	١٦١	﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾	٣٦
٢٩٦	١٦٣	﴿وَاللَّهُمَّ اللَّهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾	٣٧
د	١٦٣	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾	٣٨
١٣٧	١٦٥	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾	٣٩
٨١	١٧٣	﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ عَيْرٍ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	٤٠
٨٠، ٧٩	١٧٧	﴿: وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾	٤١
٦٢، د	١٨٠	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾	٤٢

١٣٩	١٨١	﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ ﴾	٤٣
٨٣، ٨١	١٨٤	﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	٤٤
٢٥٥	١٨٤	﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	٤٥
١٣٤	١٨٥	﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾	٤٦
١١٣	١٨٦	﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾	٤٧
٨٠	١٨٩	﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى ﴾	٤٨
ج	١٩٧	﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾	٤٩
٨٥	٢٢٤	﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا ﴾	٥٠
٢٧٣	٢٢٩	﴿ أَلَطَّلَقْتُمْ مَرَّتَانِ فَاِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ ﴾	٥١
٤٨	٢٣٢	﴿ ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ ﴾	٥٢
٤٨	٢٣٢	: ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴿	٥٣
٨٦	٢٣٣	﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾	٥٤
٨٦	٢٣٥	﴿ وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ ﴾	٥٥
١٥٤	٢٤٤	﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا ﴾	٥٦
٦٥	٢٤٦	﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٥٧
١٨٠، ١٧٨	٢٥١	﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ ﴾	٥٨
٣٥	٢٥٤	﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ ﴾	٥٩
٢٦	٢٦١	﴿ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ﴾	٦٠
٢٣	٢٧١	﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾	٦١
٢٩٩، ٢٩٨	٢٧١	﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾	٦٢
١٤٥	٢٧٥	﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾	٦٣
٤٢	٢٨٤	﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾	٦٤

١٤٠	٢٨٥	﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾	٦٥
١٤١	٢٨٥	﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾	٦٦
سورة آل عمران			
٢٩٧	٦	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	٦٨
١٤٢	٣٥	﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾	٦٩
٢٦٦	٣٧	﴿وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّا﴾	٧٠
١٤٤	٣٩	﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنْ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾	٧١
١٤٤	٤٢	﴿فَنَادَتْهُ﴾	٧٢
١٤٤	٤٢	﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرَيْمُ﴾	٧٣
٧٢	٨٤	﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾	٧٥
٨٢	٩١	﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ مِنَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أُفْتَدِيَ بِهِ﴾	٧٦
١٧٩	٩٧	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	٧٧
٧٢	١٠٦	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾	٧٨
٨٣	١١٣	﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾	٧٩
٦٢	١٢٠	﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾	٨٠
١١٤	١٥٩	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾	٨١
١٣٠	١٦٠	﴿إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾	٨٢
١٣٠	١٨٠	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾	٨٣
١٣٤	١٨٠	﴿بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾	٨٤
٢٧١	١٨٥	﴿وَإِنَّمَا نُوفِّيكَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	٨٥

٧٢	١٩١	: ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾	٨٦
٨٨	١٩٥	﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾	٨٧
سورة النساء			
٤٤	١	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾	٨٨
٤٥	١	﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾	٨٩
١٣٨	٨	﴿ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾	٩٠
١٣٤	١١	﴿ وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾	٩١
١٣٤	١١	﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾	٩٢
١٣٧	١٣	﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾	٩٣
١٣٨	١٤	﴿ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾	٩٤
٣٠٩	٢٣-٢٢	﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾	٩٥
٥٩	٢٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾	٩٦
١٧٧، ٥٩	٢٤	﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾	٩٧
٩٢، ٩١	٤٠	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَعِفْهَا ﴾	٩٨
١١٩	٦٥	﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	٩٩
٣٠٥	٦٦	﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾	١٠٠
٩٤	٧٣	﴿ يَلِيَّتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾	١٠١
٢٧٤	٨٩	﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾	١٠٢

٢٧٤	٩٠	﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقْتَلُوا﴾	١٠٣
٣١٠	٩٢	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾	١٠٤
٣٠٧، ٦٧	١٤٨	﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظَلِمَ﴾	١٠٥
١٠٥	١٥٩	﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾	١٠٦
٢٦١	١٥٩	﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾	١٠٧
١٠٣	١٦٢	﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾	١٠٨
٩١	-١٣٧ ١٦٨	﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾	١٠٩
سورة المائدة			
٣٠٠	٤	﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾	١١٠
١٣٤	٨	﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾	١١١
١١٤	١٣	﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾	١١٢
١٢٦	١٩	﴿أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾	١١٣
١٤٦	٢٤	﴿إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾	١١٤
٣١٢	٤٧	﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾	١١٥
١٣٩	٤٩	﴿أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	١١٦
٧٨	٥٢	﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ﴾	١١٧
٥٢	٦٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾	١١٨
٥٢	٧١	﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾	١١٩
١٤٠	١٠٦	﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ﴾	١٢٠

		ذَا قُرْبَىٰ ﴿١٢١﴾	
٢٣٨	١٠٦	﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾	١٢١
١٣٩	١١٠	﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي ﴾	١٢٢
١٦٩	١١٤	﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ ﴾	١٢٣
١٧٦	١١٩	﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١٢٤
سورة الأنعام			
١٢٦	٤	﴿ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ ﴾	١٢٥
١٤٥	١١	﴿ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ ﴾	١٢٦
١٨٣	١٤	﴿ أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخِذْ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	١٢٧
١٤٥	٢٣	﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾	١٢٨
١٢٦	٣٤	﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ ﴾	١٢٩
١٢٦	٥٩	﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾	١٣٠
١٤٥	٦١	﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾	١٣١
٢٠٠	٧١	﴿ كَالَّذِي أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ ﴾	١٣٢
٢٥١	٧٦	﴿ هَذَا رَبِّي ﴾	١٣٣
٢٥٢	٧٦	﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾	١٣٤
٧٣	٩٣	﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ ﴾	١٣٥
١٨٦، ١٧٢	٩٤	﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ ﴾	١٣٦
١٧١، ٢٧	٩٩	﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾	١٣٧
١٢٠	١٠٩	﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	١٣٨
١٦٧	١٢١	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾	١٣٩

١٥٦	١٢٢	﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾	١٤٠
٦١	١٣٣	﴿ كَمَا أَنْشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةٍ قَوْمٍ ءَاخِرِينَ ﴾	١٤١
هـ، ٣٩، ٢٧٦، ٦٣	١٣٧	﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِم شُرَكَاءُهُمْ ﴾	١٤٢
١٦٧	١٤٥	﴿ أَوْ فَسَقًا أَهْلًا لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾	١٤٣
١٢٠	١٥١	﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيَّ إِلَّا تَشْرِكُوا بِهِ ﴾	١٤٤
٣٧	١٥٤	﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾	١٤٥
٣١٦	١٦٢	﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٤٦
سورة الأعراف			
١١٩، ١١٨	١٢	﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾	١٤٧
٨٦	١٦	﴿ لِأَفْعَدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾	١٤٨
٢٠١	٢٧	﴿ إِنَّهُ يَرَبُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾	١٤٩
٢٠٢	٥٠	﴿ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾	١٥٠
٨٥	٦٣	﴿ أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾	١٥١
١٦٨	٧٥	: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾	١٥٢
١٢٦	٨٠	﴿ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾	١٥٣
٢٥٠	٨١	﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾	١٥٤
١٢٢	١٣٧	﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ ﴾	١٥٥
١٢٤	١٣٧	﴿ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴾	١٥٦
١١١	١٥٠	﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي ﴾	١٥٧

٨٧	١٥٥	﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾	١٥٨
٣٤	١٥٧	﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾	١٥٩
١٠٦	١٦٠	﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ أَثْنَتَىٰ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾	١٦٠
١٨٦	١٦٨	﴿مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾	١٦١
٢٢١، ٢٢٢	١٩٤	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾	١٦٢
١١٦	٢٠٠	﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾	١٦٣
سورة الأنفال			
٦٦	٢٥	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾	١٦٤
٦٦	٣٥	﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾	١٦٥
٤٩	٤٤	﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّفَيْتُم فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾	١٦٦
١٤٣، ٧٣	٥٠	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرََهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾	١٦٧
٤٩	٥١	﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾	١٦٨
٩٢	٥٣	﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُعْتَبِرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ﴾	١٦٩
١١٦	٥٨	﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنَ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾	١٧٠
سورة التوبة			
٢٧٣	١١	﴿وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا﴾	١٧١
١٦٣	٣٤	﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	١٧٢
٤٠	٤٠	﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾	١٧٣
١٦٣	٦٢	﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾	١٧٤
٨٥	٦٤	﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ﴾	١٧٥

١٩٨، ١٩٩	٦٩	﴿ وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾	١٧٦
٩٢	٧٤	﴿ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكْ خَيْرًا لَهُمْ ﴾	١٧٧
١٨٢	١٠١	﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ ﴾	١٧٨
٢٠٤	١١٧	﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾	١٧٩
١١٦	١٢٤	﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ ﴾	١٨٠
١٢٦	١٢٧	﴿ هَلْ يَرِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾	١٨١
سورة يونس			
١٤٧	١٨	﴿ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا ﴾	١٨٢
١٤٧	١٨	﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾	١٨٣
٦٤، ٤٣، ٢٣٨	٥٠	﴿ : مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾	١٨٤
٢٨٣، ٢١٠	٥١	﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ ﴾	١٨٥
١٢٦	٦١	﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾	١٨٦
٢٦	٦٤	﴿ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾	١٨٧
١٠٩	٧١	﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾	١٨٩
سورة هود			
٩٢	١٧	﴿ فَلَا تَكُ فِي مَرِيَّةٍ مِّنْهُ ﴾	١٩٠
١٥٢	١٨	﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾	١٩١
١٧٥	٦٦	﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾	١٩٢
١٤٦	٦٧	﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾	١٩٣
١٧٣	٨٩	﴿ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ ﴾	١٩٤
٩٢	١٠٩	﴿ فَلَا تَكُ فِي مَرِيَّةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ ﴾	١٩٥

٦٦، ٥١، ٤٣٧	١١١	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَنَّ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾	١٩٦
٤٨	١١٦	﴿ أُولَؤُا بَقِيَّةٌ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾	١٩٧
سورة يوسف			
١٤٥	٣٠	﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾	١٩٨
٢٧٣	٣١	: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾	١٩٩
٤٧٨، ٤٧٧ ١٥٧، ٤٨٠	٨٢	﴿ وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾	٢٠٠
٤١٢٨، ٤٤٣ ٢٤٦	٩٠	﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾	٢٠١
سورة الرعد			
٢١٦	٩	﴿ عَلِمُوا الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ ﴾	٢٠٢
٧٦	٢٤-٢٣	﴿ وَالْمَلَكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٠٣
سورة إبراهيم			
١٨٤	٢	﴿ وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾	٢٠٤
١٨٤، ١٨٣	١٠	﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ ﴾	٢٠٥
٣٣	٣٤	﴿ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ﴾	٢٠٦
٤٩	٢٢	﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ ﴾	٢٠٧
١٨١	٤٠	﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ ﴾	٢٠٨
سورة الحجر			
١٣١	١٦	﴿ وَكَذٰلِكَ أَنْزَلْنَاهُ آيٰتٍ بَيِّنٰتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يُرِيدُ ﴾	٢٠٩
٢٢١	٢١	﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ ﴾	٢١٠
١٦٥	٢٦	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ ﴾	٢١١
١٦٥	٢٧	﴿ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَّارِ السَّمُومِ ﴾	٢١٢

١١٢	٥٤	﴿ قَالَ أَبَشِّرْ تُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَا تَبَشِّرُونَ ﴾	٢١٣
سورة النحل			
١٠٢	٧	﴿ لَمْ تَكُونُوا بَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ ﴾	٢١٤
١٥٦	١٥	﴿ وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾	٢١٥
٢٧٣	٣٨	﴿ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾	٢١٦
١٨٥	٥١	﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾	٢١٧
٥٠	٦٦	﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾	٢١٨
٢٨	٧٠	﴿ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾	٢١٩
٢٢٨	٧٣	﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾	٢٢٠
٨٤ ، ٨٣	٨١	﴿ سَرَّيِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾	٢٢١
٩٢	١٢٠	﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾	٢٢٢
٩٢	١٢٧	﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾	٢٢٣
سورة الإسراء			
٧٨	١١	﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالْشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ ﴾	٢٢٤
١٤١	١٣	﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبْعَهُ ﴾	٢٢٥
٥٣	٢٣	﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾	٢٢٦
١٤٠	٢٩	﴿ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾	٢٢٧
٢٣٠	٧٢	﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾	٢٢٨
١٠٦	٧٥	﴿ إِذَا لَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾	٢٢٩
١٤١	٨٤	﴿ قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَيَّ شَاكِلَتِهِ ﴾	٢٣٠
٩٩	٩٣	﴿ حَتَّىٰ تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ ﴾	٢٣١
سورة الكهف			

١٨٢	٢-١	﴿الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴿١﴾ فَيَمَّا﴾	٢٣٢
٢٣١	١٢	﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾	٢٣٣
٢٧٢	٨٨	﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾	٢٣٤
٢٧	٩٦	﴿قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٢٣٥
١٤٨، ١٤٧	٩٨	﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾	٢٣٦
سورة مريم			
١٨٠	٤	﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	٢٣٧
٩٢	٩	﴿وَقَدْ خَلَقْتَنِي مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾	٢٣٨
٩٣	٢٠	﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	٢٣٩
١٦٥	٢٧	﴿فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ﴾	٢٤٠
١٢٦	٣٥	﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَّلَدٍ سُبْحَانَهُ﴾	٢٤١
٧٣	٦٤	﴿وَمَا نُنزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾	٢٤٢
٢٠٧	٦٩	﴿ثُمَّ لِنَنْزِعَنَّ مِّن كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾	٢٤٣
١٤١	٩٥-٩٣	﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا ءَاتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿٣٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٣٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾	٢٤٤
١٤٠	٩٥	﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾	٢٤٥
٩٣	٩٧	﴿أَنَا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾	٢٤٦
سورة طه			
١٨١	١٤	﴿وَاقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾	٢٤٧
٦٧، ٥١، ٥٠	٦٣	﴿إِن هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	٢٤٨
٢٧٢	٦٩	﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾	٢٤٩
٢٤٦	٧٧	﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾	٢٥٠

١٠٥	٨٢	﴿ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ ﴾	٢٥١
١١٩	٩٣-٩٢	﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴿٩٣﴾ إِلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾	٢٥٢
سورة الأنبياء			
٧٣، ٥٣	٣	﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	٢٥٣
١٢٦	٦	﴿ مَا ءَامَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾	٢٥٤
٢٨٣، ٢٠٩	٣٤	﴿ أَفَأَيْنِ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾	٢٥٥
١٤٠	٣٥	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾	٢٥٦
٧٣	٣٦	﴿ وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ ءَاهِلِيكُمْ ﴾	٢٥٧
١٥٦، ١٢٠	٩٥	﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنْهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾	٢٥٨
٣١٥	١٠٨	﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾	٢٥٩
١٦١، ٦٠	١٠٩	﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَاذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾	٢٦٠
سورة الحج			
٧٤	٢٢	﴿ كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَخْرِجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾	٢٦١
٢٥٤	٢٥	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾	٢٦٢
١٨١	٣٩	﴿ أُذُنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ ﴾	٢٦٣
١٨١	٣٩	﴿ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾	٢٦٤
١٨١	٤٠	﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾	٢٦٥
١٨٠	٤٠	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾	٢٦٦
١٨٢	٤٠-٣٩	﴿ أُذُنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾	٢٦٧

سورة المؤمنون			
١٤٣	١	﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾	٢٦٨
٥٠	٢١	﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾	٢٦٩
١٢٧	٣٢-٢٣	﴿ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ ﴾	٢٧٠
١٤٣	٣٩	﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾	٢٧١
١١٤	٤٠	﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾	٢٧٢
١٨٥	٩٢-٩١	﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَلِيمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾	٢٧٣
سورة النور			
٧٤	٢	﴿ أَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾	٢٧٤
٢٧	٦	﴿ فَشَهِدَةٌ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾	٢٧٥
١٢٧	٢١	﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾	٢٧٦
٢٩٩	٣٠	﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ ﴾	٢٧٧
٣١٥	٣٦	﴿ فِي بَيُوتِ الَّذِينَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ ﴾	٢٧٨
٣٠٠	٤٣	﴿ وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾	٢٧٩
٣٠٣	٤٤	﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾	٢٨٠
سورة الفرقان			
٣١٥	٤٥	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾	٢٨١
١٧٣	٦٧	﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾	٢٨٢
سورة الشعراء			
٨٥	١٧	﴿ أَنْ أَرْسِلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾	٢٨٣
٢٥١	٢٢	﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾	٢٨٤

٣١٦	٦٢	﴿ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾	٢٨٥
١٤٦	٦٤	﴿ وَأَزَلَفْنَا نَمِّ الْأَخْرِينِ ﴾	٢٨٦
سورة النمل			
أ	١٩	﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾	٢٨٧
٣١٦	٢٠	﴿ مَا لِي لَا أَرَىٰ الْهُدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾	٢٨٨
٨٩	٢٣	﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾	٢٨٩
٩٧، ٩٤	٢٥	﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾	٢٩٠
١٧٨	٨٨	﴿ وَتَرَىٰ الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ ﴾	٢٩١
١٧٢	٨٩	﴿ مِنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِّنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾	٢٩٢
سورة القصص			
١١٦	٢٨	﴿ أَيُّمَّا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾	٢٩٣
٢١٨	٣٢	﴿ أَسْأَلُكَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بِيضَاءً مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَنَانِ مِنْ رَبِّكَ ﴾	٢٩٤
١٢٧	٤٦	﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَّذِيرٍ مِّنْ قَبْلِكَ ﴾	٢٩٥
٢١١	٨٨	﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾	٢٩٦
سورة العنكبوت			
١٠٢	٣٣	﴿ أَنَا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ ﴾	٢٩٧
١٢٦	٢٨	﴿ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾	٢٩٨
٣١٧	٥٦	﴿ يَعْبادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا بِأَنْ أَرْضِيَّ وَأَسِعَةَ فَايَلَيْ فَاعْبُدُونِ ﴾	٢٩٩
١٤٠	٥٧	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾	٣٠٠
سورة الروم			

١٠٠	١٧	﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾	٣٠١
سورة لقمان			
٩٣	١٦	﴿ يَلْبَسُنِي إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ﴾	٣٠٣
سورة السجدة			
٧٤	١٢	﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا ﴾	٣٠٤
سورة الأحزاب			
٢١٦	١٠	﴿ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴾	٣٠٥
٤١	٥١	: ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾	٣٠٦
٢١٦	٦٦	﴿ يَوْمَ تَقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ ﴾	٣٠٧
٢١٦	٦٧	﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا ﴾	٣٠٨
سورة سبأ			
١٨٤	٣	﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ ﴾	٣٠٩
٢٥٧، ٣٨ ٢٥٨	١٠	﴿ يَسْجُدُ لِلرَّبِّ وَالطَّيْرِ ﴾	٣١٠
٣٤	١٥	﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ ﴾	٣١١
١٦٨، ٣٣	٣٢	﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوهُمُ أَنْحُنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ ﴾	٣١٢
١٧٣	٥٤	﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾	٣١٣
سورة فاطر			
١٢٧	٣	﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾	٣١٤
١٢٧	٤١	﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ ﴾	٣١٥
١٣٤، ١٣١	٤٥	: ﴿ مَا تَرَكَ عَلَيَّ ظَهْرًا مِنْ دَابَّةٍ ﴾	٣١٦
سورة يس			
٣١٦	٢٢	﴿ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾	٣١٧

٦٥	٢٧	﴿ بِمَا عَفَرَ لِي رَبِّي ﴾	٣١٨
٩٧	٢٦	﴿ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾	٣١٩
١٢٦	٤٦	﴿ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ ﴾	٣٢٠
سورة الصافات			
٧٤	١٢	﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ :	٣٢١
٣٦، و ٢٤٥	٣٨	﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾	٣٢٢
١٠٦	٤٨	﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾	٣٢٣
٣٦، ٦٨ ٢٤٠	٥٤	﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ ﴾	٣٢٤
٢٤١	٥٥-٥٤	﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ ﴿٥٥﴾ فَاطَّلَعَ ﴾	٣٢٥
١٠٦، ١٠٥	١٦٤	﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾	٣٢٦
سورة ص			
٣١٩	١	﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾	٣٢٧
٣٨، ٦٨ ٢٢٣، ٢٢٣	٣	﴿ فَنَادُوا وَاٰلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	٣٢٨
١٩٥	٢٨	﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾	٣٢٩
١٣٤، ١٣١	٣٢	﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾	٣٣٠
٤١، ٢٣٤	٨٤	﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾	٣٣١
١١٨	٨٥	﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ ۗ ﴾	٣٣٢
سورة الزمر			
٧٢	٣	﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ ءَأُولِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾	٣٣٣
٢٥٥	٢١	﴿ ثُمَّ يَهِيحُ فَتَرَاهُ مَصْفُورًا ثُمَّ يُجْعَلُهُ حُطَمًا ﴾	٣٣٤

٢٥٦	٢١	﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾	٣٣٥
١٩٨	٣٣	﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾	٣٣٦
١٤٨	٤٤	﴿ قُلِ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا ﴾	٣٣٧
سورة غافر			
٩٣	٢٨	﴿ يَكُ كَذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾	٣٣٨
٩٣	٥٠	﴿ قَالُوا أَوْلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾	٣٣٩
٢٨٦، ٤١	٧١	﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فُجِحَ أَعْنَاقُهُمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾	٣٤٠
٩٣	٨٥	﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾	٣٤١
سورة فصلت			
١١٦	٢٠	﴿ حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا ﴾	٣٤٢
١٢٠	٣٤	﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾	٣٤٣
١٨١	٤٩	﴿ لَا يَسْمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾	٣٤٥
سورة الشورى			
٤٢	٣٤	﴿ أَوْ يُوقِفَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴾	٣٤٦
٢٦٠، ٢٥٩	٣٧	﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾	٣٤٧
٢٦٠، ٢٥٩	٣٩	﴿ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾	٣٤٨
سورة الزخرف			
١٦٨، ٣٣	٣٣	﴿ وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾	٣٤٩
٢٣٥	٨٨	﴿ وَقِيلَهُ يَرْبِّ ﴾	٣٥٠
سورة الدخان			
٣٠٩	٥٦	﴿ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ ﴾	٣٥١
سورة الجاثية			
١٩٥	٢١	﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ﴾	٣٥٢

		﴿الصَّلِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾	
سورة الأحقاف			
٢٩٨	٣١	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾	٣٥٣
٣١٥	٣٥	﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾	٣٥٤
سورة محمد			
٧٨	١٣	﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْتِكَ﴾	٣٥٥
٧٨	٢١	﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾	٣٥٦
سورة الحجرات			
٩٩	٤٤	﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾	٣٥٧
سورة ق			
٧٥	٣٢	﴿هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِكُلِّ أُوْبٍ حَفِيظٍ﴾	٣٥٨
٧٥	٣٤	﴿أَدْخُلُوهَا﴾	٣٥٩
سورة الذاريات			
١١١	٢٠	﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾	٣٦٠
١٧٣	٢٣	﴿: إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾	٣٦١
١١١	٣٧	﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً﴾	٣٦٢
١١١	٣٨	﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ بِسُلْطَنٍ مُّبِينٍ﴾	٣٦٣
سورة النجم			
٨٩	٥٤	﴿فَعَشَاهَا مَا عَشَى﴾	٣٦٤
سورة القمر			
١٤١	٥٢	﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾	٣٦٥
سورة الرحمن			
١٣٤، ١٣٠	٢٦	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾	٣٦٦
سورة الواقعة			

١٨٤، ١٨١	٧٦	﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾	٣٦٧
١٣٢	٨٣	﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴾	٣٦٨
سورة الحديد			
٤٤٤، ٤٦٤ ٢٣٨	١٠	﴿ وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ ﴾	٣٦٩
٣١٥	١٨	﴿ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾	٣٧٠
٣١٥	١٨	: ﴿ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا ﴾	٣٧١
١١٩	٢٩	﴿ لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾	٣٧٢
سورة المجادلة			
٤٨	٢	﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾	٣٧٣
٣١٥	١٣	﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُؤنُكُمْ صَدَقَاتِ ﴾	٣٧٤
٢٦١	١٥	: ﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾	٣٧٥
٨٩	٢١	﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ ﴾	٣٧٦
سورة الجمعة			
١٦٣	١١	﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا ﴾	٣٧٧
سورة المنافقون			
٢٦٠	٢	: ﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾	٣٧٨
٣٢١، ٣٩	٨	﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾	٣٧٩
٢٤٧، ٤٣	١٠	﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾	٣٨٠
سورة الطلاق			
١٣٦	١١	﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ ﴾	٣٨١
١٣٦	١١	﴿ قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾	٣٨٢
سورة القلم			

١٩٥	٣٦-٣٥	﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾	٣٨٣
سورة الحاقة			
١٢٩	١٠٢	﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾	٣٨٤
سورة المعارج			
١٤٣	٤	﴿ تَعْرَجُ الْمَلَائِكَةُ ﴾	٣٨٥
١٧٢، ١٧٥	١١	﴿ يُبْصِرُونَهُمْ يَوْمَ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِذٍ بَيْنِيهِ ﴾	٣٨٦
٣١	١٧-١٥	﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْلَى ﴿١٥﴾ نَزَاعَةَ لِّلشَّوَى ﴿١٦﴾ تَدْعُوا مِنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى ﴾	٣٨٧
سورة نوح			
١١٤	٢٥	﴿ مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾	٣٨٨
سورة الجن			
١٨٨، ١٠٦	١١	﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾	٣٨٩
سورة المدثر			
٩٣	٤٤-٤٣	﴿ قَالُوا لَمَن نَّكَ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمَن نَّكَ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴾	٣٩٠
سورة القيامة			
١٣٢	٢٦	﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾	٣٩١
٩٣	٣٧	﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَى ﴾	٣٩٢
سورة الإنسان			
٢١٤	٤	﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾	٣٩٤
٢٠٣	٢٤	﴿ وَلَا تُطْعَمَ مِنْهُمْ عَائِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾	٣٩٥
سورة الإنشقاق			
٢٦٠	١	﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾	٣٩٦
سورة الطارق			
٣٨	٤	﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	٣٩٧
سورة الفجر			

٢١٦	٤-١	﴿ وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴿٣﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾ ﴾	٣٩٨
٦٦	١٩	﴿ أَكَلًا لَّمَّا ﴾	٣٩٩
سورة البلد			
١١٩	١	﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾	٤٠٠
١٥٤	١٥-١٤	﴿ أَوْ أَطْعَمُوا فِي يَوْمِ ذِي مَسْعَبَةَ ﴿١﴾ يَتِيمًا ﴾	٤٠١
سورة الشمس			
١٣١	٣	﴿ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَنَّى ﴾	٤٠٢
١٣٢	١٥	﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴾	٤٠٣
سورة الضحى			
٨٩ ، ٨٨	٣	﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾	٤٠٤
٨٩	٦	﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَكَأْوَى ﴾	٤٠٥
٨٩	٨	﴿ وَوَجَدَكَ عَابِلًا فَأَغْنَى ﴾	٤٠٦
سورة القدر			
١٣٤ ، ١٣٠	١	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾	٤٠٧
سورة العاديات			
١٣١	٤	﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾	٤٠٨
سورة الكوثر			
٢١٠	٢-١	﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾	٤٠٩
سورة الإخلاص			
٢٤٥	٢-١	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾	٤١٠
سورة الناس			
١٠٨	٤	﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴾	٤١١

فهرس الأحاديث النبوية

م	نص الحديث	الصفحة
١	"ارجعن مأزورات غير مأجورات".	١٣١، ٥٥
٢	"إِنكُمْ لَتَرُونَ أَهْلَ عَلِيِّنَ كَمَا تَرُونَ الْكَوْكَبَ الدَّرِيَّ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٌ مِنْهُمْ".	٥٥
٣	"إِن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ".	٩١
٤	"أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ".	٢٤٣
٥	"سَلْمَانُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ".	٥٥
٦	"لَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ وَلَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ".	٥٥
٧	"لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَقَرٍ".	٥٤
٨	"مَا رَأَى مِنِّي، وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ".	٨٩
٩	"وَإِن زَنَى وَإِن سَرَقَ؟ فَقَالَ: وَإِن زَنَى وَإِن سَرَقَ".	٢٥٢
١٠	"وَحِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا".	١٧٥
١١	"يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ".	٩٧
١٢	"يَا نَبِيَّ اللَّهِ"، "إِنَّمَا أَنَا نَبِيُّ اللَّهِ".	٥٥
١٣	"يَا رَبُّ كَأَسِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ فِي الْآخِرَةِ"	٩٧
١٤	"وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقَلُّهُ"	٧٦

فهرس الأمثال وأقوال العرب

م	المثل أو القول	الصفحة
١	"أحوك فوجد"	٢١٠
٢	"ألا يا ارحموني".	٩٧
٣	"ألا يا تصدقوا علينا".	٩٧
٤	"التقت حلقنا البطان".	٥٧
٥	"الليلة الهلال".	١٥٨، ٧٥
٦	"آمنت بالله وحده".	٣٢٣
٧	"إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية".	٢٢١
٨	"إن ذلك نافعك ولا ضارك".	٢٢١
٩	"إن وراكبها".	٥٠
١٠	"انظر إلى كيف تصنع".	٣٠٠
١١	"بنو فلان يطوهم الطريق".	١٥٨، ٧٩
١٢	"تسمع بالمعيدي خير من أن تراه".	٥٦
١٣	"حسن اليوم دارك واضطرم نارك".	٥٦
١٤	"حضر القاضي اليوم امرأة".	٥٧
١٥	"رجع المسافر عوده على بدئه".	٣٢٣
١٦	"سبحان ما سبحت له".	٥٧
١٧	"ضرب زيد البطن والظهر".	٨٦
١٨	"عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، وبعضها على بعض".	١٥٢
١٩	"على كيف تبيع الأحمرين".	٣٠٤
٢٠	"فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها".	١٤٩
٢١	"في بيته يؤتى الحكم".	٥٧
٢٢	"قد كان من حديث فخل عني حتى أذهب".	٢٩٩
٢٣	"كان من مطر".	٣٠٠
٢٤	"لا عليك".	٢٩٩
٢٥	"له نلتنا المال".	٥٧

٢٣٢	"مَا أَعْطَاهُ لِلْمَالِ".	٢٦
٢٣٠	"مَا أَعْمَاهُ".	٢٧
٢٣٠	"مَا أَعْوَرَهُ".	٢٨
٢٣٢	"مَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ".	٢٩
٢٦٢	"مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى لَقِيْتَهُ".	٣٠
٥٨	"مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ".	٣١
٥٨	"مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَصَاحِبِكَ".	٣٢
٣٢١، ٣٩	"مَرَرْتُ بِهِ الْمَسْكِينِ".	٣٣
٢٦٢، ١٠٥	"مَنَا ظَعْنَ وَمَنَا أَقَامَ".	٣٤
٥٨	"هَذَا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ".	٣٥
٥٨	"هَذَا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ".	٣٦
٢٩٩	"هَلْ لَكَ فِي كَذَا وَكَذَا".	٣٧
٢٨٢	"هُوَ غُلَامٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَحْيَاكَ".	٣٨
٥٨	"وَلَّ جَارَهَا مَنْ تَوَلَّى فَأَرَاهَا".	٣٩
١٢٣	"وُلِدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِّ الْأَنْمَارِيَّةِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبَسَ، لَمْ يُوجَدْ كَانٌ مِثْلَهُمْ".	٤٠
٥٦	أَحْمَقُ مِنْ رَجُلِهِ	٤١
٣٢٤، ٣٢١، ٣٩	ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلُ	٤٢
٢١٩، ٥٦	إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَيَأْتُهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ	٤٣
٥٦	اذْهَبْ إِلَى السُّوقِ أَنْتَ تَشْتَرِي لَنَا مِنْهُ شَيْئاً	٤٤
٢٣٣	أَعْدَى مِنَ الْجَرْبِ	٤٥
٢٣٣	أَقْلَسَ مِنْ ابْنِ الْمَدْلَقِ	٤٦
٢٣٥	أَمَانَةَ اللَّهِ	٤٧
٢٠٨	أَيُّهِنَّ فُلَانَةٌ	٤٨
٢٨١	تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسَكَ وَهَوَاهَا سَعِيَّ فِي رَدَاهَا	٤٩
٢٠٢	جَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ	٥٠
٧٩	الْجُوذُ حَاتِمٌ	٥١

٢٣٨ ، ٦٤ ، ٤٣	زيدٌ ضربتُ	٥٢
١٢٢	زيدٌ كَانَ قَائِمٌ	٥٣
٧٩	الشَّجَاعَةُ عَنْتَرَةٌ	٥٤
٧٩	الشُّعْرُ رُهِيرٌ	٥٥
١٨٥	ظَهَرَتْ الشُّعْرَى الْعَبُورُ اللَّيْلَةَ	٥٦
١٥٢	عَجِبْتُ مِنْ غَلْبَتِكَ نَفْسَكَ	٥٧
٥٧	فِي أَكْفَانِهِ لُفَّ الْمِيثُ .	٥٨
٣٠٠	كَانَ مِنْ حَدِيثِ	٥٩
٢٠٨	كَتَبْتُهُنَّ مُنْطَلِقَةً	٦٠
١١٥	كُنْ كَمَا أَنْتَ	٦١
١٥٣	لَهُ ذِكَاؤُ الْحُكَمَاءِ	٦٢
١٥٣	لَهُ شَجَاعَةُ شَجَاعَةِ الْأَسَدِ	٦٣
٤١	اللَّهُ لِأَذْهَبِينَ	٦٤
٢٣٤	اللَّهُ لِأَفْعَلْنَ	٦٥
٤١	اللَّهُ لِأَفْعَلْنَ	٦٦
٢٣٥	اللَّهُ لِأَقْوَمْنَ	٦٧
١٥٣	لَهُ وَجْهٌ وَجْهٌ الْقَمَرِ	٦٨
٢٣١	مَا أَسْوَدَ شَعْرَهُ	٦٩
٢٣١	مَا أَظْلَمَ اللَّيْلَ	٧٠
٢٣١	مَا أَقْفَرَ هَذَا الْمَكَانَ	٧١
١٢٦	مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ	٧٢
٤٥	مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ	٧٣
٢٢٨	مُرُّهُ يَخْفِرُهَا	٧٤
٢٣٣ ، ٦٨ ، ٣٨	مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ	٧٥
١٣٠	مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ	٧٦
٢٣٥	يَمِينُ اللَّهِ	٧٧

فهرس الشواهد الشعرية

م	الشاهد	البحر	القائل	ص
قافية الهمة				
الهمة المضمومة				
٩٣	أَمْ أَكْ جَارُكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ	الوافر	الحطيئة	
الهمة المكسورة				
٢٢٤	طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَا تَ أُوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ	الخفيف	المنذر بن حرملة أو ابوزيد الطائي	
قافية الباء				
الباء المضمومة				
٨٨ ، ٨٧	لَدُنْ هِزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التَّعَلُّبُ	الكامل	ساعدة بن جؤية الهدلي	
١٦٤ ، ٩٣	فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَائِيٍّ وَقَيَّارٌ بِهَا لَعْرِبُ	الطويل	ضائب بن الحارث البرجمي	
١٠١	فَمَا أَذْرِي أَعْيَرَهُمْ تَنَاءً ... وَطَوَّلُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا	الوافر	للحارث بن كلدة وقيل لغيلان بن سلمة الثقفي وقيل لحرير	
١١٤	فَلَقِنُ صِرْتَ لَا تُجِيرُ جَوَاباً لَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ حَاطِبُ	الخفيف	لمطيع بن إياس أولصالح بن عبد القدوس	
١٢١	أَفَعْنِكَ لَا بَرْقُ كَانَ وَمِيضُهُ عَابُ تَسْنَمُهُ ضِرَامٌ مُتَقَبُ	الكامل	ساعدة الهدلي	
١٣٣	هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبُ	السيط	حسان بن ثابت	
٢٠٦	عسى الهم الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب	الوافر	هدبة بن الخشرم	

٢١١	غير منسوب	الكامل	لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جَزْمَهَا فَتَرَكْتُ صَاحِي جِلْدِهِ يَتَذَبَذَبُ
٢٥١	الكميت	الطويل	طَرِئْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرُبُ وَلَا لِعِبَاءٍ مَنِيٍّ وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
الباء المكسورة			
١٦١، ٦٠	غير منسوب	الكامل	لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ [أَبِي وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ]
٧٩	النابعة الجعدي	المتقارب	كَيْفَ تُوَاصِلُ مِنْ أَصْبَحَتْ خَلَالَتْهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ
٨٧	عمرو بن معدي كرب	البسيط	أَمْرَتُكَ الْحَيَّرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ
١٦٤	الأحطل	الكامل	إِنَّ السُّيُوفَ عُذُّوْهَا وَرَوَاحَهَا . تَرَكْتُ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ
٢٥١	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	ثُمَّ قَالُوا: تَجْبَهَا، قَلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ
قافية التاء			
التاء المضمومة			
١١٥	جذيمة الأبرش	المديد	رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنَّ ثَوْبِي شِمَالَاتُ
قافية الجيم			
الجيم المكسورة			
١٢٩	جرير	البسيط	لَيْتَ الْعُرَابِ غَدَاةً يَنْعَبُ دَائِباً كَانَ الْغُرَابُ مُقَطَّعَ الْأَوْدَاجِ
قافية الحاء			
الحاء المفتوحة			
٩٤	غير منسوب	الكامل	دَامَنَّ سَعْدِكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا
١١٠	عبدالله بن الزبيري	مجزوء الكامل	[يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ عَدَا] مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُحْمًا
٢٠٦، ٢٠٥	العجاج	الرجز	قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا
الحاء المضمومة			
١٧٨، ٥٩	الراعي النميري	الطويل	دَابَّتْ إِلَى أَنْ يَنْبَتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ وَجِيفَ المطَايَا ثُمَّ قَلْتُ لَصْحْبِي وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوُّحُوا
١٠٦	تميم بن مقبل	الطويل	وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَنِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ
٢٠٣، ٢٠٢	لأبي ذؤيب الهذلي	البسيط	وَكَانَ سَيِّانَ أَلَا يَسْرُحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَأَعْبَرَّتِ السُّوْحُ
الحاء المكسورة			

١٠٠	جرير	الوافر	أَبَحَّتْ حِمَى الْيَمَامَةِ بَعْدَ بَحْدٍ وما شَيْءٌ حَمَيْتَ مُسْتَبَاحَ
١٨٣	عروة ابن الورد	الطويل	أَقُولُ لِقَوْمٍ فِي الْكِنِيفِ تَرَوِّحُوا عَشِيَّةً بَتْنَا عِنْدَ مَاوَانَ، رُزِّحَ
٢٤٢	يزيد بن محرم	الوافر	وما أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنِّ أُمْسِلْمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِ
٢٤٦	لأبن هرمة	الوافر	وَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حَيْثُ تُرْمَى وَمِنْ دَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَرَاكِ
قافية الدال			
الدال الساكنة			
١٦٦	الهدلي	البسيط	عَاضَهَا اللَّهُ غَلَامًا بَعْدَ مَا شَابَتْ الْأَصْدَاغُ وَالضَّرْسُ نَقْدًا
الدال المفتوحة			
٢٧٦، ٦٣، ٤٠	غير منسوب	مجزوء الكامل	فَرَجَحْتُهَا بِمَرْجَةٍ رَجَّحَ - الْقُلُوصَ - أَبِي مَرَادَةَ
١٥٠	عقيبة الأسدي	الوافر	مُعَاوِيَ ، إِنَّنَا بَشْرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِيَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
٢٩٩، ١٥١	كعب بن جعيل	الطويل	أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ عَدَا
الدال المضمومة			
١٣٢	حميد بن ثور وقيل لجرير	الطويل	وَصَهْبَاءَ مِنْهَا كَالسَّفِينَةِ نَصَّجَتْ بِهِ الْحَمْلَ حَتَّى زَادَ شَهْرًا عَدِيدَهَا
	غير منسوب	الكامل	أَلَيْتُ أَمْدَحُ مُعْرَمًا أَبَدًا يَبْقَى الْمَدِيحُ وَيَذْهَبُ الرَّقْدُ
٢٣٥	غير منسوب	الوافر	إِذَا مَا الْحَبْرُ تَأَدَّمُهُ بِالْحَمِّ ... فَدَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ
الدال المكسورة			
٨٢	النابعة الذبياني	البسيط	قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ
٩٥	العديل بن فرخ العجلي	الطويل	أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعِقْدِ وَذَاتِ اللَّثَاثِ الْجُمَّمِ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ
١٩٩، ١٠٤	أشهب بن رميلة	الطويل	وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دَمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ
١٣٢	طرفة	الطويل	عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِي إِذَا قَالَ صَاحِبِي أَلَا لَيْتَنِي أَفْدَيْتَكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي
١٣٦	غير منسوب	الخفيف	لَسْتُ مِمَّنْ يَكُفُّ أَوْ يَسْتَكِينُو نَ إِذَا كَافَحْتَهُ خَيْلُ الْأَعَادِي

١٦٤	جرير	الكامل	مَا كَانَ حَيْنِكَ وَالشَّعَاءَ لِيَنْتَهِي حَتَّى أُرْوِكَ فِي مُغَارٍ مُخَصَّدٍ
٢٢٨	طرفة بن العبد	الطويل	أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضِرْ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي
٢٤٩	قيس بن زهير	الوافر	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
٣٠١	زهير بن أبي سلمى	الكامل	لِمَنِ الدِّيَارُ بَقْنَةَ الْحِجْرِ ... أَفْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ؟
قافية الراء			
الراء الساكنة			
١٠٧	غير منسوب	الرجز	مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وغيرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةَ الْوَتْرِ يَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ
١٢٠	امرؤ القيس	المتقارب	فَلَا - وَأَيْبِكِ - ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ ي لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَيُّ أَفْرِ
١٢١، ١١٨	العجاج	الرجز	فِي بَثْرِ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ [مَنْ إِفْكُهُ حَتَّى إِذَا الصُّبْحُ جَشَرَ]
الراء المفتوحة			
٤٥	لأبي دؤد الإيادي	المتقارب	أَكَلٌ امْرِيٌّ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
١٦١، ٦٠	عنتره بن شداد	الوافر	مَتَى مَا تَلْقَنِي فَزِدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ الْيَتِيكَ وَتُسْتَطَارًا
١٢٠، ١١٨	لأبي النجم العجلي	الرجز	وَمَا أَلَوْمُ الْبَيْضِ أَلَّا تَسْخَرَا لَمَّا رَأَيْنِ الشَّمَطَ الْقَفْنَدَرَا
١٢٣	امرؤ القيس	الطويل	أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمَعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بِكَاءٍ عَلَى عَمْرٍو. وَمَا كَانَ أَصْبَرَا
١٢٩، ١٢٨	عدي بن زيد	الخفيف	لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا
١٢٩	الخنساء	المتقارب	تَعَرَّقَنِي الدَّهْرُ نَهْسًا وَحَزْرًا وَأَوْجَعَنِي الدَّهْرُ قَرَعًا وَعَمَزْرًا
١٥١	العجاج	الرجز	كَشَحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ حِدَارَا
١٥٩	الربيع بن ضبيع الفزاري	المنسرح	فَارَقْنَا قَبْلَ أَنْ نُفَارِقَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ جِمَاعِنَا وَطَرَا
١٦٦	الربيع بن ضبيع	المنسرح	أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا وَالدُّبَّ أَحْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحَدِي وَأَحْشَى الرِّيَاحِ وَالْمَطَرَا
٨٤	الشمّاخ	الطويل	كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا بَحَلَّتْهُ رِجْلُهَا خَذْفُ أَعْسَرَا

الراء المضمومة

١٧٣، ٦٨، ١٧٤	الفرزدق	البسيط	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ] وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ
٧٥	الفرزدق	الطويل	وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ التِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا
٧٨	عروة ابن الورد	الوافر	قَلِيلٌ عَيْبُهُ وَالْعَيْبُ حَمٌّ وَلَكِنَّ الغِنَى رَبُّ غَفُورٌ
٩٤	ذو الرمة	الطويل	أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بَجْرَعَائِكَ الْقَطْرُ
١٠٠	ثابت بن قنينة	الكامل	إِنْ يَفْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرَبُّ قَتْلِ عَارٍ
١٠٩	خالد ابن الطيفان أو الزبرقان	الوافر	تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفَرُّ
١١٥	لأبي داوود الإيادي	الخفيف	رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ
١١٥	عمرو بن بركة	الطويل	وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ، بَحْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ
١٢١	غير منسوب	البسيط	مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولَ اللَّهِ دِينَهُمْ وَالْأَطْيَابِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ وَلَا عَمْرُ
١٢٨	الفرزدق	الكامل	لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكُ حَقُّهُ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مُتَيْسِّرُ
١٣٢	حاتم الطائي	الطويل	أَمَاوِيٌّ مَا يُعْنِي الشَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى إِذَا حَشْرَحَتْ يَوْمًا وَصَاقَ بِهَا الصَّدْرُ
١٥٨	الخنساء	البسيط	تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ
١٥٩	ذو الرمة	الطويل	عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نُجْبَهُ فِي مَلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبُ
١٧٦	ابو صخر الهذلي	الطويل	إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيحُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ
١٨٩	ذو الرمة	الطويل	وَعِبْرَاءٌ يَحْمِي دُونَهَا مَا وَرَاءَهَا وَلَا يَخْتَطِئُهَا الدَّهْرُ إِلَّا مُخَاطِرُ
٢٠٣	ليبد بن ربيعة العامري	الطويل	فَسِيَّانِ حَرْبٍ أَوْ تُبُوعُوا بِمِثْلِهِ وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الدَّلِيلَ الْمَسِيرُ
٢١١	غير منسوب	الطويل	يَمُوتُ أَنَا نَسٌ أَوْ يَشِيْبُ فَتَاهُمْ وَيَحْدُثُ نَاسٌ، وَالصَّغِيرُ فِي كِبَرُ
٢٢٤	الشمردل الليثي	الكامل	لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَا تَ مُجِيرُ

الراء المكسورة				
٢٢٦ ، ٦٣	الفرزدق أو أمية بن أبي الأسلت	البسيط	بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتَ إِتَاهُمُ الْأَرْضَ بِالذَّهْرِ الدَّهَارِ	
٦٤	للأسود بن يعمر أو لأوس بن حجر	الطويل	لَعْمَرُكَ مَا أَذْرِي ، وَإِنْ كُنْتَ دَارِيًّا شَعِيبُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شَعِيبُ بْنُ مَنَعِرٍ	
٧٧	النابعة الجعدي	الوافر	كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجُنُوبِ سَلْيٍ نَعَامٌ فَاقٌ فِي بَلَدٍ قِفَارٍ	
٩٥	الأحطل	الطويل	أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ وَإِنْ كَانَ حَيَّانًا عِدًّا آخَرَ الدَّهْرِ	
٩٦	غير منسوب	البسيط	يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى يَمْعَانَ مِنْ جَارٍ	
١٠٣	ابن مقبل	البسيط	يَا عَيْنَ بَكِّي حُنَيْفًا رَأْسَ حَيْهَمِ الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبْرِ	
١٠٦	ابن ميادة	الطويل	وَكَلَّمْتُهَا ثِنْتَيْنِ كَالْمَاءِ مِنْهُمَا وَأُخْرَى عَلَى لَوْحٍ آخَرُ مِنَ الْجَمْرِ	
١١٧	قيس ابن الملوح	الكامل	وَلَقَدْ هَمَمْتُ بِقَتْلِهَا مِنْ حُبِّهَا كَيْمَا تَكُونَ خَصِيمَتِي فِي الْمَحْشَرِ	
١٢٣	غير منسوب	البسيط	فِي عُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ هُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِي كَانَ مَشْكُورٍ	
٢٨٣	دريد بن الصمة	الوافر	لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ	
قافية السين				
السين المضمومة				
٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦	المتلمس	البسيط	آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ	
السين المكسورة				
٧٥	غير منسوب	الرجز	بِئْسَ مَقَامَ الشَّيْخِ أَمْرٍ أَمْرٍ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا أَفْعَنْسِ	
٨٧	غير منسوب	الكامل	أُنْكَرْتَنِي أَنْ شَابَ مَفْرَقَ رَأْسِي كُلُّ مَحْلُولِكِ إِلَى إِخْلَاسٍ	
قافية الصاد				
الصاد المفتوحة				
٢١٥	رؤبة العجاج	الرجز	دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُوبُ تُقَضَّنُ فَمَطَلَّتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَنَ	
قافية الطاء				
الطاء الساكنة				

٧٥	العجاج	الرجز	حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتِ الذُّنْبَ قَطُّ
----	--------	-------	--

قافية العين

العين المفتوحة

٢٢٩	القطامي	الوافر	أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَيِّي] ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المَائَةِ الرَّتَاعَا
-----	---------	--------	--

العين المضمومة

٦٣	جرير بن عبدالله البحلي	الرجز	يَا أَفْرَعُ بَنَ حَابِسِ يَا أَفْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
----	---------------------------	-------	--

١٢١	غير منسوب	الطويل	تَدَكَّرْتُ لَيْلَى فَاغْتَرَّتْنِي صَبَابَةٌ وَكَادَ صَمِيمُ القَلْبِ لَا يَتَّقِطَعُ
-----	-----------	--------	---

١٣٢	غير منسوب	الطويل	لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرِ المَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ
-----	-----------	--------	--

١٧٦ ، ١٧٤	النابعة الذبياني	الطويل	أَتَانِي أَبِيتِ اللَعْنِ أَنْكَ لُمْتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا المَسَامِعُ مَقَالَةٌ أَنْ قَدِ قَلْتِ سَوْفَ أَنَالُهُ وَذَلِكَ مِنْ تَلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعُ
-----------	------------------	--------	---

١٧٥	النابعة الذبياني	الطويل	عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقَلْتِ أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ
-----	------------------	--------	---

العين الكسورة

٢٣٨ ، ٦٤ ، ٤٤	لأبي النجم العجلي	الرجز	قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الحَيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
---------------	----------------------	-------	---

٧٧	لبعض بني نهمشل	الوافر	وَكُوْنِي بِالمَكَارِمِ ذَكَّرْنِي وَدَلَّى دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ
----	----------------	--------	--

١٢١	الشماع	الوافر	أَعَائِشَ، مَا لِقَوْمِكَ لَا أَرَاهُمْ يُضِيْعُونَ المِهْجَانَ مَعَ المِضِيعِ
-----	--------	--------	---

١٢٢	غير منسوب	الوافر	سَرَاهُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَيَّ كَانَ المِسْوَمَةِ العِرَابِ
-----	-----------	--------	---

١٧٨	غير منسوب	الطويل	فَلَا تُكْثِرَا لَوْمِي فَإِنَّ أَحَاكِمَا بِذِكْرَاهُ لَيْلَى العَامِرِيَّةِ مُوَلِّعُ
-----	-----------	--------	--

٢٤٩	لزبان ابن العلاء	البسيط	هَجَوْتُ زَبَانَ ثَمِ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَّعِ
-----	------------------	--------	---

قافية الفاء

الفاء المضمومة

٤٥	مسكين الدارمي	الطويل	تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غَوَظُ نَقَائِفُ
----	---------------	--------	---

١٠٤ ، ١٠٢	لقيس بن الخطيم	المنسرح	الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ [لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفُ]
-----------	----------------	---------	---

١٥٥	مالك بن نويرة	الطويل	فَحَالِفٌ فَلَا وَاللَّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً مِنْ الأَرْضِ إِلَّا أَنْتِ لِلدَّلِّ عَارِفُ
-----	---------------	--------	--

١٦٤	قيس بت الخطيم	المنسرح	عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ	نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
الفاء المكسورة				
١١٨	العجاج	الرجز	بغِيرِ لَا عَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافٍ	قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهِدَانُ الْجَانِي
١٣٤، ١٣٠	لقيس بن الأسلت الأنصاري	الكامل	وخالِفَ، والسَّفِينَةُ إِلَى خِلافٍ	إِذَا هُمِّي السَّفِينَةُ جَرَى إِلَيْهِ
قافية القاف				
القاف المضمومة				
١٣٣	ابن المعتز	الوافر	وسلسلها كما انخرط العقيق	وَنَدَمَانِ دَعْوَتْ فَهَبَّ نَحْوِي
٢٥٧	لأنس بن مدركة	البيسط	كالثور يضرب لما عافت البقر	إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ
القاف المكسورة				
٧٩	ذي الخرق الطهوي	الوافر	وما هي وب غيرك بالعناق	حَسِبْتَ بُعَامَ رَاحِلَتِي عِنَاقًا
١٣٣	دعبل الخزاعي	الكامل	فلتصلحن من بعده لمخارق	إِنْ كَانَ إِبْرَاهِيمَ مَضْطَلِعًا بِهَا
١٧٩، ١٧٨، ١٧٧	للأقيشر الأسيدي	البيسط	فرغ القوايز أفواه الأباريق	أَفْتَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ
قافية الكاف				
الكاف المفتوحة				
٩٤	عبد الله بن عبد الأعلى	الرجز	لم يك شيء يا إلهي قبلكا	وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحَدَاكَ
٢١٩	حميد الأرقط	الرجز	إليك حتى بلغت إياكا	أَتَيْتُكَ عَيْرٍ تَحْمِلُ الْأَرَاكَا
قافية اللام				
اللام الساكنة				
٦٧	غير منسوب	المتقارب	يخال الفرار يراحي الأجل	ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ
١٧٣	غير منسوب	الرمل	مثل ما أثمر حماض الجبل	تَتَدَاعَى مَنْجِرَاهُ بَدَمٍ
اللام المفتوحة				
٦١	الراعي النميري	الكامل	ظلماً ، ويكتب للأمير أفيلا	أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً

٩٧، ٩٦	زهير بن مسعود الضبي	الوافر	فخيرُ نحنُ عندَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يالَا	
١٠٤	الأحطل	الكامل	أَبِي كُليبِ إِنَّ عَمِّي اللّٰذَا قَتَلَا الملوِكَ وَفَكَّكَ الأَعْلَالَ	
١١٢	لأبي طالب أو الأعشى أو حسان	الوافر	مُحَمَّدٌ تَفِدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا حِخْتِ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا	
٢٢٢	غير منسوب	الطويل	إِن المَرءِ مَيْتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُحْدَلَا	
٢٤٦	لأبي الأسود الدؤلي	المتقارب	[فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ] وَلَا ذَاكِرِ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيلَا	
اللام المضمومة				
٨٠	لحسان بن ثابت	البيسيط	المَالُ يُزْرِي بِأَقْوَامِ دَوِي حَسَبٍ وَقَدْ يُسَوِّدُ غَيْرَ السَّيِّدِ المَالُ	
٨٤	النابعة الذبياني	الطويل	فَمَا كَانَ بَيْنَ الحَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ	
٨٧	غير منسوب	البيسيط	أَسْتَعْفِرُ اللّٰهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخْصِيَهُ رَبِّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ	
١٠١	لرجل من بني عامر	الطويل	ويَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامرًا قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ	
١٢٢	لأم عَقيل بن أبي طالب	الرجز	أَنْتِ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ	
١٥١	ليبيد	الطويل	فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ والِدًا وَدُونَ مَعَدِّ فَلْتَرْعَكَ العَوَازِلُ	
١٧٦	غير منسوب	الطويل	أَلَمْ تَعَلَّمِي، يَا عَمْرُكَ اللّٰهُ، أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى جِنِّ الكِرَامِ قَلِيلُ وَأَيُّ لَا أَخْزَى إِذَا قِيلَ مُمْلَقُ جِوَادٌ وَأَخْزَى أَنْ يُقَالَ بِخَيْلُ	
١٧٨	ليبيد	الكامل	حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ المَعْصَبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ	
اللام المكسورة				
٢٤١، ٦٨، ٣٦	ابو محمَّد السعدي	البيسيط	فَهَلْ فَتَى مِنْ سَرَاةِ القَوْمِ يَحْمِلُنِي] وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالِ	
٦٠	غير منسوب	الكامل	مَا إِنَّ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ، وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ المِحْمَلِ	
٩٦	الشمخ	الطويل	أَلَا يَا اسْتِقْيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالِ وَقَبْلَ مَنَابَا قَدْ حَضَرْنَ وَأَجَالِ	
١٠٠	بعض العرب	البيسيط	يَارُبُّ يَوْمَ لَوْ تَنَزَّاهُ حَوْلَ أَلْفَيْتَنِي ذَا عَنزٍ وَذَا طَوْلِ	
١١٥	جرير	الخفيف	بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِ	

١١٦	امرؤ القيس	الطويل	ألا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سَيِّمًا يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلٍ
١٢٠	للأحوص الرياحي	الطويل	وَيَلْحِينِي فِي اللَّهِ أَلَا أَحِبُّهُ وَلِلَّهِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ
٢٣٥ ، ١٥٦	امرؤ القيس	الطويل	فَقُلْتُ بَيْنَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
١٦٢	امرؤ القيس	الطويل	خَرَجْتُ بِهَا نَمَشِي بَحْرُ وِراءَنَا عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلَ مَرِطٍ مُرْحَلٍ
١٧٢	لأبي قيس ابن الأسلت	البيسط	لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ
٢١٤	امرؤ القيس	الطويل	قِفَاتَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْرِلٍ بَسِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ
٣٢٣	ليبد	الوافر	فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ
قافية الميم			
الميم الساكنة			
٩٦	لابن داره	رجز	يا لعنةُ الله على أهل الرِّقَمِ أهلِ الوَقِيرِ والحَمِيرِ والحُزْمِ
الميم المفتوحة			
١١٣	غير منسوب	الرجز	كَفَّاكَ كَفُّ مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأَخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا
٢٤١	غير منسوب	الطويل	هم القائلون الخير والأمرونه . إذا ما خَشَوْا مِنْ مُحَدِّثِ الأَمْرِ مَعْظَمًا
١٥٩	أوس بن حجر	الطويل	فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلِيَّ فَإِنِّي طَيْبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيمًا
الميم المضمومة			
٥٢	هوبر الحارثي	الطويل	تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أذْناه ضَرْبَةً ... دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ "
٦٠ ، ١٦١	مجنون ليلي	الطويل	تَعَلَّقْتُ لَيْلَى وَهِيَ ذَاتُ مُوَصَّدٍ وَلَمْ يَبْدُ لِلْأَنْوَابِ مِنْ تَدْيِهَا حَجْمٌ
١٦٢			صَغِيرَيْنِ نَزَعِي الْبَهْمِ يَا لَيْتَ أَنَا إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْبُرْ وَلَمْ تَكْبُرِ الْبَهْمُ
١٠٠	غير منسوب	الرجز	قَدْ صَبَّحَتْ صَبَّحَهَا السَّلَامُ بِكَيْدٍ خَالَطَهَا سَنَامُ فِي سَاعَةِ يُجْبُهَا الطَّعَامُ
١٣٢	ليبد	الكامل	حَتَّى إِذَا أَلَّقْتُ يَدًا فِي كَافِرٍ وَأَحَنَّ عَوَزَاتِ الثُّغُورِ ظَلَامُهَا
٢١٤	جرير	الوافر	[مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ] سَقِيَتِ الْغَيْثُ أَيُّهَا الْخِيَامُ
الميم المكسورة			
٩٢	الخنجر بن صخر	الطويل	فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرْأَةُ جَبْهَةَ صَيِّعِمٍ

	الأسدي			
٩٢	غير منسوب	الطويل	إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنكَ عَقْدُ الرِّثَائِمِ	
٩٥	عنترة بن شداد	الكامل	يَا شَاةَ مَنْ فَنَصِّ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تُحْرَمِ	
٩٦	العجاج	الكامل	يَا دَارَ هِنْدٍ يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي بِسَمْسَمٍ أَوْ عَن يَمِينِ سَمْسَمِ	
١٠٣	الفرزدق	الوافر	أُسَيْدُ ذُو خُرَيْطَةَ نَهَاراً مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدَ الْقَمَامِ	
١٠٣	رجل من بني ضبة	الرجز	الْفَارِجِي بَابِ الْأَمِيرِ الْمُؤَهَّمِ	
١٠٧	حكيم بن معية وقيل لحميد الأرقط أو أبي الأسود الحماني	الرجز	لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ	
١١٥	لأبي حية النميري	الطويل	وَأِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَهُ عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْقَمِ	
١١٥	زياد الأعمم	الوافر	فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحِطَّاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ	
١١٦	ضمرة النهشلي	السريع	مَآوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ	
١٢٥	الفرزدق	الوافر	فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بَدَارِ قَوْمِ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ	
١٧٥	غير منسوب	الطويل	لَأَجْتَدِبُنَّ مِنْهُمْ قَلْبِي تَحُلُمًا عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِينُ كُلَّ حَلِيمِ	
قافية النون				
النون المفتوحة				
٥٠	عبيد الله بن قيس الرقيات	مجزوء الكامل	ح يَلْمُنِي وَالْوُمُهْنَةَ وَقَدْ كَبُرْتُ فَقُلْتُ إِنَّهُ	بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبْوِ وَيُقْلِنُ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ
٧٩	لقيس بن الحصين أو الحصين بن زيد	الرجز	يُلْقِخُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ	أَكُلَّ عَامٍ نَعَمَ تَحْوُونَهُ
٩٦	جرير	البسيط	وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا	يَا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلِ
١٠٩	الراعي النميري	الوافر	وَزَجَّحَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا	إِذَا مَا الْعَانِيَاتُ يِرْزَنَ يَوْمًا
١١٠، ١١١	لذي الرمة	الرجز	[حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَهُ عَيْنَاهَا]	عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

١٦٣	حسان بن ثابت	الخفيف	وَدَّ مَا لَمْ يُعَاضَ كَانَ جُنُونًا	إِنَّ شَرَّ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسَدَ
٢٤٩	لبعض بني حنيفة	الرجز	هُزِّي إِلَيْكَ الْجِدْعَ يُجْنِيكَ الْجَنَى	قَالَ لَهَا مِنْ تَحْتِهَا وَمَا اسْتَوَى
٣٠٩	الفرزدق	البيسيط	مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرٌ وَاحِدَةٍ ... دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ	
النون المضمومة				
١٨٩ ، ١٨٨	غير منسوب	الطويل	وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دَوْهَا	أَلَمْ تَرَ أَنِّي قَدْ حَمَيْتُ حَقِيقَتِي
١٨٧	قبيلة الجرهمي	الوافر	وَنَافِلَةٌ، وَبَعْضُ الْقَوْمِ دُونَ!	يَزِيدُ نِبَالَةً عَنْ كُلِّ شَيْءٍ
النون المكسورة				
٦٢ ، ٥	عبد الرحمن بن حسان او حسان بن ثابت	البيسيط	وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ	مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
٢٧٦ ، ٦٣ ، ٤٠	الطرماح	الطويل	بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعٍ - الْقِسِيِّ - الْكَنَائِنِ	يَطْفَنَ بِجُوزِي الْمَرَاعِ لَمْ تُرْعَ
٦١	الأحوص الأزدى أو الكندي	الطويل	مُبْرَدَةٌ بَاتَتْ عَلَى الطَّهْيَانِ	فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ زَمْرَمٍ شَرِبْتَهُ
٦٥	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجُمَرِ أُمُّ بَشْمَانَ	لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا
٨٥	حسان بن ثابت	البيسيط	كَحَنْزِيرٍ تَمَرَّعَ فِي دَمَانٍ	عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْمٌ
١٠٧	لسحيم بن وثيل	الوافر	مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي	أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا
١٠٧	النابعة الذبياني	الوافر	يُقَعِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بَشَنٌ	كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ
١٦٤	عمرو ابن احمر	الطويل	بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ زَمَانِي	رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي
٣٠٩ ، ٢١٢	عمرو بن معدي كرب	الوافر	لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ	وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَحْوَهُ
٢٢١	غير منسوب	المنسرح	إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين	إِنَّ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ ...
٢٥١	عمر بن أبي ربيعة	البيسيط	وَكَفُّ خَضِيْبٍ زِيْنَتْ بِيْنَانَ	بَدَا لِي مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَرْتُ
			بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجُمَرِ أُمُّ بَشْمَانَ	لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا
قافية الهاء				
الهاء الساكنة				
	مجهول	مشطور الرجز	أُمُّ الْخَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ	

٧٦	لأبي نخيلة	الرجز	فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَّا نَعْدَمُهُ صَاحِبُ خِلَانِ كَرِيمٍ شِيمُهُ
قافية الياء			
الياء الساكنة			
٨٩	الحطيئة	الوافر	مُنْعَمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصُونِكَ مِنْ رِذَاءِ شَرَعِيٍّ
٩٥	حميد بن ثور	الطويل	أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي تُمَّتْ اسْلَمٌ ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي
٩٦	غير منسوب	الطويل	أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ حَبْلِ أَبِي بَكْرٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا قَرُنَيْنِ وَلَا نُدْرِي
٩٦	النمر بن تولب	الطويل	فَقَالَتْ أَلَا يَا اسْمِعْ أَعْظَمَكَ لِحُطْبَةٍ فَقُلْتُ : سَمِعْنَا فَا نَطْقِي وَأَصْبِي
١٧٦	لأبن عبد القوي	الطويل	إِذَا كُنْتُ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبِ خِيَارِهِمْ] وَلَا تَصْحَبِ الْأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدَى
الياء المفتوحة			
٨١	لأبن أحمز	الطويل	أَلَا فَالْبِنَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ [إِلَى ذَاكَ مَا قَدْ عَيَّبْتَنِي غِيَابِيَا]
٩٧	زيد بن عمرو	الطويل	فَقُلْتُ لَهُ يَا اذْهَبْ وَهَارُونَ فَادْعُوا إِلَى اللَّهِ فِرْعَوْنَ الَّذِي كَانَ طَاغِيَا
٢١٠	غير منسوب	الطويل	وَقَائِلَةٍ : خَوْلَانَ فَانكِحِ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةَ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَا
٢١١	زهير بن أبي سلمى	الطويل	أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ عَلَى هَوَى فُتْمٍ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية:

- عبد الرحمن الأنباري وأثره في النحو رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية، للدكتور، أحمد محمد قاسم، رقم: (٤٨٥) لسنة (١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م).
- منهج الأنباري في الاحتجاج من خلال كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، رسالة ماجستير في قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة قصدي مرياح ورقلة، الجزائر، للطالبة: جريدة سهيلة، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.
- نزع الخافض في الدرس النحوي حسين بن علوي بن سالم الحبشي، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الجليل عبيد حسين العان، الجمهورية اليمنية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية، المكلا، قسم اللغة العربية (١٤٢٥هـ).
- نظرات في أصول النحو العربي وأصول الفقه الإسلامي، دراسة عربية إسلامية تأصيلية، عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، عبد الوهاب زكريا، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، السنة الأولى، العدد الأول م٢٠٠٩.

ثانياً: الكتب والمطبوعات:

- اثتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تأليف عبد اللطيف بن أبي بكر الشرحي الزبيدي (ت: ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجناني، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، الدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر المسمى (منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات)، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي، الشهير بالبناء ت ١١١٧ هـ الطبعة الأولى، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
- الإتيقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط. الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- أحكام كلّ وما عليه تدلّ، لتقيّ الدين عليّ بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور طه محسن (جامعة بغداد - كلية الآداب)، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة. مطبعة السعادة - مصر، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، ومراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري. الطبعة الثالثة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مركز تحقيق التراث - مصر، ١٩٨٥م.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء، لشهاب الدين القرافي (ت: ٦٨٢هـ)، تحقيق د. طه محسن، مطبعة الإرشاد بغداد، من مطبوعات وزارة الأوقاف بالعراق، (١٤٠٢هـ).
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بحجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
- الاشتقاق، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الجليل) ١٩٩١م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ٢، ١٣٦٠هـ.
- الإصباح في شرح الاقتراح، تأليف د. محمود فجال، ط ١، ١٤٠٩هـ، دار القلم، دمشق.
- إصلاح المنطق، ليعقوب بن إسحاق بن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، (ط-١) ١٩٨٧م.
- الأصمعيات، لأبي سعيد الأصبغي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحاس، ت ٣٣٨هـ، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، من منشورات ديوان الأوقاف بالعراق.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١١) ١٩٩٥م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية، طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، ت ٣٥٦هـ، دار صعب، بيروت.

- الإعراب في جمل الإعراب، الانباري (ابو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد) (ت ٥٧٧هـ)، عني بتحقيقه وتقديمه سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد (ت: ١٤٠٠)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٣، بيروت: مؤسسة.
- الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطي، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.
- أمالي ابن الشجري، لأبي السعادات هبة الله بن عليّ الحسينيّ العلويّ، ت ٥٤٢هـ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحيّ، ط ١، سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، مطبعة المدنيّ. مصر.
- أمالي القالي، لأبي عليّ القاليّ، بتحقيق عبد الجوّاد الأصمعيّ، دار الحديث، بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
- الأمالي النحوية: لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت، ١٩٨٥م.
- إنباه الرواة على إنباه النحاة: تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي المتوفى سنة ٦٢٤هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة للإعراب، علي بن عدلان بن حماد بن علي الربيعي الموصلبي (ت: ٦٦٦هـ)، المحقق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري. ومعه كتاب الانتصاف من الأنصاف. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر. لاب، لاط، لات.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام (عبد الله جمال الدين يوسف). ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. لمحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو بن عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي، ٥٧٠هـ، ٦٤٦م، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليي.
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ت / عبد الحميد هندواوي مؤسسة المختار القاهرة ط / الأولى ١٤١٩هـ.
- البحث العروضي والبلاغي في لسان العرب، مع معجم بمصطلحات العروض والبلاغة، د. عامر مهدي صالح، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت الطبعة الأولى سنة (١٤٠٧هـ).
- البحر المحيط لأبي حيان طبع بعناية الشيخ عرفات حسونة، ط ٠ دار الفكر بيروت ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، وطبعة دار إحياء التراث العربي، الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٨٢ م.
- بدائع الفوائد، أبو عبد الله بن أبي بكر الدمشقي المعروف (بابن القيم الجوزية). إدارة المطابع المنيرية، مصر، (د.ت).
- البداية والنهاية في التاريخ، لابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، طبعة الخانكي، ١٣٥٨ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين الزركشي، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشيلي السبتي، المتوفى سنة ٦٨٨، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م.
- بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي تح. محمد على النجار، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، تحقيق أبو الفضل إبراهيم. طبعة المكتبة العصرية، بيروت. د.ت.
- البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق د. طه عبد الحميد طه - مراجعة مصطفى السقا، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩ م.
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الخامسة. مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي. ط: المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر. الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ. ١٩٧٣ م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة عبدالحليم النجار، دار المعارف، مصر ١٩٧٧.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن قتيبة ت (٢٧٦ هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ١٩٥٤ م.
- التبصرة والتذكرة لعبدالله بن علي الصيمري (٤٠٠ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة ١٤٠٢ هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، المشهور بـ"إملاء ما منّ به الرحمن"، لأبي البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦ هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي، نشر إحياء الكتب العربية. بيروت. عن طبعة القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦ م

- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق وتعليق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد (ط ١) ١٩٩٢م.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب العربي)، ١٤٠٦هـ.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي. ت. د/ عفيف عبدالرحمن. ط: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.
- التصريح على التوضيح: خالد بن عبدالله الأزهري، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين. دار إحياء الكتب العربية (عيسى الباي الحلبي وشركاه)، القاهرة، د. ط. د. ت.
- التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى، وطبعة: مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٥٧-١٩٣٨.
- التفسير القيم، تفسير القرآن الكريم (ابن القيم)، لابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- (تفسير الماوردي) النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ٣٤٨/١.
- تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله أحمد بن محمود النسفي، ت ٧١٠هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- التوقيف على مهمات التعاريف: للمناوي، تحقيق الدكتور عبد الحميد صاع حمدان، عالم الكتب، القاهرة، الأولى (١٤١٠هـ).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراذي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.
- التوطئة: لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، الكويت، ١٩٨١م، ١٤٠١هـ.

- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي المتوفى ٨٥٢هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، دار صادر، بيروت، ط/١.
- تهذيب اللغة، الأزهرى، أبو منصور، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٦٤م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمرو الداني، دار النشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، وبهامشه غرائب القرآن ورغائب الفرقان: لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري. دار الفكر-بيروت، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي، ت ٧٦١هـ، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط/٢، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- الجرح والتعديل: للرازي عبدالرحمن بن حاتم المتوفى ٣٢٧هـ ط دار إحياء التراث العربي عن النسخة المطبوعة بمجيدآباد الهند. تحقيق، المعلمي اليماني.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، الإمام علاء الدين بن علي الأربلي، صفة إميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت، (ط،١)، ١٩٩١م.
- جمهرة الأمثال: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمد أبي الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، طبع ونشر المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة (ط ١) ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
- جمهرة اللّغة، لابن دُرَيْد، تحقيق الدكتور رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- الجني الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي: تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل. دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- حاشية عبد القادر البغدادي على شرح بانة سعاد لابن هشام، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: نظيف محرم خواجه، طبعة: النشرات الإسلامية، فرانتس شتاينر، ١٩٨٠م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية. للشيوخ محمد الخضري، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ.
- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
- حاشية ياسين على شرح التصريح. ياسين: بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي، (ت: ١٠٦١هـ)، بيروت، دار الفكر، (د. ت).

- الحجة في القراءات السبعة، للشيخ الحسين بن أحمد بن خالويه المتوفي سنة (٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.
- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د. عبد الحليم النجار، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلي، دار الكتاب العربي بمصر، (١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م).
- حجة القراءات، لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت أواخر ٤٠٠هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م).
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د/ مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
- الحماسة البصرية، لصدرالدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (٦٥٩هـ)، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٤ م .
- الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، المجمع العلمي العربي الإسلامي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، بيروت ١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩م.
- الخصائص، لأبي الفتح ابن جنى، تح. محمد على النجار، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، للدكتور: محمد خير الحلواني، طبعة دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٤م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة.
- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري (١٤١٨) تحقيق: عرفات مطرجي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٤هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، تحقيق حسن هاني فحوص، دار النشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تعليق وشرح: محمد عبد المنعم خفاجي، حققه وضبطه وعلق عليه: محمد رضوان مهنا، المنصورة، مكتبة الإيمان، د. ط، د. ت، مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى - ١٣٨٩هـ.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق وتقديم عبد الكريم الدجيلي - بغداد (ط ١) ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
- ديوان أبي حية النميري (الهيثم بن الربيع)، تحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة الإرشاد القومي، دمشق، ط ١، ١٩٧٥م.
- ديوان أبي داود الإيادي، (جارية أو حارثة بن الحجاج)، نشر: جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط ١، ١٩٥٩م.
- ديوان أبي زيد الطائي (شعر أبي زيد الطائي)، ضمن (شعراء إسلاميون) جمع وتحقيق: د/نوري حمود القيسي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.
- ديوان أبي قيس الأسلت الأوسي الجاهلي، دراسة وجمع وتحقيق: حسن محمد باجودة، دار التراث، القاهرة.
- ديوان أبي نواس، الحسن بن هاني، حققه وضبطه وشرحه: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتب العربي، بيروت، لبنان.
- ديوان الأحوص الرياحي الأنصاري، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة، ١٣٩٠ هـ.
- ديوان الأخطل التغلبي. دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعه: نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ط ١، د. ت.
- ديوان الأقيشر الأسدي (المغيرة بن عبد الله)، جمع وتحقيق: خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
- ديوان الأعشى، تحقيق: لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني. ط: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
- ديوان امرئ القيس، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: دار المعارف بمصر. الطبعة الثالثة بدون تاريخ.
- ديوان أوس بن حجر: تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م.
- ديوان تميم ابن مقبل، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، في وزارة الثقافة، والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢م.
- ديوان ثابت بن قطن، جمع ماجد بن أحمد السامرائي البغدادي، دار صادر، بيروت، د. ت.
- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف. مصر.

- ديوان حاتم الطائي، تحقيق وشرح كرم البستاني، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥٣م، وطبعة أخرى: شرح وتقديم أحمد رشاد، مطابع يوسف بيضون، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: سيد حنفي حسنين، القاهرة، دار المعارف، ط ١، ١٩٨٣م.
- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني: تحقيق: نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده-مصر-القاهرة ١٣٧٨هـ=١٩٥٨م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبي داود الإيادي، صنعه: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د. ط. ١٩٥٠م.
- ديوان الخنساء: دار الأندلس-بيروت-لبنان (ط ٥) ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.
- ديوان دريد بن الصمة الجشمي - قدم له الدكتور شاعر الفحام، جمع وتحقيق وشرح محمد خير البقاعي - دار قتيبة - ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
- ديوان دعبل بن علي الخزاعي : تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٢.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق: د/ عبدالقدوس أبو صالح، ط ٣، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح: وليم بن الورد البروسي، ط ٢، سنة ١٤٠٠هـ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ديوان الراعي النميري عبيد بن حصين، أو شعر الراعي النميري وأخباره، جمعه وقدم له ناصر الحاني راجعه عز الدين التنوخي، (دمشق: مطبوعات الجمع العلمي العربي)، ١٩٦٤م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة أبي العباس ثعلب. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤م، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
- ديوان زياد الأعجم (شعر زياد الأعجم: زياد بن سليمان، أو سليم)، جمع وتحقيق: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٣م.
- ديوان الشماخ، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ديوان طرفة بشرح الأعلام، تحقيق دُرّة الخطيب ولطفي الصّقل، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٣٩٥هـ.
- ديوان الطرماح، الحكم بن حكيم، تحقيق: عزة حسن، دمشق: إحياء التراث القديم، ١٩٦٨م.
- ديوان عبد الله بن الزبير شعر عبد الله بن الزبير، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨١م.
- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٣٧٨هـ، ١٩٥٨م .

- ديوان العجاج بشرح الأصمعي، تحقيق الدكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ١٤١٦هـ.
- ديوان عدي بن زيد، جمع محمد صبار، طبعة بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السكّيت (يعقوب بن إسحاق)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، ط١، ١٩٦٦م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ديوان عمرو بن أحمّر، تحقيق: د. حسين عطوان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة دار الحياة، (د.ط)، دون تاريخ.
- ديوان عمرو بن معد يكرب، وضعه: هاشم الطحان، بغداد، ١٩٧٠م.
- ديوان عنتر بن شداد، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
- ديوان الفرزدق، شرح ديوان الفرزدق. ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي. دار الكتاب اللبناني. بيروت، مكتبة المدرسة. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
- ديوان القطامي: تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، و د. أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت (ط١) ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب-مطبعة العاني-بغداد (ط١) ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ت: سامي مكى العاني. منشورات مكتبة النهضة. بغداد. طبع في مطبعة المعارف ببغداد. الطبعة الأولى، ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري: تحقيق إحسان عباس. نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- ديوان المتلمس جرير بن عبد المسيح الضبيعي، نشر وتحقيق: حسن كامل الصيرفي، القاهرة: مطبوعات معهد المخطوطات العربيّة، سنة ١٩٧٠م.
- ديوان متمم بن نويرة، مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، نشر وتحقيق: حسن كامل الصيرفي، مطبوعات معهد المخطوطات العربية، د. ت. ١٩٧٠م.
- ديوان مجنون ليلى. جمعه ورتبه: أبوبكر الوالبي، تحقيق: جلال الدين الحلبي، قدم له: زكي مبارك، القاهرة، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، ١٩٣٩م.

- ديوان ابن المعتز، تحقيق الدكتور يونس أحمد السامرائي، صنعت أبي بكر محمد ابن يحيى، بغداد، ١٩٧٧م.
- شعر النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٦٤م.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٩٩٠م.
- ديوان النمر بن تولب (شعر النمر بن تولب)، صنعة د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف-بغداد، ١٩٦٩م.
- ديوان المهذلين، نسخة مصورة عن مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، نشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، ط١، نشرت أجزاءه بين عام ١٩٤٥، ١٩٥٠م.
- ديوان ابن هرمة (شعر إبراهيم بن هرمة القرشي)، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لاط، لات، [تاريخ المقدمة ١٩٦٩م].
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، للقرافي، أبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت ٥٤٢هـ)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٤هـ، ١٩٤٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. الألوسي: أبو الثناء، محمود بن عبد الله، (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م.
- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي (ت ٥٨١هـ)، تقديم وتعليق وضبط: طه عبد الرؤوف سعد، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب. لأبي الفتح ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هندراوي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٩٩٣م.
- سر الفصاحة، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن صنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)، تحقيق عبد المتعالى الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح بمصر، ١٩٧٥م.
- سنن ابن ماجه- أبو عبد الله محمد القزويني (ت ٢٥٧هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء الكتب العربية، عيسى الباي الحلبي وشركاؤه بمصر ١٩٥٧م.
- سنن أبي داود (ومعه معالم السنن للخطابي)، إعداد وتعليق عزت عُبيد الدّعّاس وعادل السيّد، دار الحديث، حمص وبيروت، ط (١) ١٣٨٨هـ.

- سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
- سنن الترمذي، محمد عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق وشرح أحمد شاکر وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط(٢) ١٣٩٨هـ.
- سنن النسائي الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي المتوفى سنة ٣٠٣، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، الإمام شمس الدين، مؤسسة الرسالة، شارع سوريا، بناية صمدي وصالحه، بيروت، الطبعة التاسعة، (١٤١٣هـ، ١٩٩٣م).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للإمام أبي الفرج عبدالحی بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، نشر المكتب التجاري للطباعة والنشر ببيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- شرح أبيات مغنى اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث دمشق، د. ت.
- شرح أشعار الهدليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك": الأشموني (علي بن محمد). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٥م.
- شرح الألفية، لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤١١هـ.
- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- شرح التسهيل لابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الاشبيلي (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، نشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.

- شرح ديوان الحماسة، لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي، دار النشر: عالم الكتاب، سنة الطبع ١٣٩٦هـ، ١٩٧٨م.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط (٢) ١٣٨٧هـ.
- شرح ديوان المتنبي، وضع الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، ط. طار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٠.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قارون، ليبيا.
- شرح شافية ابن الحاجب الأسترابادي (محمد بن الحسن)، مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي. حققهما وضبط غريهما، وشرح مبهمهما محمد نور الحسن ومحمد الزفازف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، ١٩٨٢م.
- شرح الشافية لعصام الاسفرايني إبراهيم بن محمد، بهامش شرح الشافية لنقره كار، طبع الكتاب عن دار القبلة بجدة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ.
- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٥م.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: عبد الله بن بري، تحقيق وتقديم عبي مصطفى درويش، مراجعة: محمد مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لا ط، ١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني، تأليف الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي) (ت ٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، ط/٢.
- شرح القصائد السبع: لابن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٦٣م.
- شرح القصائد العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، الجزء الأول، تحقيق د/رمضان عبد التواب ود/محمود فهمي حجازي ود/محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى. ١٩٨٦م.
- شرح المفصل: ابن يعيش (يعيش بن علي). عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، د. ط، د. ت.

- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه. د. ت.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: لابن فارس، حققه وقدم له: مصطفى الشومبي، منشورات مؤسسة بدران، (ط، ١)، ١٩٦٣ م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١ هـ)، مطابع كوستاتسوماس وشركاؤه، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكاتب العربي بمصر، (من دون تاريخ).
- صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط (١) ١٩٨٠ م.
- طبقات الشافعية؛ ابن قاضي شهبه، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر (ت ٨٥١ هـ). تحقيق: عبد العليم خان، حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.
- طبقات الشعراء لابن المعتز: تحقيق عبدالستار احمد فراج، ط ٤، دار المعارف، القاهرة.
- طبقات الحنفية (الجواهر المضئفة في طبقات الحنفية)، عبد القادر محمد بن محمد الحنفي المتوفى ٧٧٥ هـ، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي وشركائه، ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م.
- طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٣ م.
- ظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي، للدكتور: عبد الله علي محمد إبراهيم. نشرت عام ١٤٣٢ هـ، جامعة أم القرى .
- ظاهرة قياس الحمل بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، عبد الفتاح حسن علي البجة عمان- الأردن، دار الفكر، ناشرون وموزعون، ١٩٩٨
- العبر في خبر من غبر، الذهبي، للذهبي محمد بن أحمد المتوفى ٧٤٨ هـ، تحقيق: بسيوني زغلول، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (ت: ٣٢٨ هـ)، تحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الإيباري، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب العربي)، ١٩٨٣ م.

- علل النحو : لأبي الحسن الوراق ، تحقيق د : محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق الأزدي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة دار الجيل، بيروت، الخامسة، سنة ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م.
- عمدة القاري: للعيني بدرالدين محمود بن أحمد المتوفى ٨٥٥ هـ ط دار الفكر.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط (١) ١٤٠٨ هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري، عني بنشره: المستشرق برجشتراسر، القاهرة، ١٩٨٢ م ، ١٤٠٢ هـ، وطبعة أخرى مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٣٢ م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لأبي القاسم برهان الدين محمود بن حمزة الكرمانى، ويعرف بتاج القراء (ت: نحو ٥٠٥ هـ)، تحقيق د. شمران العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري المتوفى سنة (٧٢٨ هـ) ط ١، المطبعة الأميرية بمصر، ١٣٢٣ هـ، مطبوع على هامش تفسير جامع البيان للطبري.
- الغرة الخفية: لابن الخباز في شرح الدرّة الألفية لابن معط، المتوفى ٦٢٨ هـ، تحقيق: محمد حامد العبدلي، دار الأنباط ببغداد، بدون تاريخ.
- الغرب المصنف، تأليف: أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤ هـ). تحقيق: د. صفوان عدنان داوودي، طبعة اتحاد الكتاب العرب الطبعة : الأولى : ١٤٢٦ هـ .
- الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر المكي الهيثمي (ت: ٩٧٤ هـ)، الناشر: مؤسسة التاريخ الإسلامي، مصورة عن الطبعة الميمنية ١٣٠٨ هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢ هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، ضبطه وصححه أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤ م.
- فقه اللغة وسرّ العربية، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت: ٤٢٩ هـ)، حققه: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٧ م.
- فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، ١٩٨٧ م.

- فوات الوفيات؛ محمد بن شاکر الکتبی (ت ۷۶۴هـ). تحقیق إحسان عباس، دار صادر، بیروت، ودار بیروت، ۱۹۷۳م.
- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، لعبد العلی محمد بن نظام الدین الأنصاري المتوفى سنة ۱۲۲۵هـ، المطبعة الأميرية ببولاق سنة ۱۳۲۲هـ مطبوع بمامش المستصفي.
- القاموس المحيط: مجد الدین بن یعقوب الفيروزآبادي الشيرازي. دار العلم للجميع. ودار الفكر. بیروت- لبنان، (د.ت).
- القوافي، سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ۲۱۵هـ)، تحقیق الدكتور أحمد راتب، بیروت، ۱۹۷۴م.
- القوافي، القاضي أبو يعلى عبد الباقي بن عبد الله التنوخي، تحقیق الدكتور عوني عبد الرؤوف، القاهرة، ۱۹۷۵م.
- القياس في اللغة العربية، تأليف محمد الخضر حسين، طبعة القاهرة ۱۳۵۳هـ.
- القياس في النحو العربي مع تحقیق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، للدكتورة منى إلياس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بیروت.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير الجزري: الإمام مجد الدین أبي السعادات المبارك بن محمد، دار صادر - بیروت - الطبعة بدون ۱۳۹۹هـ .
- الكامل في اللغة والأدب: للمبرد، تحقیق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ۱۴۱۷هـ، ۱۹۹۷م.
- الكتاب سيويوه (عمرو بن عثمان). تحقیق وشرح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة، ۱۹۸۸م.
- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، لأبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: ۳۷۷هـ)، تحقیق الدكتور: محمود محمد الطناحي، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى ۱۴۰۸هـ = ۱۹۸۸م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، مكتبة المعارف الرياض.
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي المؤلف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ۷۳۰هـ) الناشر: دار الكتاب الإسلامي، د.ظ، د.ت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، ط. استانبول، ۱۳۶۰ / ۱۹۴۱.

- الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى اللغوي. (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
- الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء ت ٧٣٢هـ، تحقيق: د. جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال؛ المتقي الهند، علاء الدين علي بن حسام الدين البرهان فوري (ت ٩٧٥هـ)، تحقيق بكر حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي ت: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرون. ط: دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. عطية عامر، استكهولم، ١٩٦٣م.
- اللّمع في العربية، لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.
- المؤتلف والمختلف، الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، لبنان، الثانية ١٤٠٢هـ.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٨٧م.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل احمد بن أحمد النيسابوري الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٢، القاهرة، ١٩٥٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني تحقيق عليّ التّجديّ ناصف، والدكتور عبد الحليم التّجار والدكتور عبد الفتّاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، إستانبول، ط (٢) ١٤٠٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عيد الشافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٣هـ.
- المحخّم والمحيط الأعظم، ابن سيدة، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وزملائه، (القاهرة: مكتبة مصطفى البايّ الحلبيّ)، سنة ١٣٧٨هـ.
- المحيط البرهاني في الفقه النعماني، المؤلف: محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة البخاري أبو المعالي، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
- المحيط في اللغة، الصاحب، إسماعيل بن عبّاد (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- المختصر في شواذ القرآن: لابن خالويه، نشره: ج برجشتراسر نصر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.

- المخصّص، لابن سيده، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (مصوّرة عن طبعة بولاق ١٣١٨هـ).
- المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، الطبعة السادسة، دار المعارف، (د-ت).
- المذهب النحوي البغدادي الدكتور إبراهيم نجاتي، مكتبة الآب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري (ت-٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، مكتبة الشهباء، حلب(د-ت).
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: حسن هنداوي، دار كنوز اشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).
- المستدرک على الصحيحين، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري المتوفى (٤٠٥هـ) تحقيق: المرعشلي، طبعة دارالمعرفة، بيروت.
- المستقصى في أمثال العرب، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دارالكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٣٨٩هـ.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي للفيومي. ت.د. عبدالعظيم الشناوي. ط: دار المعارف بدون تاريخ.
- معاني الحروف، للزّماني، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شليبي، مكتبة الطّالّب الجامعي، مكّة المكرّمة، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، نشر جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ت: محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين، عالم الكتب بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق محمد عليّ النّجار وأحمد نجاتي، الدّار المصرية للتّأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت).

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- معجم الأدباء، لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحمويّ (ت- ٦٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد فريد رفاعي بك، (د-ت).
- معجم الإعراب والإملاء لإميل بديع يعقوب، الناشر: دار العلم للملايين؛ سنة النشر: ١٩٨٣م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. بدون تاريخ
- معجم الشعراء، المرزباني، لأبي عبيد الله محمد بن موسى بن عمران (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق د. عبد الستار أحمد فراج، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي)، ١٩٦٠م.
- معجم القراءات القرآنية، د. أحمد مختار، وعبد العال مكرم، نشر: جامعة الكويت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٨هـ.
- معجم قواعد اللغة العربية للشيخ عبد الغني الدقر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م، ونسخة أخرى إلكترونية للشاملة.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية. عمر رضا كحالة. مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواضع، عبدالله بن عبدالعزيز البكري، تحقيق مصطفى السقا، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٥م.
- المعجم المفصل في النحو، للدكتور فوال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- معجم مقاييس اللغة : تحقيق عبدالسلام هارون ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٦٩هـ.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة للتأليف والطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا، ١٩٨٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، بعناية الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، ١٣٨٧هـ.
- المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزيّ (ت: ٦١٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، للإمام فخر الدين الرازي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف (بالراغب الأصبهاني)، أعده للنشر: محمد أحمد خلف الله، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة-مصر، ١٩٧٠م.

- المفصل في علم العربية، للزّخشي، دار الجليل، بيروت، (د.ت).
- الفضليات، المفصل الضبي، أبو العباس الفضل بن محمد، تحقيق: أحمد شاکر وعبد السلام هارون، ط ١٠، دار المعارف، (١٩٩٢م).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الآلفية: محمود بن أحمد العيني: مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، لا ط، لات.
- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- المقرّب، لابن عصفور، تحقيق أحمد الجوّاري، وعبد الله الجبّوري، مطبعة العاني، بغداد ط (١) ١٣٩١هـ.
- ملحق الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، لابن منظور الإفريقي، طبعة بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت.
- ملحقات ديوان رؤية بن العجاج، تصحيح وليم بن الورد البرّوسي، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط ٢، ١٩٨٠م.
- ملحق ديوان الشماخ، شرح: أحمد بن أمين الشنقيطي، طبعه مصر سنة ١٨٩٩م.
- ملحق ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق، د. ناصر الدين الأسد. دار النشر: دار صادر، بيروت.
- ملحق ديوان ابن ميادة (شعر ابن ميادة) الرماح بن أمرد، جمعه وحققه: حنا جميل حداد، وأشرف على طباعته: قدرى الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، ط ١، ١٩٨٢م.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.
- من سعة العربية، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- من معجم المتنبي، (دراسة لغوية تاريخية)، إبراهيم السامرائي، دار الحرية، بغداد، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط (٢) ١٤٠٤هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ٨١٣هـ، ٨٧٤هـ، قدّم له وعلّق عليه: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- النحو العربي في مواجهة العصر، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

- النحو العربي نقد و بناء تأليف: د. إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨م.
- النحو الوافي، لعباس حسن، طبعة دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- نزهة الإلباء في طبقات الأدباء، أبو بكر كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، الناشر مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٧٠م.
- نزهة الطرف في فن الصرف: لأبي الفضل أحمد الميداني، الطبعة الأولى، الجوائب، ١٢٩٨هـ.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: للشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد الشهير بابن الجزري، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.(د.ط)، بدون تاريخ.
- التكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
- نهج البلاغة، شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه. د. ت.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م
- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين - إسماعيل باشا البغدادي، دار العلوم الحديثة، بيروت.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: لجلال الدين السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال). نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٧م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل الصفدي، تحقيق محمد يوسف نجم وجماعة، النشرات الإسلامية، ١٩٧١م.
- الوساطة بين المتني وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ١٩٥٢م.
- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: أحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

ثالثاً: المجالات الدورية:

- "أي" الموصولة في الدرس النحوي، للدكتور: حماد بن محمد الشمالي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٥، ع ٢٧، جمادى الثانية ١٤٢٤ هـ.
- التقارض بين (إلّا) و(غَيْر) في النحو العربي، د. وليد محمد السراقبي، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (العدد ٨٢).
- الحمل على النقيض في الاستعمال العربي، د. خديجة أحمد مفتي، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، (ج ١٨)، (العدد: ٣٠)، جمادى الأولى (١٤٢٥ هـ).

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	م
-	الملخص	١
أ	المقدمة	٢
١	التمهيد: مع الأنباري وبيانه	٣
٢	المبحث الأول: التعريف بأبي البركات الأنباري	٤
٣	اسمه ولقبه وكنيته	٥
٣	مولده ونشأته	٦
٤	خصاله وثقافته	٧
٥	أخلاقه وصفاته	٨
٧	شيوخه	٩
٨	تلاميذه	١٠
٩	آثاره ومؤلفاته	١١
١٩	وفاته	١٢
٢٠	المبحث الثاني: التعريف بكتاب "البيان في غريب إعراب القرآن"	١٣
٢٧	الفصل الأول: السماع في التوجيه الإعرابي	١٤
٢٨	المبحث الأول: البيان والسماع في التوجيه الإعرابي	١٥
٢٩	مفهوم السماع في اللغة	١٦
٢٩	مفهوم السماع في الاصطلاح	١٧
٣١	مصادر السماع	١٨
٣١	الشواهد القرآنية	١٩
٣٣	القراءات القرآنية	٢٠
٣٤	• القراءة سنة متبعة	٢١
٣٥	• حذف نون الجمع للتخفيف	٢٢
٣٥	• الجمع بين النون والإضافة في اسم الفاعل المجموع جمع مذكر سالماً	٢٣

٣٦	● حذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة "الذي"	٢٤
٣٧	● إضمار خبر "لات" وبقاء اسمها	٢٦
٣٧	● الحمل على اللفظ في تابع المنادى	٢٧
٣٨	● مجيء الحال فيه الألف واللام	٢٨
٣٨	● الفصل بين المضاف والمضاف إليه	٢٩
٣٩	● العطف يؤدي إلى ما لا يصح في المعنى	٣٠
٣٩	● المعطوف المجرور لا يتقدم على المعطوف عليه	٣١
٤٠	● اختلاف المؤكد يؤدي إلى مخالفة القراءة لظاهر المعنى	٣٢
٤٠	● عمل حرف الجر في القسم محذوفاً	٣٣
٤٠	● نصب الفعل بعد الفاء العاطفة بعد تمام الشرط والجواب	٣٤
٤١	● النصب بعد الفاء في جواب الأمر الذي ليس على حقيقته	٣٥
٤١	● إثبات الياء في فعل الشرط المعتل والعطف عليه بالجزم	٣٦
٤٢	● الأوجه الجائزة في إعراب نحو: "ماذا صنعت"	٣٧
٤٣	● العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار	٣٨
٤٦	لغات العرب	٣٩
٤٧	● لغة تميم في إهمال "ما"	٤٠
٤٧	● لغة التعبير عن الجمع بضمير المفرد	٤١
٤٧	● لغة تميم: رفع المستثنى في الاستثناء المنقطع	٤٢
٤٧	● "ما" الحجازية	٤٣
٤٨	● لغة بعض العرب: كسرة ياء المتكلم	٤٤
٤٨	● اللغة الفصيحة: الضمائر ترد المحذوفات إلى أصولها	٤٥
٤٨	● الضمير مع اسم الإشارة (لغتان جيدتان)	٤٦
٤٩	● لغة تذكير "الأنعام" وتأنيثها	٤٧
٤٩	● لغة من جعل "إنّ" بمعنى "نعم"	٤٨
٥٠	● لغة إعمال "إن" المخففة عمل "ما"	٤٩

٥٠	• اللغة الفصيحة: إعراب الذين ملحقاً بجمع المذكر السالم	٥٠
٥٠	• لغة بني الحارث بن كعب	٥١
٥١	• لغة أكلوني البراغيث (لغة ضعيفة)	٥٢
٥٢	الاستشهاد بالحديث النبوي	٥٣
٥٥	الشواهد النثرية	٥٤
٥٧	الشواهد الشعرية	٥٥
٦٠	الضرورة الشعرية	٥٦
٦١	• حذف الفاء من جواب الشرط	٥٧
٦٢	• مجيء الضمير منفصلاً مع إمكان اتصاله	٥٨
٦٢	• الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به	٥٩
٦٣	• حذف العائد من جملة الخبر: في "ماذا"	٦٠
٦٣	• حذف همزة الاستفهام	٦١
٦٤	• إثبات الألف في "ما" الاستفهامية بعد حرف الجر	٦٢
٦٤	• حذف "أن" من خبر "عسى"	٦٣
٦٤	• وقوع نون التوكيد الثقيلة في جواب الشرط	٦٤
٦٥	• وقوع اسم "كان" نكرة وجوابها معرفة	٦٥
٦٥	• إجراء الوصل مجرى الوقف	٦٦
٦٥	المسموع القليل أو الشاذ	٦٧
٦٧	• إعمال المصدر وفيه "أل"	٦٨
٦٦	• دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ	٦٩
٦٦	• اتصال نون الوقاية باسم الفاعل	٧٠
٦٧	• إضمار خبر "لات" وبقاء اسمها	٧١
٦٨	المبحث الثاني: المسائل المبنية على كثرة السماع	٧٢
٧٠	أولاً: مسائل الحذف	٧٣
٧٠	• حذف القول	٧٤

٧٥	● حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه	٧٥
٧٨	● حذف المعطوف عليه	٧٦
٨٠	● حذف المعطوف	٧٧
٨٢	● حذف حرف الجر مع "أن" المصدرية لطول الكلام	٧٨
٨٣	● حذف حرف الجر (النصب على نزع الخافض)	٧٩
٨٥	● حذف المفعول به	٨٠
٨٧	● حذف نون الفعل "يكن"	٨١
٩٠	● حذف المنادى	٨٢
٩٥	● حذف العائد من جملة الصفة	٨٣
٩٨	● الحذف للتخفيف في الصلة	٨٤
١٠١	● حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه	٨٥
١٠٥	● النصب بتقدير فعل بعد واو العطف	٨٦
١٠٧	● الاكتفاء بالكسرة عن الياء	٨٧
١١٠	ثانياً: مسائل الزيادة	٨٨
١١٠	● زيادة "ما" في الكلام	٩٠
١١٣	● زيادة "لا"	٩١
١١٧	● زيادة "كان"	٩٢
١٢١	● زيادة "من" في الفاعل	٩٣
١٢٣	ثالثاً: مسائل الضمير	٩٤
١٢٣	● إقامة المظهر مقام المضمّر	٩٥
١٢٥	● الضمير الذي يعود إلى ما يدل عليه الكلام	٩٦
١٣٠	رابعاً: مسائل الحمل ويشتمل على:	٩٧
١٣٠	● الحمل على المعنى أو اللفظ:	٩٨
١٣٠	● مسألة الإخبار عن المذكر بالمؤنث	٩٩
١٣٠	● مسألة عودة الضمير على من الموصولة	١٠٠

١٣٤	• مسألة عودة الضمير على (كل)	١٠١
١٣٦	• مسألة تأنيث الفعل وتذكيره	١٠٢
١٤٠	• مسألة اسم الإشارة	١٠٣
١٤١	١- الإشارة بالجمع إلى (ما) مراعاة للمعنى	١٠٤
١٤١	٢- الإشارة بالمذكر إلى المؤنث	١٠٥
١٤٢	• مسألة توكيد المؤنث بالمذكر	١٠٦
١٤٤	• الحمل على موضع الاسم المعرب في العطف والوصف	١٠٧
١٤٨	• الحمل على أكثر البابين سماعاً	١٠٨
١٥٤	خامساً: مسائل تركيبية	١٠٩
١٥٤	• مجيء الحال من الفاعل والمفعول	١١٠
١٥٦	• الإخبار عن أحد الشئيين، وهو لهما	١١
١٥٨	• عطف جملة فعلية على جملة فعلية	١١٢
١٦٠	• البديل من الضمير المجرور بإعادة الجار	١١٣
١٦٤	• الإضافة إلى غير المتمكن	١١٤
١٦٩	• إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله	١١٥
١٧٣	• الفصل بين الصفة والموصوف	١١٦
١٧٨	• مجيء "دون" مرفوعاً غير ظرف	١١٧
١٩٢	الفصل الثاني: القياس في التوجيه الإعرابي	١١٨
١٨٣	• تقديم عن القياس	١١٩
١٨٦	• محاور القياس في البيان	١٢٠
١٨٧	المحور الأول: قياس الحمل على النظير	١٢١
١٨٨	(١) حمل الجزم في الأفعال على الجر في الأسماء	١٢٢
١٨٩	(٢) حمل "الذي" على "مَنْ" في عود الضمير عليه	١٢٣
١٩٢	(٣) حمل "فعالان فعلى" في منع الصرف على ما أخره ألف تأنيث ممدودة	١٢٤
١٩٣	(٤) علة بناء "حيث"	١٢٥

١٩٤	(٥) مشابهة "أو" للواو لاشتراكهما في الجمع	١٢٦
١٩٥	(٦) تقدير ضمير الشأن اسماً لـ"كاد" دون "عسى" لمشابهتها "كان"	١٢٧
١٩٩	(٧) حمل "أي" في الإعراب على "بعض"	١٢٨
٢٠١	(٨) حمل الفاء في عدم الزيادة على "ثم"	١٢٩
٢٠٣	(٩) حمل "إلا" على "غير" والعكس بالعكس	١٣٠
٢٠٦	(١٠) حمل الفواصل على القوافي في التنوين	١٣١
٢٠٩	تعقيب على قياس الحمل على النظر	١٣٢
٢١١	المحور الثاني: قياس الفرع على الأصل	١٣٣
٢١١	(١) قياس "إن" العاملة على "ما" في إبطال عملها بـ"إلا"	١٣٤
٢١٤	(٢) فرعية "لات" عن "ما"، وفرعية "ما" عن "ليس"	١٣٥
٢١٦	المحور الثالث: الشاذ في القياس وفيه:	١٣٦
٢١٧	(١) فصل الضمير مع إمكان اتصاله	١٣٧
٢١٨	(٢) إعمال "أن" الناصبة المصدرية الناصبة للمضارع محذوفة في المواضع القياسية	١٣٨
٢١٩	(٣) إعمال اسم المصدر	١٣٩
٢٢١	(٤) صياغة التعجب والتفضيل مما لا تفاوت فيه	١٤٠
٢٢٣	(٥) صياغة التعجب والتفضيل من غير الثلاثي	١٤١
٢٢٤	(٦) إعمال "لات" عمل "ليس" مع تقديم خبرهما	١٤٢
٢٢٥	(٧) إعمال حرف الجر في القسم محذوفاً	١٤٣
٢٢٧	(٨) حذف العائد من جملة الخبر	١٤٤
٢٣٢	(٩) الجمع بين النون والإضافة في جمع المذكر السالم	١٤٥
٢٣٦	المحور الرابع الضعيف أو الرديء في القياس وفيه:	١٤٦
٢٣٦	(١) حذف نون جمع المذكر السالم للتخفيف ونصب معموله	١٤٧
٢٣٧	(٢) إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم	١٤٨
٢٤١	(٣) حذف همزة الاستفهام	١٤٩
٢٤٤	(٤) عمل الوصف الرفع المكتفى به من غير اعتماد	١٥٠

٢٤٦	(٥) عطف منصوب على معطوف عليه غير منصوب	١٥١
٢٤٨	المحور الخامس : القياس دون بيان العلة	١٥٢
٢٤٨	(١) الحمل على الموضع في المبني في بابي العطف أو الوصف.	١٥٣
٢٥٠	(٢) اسمية جملة جواب الشرط.	١٥٤
٢٥١	(٣) الحذف من الصلة أقيس من الحذف من الصفة.	١٥٥
٢٥٣	الفصل الثالث: الإجماع في التوجيه الإعرابي	١٥٦
٢٥٤	تقديم عن الإجماع في أصول النحو	١٥٧
٢٥٥	مسائل الإجماع في "البيان"	١٥٨
٢٥٦	(١) مسألة: الإجماع على أن "زكرياء" لا ينصرف نكرةً كان أو معرفةً	١٥٩
٢٦١	(٢) مسألة: مسألة: الإجماع على أن (ما) في (إنما) كافة لا بمعنى (الذي)	١٦٠
٢٦٤	(٣) مسألة: الإجماع على وقوع الفعل الماضي حالاً إذا كان صفة	١٦١
٢٦٦	(٤) مسألة: الإجماع على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول به	١٦٢
٢٧٣	(٥) مسألة: الإجماع على أن الفاء لا تدخل على الشرط إذا تقدم عليه ما يُشعر بالجواب	١٦٣
٢٧٦	(٦) مسألة: لا يجوز بالإجماع تقديم المعطوف المجرور على المعطوف عليه	١٦٤
٢٧٩	الفصل الرابع: استصحاب الحال في التوجيه الإعرابي	١٦٥
٢٨٠	المبحث الأول: استصحاب الحال عند النحاة	١٦٧
٢٨١	(١) مفهومه في اللغة وعند النحويين	١٦٨
٢٨٢	(٢) رتبة استصحاب الحال بين الأصول النحوية	١٦٩
٢٨٢	(٣) طريقتهم في الاستدلال به	١٧٠
٢٨٥	المبحث الثاني: مسائل استصحاب الحال في "البيان"	١٧١
٢٨٦	(١) الأصل في الضمير أن لا يوصف، ولا يوصف به.	١٧٢
٢٨٨	(٢) الأصل ألا تُراد "من" في إيجاب.	١٧٣
٢٩٣	(٣) الأصل في الاستفهام أن لا يعمل فيه ما قبله.	١٧٤
٢٩٥	(٤) الأصل في الاستثناء: النصب.	١٧٥
٢٩٧	(٥) الأصل في "إلا" والواو أن لا يُقام أحدهما مقام الآخر.	١٧٦
٣٠٢	(٦) الأصل ألا يعمل حرف الجر في الفعل.	١٧٧

٣٠٦	(٧) الأصل في الضمائر التي على حرف واحد: أن تُبنى على الفتح.	١٧٨
٣٠٩	(٨) الأصل في حروف التهجي: البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون.	١٧٩
٣١١	(٩) الأصل في الحال: التنكير.	١٨٠
٣١٥	الخاتمة	١٨١
٣٢٠	الفهارس الفنية	١٨٢
٣٢١	فهرس الآيات القرآنية.	١٨٣
٣٤٤	فهرس الأحاديث النبوية.	١٨٤
٣٤٥	فهرس الأمثال وأقوال العرب.	١٨٥
٣٤٨	فهرس الشواهد الشعرية.	١٨٦
٣٦١	قائمة المصادر والمراجع.	١٨٧
٣٨٣	فهرس الموضوعات.	١٨٨